د. محمود إسماعيل

سوسيولوجيا الفكر الإسلامي

طور الانهيار (أ)

الخلفية السوسيو - تاريخية

بسم الله الرحمن الرحيم





د. محمود اسماعيل

سوسيولوجيا الفكر الاسلامي

طور الانهيار (١)

الخلفية السوسيو - تاريخية

سوسيولوجيا الفكر الاسلامي

طور الانهيار(١)

الخلفية السوسيو - تاريخية

د. محمود اسماعيل

Sociology of Arab Thoughts

The Formation Phase
BY
Dr. Mahmoud ISMAIL





LONDON - BEIRUT - CAIRO
Email: arabdiffusion@t-net.com.lb
P.o.box:113/5752- Beirut

الطبعة الأولى ٢٠٠٠

ISBN For The Complete
1 841170 49 7

Vol. 1 ISBN 1 84117002 10

First Edition in 2000

المحتويات

مقـــدمة

لانجـد مـبررا موضـوعيا لتسـطير مقـدمة مطـولة لهذا الجزء من المشـروع . خصوصا ، وقد شرحنا بإسهاب في مقدمة الجزء الأول منه الدواعى التي حفزت على اقتحامه ، والمزالق والعقبات المحيطة بتناوله ، والمنهج الذي إلتزمنا به ـ ومازلنا ـ في معالجته ، والغايات المعرفية والتنويرية التي طمح إلى تحقيقها .

وفى مقدمة القسم الأول من الجزء الثاني طرحنا فكرة إعادة تحقيب التاريخ الإسلامي ؛ تأسيساً على رصد دقيق وأمين لمعالم صيرورته ومنحنيات تطور بنيته السوسيو ـ إقتصادية .

لذلك أكتفي في التقديم لهذا السفر بالإجابة عن سؤالين هامين ؛ من المؤكد أن أحدهما عنَّ لقراء السفرين السابقين ، والآخر سَيعنْ ـ بالتأكيد ـ لقراء هذا المجلد بعد صدوره .

السؤال الأول يتعلق بتأخر صدور أجزاء المشروع التي وعدت بإنجازها تباعا ؛ إذ مضى عقد كامل قبل صدور هذا السفر .

سببان رئيسيان وراء هذا التأخير . أحدهما يتعلق بظروف صحية قاربت أعواما خمسة حالت دون الاستمرار المباشر في عمل تنظيرى يحتاج إلى «جهد خاص» وانقطاع «ديرانى» كامل ، ومع ذلك لم ينقطع المؤلف عن «مشروعه» ؛ إذ وظف ما تسني له من قدرة في استكشاف حقل بحثه الملغم ؛ ترجمها في عدة كتب ودراسات «رأسية» وثيقة الصلة بالموضوع ؛ مهدت فيما بعد لمعاودة «التكريس» الكامل للعمل في المشروع .

الآخر : يتعلق بموضوع هذا السفر ذي الطبيعة المعقدة ـ بل الملغزة أحيانا ـ إذ يتصدى لرصد تاريخ العالم الإسلامي بأسره ـ من منظور سوسيولوجى ـ على امتداد خمسة قرون من الزمان ؛ وهو أمر استغرق السنوات الخمس التالية .

أما السؤال الثاني - الذي سيعن لمتتبع هذا المشروع - فهو : لماذا سبق المؤلف بدراسة الخلفية السوسيو - تاريخية لعصر الانهيار ؛ دون دراسة تيارات الفكر الإسلامي خلال الطور السابق ؛ طور الازدهار؟

ليس من سبب سوى قناعة المؤلف بحاجة المشتغلين بالتاريخ الإسلامي - خصوصا طلاب الدراسات العليا - إلى اكتمال الخريطة التاريخية للعالم الإسلامي بعد أن رسم السفران السابقان نصفها . خصوصا ، وأن النصف الآخر حافل بالإشكاليات والتضبيبات . هذا فضلا عن صدور الكثير من المؤلفات المتعلقة بالفكر الإسلامي خلال الأعوام القليلة السابقة ، ويتوقع صدور أخرى لعديد من الباحثين الثقاة ؛ آثر المؤلف التريث للإفادة منها وهو يعرض للفكر الإسلامي فى المجلدات التالية .

يضاف إلى ذلك ؛ أن الأعوام المنصرمة شهدت ثورة منهجية وإبستمولوجية في مجال الإنسانيات عموما ، ودراسة التراث على نحو خاص ؛ كان على المؤلف أن يستوعبها ليفيد منها حين يتصدى لدراسة التراث الإسلامي .

أنوه أخيرا بأن الأعوام العشرة المنصرمة التي قضاها المؤلف بين مظان التاريخ الإسلامي المتعددة والمتنوعة ما كانت تكفي لرصد تاريخ العصر - موضوع الدراسة - وتنظيره ؛ لولا ما أنجز خلالها من رسائل علمية بإشراف المؤلف ، وأخرى بإشراف غيره ، شارك في مناقشتها . ومعظمها دراسات رأسية أكاديمية أفدنا منها جميعا ومن غيرها لمتخصصين أكفاء - خصوصا في تاريخ المشرق الذي كنا نجهل الكثير عنه - في دراستنا هذه بمنهجيتها الأفقية ، ورؤيتها التنظيرية .

إلى هؤلاء وأولئك أتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان ؛ بغض النظر عن الاختلاف أو الاتفاق بصدد الطروحات والآراء والمناهج والرؤى . وإلى هؤلاء - وغيرهم - أترك تقدير الجهد المبذول في هذا العمل .

والله أدعو أن يلهمنى القدرة على الاستمرار حتى أوفي بما وعدت ، وأنجز المشروع ؛ إنه ولي التوفيق ،

الكويت - مستهل أغسطس ١٩٩٠ .

١

عصر الهيمنة الإقطاعية

أولا : مدخـــــل نظــــــرى

بعد رصد دقيق للأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية في العالم الإسلامي ؛ إنتهينا إلى رؤية تفسر التاريخ الإسلامي برمته على أنه حلقات متصلة من الصراع بين البورجوازية والإقطاع . وبعد معالجة أمينة للتاريخ السياسى الإسلامي حتى منتصف القرن الخامس الهجري ؛ تأكدت مصداقية تلك الرؤية بما لايدع للشك سبيلا . كما اهتدينا إلى إعادة تحقيب مسيرة هذا التاريخ إلى حقب متعاقبة متصلة وفق معيار قوامه تحديد المعالم والانعطافات والتحولات نتيجة تغيرات سوسيو - سياسية ترتبت عليها أخرى موازية في البنى الفكرية والتشريعية . وبذلك تجاوزنا المعايير الكلاسيكية التي مزقت هذا التاريخ انطلاقا من رؤى كرونولوجية واثنية وثيولوجية .

ومع ذلك ، أثيرت - ولاتزال - قضايا خلاف وإشكاليات تتعلق بالمنهج والرؤية ، بعضها مؤيد والآخر معارض . لذلك فلامندوحة عن استهلال دراسة تلك الحقبة التي اصطلحنا على تسميتها بعصر سيادة الإقطاعيةبدراسة نظرية مركزة حول مشروعية الرؤية ومصداقية المنهج وصحة الاصطلاح . هذا على الرغم من إفرادنا مباحث عن الموضوع في الجزأين

السابقين من مشروع سوسيولوجيا الفكر الإسلامي[١] .

وننوه بأن هذا المبحث لايحفل إلا بإضافة مانراه جديدا إلى ما سبق وأن عولج سلفا .

وننوه أيضا بإفادتنا ـ في المحل الأول ـ من دراستين جديدتين حول الموضوع ، تتعلق الأولى بالبورجوازية[٢] والثانية بالإقطاع[٣] . هذا فضلا عن الرجوع إلى الكثير من المظان الأصلية والدراسات الحديثة والمعاصرة الأخرى التي اهتمت بالموضوع .

أما عن البورجوازية ؛ فنلاحظ أن بعض الدارسين رفضوا الاعتراف بتسمية المصطلح على صعيد التاريخ الإسلامي[٤] . بل منهم من قال بأن العالم الإسلامي خلا من دور ولو يسير لهذه الطبقة[٥] . في حين أكد آخرون هذا الدور وفعاليته خصوصا على الصعيد الحضاري[٦] .

والجديد الذي قدمه جواتياين ـ استنادا إلى وثائق الجنيزة ـ أن البرجوازية الإسلامية لم تكن تجارية فقط ؛ بل كانت بورجوازية تجارية ـ صناعية تأسيسا على اقتران التجارة بالصناعة في العالم الإسلامي الوسيط ؛ «إذ أن منتجي السلع كانوا أيضا هم الذين يتجرون فيها في الغالب الأعم»[٧] .

كما حوت شرائح هذه الطبقة إلى جانب الصناع والتجار ؛ العلماء والكتاب والأطباء الذين امتهنوا الحرف والصناعات فضلاً عن اشتغالهم بالعلم والكتابة[٨] . هذا على الرغم من كون الشريحة الفاعلة في هذه الطبقة هي «رجال الأعمال» الذين انصرفوا إلى المغامرات المربحة وجمع المال وعاشوا حياة الدعة والترف وأعطوا ظهورهم للسياسة[٩] . ويفسر بذلك أسباب تدهور البورجوازية حول منتصف القرن الخامس الهجري بعد تدهور دورها كوسيط

---

(١) راجع : محمود اسماعيل : **سوسيولوجيا الفكر الإسلامى** ، جـ١ ، ص٢٠ وما بعدها ، جـ٢ ، ص ٢٣٥ وما بعدها ، الدار البيضاء ١٩٨٠ .

(٢) راجع : جواتياين : **دراسات فى التاريخ الإسلامى والنظم الإسلامية الترجمة العربية** ، الكويت ١٩٨٠ .

(٣) راجع : إبراهيم القادرى : **أثر الإقطاع فى تاريخ الأندلس السياسى** ، رسالة ماجستير ، مخطوطة .

(٤) من هؤلاء هانز هنريش شايدر ، وإيف لاكوست .

(٥) منهم كلود كاهن فى كتابه : **تاريخ العرب والشعوب الإسلامية** ، وإن كان قد عدل عن رأيه هذا فى كتابه : **الحكم الذاتى للمدن الإسلامية فى العصور الوسطى** .

(٦) منهم أدم ميتز فى كتابه : **تاريخ الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى** .

(٧) جواتياين : المرجع السابق ص١٤٧ .

(٨) المصدر نفسه : ص١٤٨ .

(٩) المصدر نفسه : ص ١٥٧ ، ١٥٨ .

في التجارة الدولية في عالم البحر المتوسط[1] . هذا فضلا عن تدهورها في البحار الشرقية كما سنوضح بعد حين .

ويرى جواتياين أن غياب النقابات المتخصصة المحكمة التنظيم خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين[2] يشكل دليلا على تدهور البورجوازية . ويبرهن على ذلك بخلو وثائق الجنيزة آنذاك من ذكر كلمة «نقابة» ، بينما اقتصر دور «طوائف الحرف» ـ أو الأصناف فيما نرجح ـ على التنظيم الداخلي ورفع مستوى الصناعات فضلاً عن أداء الطقوس والمراسم الدينية المحلية بعد اندراجها في سلك التصوف[3] . لذلك عجزت عن تخليق طبقة عمالية قوية قادرة على الدفاع عن حقوقها إزاء أصحاب العمل والسلطة . «فالحرف اليدوية لم تحدد لأفرادها هيكلاً ذاتياً ولم تحصرهم في طبقة واحدة محددة»[4] ونحن نؤكد هذا الحكم استنادا إلى قرائن سقناها في دراسة سابقة[5] . كما أكده ماسينيون[6] في دراسته الرائدة عن النقابات منذ وقت مبكر .

وعلى ذلك تسقط حجج برنارد لويس[7] التي تزعم وجود نقابات إسلامية حول ذلك التاريخ . وإن كان قد تراجع عن دعواه حين أرجع تلك النشأة إلى ما بعد الغزو المغولي[8] . وفى كل الأحوال اعترف بأن دور الأصناف سواء قبل منتصف القرن الخامس أو بعده لم يتعد الدعاية للمذهب الإسماعيلى ، كذا خدمة الطريقة الصوفية في ظل العثمانيين فيما بعد[9] .

وقد أكد الدكتور عبد العزيز الدوري[10] صدق مذهبنا حين أثبت أن أصناف الحرف كانت مغلولة اليد نظرا لإشراف المحتسب عليها . ومن ثم اقتصر دورها على تنظيم تقاليد الحرف فضلا عن مواجهة الأخطار العسكرية الخارجية التي تعاظمت آنذاك .

صفوة القول أن خلو العالم الإسلامي من النقابات ـ حسب المفهوم المتعارف عليه في

(١) المصدر نفسه : ص١٥٩ ، ١٦٠ .
(٢) المصدر نفسه : ١٧٥ .
(٣) المصدر نفسه :١٧٥ ، ١٧٨ .
(٤) المصدر نفسه : ص١٨٨ .
(٥) أنظر للمؤلف : **الحركات السرية فى الإسلام** ،ص١١٧ ، ١١٨ ، بيروت ١٩٧٣ .
(٦) أنظر : La Passion d'al - Hallaj, Paris , 1922, P.88.
(٧) **النقابات الإسلامية** ، ترجمة عبد العزيز الدورى ، مجلة الرسالة الأسبوعية عدد ٣٣٥ ، ص٦٩٦ .
(٨) المصدر نفسه ، عدد ٣٥٦ ، ص٧٣٦ .
(٩) المصدر نفسه : عدد ٣٥٧ ، ص٩٧٥ .
(١٠) راجع : **نشوء الأصناف والحرف فى الإسلام** ، مجلة كلية الآداب - جامعة بغداد ، بغداد ، عدد١ ، يونية ١٩٥٩ ، ص١٦٦ - ١٦٩ .

النظم الرأسمالية ـ دليل بيّنٌ على تدهور البورجوازية الإسلامية منذ منتصف القرن الخامس الهجري . وأن هذا التدهور جرى لحساب الإقطاع العسكري الذي ساد العالم الإسلامي منذ ذلك التاريخ .

أما على ظاهرة تعاظم الإقطاعية ؛ فما زالت تثير جدلا بين الدراسين . وحسبنا أن معظمهم لايعترف بوجود إقطاع في العالم الإسلامي أصلا . ونحن نرد هذه الإشكالية إلى عوامل شتى ؛ منها الاختلاف حول مفهوم الإقطاع في الأدبيات الإسلامية الكلاسيكية ككتب الخراج والأحكام السلطانية . هذا فضلا عن البون الشاسع بين ما ورد فيها من أحكام مثالية وبين حقيقة الواقع العيانى التاريخى . كذا تباين صيغ وأشكال الإقطاعية في العالم الإسلامي الوسيط بإختلاف الزمان والمكان . وأخيرا تعويل معظم الدراسين المحدثين على قياس هذه الصيغ والأشكال بالنمط الفيودالي الأوروبي .

ولعل ذلك كله كان من وراء حكم كلود كاهن[1] بأنه «من الخطأ القول بوجود إقطاع إسلامي ، نظراً لأن المقطع كان ملزما بدفع ضريبة للدولة . على عكس الإقطاع الأوروبى الذي كان صاحبه حرا من أية ضرائب ، وقادرا على ممارسة السلطة الإدارية داخل إقطاعيته» . وقد فاته التمييز بين إقطاع «الاستغلال» وإقطاع «الرقبة» ؛ إذ تحرر صاحب الإقطاع الأخير من دفع ضرائب مالية أو عينية للدولة . كما حق له التصرف الكامل في إقطاعه بالبيع والتوريث والرهن . هذا في نظير تقديم خدمات عسكرية للدولة[2] ؛ كما هو شأن الفيودالية الأوروبية . لذلك حق لابن سلام[3] القول «للأحاديث التي جاءت في الإقطاع وجوه مختلفة» ؛ تماما كالإقطاع الأوروبى الذي اختلفت صيغه وأنماطه باختلاف الزمان والمكان .

وفضلا عن كلود كاهن ، رفض آخرون ـ مثل بولياك ولامبتون ـ القول بوجود إقطاع إسلامي ، لأن العالم الإسلامي لم يعرف نظام «القنانة»[4] الذي كان دعامة الفيودالية الأوروبية . وفات هؤلاء أن القنانة في أوروبا الإقطاعية كانت أخف وطأة من «العبودية» في الإقطاع الإسلامي . ذلك أن القن كان في وضع وسط بين العبد والحر ؛ إذ تمتع الأقنان بحقوق محددة لدى «السيد» في حين جرد العبيد في الإقطاع الإسلامي من سائر

(١) تاريخ العرب والشعوب الاسلامية ، ص١٧٨ .

(٢) الطرطوشى : سراج الملوك ، ص١٢٣ ، القاهرة ١٢٨٩هـ .

(٣) كتاب الأموال ، ص ٢٥٧ ، القاهرة ١٩٨١ .

(٤) راجع التفصيلات فى رسالة إبراهيم القادرى سالفة الذكر ، ص١٣ وما بعدها .

الحريات[١] .

شهد العالم الإسلامي أصنافا شتى من الإقطاعية ؛ مثل إقطاع المنفعة وإقطاع الرقبة وإقطاع أرض الموات والصوافى والأرض التي ورثها الخلفاء عن آبائهم ، وكلها اعتبرت عند الفقهاء مشروعة[٢] . هذا فضلا عن صيغ أخرى غير مشروعة كالإلجاء والإيغار والقبالة والطعمة ، وماشابه[٣] .

ومايعنينا أنها جميعا صارت مشروعة ومبررة منذ منتصف القرن الخامس الهجري حين سادت الإقطاعية العالم الإسلامي بأسره عن طريق القوة والغلبة العسكرية . وفى ذلك يقول الماوردي[٤] «الجند أحق الناس بالإقطاع» . ويقول القلقشندي[٥] :«في زماننا فسدت الحال وتغيرت القوانين وخرجت الأمور عن القواعد الشرعية . وصارت الإقطاعات ترد من جهة الملوك على سائر الأموال حتى عمت البلوى» . لذلك نبه بعض[٦] الدارسين إلى خطورة الاعتماد على المصادر الفقهية فقط دون وعي بمجريات التاريخ العياني .

وننبه بدورنا إلى خطأ التعويل على كتابات المحدثين التي تتخذ من الفيودالية الأوروبية معيارا لمعرفة الإقطاع في العالم الإسلامي . وحسبنا ما ذكره كلود كاهن[٧] ـ الذي تراجع عن رأيه السابق في رفض القول بوجود إقطاع إسلامي ـ من أن «العالم الإسلامي اتجه نحو الإقطاع الفيودالى نتيجة تطورات اقتصادية واجتماعية» . كما نص مكسيم رودنسون[٨] صراحة على أن «الإقطاع الإسلامي مواز للفيودالية» .

أما عن موقف الباحثين العرب من الإشكالية ، فقد تراوح كذلك بين الاعتراف بوجود إقطاع إسلامي وبين الرفض . فمن قائل بانعدام أى شبه بين الإقطاع الإسلامي والإقطاع

(١) من القرائن الدالة على ذلك ماذكره المالكى على لسان عبيد إحدى الضياع فى أفريقية لسيدهم «نحن عبيدك وكل مالنا فى هذه القرية فهو لك» . أنظر : **رياض النفوس** ، جـ١ ، ص١٢٦ ، القاهرة ١٥٢ .

(٢) ومع ذلك اختلف الفقهاء فى تعريف الإقطاع . فذهب البعض إلى أنه يختص بأرض الموات ، والبعض الآخر قصره على أرض الإمام فقط . ومنهم من حدده فى إقطاع المنفعة أو الاستغلال ، ومنهم من اعترف بإقطاع الرقبة . أنظر : إبن سلام : المرجع السابق ، ص٢٥٧ ، إبن إبراهيم : **الإمتاع فى أحكام الإقطاع** ، ورقة ٢ ، مخطوطة بالخزانة الملكية بالرباط ، قدامة بن جعفر : **الخراج وصنعة الكتابة** ، ص٨٥ ، ليدن ١٨٨٩ .

(٣) راجع إبراهيم القادرى : المرجع السابق ، ص٣٠ .

(٤) **الأحكام السلطانية** ، ص١٩٤ ، القاهرة ١٩٦٠ .

(٥) **صبح الأعشى فى صناعة الإنشا** ، ج١٣ ، ص١١٧ ، القاهرة .

(٦) إبراهيم القادرى : المرجع السابق ، ص٣٤ .

(٧) **L'évolution Sociale Musulmane**, Vol . 2, P.49, Paris,1959.

(٨) **الإسلام والرأسمالية** ، الترجمة العربية ، ص٤٧ ، بيروت ١٩٧٩ .

الأوروبي[١] ، وذهب إلى أن نمط الإنتاج الأسيوى يشكل حجر الزاوية في الاقتصاد الإسلامي . وهو قول سبق تفنيده في دراسة سابقة[٢] ، كما فنده غيرنا[٣] مقترحا صيغة «النمط الخراجي» كبديل ، وبالمثل ناقشنا خطأ تلك الصيغة في نفس الدراسة السابقة[٤] . وإن كان قد تراجع عن هذا الرأى ليعترف «بتحول النمط الخراجى إلى نمط إقطاعي منحط»[٥] !! كما ذهب دارسون آخرون إلى أن «الإقطاع الشرقي متأثر بنمط الإنتاج الآسيوي[٦] . وتلك مقولة فندها أيضا تلميذنا إبراهيم القادري[٧] باقتدار يغني عن اللجاج .

ونحن نعزو هذا الخلط والتخبط في دراسات بعض الماركسيين العرب المحدثين إلى الإسراف في الاعتماد على النصوص الماركسية النظرية القاصرة ـ بصدد هذا الموضوع ـ دون إحاطة كافية بتطور الواقع التاريخى الإسلامي . أما من قدر لهم الإلمام بمجريات هذا التاريخ ؛ فلم يتقاعسوا عن الاعتراف بوجود إقطاع إسلامي تعاظم وترسخ في العالم الإسلامي منذ منتصف القرن الخامس الهجري[٨] .

صفوة القول ؛ أن الإقطاعية ظاهرة ثابتة في العالم الإسلامي الوسيط اتخذت صورا شتى ما لبثت أن تبلورت وتحددت ملامحها وخصائصها المميزة لتسود العالم الإسلامي برمته منذ منتصف القرن الخامس الهجري . ولاحاجة لتبيان ظروف وملابسات هذا التطور في هذا المقام لأننا سوف نتناوله بالدرس والفحص في المبحث التالي ، وحسبنا هنا أن نشير إلى أهم هذه الملامح والقسمات العامة ، مقارنة بتلك التي تميز الفيودالية الأوروبية .

تشترك الظاهرتان في تماثل النشأة والتكوين . إذ ارتبطت باجتياحات شعوب بدوية طرفدارية أفضت إلى حالة من الاضطراب والفوضى مهدت لترسيخ الإقطاعية وسيادتها سواء في العالم الإسلامي أو في أوروبا .

وبالمثل تشابهت الظاهرتان في شيوع مبدأ توريث الإقطاع على الأقل في إقطاع «الرقبة»

---

(١) أنظر : أحمد صادق سعد : ست دراسات فى نمط الإنتاج الأسيوى ، ص١٦٤ بيروت ١٩٧٩ .

(٢) أنظر : محمود إسماعيل : سوسيولوجيا الفكر الإسلامى ، جـ١ ، ص٢٢ وما بعدها .

(٣) راجع : سمير أمين : الطبقة والأمة والتاريخ فى المرحلة الإمبريالية ص٥١ ، بيروت ١٩٨٠ .

(٤) محمود إسماعيل : المرجع السابق ، ص٢٩ .

(٥) سمير أمين : التطور اللامتكافئ ، ص٣٦ ، بيروت ١٩٧٨ .

(٦) راجع : العفيف الأخضر : تعليقات على هامش البيان الشيوعى ، ص٢٦٤ ، بيروت ١٩٧٥ .

(٧) أثر الإقطاع فى تاريخ الأندلس السياسى ، ص٤٠ .

(٨) أنظر : عبد العزيز الدورى : مقدمة فى التاريخ الاقتصادى العربى ، ص٩٦ ، بيروت ١٩٧٨ .

في العالم الإسلامي[1] .

واشترك النمطان الإسلامي والفيودالى في بلورة سلطات الأمراء المقطعين ؛ بحيث كانوا يتمتعون بصلاحيات إدارية مطلقة فضلا عن السلطات المالية والقضائية والعسكرية[2] . كما شكلت الأهداف العسكرية قوام النمطين معا ؛ فكان الأمير المقطع والبارون (أو الكونت) يقدمان للسلاطين والملوك إمدادات من الجند لإقرار الأمن في الداخل ومواجهة الاعتداءات الخارجية .

وبالمثل تشابهت أحوال الفلاحين والأقنان في النمطين معا ؛ بحيث كانت الحاجة إلى «الحماية» Patrocinium تمثل حجر الزاوية في الولاء للمقطعين . وإن انحدرت أحوال الفلاحين إلى بؤس أعظم مما حل بالأقنان ؛ فكانت علاقتهم بالأمراء الإقطاعيين أقرب ما تكون إلى العبودية[3] .

كما تماثلت الظاهرتان في نسبية سيادة النمط حسب معطيات الزمان والمكان .

إذ نعلم - على سبيل المثال - أن ترسيخ الإقطاع الإسلامي في الشرق كان أسبق تاريخيا عن سيادته في المغرب والأندلس ، كما أن النمط الذي ابتكره السلاجقة في القلب غدا الأنموذج الأمثل الذي ساد سائر الدول الإسلامية التي تلتهم . وبالمثل كان ترسيخ الفيودالية في أوروبا الغربية أسبق زمنيا لسيادتها في أوروبا الشرقية .

أخيرا ؛ اشترك النمطان الإسلامي والأوروبى فيما ترتب على سيادتهما من نتائج أفضت إلى التجزئة السياسية وتدهور العمران وغلبة النصية والغيبية على حساب العقلانية في الفكر والثقافة .

بينما اختلف النمطان في عدة جوانب ؛ منها تفرد الإقطاع الإسلامي بخاصية تبديل الإقطاعية أو حتى مصادرتها من قبل الدولة خصوصا في عهود السلاطين الأقوياء ، بينما اتسمت بالثبات في النمط الفيودالى . وهذا يرجع - فيما نرى - إلى كثرة التغييرات السياسية والاجتماعية في العالم الإسلامي ، على عكس المجتمعات الأوروبية التي اتسم تاريخها بالسكون والجمود .

ومنها أيضاً ؛ إنتفاء حقوق العبد إزاء السيد في الإقطاع الإسلامي على عكس الفيودالية

(١) عن مزيد من المعلومات ، راجع : إبراهيم القادرى : المرجع السابق ، ص٤٥ .

(٢) اشتور : التاريخ الاقتصادى والاجتماعى للشرق الأوسط فى العصور الوسطى ص٢٣٢ ، دمشق ١٩٨٥ .

(٣) المصدر نفسه ص٢٣٣ .

التي نظمت أعرافها وقننت العلاقة بين السيد والقن[1] .

ومنها تفرد الإقطاع الإسلامي بخاصية تأمين رواتب الجند بعد أن عجزت النظم السياسية عن دفعها نقدا نظرا لنضوب مواردها من التجارة الدولية . بينما ظلت تلك الغاية ثانوية في الفيودالية التي أمنت الفلاحة مورداً هاماً لأمراء الإقطاع والملوك[2] . وهذا الرأى يَجُبُّ - فيما نرى - ما ذهب إليه البعض من احتفاظ النظم الإسلامية باقتصاد متنعش نسبيا إذا ما قورن بالاقتصاد الفيودالى المتدنى والمنكمش[3] .

يضاف إلى ذلك تعاظم سلطان الحاكم في الإقطاع الإسلامي بالقدر الذي أتاح له قمع طموحات أمراء الإقطاع سياسيا ، وهو أمر نادر الوقوع في الفيودالية الأوروبية[4] .

وبالمثل تميز الإقطاع الإسلامي بإقامة أمراء الإقطاع في المدن وإنابة وكلاء عنهم لإدارة أمور الضياع ، على خلاف السادة في الإقطاع الأوروبى الذين كانوا يقيمون في دوائرهم الإقطاعية «الدومين»[5] . وهذا يفسر ظاهرة خراب الأرياف والبوادى في ظل الإقطاع الإسلامي ، في حين تقلص البون بين الريف والحضر في ظل الفيودالية الأوروبية .

أخيرا تفرد الإقطاع الإسلامي باستحداث أنماط إقطاعية لم تعرفها المجتمعات الأوروبية «القرو - وسطوية» . منها على سبيل المثال «تضمين» جباية الأموال[6] واشتغال المقطعين أحيانا بالتجارة . وهو أمر أفضى إلى تدهور سطوة الإقطاعية الإسلامية خصوصا في العصور المتأخرة .

صفوة القول ؛ أن العالم الإسلامي شهد ظاهرة الإقطاعية منذ العصور الإسلامية الباكرة . لكنها كانت هشة وهامشية ، ما لبثت أن ترسخت منذ منتصف القرن الخامس الهجري ، حيث تبلورت ملامحها وتحددت قسماتها وتميزت خصائصها ، كما شرحنا سلفا .

أما عن الظروف والملابسات التي أفضت إلى ترسيخ تلك الظاهرة وتكريسها في العالم الإسلامي برمته ، فهى موضوع المبحث التالي .

---

(١) إبراهيم القادرى : المرجع السابق ، ص٤٩ .
(٢) اشتور ص٢٣١ .
(٣) المصدر نفسه ص٢٣٢ .
(٤) ابراهيم القادرى : المرجع السابق ، ص٥١ .
(٥) المصدر نفسه ص٥٣ .
(٦) المصدر نفسه ص٥٣ ، ٥٤ .

ثانيا : العوامل الممهدة لسيادة الإقطاعية

ارتبط ترسيخ الإقطاعية في العالم الإسلامي حول منتصف القرن الخامس الهجري بعاملين أساسيين ؛ أحدهما خارجي ، ويتمثل في فقدان المسلمين سيادتهم على البحار شرقا وغربا . والآخر داخلي ؛ ويكمن في اجتياحات الشعوب والقبائل البدوية الطرفدارية مراكز الكيانات السياسية المتداعية وإسقاطها ثم الهيمنة على مقدرات الحكم والسياسة .

وغني عن القول إن الظاهرتين متلازمتان ومتداخلتان بحيث مهدت كل منهما لتعاظم الأخرى ، ثم تضافرتا في النهاية على إضعاف البورجوازية وتكريس الإقطاعية . وهذا يعني أن سيادة الإقطاعية تمثل الطور الأخير والحاسم في سلسلة متصلة من الصراع بين البورجوازية والإقطاع .

وقد سبق لنا إثبات أن انتصارات البورجوازية من قبل كانت نتيجة هيمنة المسلمين على البحار ، ومن ثم السيطرة على تجارة العبور العالمية بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب[1] . وكان فقدان هذا الدور ضربة قاضية للبورجوازية التي وقعت فريسة الاجتياحات البدوية الرعوية في المشرق والمغرب على السواء . وهو أمر أتاح للإقطاعية أن تتدعم على أنقاضها .

إن تعاظم وسيطرة النظم العسكرية الإقطاعية جاءا نتيجة عجز البورجوازية الهشة عن إنجاز ثورة شاملة تمكن لسيادة الأمن والاستقرار في الداخل وتواجه الأخطار الخارجية في آن .

وما يعنينا هو رصد هذه الأخطار بقصد الوقوف على أسباب تحول العالم الإسلامي في صراعه مع دار الحرب من الهجوم إلى الدفاع ، من التوسع إلى التقوقع ، وما نجم عن ذلك من فقدان السيادة على البحار ومن ثم فقدان ميزة الوساطة في «تجارة العبور» العالمية .

ولسوف نبدأ برصد هذه الظاهرة في عالم البحر المتوسط أولا ، ثم نثنى بالبحار الشرقية بعد ذلك .

ولنبدأ بتبيان فقدان الفاطميين سيادتهم البحرية على القطاع الشرقي من البحر المتوسط بعد الإخفاق في مواجهة الأساطيل البيزنطية والصليبية فضلا عن أساطيل المدن الإيطالية .

---

(١) راجع للمؤلف : سوسيولوجيا الفكر الإسلامي ، ج١ ، ٢ ، المقدمة .

معلوم أن الفاطميين الأوائل بسطوا سيادتهم على شرقي وموسطة البحر المتوسط ، وهو ما أثبتناه في دراسة سابقة [١] ، وأكده غيرنا من الدراسين [٢] لكن الحال تغير فانحسرت هذه السيادة منذ خلافة المستنصر بالله الفاطمي . فلطالما ألحقت البحرية البيزنطية الهزائم المتوالية بالأساطيل الفاطمية حتى اضطر الفاطميون إلى طلب المهادنة دون طائل [٣] . إذ عول البيزنطيون على الثأر وطفقوا يشنون الإغارات المظفرة على سواحل مصر والشام [٤] .

مهدت تلك الانتصارات البيزنطية لنجاح الغزو الصليبى الذي تمكن من تأسيس إمارات أربع ببلاد الشام ، فضلا عن تهديد الموانى المصرية كدمياط والإسكندرية بله القاهرة نفسها [٥] . ولعل هذا يفسر لماذا عجز الفاطميون عن حماية موانيهم بالشام كيافا وصور ، كذا فقدان كل هذه الموانى الشامية [٦] بعد سقوط آخرها ـ عسقلان ـ عام ٥٤٨هـ [٧] . وكانت الضربة القاضية للبحرية الفاطمية حين شرع عمورى ـ ملك بيت المقدس ـ في غزو مصر ، فلم يجد الوزير الفاطمي شاور بداً من إحراق السفن المصرية بالفسطاط [٨] .

كما أسهم البنادقة في ضعضعة النفوذ الفاطمي في القطاع الشرقي من البحر المتوسط . إذ قدر إغراق أسطول فاطمي هب لاستنقاذ صور من الخطر الصليبي [٩] . وانتهزوا فرصة ضعف الفاطميين لتضييق الحصار على مراكزهم الأخرى ببلاد الشام [١٠] .

ولما شجر الصراع بين الصليبيين والبيزنطيين ؛ تمكن البنادقة من التدخل فيه لصالحهم وطردوا الحاميات البيزنطية من بعض الجزر في البحر المتوسط وإن بقيت قبرص ورودس في حوزة بيزنطة [١١] .

لكن وفاقا بين القوى النصرانية الثلاث ـ لأسباب تجارية ـ تم على حساب النفوذ

---

(١) أنظر : محمود اسماعيل : **سوسيولوجيا الفكر الإسلامى** : ٢ : ٢٤٠ .

(٢) أنظر: Lane - Poole : **History of Egypt in the middle ages**, p.148, London,1901.

(٣) حسن إبراهيم حسن : **تاريخ الدولة الفاطمية**.، ص٢٥٩ ، القاهرة ١٩٨١ .

(٤) المقريزى : **المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار** ، جـ١ ، ص٣٣٥ ، بولاق ١٢٧٠هـ .

(٥) سعاد ماهر : **البحرية فى مصر الإسلامية** ، ص٩٩ ، القاهرة ١٩٦٧ .

(٦) أحمد مختار العبادى وزميله : **تاريخ البحرية الإسلامية فى حوض البحر الأبيض المتوسط** ، ص٢٠٢ ، القاهرة ١٩٨٥ .

(٧) المصدر نفسه ، ص١١٦ .

(٨) المقريزى : **خطط** ، ٢ : ١١٠ .

(٩) سعاد ماهر : المرجع السابق ، ص٩٩ .

(١٠) أحمد مختار العبادى : المرجع السابق ، ص١٢٢ .

(١١) هايد : **تاريخ التجارة فى الشرق الأدنى فى العصور الوسطى** ، الترجمة العربية ص٢٠٢ ، القاهرة ١٩٨٥ .

الفاطمي شرقيِ المتوسط[١] .

وزاد الطين بلة ظهور قوة بحرية نصرانية أخرى في موسطة البحر المتوسط ، ألا وهى مملكة النورمان في صقلية وجنوبي إيطاليا . ومعلوم أن ظهور النورمان تم على أنقاض نفوذ الفاطميين وحلفائهم من بنى زيرى في إفريقية . فمنذ أوائل القرن الخامس تعرضت السيادة الفاطمية على صقلية لهزات عنيفة من جراء الإغارات البيزنطية المتعاونة مع عملائها من مسلمى الجزيرة . وقد أسفرت عن خروج معظم نواحى الجزيرة عن دائرة نفوذهم ، برغم محاولات الزيريين استرداد هذا النفوذ مرارا دون طائل[٢] . وقد اندثر النفوذ الفاطمي من الجزيرة نهائياً بعد استيلاء النورمان عليها عام ٤٨٣ هـ . ومن صقلية أمعن النورمان في شن إغارات على إفريقية الزيرية ـ خليفة الفاطميين ـ ونجحوا في الاستيلاء على المهدية عاصمة الفاطميين من قبل[٣] .

هكذا فقد المسلمون سيادتهم على شرقي وموسطة البحر المتوسط لتؤول إلى قوى نصرانية بيزنطية وصليبية وبيزاوية ونورمانية .

• وبالمثل وصل المد النصرانى المتعاظم على القطاع الغربي من حوض البحر المتوسط الذي كان يسوده أمويو الأندلس . وقد تم ذلك على إثر تعاون بحرى بين المدن الإيطالية والنورمان[٤] . ومن القرائن الدالة على ذلك استيلاء أسطول بيزا على جزيرة ميورقة وطرد المسلمين منها دون أن يحرك مسلمو الأندلس ساكنا[٥] . كما تعاون النورمان في صقلية مع نصارى الأندلس للإغارة على موانى إشبيلية وغرناطة وباجة . هذا فضلا عن مساعدتهم في حركة «الاسترداد» ؛ حتى أن السيد القمبيطور الذي دوخ مسلمى الأندلس كان مغامرا نورمانيا[٦] .

وعلى ذلك فقد فقد المسلمون سيادتهم على البحر المتوسط كله على إثر تعاون القوى النصرانية من أجل الهيمنة على موارد تجارة العبور الدولية . وفى ذلك يقول أحد الشعراء

---

(١) المصدر نفسه ، ص٢٠٤ .

(٢) آرشيبالد لويس : **القوى البحرية والتجارية فى حوض البحر المتوسط** ، الترجمة العربية ، ص ٣٠ ، القاهرة .

(٣) **المكتبة الصقلية** ، جـ١ ، ص٢٧٣ ، ليبزج ١٨٦٥ ، ابن الاثير : **الكامل فى التاريخ** جـ١٠ ، ص٦٨ ، ليدن ١٨٦٦ .

(٤) هايد : المرجع السابق ، ص١٩٤ .

(٥) المصدر نفسه ، ص١٥٤ .

(٦) Provencal: **Histoire de L' Espaqne Muslmane**, Vol.3, P. 485, Paris,1950.,

المسلمين المعاصرين لتلك الأحداث :

البحر للروم تجري السفين به على مهل والبر للعرب[١]

كما ذكر أرشيبالد لويس[٢] أنه «على إثر استرداد بيزنطية هيمنتها على جزر البحر المتوسط ؛ انهارت البحرية الإسلامية الفاطمية - محور صقلية - أفريقية - وانهارت الخلافة بالأندلس ، وأغرى ذلك مختلف الجماعات والمدن الغربية للتفوق البحري .

وبديهى أن يسفر هذا التحول عن إعادة صياغة مستقبل العالم الإسلامي خلال الحقب التالية صياغة تنحو نحو الضعف والاضمحلال[٣] .

وقبل رصد النتائج الاقتصادية الهامة التي ترتبت على هذه التحولات من المفيد أن نعرض لمتغيرات مماثلة في البحار الشرقية أفضت إلى ذات النتائج .

شهد القرن الخامس الهجري خروج هذه البحار من دائرة السيادة الإسلامية بعد تطاول الخطر الصيني وطرد الأساطيل الإسلامية من المحيط الهندى . إذ نعلم أن أساطيل الصين انفردت بنقل البضائع والسلع من الصين إلى الهند[٤] . كما تعاظمت القرصنة الهندية لتهدد الملاحة الإسلامية بين الهند والخليج . وبالمثل أصاب الشلل نشاط المسلمين البحرى في الخليج نفسه بسبب إغارات سكان جزيرة قيس على سواحله . وقدر لهم احتكار نقل البضائع الهندية بعد تحقيق السيادة البحرية على الخليج[٥] . وعبثا حاول أباضية عمان تجنيد الجيوش والأساطيل لردعهم[٦] . كما حالوا بين صحار - ميناء عمان - وبين الاتجار مع الصين[٧] . وأرغم قراصنتهم السفن القادمة من البصرة ومن الهند على الرسو بمرافئهم ؛ الأمر الذي أفضى إلى تدهور العمران في موانى الخليج منذ ذلك الحين ، وحسبنا أن ميناء سيراف الذي اشتهر بتعاظم عمرانه تحول إلى «سبخة لا ينبت بها زرع» بعد أن هجره التجار إلى موانئ جزيرة قيس ، بشهادة ابن حوقل[٨] . لذلك ازدهرت هذه الموانئ ، وغصت أسواقها بالسلع الشرقية والأفريقية[٩] .

---

(١) انظر التفصيلات فى : محمود إسماعيل : **مقالات فى الفكر والتاريخ** ، ص٧٧ ، الدار البيضاء ١٩٧٨ .
(٢) **القوى البحرية والتجارية** ، ص٢٩ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٠ .
(٤) هايد : المرجع السابق ، ص١٧٦ .
(٥) المصدر نفسه ص١٧٧ .
(٦) انظر : سالم بن حمود السيابى ، **عمان عبر التاريخ** ، ص٩٨ ، عمان ١٩٨٦ .
(٧) هايد : المرجع السابق ، ص١٧٦ .
(٨) **المسالك والممالك** ، ص٣٩ ، ٤٠ ، ليدن ١٨٧٢ .
(٩) نعيم زكى : **طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب** ، ص ١٢١ ، ١٢٢ ، القاهرة ١٩٧٣ .

بديهي أن يتمخض فقدان العالم الإسلامي سيادته على البحار شرقا وغربا عن نتائج اقتصادية ومن ثم سياسة وبيلة . وما يعنينا بصددها هو معرفة مدى ما أسفرت عنه من تدهور البورجوازية الإسلامية ، وترسيخ الاقطاعية على أنقاضها .

ورثت القوى النصرانية دور الوساطة التجارية العالمية عن المسلمين على إثر هيمنتها على البحر المتوسط . إذ أدى التعاون الصليبى البيزنطى النورمانى الإيطالى إلى بروز دور المدن الإيطالية - وخاصة بيزا - في حركة التجارة بين الشرق والغرب . ومن المظاهر الدالة على ذلك ؛ وجود جالية بيزاوية تجارية في القسطنطينية تمتعت برعاية أباطرتها[١] . وبالمثل نجحت البندقية في الحصول على امتيازات مشابهة[٢] . واستهدف الطرفان معا الوصول إلى مصادر تجارة الشرق مباشرة بعد عقد صلات ود مع الروس[٣] . ذلك أن الاضطرابات الداخلية في آسيا الوسطى - نتيجة الاجتياحات البدوية الإستبسية - أسفرت عن تهديد الطريق التجاري الواصل بينها وبين بغداد . لذلك تحول جل النشاط التجاري إلى الطريق المؤدى إلى الأنهار الروسية[٤] .

كما أدت نفس الأسباب إلى توجه القوافل التجارية من الهند إلى آسيا الصغرى وبلاد الشام[٥] .

وطدت المدن الإيطالية علاقاتها بالصليبيين في الشام بعد أن حظيت بامتيازات في بيزنطة كما ذكرنا سلفا . وحسبنا ما سبق إيضاحه عن دور هذه المدن في التمهيد للغزوات الصليبية . إذ كانت أساطيلها تتولى نقل الجنود من موانيها فضلا عن «التجار من سكان تلك المدن»[٦] . كما حالوا بين الفاطميين وبين التعرض للوجود الصليبى بالشام لحرمانهم من دورهم التجاري العالمى إبان الحقبة المنصرمة . لذلك كافأهم الصليبيون بمنح تجارهم امتيازات داخل إماراتهم . اذ سمحوا لهم بتكوين مستوطنات غدت «مراكز هامة لتجارة

---

(١) هايد : المرجع السابق ، ص٢٠٨ .
(٢) المصدر نفسه ، ص٢١٠ .
(٣) هايد : المرجع السابق ، ص٢١٩ .
(٤) موريس لومبار : الذهب الإسلامى منذ القرن الثامن إلى القرن الحادى عشر فصل فى كتاب «بحوث فى التاريخ والاقتصاد» ، ص٧٧ ، القاهرة ١٩٦١ .
(٥) نعيم زكى : المرجع السابق ، ص١٥٤ ، ١٥٥ .
(٦) هايد : المرجع السابق ، ص١٤٥ .

الشرق الأدنى»[1] . ولم يدخر هؤلاء التجار وسعا في الاصطدام مع الصليبيين حين أزمعوا الانتقاص من الامتيازات التي منحوها إياهم[2] .

لقد نجح هؤلاء التجار الإيطاليين في القسطنطينية والشام في احتكار دور الوساطة التجارية بين الشرق والغرب . «ولم يعد للمسلمين المغلوبين على أمرهم في هذا المجال إلا دور ثانوي»[3] .

وبالمثل عرقل الوجود الصليبي بالشام حركة التجارة بين الشام ومصر ، كذا بين الشام وشبه الجزيرة العربية . فلطالما تعرضوا للقوافل بهدف السلب والغنم[4] . وفي أوقات المهادنة فرضوا على التجار المسلمين الجبايات والمكوس الباهظة[5] . وفى كل الأحوال كانت مدنهم تغص بالسلع الشرقية التي تاجروا فيها كذلك لحسابهم الخاص[6] .

ولم تعدم بيزنطة نصيبا في تلك التجارة خصوصا بعد انتعاش تجارة الروس مع القسطنطينية عقب هيمنة الروس على معظم تجارة البحر الأسود[7] . كذلك أسهم الروس بدور خاص في تصريف سلع التجارة الشرقية بأسواق أوربا بعد أن صار الطريق الواصل بين البحر الأسود والبحر البلطي أداة ربط جد هامة بين غرب أوروبا وبلدان آسيا الوسطى[8] .

صفوة القول ؛ أفضت تلك التحولات الخطيرة إلى فقدان الشرق الإسلامي دوره السابق في تجارة العبور العالمية ؛ الأمر الذي فت في قوة البورجوازية الإسلامية ومهد لسيادة الإقطاعية .

كل هذا يفسر أيضا لماذا حاول التجار الأوروبيون ـ فيما بعد ـ الحفاظ على مكاسبهم التجارية في الشرق الإسلامي ؛ عن طريق عقد علاقات مودة مع المغول من أجل الوصول إلى منابع التجارة الشرقية رأسا . وبالفعل وصل التجار الأوروبيون إلى الهند والصين إما عن طريق القرم وجنوب الفولجا أو طريق طرابيزون وأذربيجان ، وتمكنوا من حرمان التجار

(١) المصدر نفسه ، ص١٥١ ، ١٥٢ .
(٢) المصدر نفسه ، ص١٧٣ .
(٣) المصدر نفسه ، ص١٧٥ .
(٤) المصدر نفسه ، ص١٨٤ .
(٥) نفس المرجع والصفحة .
(٦) المصدر نفسه ، ص١٨٦ .
(٧) آرشيبالد لويس : المرجع السابق ، ص٣٣٧ .
(٨) المصدر نفسه ، ص٣٣٨ .

المسلمين من دورهم التجاري العالمى إبان الحقبة السابقة(١) .

والأدهى من ذلك هو طموح المخطط النصرانى لحرمان التجار المسلمين في المغرب والأندلس من هذا الدور خصوصا بعد أن فقد مسلمو المغرب سيادتهم على القطاعين الأوسط والغربي من حوض البحر المتوسط . ليس أدل على ذلك من تعاون النورمان والبرجنديين ورهبان الأديرة الكولونية والمدن الإيطالية من أجل الهيمنة على دور الوساطة في تجارة العبور بين الشمال والجنوب(٢) . ولقد أفاد النورمان من تلك الظروف في توسيع دائرة نشاطهم التجاري في عالم البحر المتوسط . وهذا يفسر لماذا حرص ملكهم روجر الثاني على حيازة بعض المراكز التجارية والصناعية في البلقان على حساب بيزنطة(٣) . ولماذا حرص ملوك النورمان عموما على التعاون مع المدن الإيطالية من أجل دور مماثل في توزيع سلع التجارة الشرقية لذلك عقدوا معاهدات تجارية مع بيزا ؛ التي حرصت على إقصاء التجار المغاربة عن دور الوساطة التجارية بين بلاد المغرب وأوروبا(٤) . وفى المقابل أفاد البيزاويون من النورمان الذين احتكروا تجارة ذهب السودان في بلاد المغرب ؛ بحيث حاز البيزاويون على نصيب من هذا الذهب ، ويبدو أن المدن الإيطالية الأخرى حظيت بنصيب أيضا من ذهب السودان نتيجة عقد صلات مودة مع النورمان . يفسر ذلك ما أقدمت عليه تلك المدن من ضرب نقود ذهبية بعد تحويل النورمان ذهب السودان إلى أوروبا ، والحؤول دون تسربه إلى الشرق الإسلامي ، كما كان الحال إبان الحقبة المنصرمة(٥) .

على أن هذه المدن طمحت إلى الوصول إلى ذهب السودان دون وساطة النورمان . ويبدو أنها نجحت في مسعاها ؛ إذ نعلم أن نابلي وجايتا وكمبانيا وغيرها عقدت اتفاقات تجارية مع التجار المغاربة تتيح لها الحصول على ذهب السودان . كما حاز نصارى الأندلس على نصيب منه عن طريق الاتجار مع هذه المدن فضلا عن النورمان . هذا بالإضافة إلى ماحصلوا عليه من خلال الجبايات التي فرضوها على أمراء الطوائف المتصارعين في الأندلس(٦) .

كل هذا يفسر لماذا تدهور الاقتصاد في الشرق الإسلامي بعد حرمانه من ذهب السودان

(١) Ostrogorosky : **History of the Byzantine State** . P.382. Oxford.1968.

(٢) Ibid, P.379.

(٣) هايد : المرجع السابق ص١٩٤ .

(٤) موريس لومبار : المرجع السابق ، ص٧٩ .

(٥) روبرت لوبيز : محمد وشارلمان ، فصل من كتاب **بحوث فى التاريخ والاقتصاد** ص١٣٥ .

(٦) آرشيبالد لويس : المرجع السابق ، ص٣٤٢ .

الذي تسرب إلى أوروبا ، فضلا عن ذهب القسطنطينية الذي كان المسلمون المشارقة يحصلون عليه مقابل تصديرهم سلع التجارة الشرقية [١] . كما يفسر أيضا النتائج الاقتصادية ومن ثم السياسية الوبيلة التي أدت إلى تدهور العالم الإسلامي بمشرقه ومغربه . إذ تحول إلى الاقتصاد الزراعي والرعوي المنغلق بعد انحطاط الاقتصاد المدينى التجاري الذي ازدهر إبان الحقبة السابقة [٢] .

والأخطر من ذلك أن هذا التحول مهد لوقوع تغييرات سياسية واجتماعية هامة تمثلت في سلسلة الاجتياحات البدوية الرعوية الطرفدارية التي تمثلت في غزوات الأعراب والبربر الرحل والأتراك الرعاة الذين أجهزوا على البورجوازية ، ورسخوا الإقطاع العسكري [٣] .

وهذا يقود إلى محاولة استقصاء تلك الظاهرة في العالم الإسلامي بأسره .

أجمعت ثُلة من الباحثين على مسؤولية تلك الاجتياحات عن اضمحلال العالم الإسلامي شرقا وغربا . فقد ذكر «شاخت» [٤] أن تلك الاجتياحات «قصمت ظهر البورجوازية التي قادت الازدهار الاقتصادي والفكرى في العالم الإسلامي الوسيط» . وفى نفس المعنى ذهب «إيف لاكوست» [٥] إلى أن «العناصر البدوية المهمشة هي المسؤولة عن تدهور التجارة ومن ثم الحضارة» . ويقول «جواتياين» [٦] : «إن انتكاسة البورجوازية اقتصاديا واجتماعيا اقترنت بزحف عناصر بدوية ذات أصول تركية في الشرق الإسلامي» . وكان هاملتون جب» [٧] أبلغ تعبيرا حين قال : «تغيرت أحوال العالم الإسلامي في القرن الخامس الهجري تغييرا جذريا نتيجة حركات العناصر البدوية كالقبائل التركية التي غزت شرقي فارس وشمالها وامتدت إلى العراق وشمالي سوريا ، والقبائل العربية التي زحفت نحو الشام ومصر وبلغت شمالي إفريقيا ، والبربر الذين تحركوا في بلاد المغرب ، فتدهورت الحياة الاقتصادية حيث حل الاقتصاد القائم على الزراعة والرعي محل الاقتصاد التجاري .

وفى نفس المعنى ذكر «آشتور» [٨] «أن الإقطاعية العسكرية المرتبطة باجتياحات العناصر البدوية لم تحدث التغيير بصورة فجائية . بل إن الانتقال كان بطيئا ، ومر وقت طويل قبل أن

(١) المصدر نفسه ، ص٣٤٦ .

(٢) موريس لومبار : المرجع السابق ، ص٧٧ .

(٣) آرشيبالد لويس : المرجع السابق ، ص٣٦٣ .

(٤) **An introduction to Islamic Law. P.7. Oxford,1964.**

(٥) العلامة ابن خلدون ، ص٢٤ ، بيروت ١٩٧٤ .

(٦) دراسات فى التاريخ الاقتصادى والنظم الإسلامية ، ص١١٧ .

(٧) دراسات فى حضارة الإسلام ، ص٣٣ ، بيروت ١٩٦٤ .

(٨) التاريخ الاقتصادى والاجتماعى للشرق الأوسط فى العصور الوسطى ، ص٢١٧ .

يحكم أمراء الإقطاع قبضتهم على قطاعات الإقتصاد المختلفة» .

إن هذا الاجماع على ارتباط سيادة الإقطاع بتدهور البورجوازية لايخلو من دلالة على صدق مانذهب إليه من مسؤولية القوى البدوية الطرفدارية عن هذا الانهيار الاقتصادي ـ الاجتماعي ، ومن ثم السياسي . وهو أمر فطن إليه «أرنولد توينبي»[1] حين اعتبر هذه القوى أشبه ماتكون «ببروليتاريا خارجية» عاشت مهمشة في أطراف العالم الإسلامي ؛ قدر لها أن تقفز إلى القلب ، وتتحكم فيه بفضل ما استنته من نظم إقطاعية عسكرية .

تكونت هذه القوى من شعوب وعناصر وقبائل شتى عربية وتركية وكردية وبربرية . فلنحاول تتبع سلسلة اجتياحاتها وتوضيح دورها في تكريس الإقطاعية ، وترسيخها .

ولنبدأ بالعنصر العربي .

معلوم أن العرب احتكروا التوجيه السياسي والعسكري في العالم الإسلامي حتى خلافة المعتصم الذي أسقطهم من ديوان العطاء ؛ فعولوا على الاشتغال بالرعي وقطع الطرق فضلا عن الارتزاق العسكري . وفى ذلك يقول أحد الدارسين الثقات[2] : « . . . لم يقف أمر هؤلاء الأعراب عند قطع الطرق وتهديد الأمن واستياق الأموال ، بل تعدوا ذلك كله إلى الانضواء تحت راية كل ثائر يريد الاستقلال بإمارة أو ولاية ، أو ينزع إلى القضاء على سلطات الدولة جميعا» . ولا أدل على ذلك من موالاتهم القرامطة حيث نيطوا بمهمة قطع الطريق على الحجاج . يستنزفون الدماء ، ويسلبون الأموال ، ويغنمون لحساب القرامطة حيناً ولحسابهم أحياناً[3] .

وعلى إثر تدهور أحوال الإمبراطورية البويهية ؛ نجحت عشائر البدو من الأعراب في تكوين كيانات محلية في بلاد ما بين النهرين وما جاورها[4] . فأصبح بنو عقيل حكاما على أعالى العراق والموصل ونصيبين والرحبة وعانة وحديثة وهيت والأنبار ، فضلا عن الكوفة والمدائن . كما اتخذ فرع منهم من تكريت مقرا[5] .

أما بنو نمير ، فقد حكموا جران والرها والرقة . كما حكم بنو خفاجه أواسط الفرات . وحكم بنومزيد جنوبي العراق ، واتخذوا من الحلة عاصمة . كما استقل بنودبيس بمنطقة

(١) عن مزيد من التفصيلات ؛ راجع كتابنا : مقالات فى الفكر والتاريخ ، ص٦٨ .

(٢) أنظر : عبد الحميد يونس : الهلالية فى التاريخ والأدب الشعبى ، ص٤٩ ، القاهرة ١٩٥٦ .

(٣) ابن الأثير : ٨ : ١٥٣ ، ٣٦٥ .

(٤) راجع : عصام عبد الرؤوف : الدول الإسلامية المستقلة فى الشرق ، ص١٧٧ وما بعدها ، القاهرة ١٩٨٧ .

(٥) آشتور : المرجع السابق ، ص ٢٢٩ .

المستنقعات جنوب وغربي واسط[1] .

هكذا شكل الأعراب البدو في العراق كيانات محلية متناحرة متباينة المصالح[2] وشهدت بلاد الشام كيانات مماثلة كبني منقذ في شيزر[3] وبني حسام في منبج ، واشتركوا معا في تهديد النشاط التجاري شمالي الشام والعراق[4] . وأسفرت تلك الظاهرة عموما عن تخريب المزارع وإزهاق الأرواح من جراء الصراعات الدائمة بين أمراء تلك الكيانات[5] . وظل الحال على هذا المنوال حتى ظهور نور الدين محمود الذي فل شوكتهم ، وتوسع على حسابهم بعد حروب مريرة استمرت قرابة ثلاثين عاما[6] .

أما عن دور الأعراب المخرب في مصر والمغرب ؛ فيستحق وقفة متأنية . ذلك أن قبائل بني هلال وسليم احترف بعضها الارتزاق العسكري في بادية الشام ، وظل البعض الآخر على حياة البداوة الأولى في شبه الجزيرة العربية . واشتركت قبائل الشام إلى جانب القرامطة في صراعهم مع الفاطميين . فلما هُزم القرامطة ، ارتحل أشياعهم إلى مصر ، حيث أسكنهم الفاطميون الصحراء الشرقية بصعيد مصر[7] وقد ازدادت أعدادهم بعد هجرة بعض بطونهم من شبه الجزيرة العربية إلى مصر[8] . وإن ذهب بعض الدراسين[9] . إلى أن تلك الهجرة حدثت في وقت سابق قبل قدوم المعز لدين الله الفاطمي من المغرب ؛ حيث اشتركوا في الحملة القرمطية الفاشلة على مصر . ومايعنينا أنهم طالما أثاروا الشغب ونهب الفلاحين المصريين[10] ، كما هددوا الطريق التجاري الواصل بين القصير وقنا . بل هددوا الوجود الفاطمي نفسه حين انضمت أعداد منهم إلى حركة أبى ركوة ببرقة التي حاولت الانفصال بها عن الفاطميين ، بتأييد من أمويي الأندلس سنة ٣٩٧هـ[11] .

ولما توالت المحن على مصر في عهد المستنصر بالله الفاطمي ـ نتيجة الأزمة الاقتصادية

---

(١) المصدر نفسه ، ص٢٣٠ .

(٢) مؤنس عوض : **سياسة نور الدين محمود الخارجية** ، رسالة دكتوراه ، مخطوطه ص ١٢٠ .

(٣) محمد الشيخ : **الإمارات العربية فى بلاد الشام فى القرن الحادى عشر** ، ص٢٦٣ ، الاسكندرية ١٩٨٠ .

(٤) مؤنس عوض : المرجع السابق ص١٢٣ .

(٥) المصدر نفسه ، ص٢٤٣ .

(٦) نفس المرجع والصفحة .

(٧) ابن خلدون : **العبر** ، حـ٦ ، ص١٣ ، بولاق ١٢٨٤هـ .

(٨) ابن الأثير : ٩ : ٦٩ .

(٩) عبد الحميد يونس : المرجع السابق ، ص٥٩ .

(١٠) ابن الأثير : ٩ : ١٤٠ . **Lane - Poole** : Op. Cit. P.137.

(١١) ابن عداري : **البيان المغرب** ، حـ١ ، ص٣٠٠ ، ليدن ١٩٤٨ .

والضغط الصليبى والبيزنطى وانفصال بنى زيرى بأفريقية - فكر الخليفة في التخلص من الأعراب الذين تزايدت أعدادهم[1] . كما فكر في ذات الوقت في الانتقام من الزيريين بأفريقية . وأشار عليه وزيره اليازورى بضرب عصفورين بحجر عن طريق فتح الباب لهجرة الأعراب إلى المغرب .

وبالفعل ، أمر الخليفة المستنصر قبائل الأعراب باجتياح المغرب بعد إغرائهم بالسيادة عليه . فانسابت جحافلهم تمضى تخريبا وقتلا وسلبا .

وقد تم الاجتياح على مرحلتين ؛ الأولى بزعامة بنى هلال ، والثانية بزعامة بنى سليم . وتمكن الغزاة معا من هزيمة المعز بن باديس الزيرى ونهب عسكره «فلم يخلص لأحد منهم عقال بعير»[2] . وتم لهم الاستيلاء على المغرب الأدنى وأفريقية حيث «حطموا القصور والحصون ونهبوا التجار وأتلفوا الأنهار»[3] . ثم انسابوا إلى المغرب الأوسط ، فخربوا مدنه وقراه حتى تلمسان . وحين تصدت لهم زنانة فشلت في الحؤول دون اجتياحهم المغرب الأقصى .

وبرغم سيطرتهم على سائر أقاليم المغرب ؛ لم ينجحوا في تأسيس كيانات سياسية مستقرة ؛ بل عاشوا حياة الظعن والانتجاع فضلا عن قطع الطرق والإغارة[4] .

كما انضم بعضهم إلى الموحدين - فيما بعد - حيث أقطعوهم إقليم تامسنا بالمغرب الأقصى بعد القضاء على دولة بورغواطه[5] .

لقد أسفر الاجتياح عن خراب شمالي أفريقيا اقتصاديا ، ففضلا عن تخريب المزارع والمراعي ؛ قطعوا الاتصال التجاري مع الشرق . كما نجح النورمان في احتكار تجارة المغرب إلى أوروبا . وهو أمر أدى إلى القضاء على الاقتصاد المركنتالي ليحل محله اقتصاد رعوي بدائي[6] أساسه الإقطاعية .

---

(١) ابن خلدون : ٦ :١٧ .

(٢) ابن عذاري : البيان المغرب ،١ : ٣٠٢ .

(٣) ابن الأثير :٩ : ٣٩٠ .

(٤) عبد الحميد يونس :المرجع السابق ،ص٧٣ .

(٥) Julien : **Histoire de l'Afrique du Nord**, P.110, Paris,1961.

(٦) موريس لومبار :**الإسلام في عظمته الأولى** ،ص٥٩ ،بيروت ١٩٧٧ ،

Mercier : **Histoire de l'Afrique Septentrionale**, vol . 2 . P . 100 Paris,1980..

وإن كان من الإنصاف أن نؤكد أن جذور هذا التحول تمتد إلى العصر السابق ؛ وتتمثل في اجتياح بربر صنهاجة اللثام معظم أقاليم المغرب فضلا عن الأندلس . ولن نستطرد طويلا في سرد أخباره ؛ لأننا فصلناها في دراسة سابقة[١] . ونكتفي بإثبات أن صنهاجة اللثام التي أسست دولة المرابطين الإقطاعية العسكرية كانت مجموعة قبائل بدوية تضرب في الصحراء الكبرى . من هذه القبائل لمتونة وجدالة ومسوفة ولمطة ؛ وكلها احترفت الرعي وحراسة القوافل التجارية بين بلاد المغرب والسودان ، وغني عن القول إنها لم تسهم قبل تأسيس دولة المرابطين في أى نشاط سياسى ببلاد المغرب . وهذا يعني أنها كانت قبائل طرفدارية مهمشة .

وينم اعتناق المرابطين ايديولوجية سنية محافظة - مذهب مالك - على اضطهادهم التيارات العقلانية التي شكلت غطاء ايديولوجيا للقوى البورجوازية . ولعل في تماثل أحداث ووقائع وغايات ظهور المرابطين في ذات الوقت الذي ظهر فيه السلاجقة في الشرق - فضلا عن الاتصال السياسى بينهما - ماينم على شمولية ظاهرة القوى البدوية الطرفدارية العسكرية السنية التي كرست الإقطاع في العالم الإسلامي شرقا وغربا[٢] .

إن في تعرض الشرق الإسلامي للغزو الصليبى والمغرب للغزو النورمانى والأندلس «لصليبية الاسترداد» ، وعجز النظم العسكرية السلجوقية والمرابطية ودول الطوائف عن وقف تلك الغزوات ؛ ما يؤكد وحدة الظروف والمعطيات التي أفرزت النمط الإقطاعي العسكري في المشرق والمغرب على السواء .

وبرغم سقوط المرابطين على يد الموحدين ، واعتناق الأخيرين ايديولوجية ليبرالية ذات طابع بورجوازى ؛ فقد ظل الحال على ماهو عليه . خصوصا ، وأن قبائل مصمودة التي أسست الدولة الموحدية كانت قبائل مهمشة طالما عانت من ويلات السياسة المرابطية[٣] . دليلنا على ذلك أن الموحدين مالبثوا أن تخلوا عن إديولوجيتهم الليبرالية وارتدوا إلى النصية السنية[٤] التي شكلت غطاء إديولوجيا عاما للقوى البدوية الإقطاعية العسكرية .

هكذا أفضت الاجتياحات البدوية العربية والبربرية إلى تكريس الإقطاع العسكري في الغرب الإسلامي .

---

(١) راجع : محمود إسماعيل : **مقالات** ، ص٦٦ وما بعدها .
(٢) المصدر نفسه ، ص٧٢ ، ٧٣ .
(٣) Terrasse : **Histoire du Maroc**, p. 274, Casablanca,1949.
(٤) عبد الله علام : **الدولة الموحدية بالمغرب** ، ص١٣٧ ، القاهرة ١٩٦٨ .

وبالمثل ، وفى ذات التوقيت شهد الشرق الإسلامي ذات الظاهرة ؛ التي شكلت القبائل التركية السلجوقية قوامها وعصبها . وقد سبق لنا تعقب دور الأتراك المخرب في الدولة العباسية حتى ظهور البويهيين عام ٣٣٤هـ[١] ، كما أثبتنا أثرهم في وضع البواكير الأولى للإقطاعية . وعلينا الآن رصد استمرارية الظاهرة التركية حول منتصف القرن الخامس الهجري وتبيان أثرها في ترسيخ الإقطاعية العسكرية .

كانت سهوب آسيا الوسطى منتجعا للقبائل التركية التي عاشت حياة البداوة والظعن . ولطالما تثاءبت عن موجات من الهجرات ذات الطابع العسكري التوسعى . وإذا كان الأتراك قد انسابوا غربا فيما عرف بالموجة التركية الأولى التي أسفرت عن إضعاف الخلافة العباسية أوائل العصر العباسي الثاني ؛ فقد توسعوا شرقا على حساب الدولة السامانية ، وأقاموا دولة في غزنة مالبثت أن توسعت في الهند وهى الدولة الغزنوية[٢] . كما أخضعوا خوارزم سنه٤٠٩ هـ .

وليس بغريب أن تعتنق هذه الدولة المذهب السني وتنكل بالشيعة ، لأن ذلك كان دأب الأتراك دائما . وقد سقطت الدولة الغزنوية على يد الغور الذين استولوا على غزنة ، وقبائل التركمان التي أجهزت على وجودهم في الهند[٣] .

ومايعنينا أن الغوريين شأنهم شأن الغزنوينين كرسوا في دولتيهما الإقطاع العسكري[٤] .

أما في غربي آسيا فقد ترسخ الإقطاع العسكري على يد السلاجقة[٥] . وهم مجموعة قبائل تركية كانت تضرب في سهوب آسيا الوسطى ، تجمعت بزعامة سلجوق بن دقاق ، ثم استولت على بلاد ماوراء النهر بعد صراع مظفر مع السامانيين والغزنويين . ومنها اجتاحوا خراسان سنة ٤٤٧ هـ . وفى العام التالي ، دخلوا بغداد حيث رحب الخليفة العباسي بزعيمهم الجديد أرطغرل ، وأعلنه سلطانا[٦] .

(١) راجع : محمود إسماعيل : سوسيولوجيا : ٢ : ٧٢ ، وما بعدها .

(٢) Brown : **Alitrary history of Persia**, Vol . 2, P.371, London,1958.

(٣) Lane - Poole : **Medieval India under Mohammedan rule**, p.46, New York,1962.

(٤) أحمد ابراهيم الشريف : العالم الإسلامى فى العصر العباسى ، ص٤٨١ ، القاهرة ١٩٦٦ .

(٥) المصدر نفسه ، ص٥٤٢ .

(٦) عبد النعيم حسنين : إيران والعراق فى العصر السلجوقى ، ص٤٦ ، القاهرة ١٩٨١ .

وفى عهدي آلب أرسلان وابنه ملكشاه اتسعت الدولة السلجوقية ، فضمت آسيا الصغرى بعد هزيمة بيزنطه في معركة مانزيكرت سنة ٤٦٣هـ[١] . كما ضموا بلاد الشام وشرعوا في غزو القاهرة دون طائل .

وبرغم تكوين السلاجقة إمبراطورية كبرى ؛ ظلوا محافظين على تقاليدهم البدوية[٢] ، كما اعتنقوا المذهب السني[٣] ، وغلب على دولتهم الطابع العسكري[٤] . وفى العصر السلجوقي ترسخ الإقطاع العسكري بحيث أصبح نمطا يحتذي في العالم الإسلامي .

وحين حل الضعف والانهيار بالدولة السلجوقية ؛ ظهرت كيانات إقطاعية تركية وكردية عرفت بالأتابكيات في أذربيجان وبلاد الجزيرة وكرمان وفارس[٥] . لذلك حق «لموريس لومبار»[٦] الحكم بأن الهجرات التركية خلال القرن الخامس الهجري هددت طرق التجارة الآسيوية ؛ الأمر الذي فت في قوى البورجوازية ومهد لترسيخ الإقطاع العسكري .

هكذا اقترنت ظاهرة فقدان العالم الإسلامي السيادة على البحار بظاهرة الاجتياحات البدوية الطرفدارية حول منتصف القرن الخامس الهجري ؛ حيث تضافرتا على انهيار البورجوازية وترسيخ الإقطاعية .

أما عن كيفية ترسيخ الإقطاع في العالم الإسلامي بأسره ؛ فهو موضوع المبحث التالي .

ثالثا : سيادة نمط الإنتاج الإقطاعي

وقفنا في المبحث السابق على العوامل التي أفضت إلى تدهور البورجوازية ومهدت لسيادة الإقطاعية ، ولنحاول الآن برهنة هذه السيادة وترسيخها في العالم الإسلامي منذ منتصف القرن الخامس الهجري . ويشمل العرض رصد هذه التحولات إبان عصور الفاطميين الأواخر في مصر والشام ، كذا في بلاد المغرب والأندلس خلال عصور المرابطين والموحدين ، كذا الدول المغربية التي قامت على أنقاض الإمبراطورية الموحدية . ثم نعود إلى الشرق الإسلامي لتبيان كيفية ومظاهر الإقطاعية وأنواعها إبان عصور السلاجقة والأتابكة

(١) المصدر نفسه ، ص٦٢ .
(٢) المصدر نفسه ، ص١٧٥ .
(٣) أحمد ابراهيم الشريف : المرجع السابق ، ص٥٤٧ .
(٤) عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص١٥٢ .
(٥) ابن الأثير : ١٠ : ٢٤٧ ، ٢٤٨ .
(٦) الإسلام فى عظمته الأولى ، ص١٢٠ .

والأيوبيين والمماليك . وأخيراً نتتبع تلك الجريات في المشرق الإسلامي في ظل الغزنويين والغوريين وسلطنة المماليك بدهلى ، فضلا عن السلطنات المغولية التي قامت في بلاد المشرق .

أما عن الفاطميين في مصر والشام ، فنلاحظ أن ظاهرة الإقطاع تفاقمت خلال العصر الفاطمي الثاني بعد تدهور الصحوة البورجوازية منذ عهد الخليفة المستنصر بالله الفاطمي . وقد أثبتنا في دراسة سابقة[١] أن الصحوة البورجوازية عكست آثارها ـ خلال العصر الفاطمي الأول ـ على الاقتصاد والسياسة[٢] والنظم والفكر بعد إحكام السيطرة على عنق الزجاجةفى حركة التجارة العالمية بين الشرق والغرب ؛ حين سادوا البحر الأحمر والقطاعين الشرقي والأوسط من البحر المتوسط[٣] . كذا بعد تعاونهم مع القوى الإسلامية الأخرى كالبويهيين والقرامطة في احتكار تجارة الترانزيت الدولية .

لكن هذا الدور هوى بعد فقدان الفاطميين الهيمنة على البحار[٤] واجتياح الأعراب الهلالية بلاد الشام ومصر وشمالي افريقية[٥] ، وماترتب على ذلك من انتقال دور الوساطة في التجارة الدولية إلى قوى نصرانية بحر متوسطية ؛ الأمر الذي ساعد على التمهيد لسيادة الإقطاعية .

ومن مظاهر تلك السيادة ؛ ماجرى من روكا الأرض الزراعية وتوزيع معظمها إقطاعات على العسكر ورجال الإدارة . حقيقة أن هذه الإقطاعات كانت إقطاع منفعة ؛ أى لم يتمتع المقطعون بحق الملكية . كذلك كانت هذه الظاهرة موروثة عن العصر الفاطمي الأول . لكن الجديد أن حق الاستغلال أو المنفعة حدد في العصر الفاطمي الأول بثلاثة أعوام ، لكنه امتد خلال العصر الفاطمي الثاني إلى ثلاثين

(١) راجع : محمود اسماعيل : سوسيولوجيا : ٢ : ١٣٠ وما بعدها .
(٢) اشتور : المرجع السابق ، ص٢٤٢ .
(٣) المصدر نفسه ، ٢٥٧ .
(٤) المصدر نفسه ، ٢٥٨ .
(٥) يرى مارك بلوك أن هذا الاجتياح أسفر عن حرمان الفاطميين من ذهب السودان ، فعجزوا عن دفع رواتب الجند . لذلك أقطعوهم الأرض . أنظر : مشكلة الذهب فى العصر الوسيط ، ص هـ من المقدمة .

عاما[١] .

هذا فضلاً عن تدهور سلطان الخلافة على المقطعين الذين كثيرا ما ضربوا عرض الحائط بالضريبة التي يدفعونها للدولة نظير الإقطاع . وبالمثل كسروا الأعراف السائدة التي كانت تلزمهم بعصر القصب في معاصر الدولة وبيع المحصولات في أسواقها[٢] . وهذا يعني أن إقطاع الاستغلال وإن كان شائعاً من الناحية النظرية ، الا أنه تحول إلى «إقطاع رقبة» من الناحية العملية ، خصوصاً بعد تفاقم الصراع بين القوى العسكرية من ترك وبربر وأرمن وزنج ، بحيث أصبح قانون الغلبة هو محور النظام الإقطاعي[٣] .

وهذا يعني أن تعاظم نفوذ قواد العسكر ووزراء السيف أفضى إلى تكريس الإقطاعية خصوصاً بعد أن امتدت أيديهم إلى أموال الجباية بجمعونها لصالحهم دون أن تحرك الخلافة ساكنا . فإذا أضيف إلى ذلك شيوع نظام السخرة في علاقات الإنتاج وتحول المزراعين في الغالب الأعم إلى عبيد ، أدركنا كيف كان الإقطاع الفاطمي يتسم بالكثير من خصائص الفيودالية الأوروبية ، كما ذهب باحث ثقة[٤] .

وليس أدل على تعاظم الإقطاعية من تعاظم الآثار الناجمة عنها في المجال الاقتصادي . وتمثل في عجز الفلاحين الأحرار الحائزين ملكيات خراجية محدودة عن زراعة أراضيهم نتيجة إغارات العسكر[٥] . كذا تدهور الرقعة الزراعية بوجه عام من جراء إهمال مشروعات الرى والصيانة والاستصلاح[٦] . وقد أفضى ذلك كله إلى أانتشار المجاعات والضائقات والأمراض الاجتماعية . هذا فضلا عن الاضطراب السياسى والتطرف الفكري ، وهو ما سنتناوله في دراسات تالية .

أما عن بلاد المغرب والأندلس ، فقد شهدت نفس الظاهرة لذات الأسباب والظروف . ذلك أن سيطرة النورمان والمدن الإيطالية على القطاعين الأوسط والغربي من البحر المتوسط ، وتعاظم حركة الاسترداد النصرانية في الأندلس وغلبة العناصر البدوية من البربر في المغرب والأندلس ثم الاجتياح العربي للشمال الإفريقى فيما بعد ، كل ذلك أفضى إلى

(١) ابن مماتي : قوانين الدواوين ، ص٣٦٧ ، القاهرة ١٢٩٩ هـ .
(٢) المقريزى : خطط : ١ : ٨٣ .
(٣) حسن إبراهيم حسن : المرجع السابق ، ص٥٧٠ .
(٤) أنظر : حسن إبراهيم حسن : المرجع السابق ، ص ٥٧١ .
(٥) المصدر نفسه ، ص٥٨٠ .
(٦) ليس أدل على ذلك من أن مساحة الأرض الزراعية التى بلغت نحو ٢٨٦ ألف فدان فى عهد المعز تقلصت إلى حوالى العشر زمن المستنصر .أنظر : المرجع السابق ، ص٥٦٧ .

التمهيد لسيادة الإقطاعية .

ولدينا في هذا الصدد نصوص جد هامة . يقول المراكشي[١] : وأما حال سائر الأندلس بعد اختلاف دولة بنى أمية فإن أهلها تفرقوا فرقا ، وتغلب في كل جهة منها متغلب . وكذلك كان الحال في العدوة أى في بلاد المغرب .

لقد أصبح قانون الغلبة هو العامل الحاسم في حيازة الأرض ؛ فتحولت معظم الأراضى إلى اقطاعات عسكرية وقبلية . وفى ذلك يقول ابن حزم[٢] اقتسم ملوك الطوائف الأرض الزراعية فيما بينهم حتى لم يعد منها إلا القليل . وهذا ما يدحض قول أحد الباحثين[٣] بأن بلاد الأندلس لم تشهد ظاهرة الإقطاع في عصر ملوك الطوائف .

بديهى أن تزداد الإقطاعية رسوخاً في ظل المرابطين الذين اعتبروا الأرض ملكاً لهم أقطعوا منها قوادهم وفقهاءهم وقبائلهم بالمغرب والأندلس . وحسبنا أن ممتلكات بورغواطه وزناتة في المغرب[٤] وإمارات الطوائف بالأندلس وزعت على قبائل صنهاجة اللثام عموما وقبيلة لمتونة ـ القبيلة المؤسسة ـ على نحو خاص[٥] .

لقد حازت الأسرة الحاكمة أجود الأرض وأوسعها ، وتلتها قبيلة لمتونة ثم قواد العسكر ومن بعدهم الفقهاء[٦] . وهذا يعني أن الإقطاع العسكري كان يمثل جل الأراضى الزراعية ؛ إذا أدركنا أن الأسرة المرابطية وقبيلتها لمتونة فضلا عن القبائل الصنهاجية الملثمة الأخرى اندرجت جميعا في سلك الجندية . وهذا يفسر لماذا اتسعت الإمبراطورية المرابطية لتضم معظم أقاليم بلاد المغرب فضلا عن الأندلس .

مصداق ذلك أن العسكر المرابطى لم يتقاض أعطيات ورواتب ؛ بل أقطع الأرض في مقابل الخدمة العسكرية . وفى ذلك يقول مؤرخ مجهول[٧] فمن ظهرت نجدته وشجاعته من الجند أكرموه بولاية موضع ينتفع بفوائده وهو ما يعرف بإسم إقطاع الطعمة الذي لايدفع فيه المقطع أى خراج للدولة .

(١) المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، ص١٢٣ ، القاهرة ١٩٦٣ .
(٢) الرد على ابن النغريله اليهودى ، ص١٧٦ ، القاهرة ١٩٦٠ .
(٣) انظر : محمد بن عبود : جوانب من الواقع الأندلسى فى القرن الخامس الهجرى ص٩٤ ، تطوان ١٩٨٧ .
(٤) ابن أبى زرع : الأنيس المطرب بروض القرطاس فى أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس ، ص١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، الدار البيضاء ١٩٥٤ .
(٥) عبد الله بلقين : كتاب التبيان ، ص٢٠٩ ، ٢١٠ ، القاهرة ١٩٥٥ .
(٦) ابن عذارى : البيان المغرب ، ج٤ ، ص٦٧ ، بيروت ١٩٦٧ .
(٧) الحلل الموشية فى ذكر الأخبار المراكشيه ، ص٨٢ ، الدار البيضاء ١٩٧٩ .

صحيح أن يوسف بن تاشفين هو الذي استن ذلك الضرب من الإقطاع . لكن خلفاءه نهجوا على نهجه . إذ نعلم أن علياً بن يوسف صادر أراضى المغضوب عليهم من الولاة والعمال الخونة بالأندلس وأقطعها أتباعه ومواليه[1] . كما أقطع بالمثل أراضى الكنائس والمعاهدين الذين بارحوها للفقاء الذين اتسعت مكاسبهم في ظل المرابطين[2] . لذلك حق لبعض الدراسين الحكم بأن النظم المرابطى كان إقطاعيا مركزيا[3] . وإذ اختلف الدراسون حول تحديد طبيعة نظام الأرض زمن الموحدين ؛ مابين قائل بأنه إقطاعي وآخر بأنه خراجى ؛ فان هذا الاختلاف يرجع إلى تعميم الحكم على معظم عهود خلفاء الموحدين . والثابت أن النظام الخراجى ساد خلال فترة محدودة من عمر الدولة . أما النظام الإقطاعي فقد ساد معظم سني حكم الموحدين .

فمؤسس الدولة المهدى بن تومرت الذي قتل من قتل من المرابطين ؛ قسم أراضيهم وكورهم بين أصحابه ، وأصفى ديارهم جوائز لكل قبيلة جائزة[4] . وهذا يعني استمرار ظاهرة الإقطاع القبلي التي وجدت في عصر المرابطين . وما جرى من تغيير في هذا الصدد هو استبدال قبائل مصمودة الموحدية بصنهاجة المرابطية .

وعلى نفس النهج سار خلفه عبد المؤمن بن علي خاصة فيما يتعلق بأراضى المغرب[5] . لكنه مالبث أن عدل عن تلك السياسة لأنها مخالفة لأعمال الشرع[6] . فسمح بعودة نظام الأراضى الخراجية[7] .

لكن خلفاءه عادوا إلى النظام الإقطاعي بعد أن توطدت أركان دولتهم ؛ خصوصا بعد أن عمدت القبائل إلى كسر الخراج ؛ الأمر الذي فت في موارد بيت المال ؛ مما دفع الموحدين إلى استرداد هذه الأراضى وإعادة توزيعها إقطاعات على العناصر الموالية[8] .

وعلى ذلك يمكن الجزم بأن الإقطاعية سادت في عصر الموحدين باستثناء حقبة من

(١) المراكشى : المرجع السابق ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ .
(٢) المصدر نفسه ، ص٢٣٥ ، الونشريسى : المعيار ، جـ٨ ، ص٣٩ ، ٤٠ ، فاس .
(٣) حسن أحمد محمود : قيام دولة المرابطين ، ص٣٥٢ ، القاهرة ١٩٥٧ ، Terrasse : Op . cit . p284.
(٤) ابن القطان : جزء من كتاب نظم الجمان ، تحقيق : محمود مكى ، ص٩٤ ، الرباط ١٩٦٤ .
(٥) ابن أبى زرع : المرجع السابق ، ص١٨٦ .
(٦) ابن عذارى : ٤ : ١٨٠ .
(٧) ابن القطان : المرجع السابق ، ص١٥٧ .
(٨) الونشريسى : المرجع السابق ، جـ٩ ، ص١٦٥ .

عهد المؤمن بن علي[١] . وإن تعددت صيغ وأشكال الإقطاع بتعدد الأغراض التي من أجلها جرى توزيعه .

فمثلاً جرى إقطاع أولى العصبيات القوية اتقاءً لأخطارهم[٢] . كما أقطعوا مشاهير الثائرين والمتنزين كسبا لمودتهم واسترداد طاعتهم . يقول المراكشي[٣] ـ عن الثائر ابن همشك ـ وصفا ما بينه وبين الموحدين في آخر أمره فأقطعوه بمكناسة أملاكا ذات خطر . كذلك أقطعوا الأقرباء من باب تأليف القلوب حتى لايطمعوا في السلطة . إذ نعلم أن أبايوسف يعقوب الموحدى استرضى أعمامه حين رفضوا بيعته بأن ملأ أيديهم أموالا وأقطعهم الضياع الواسعة[٤] . وأخيرا وزع الموحدون معظم أراضى الأندلس إقطاعات على العناصر الموالية فحرست أملاكهم ولم تزل محررة سائر أيامهم[٥] .

وليس أدل على ترسيخ النظام الإقطاعي إبان عصرى المرابطين والموحدين من استحداث ضرائب وجبايات ذات سمة إقطاعية . منها ضريبة التعتيب ، وتعني مسؤولية أهل الأقاليم عن ترميم الأسوار وصيانتها[٦] . ومنها القبالات المفروضة على المحاصيل الزراعية بعد الحصاد . هذا فضلا عن أعمال السخرة في تشييد القلاع والحصون . كذا المكوس على الأفراد عندما ينتقلون من إقليم إلى آخر[٧] . ناهيك بالجبايات المفروضة في مناسبات الأفراح والمآتم[٨] . وكلها جبايات عرفت باسمه مغارم الإقطاع[٩] . لذلك خصص ديوان يشرف على الإقطاعات والجبايات عرف كاتبه باسم أمين الضياع[١٠] .

أما ما بقي من أراضى الخراج ؛ فكانت محدودة مرهقة بالمغارم والجبايات حتى اضطر أصحابها إلى التخلص منها بالبيع في بعض الأحيان . كما كثرت اعتداءات كبار المقطعين

---

(١) ساميه مصطفى مسعد : الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى إقليم غرناطه فى عهد المرابطين والموحدين ، رسالة دكتوراه ، مخطوطة ، ص٨٧ .
(٢) المصدر نفسه ، ص٨٨ .
(٣) المعجب ، ص٢٨ .
(٤) السلاوى : الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ، جـ٢ ، ص١٠٤ ، الدار البيضاء ١٩٥٤ .
(٥) ابن عذارى : ٤ : ٧٣ .
(٦) عصمت دندش : الأندلس فى نهاية عصر المرابطين وبداية عصر الموحدين ، رسالة دكتوراه ، مخطوط ، ص١٨٤ .
(٧) المراكشى : المرجع السابق ، ٤٣٠ .
(٨) الإدريسى : صفة المغرب ، جـ٢ ، ص ٣٤٠ ، ليدن ١٨٩٤ .
(٩) عبد الله بن بلقين : المرجع السابق ، ص٣٤٠ .
(١٠) البيذق : أخبار المهدى بن تومرت وابتداء دولة الموحدين ، ص٧٨ ، الرباط ١٩٧١ .

عليهم من أجل ضم أراضيهم إلى ضياعهم[١] . وضاعت شكايات صغار الملاك إلى السلاطين سدى في رفع هذه المظالم[٢] .

وقد لخص ابن عذار[٣] ما نجم عن سيادة الإقطاعية من إضرار بالمزارع ؛ حين قال : أجدبت الأرض حتى جفت مرابعها واغبرت جوانبها وقلت المحامى وكثرت اللوازم على الرعايا بالعدوتين . وفى نفس المعنى ذكر ابن القطان[٤] عمت الرزايا والمصائب وهلك فيها الشاب والشايب وعادت زاهرات الأمصار موحشة خرائب .

واستمر الحال على نفس المنوال في ظل الدول التي أعقبت الموحدين في المغرب . ذكر المراكشي[٥] أن جل الأراضى الزراعية صارت إقطاعات جارية على أشياخ الجند ، لكل واحد منهم عشرون مثقالا من الذهب يأخذها من قبائل وقرى وضياع .

هذا فضلا عن مخصصات من القمح والشعير ونحوها بما يقدر بعشرين ألف وسق ، بالاضافة إلى حصان كل عام بسرجه ولجامه وسيفه ورمحه[٦] . بوللأشياخ الصغار من الإقطاع والاحسان نصف ما للكبار .

وهذا يعني بداهة ترسيخ الإقطاع القبلي . ويرى إيف لاكوست[٧] أن البورجوازية التجارية ـ في ظل هذا النظام ـ أعادت استثمار أموالها في حيازة الأرض بالشراء أو الاستصلاح بعد أن تهددت طرق التجارة إلى السودان بالأخطار . وهذا يفسر لماذا فقدت هذه البورجوازية دورها السابق في إنفاذ الذهب والرقيق إلى الشرق . وحسبنا أن المماليك بمصر كانوا يحصلون على الرقيق من بلاد السودان مباشرة عبر الطريق الصحراوى الداخلي ؛ دون وساطة التجار المغاربة[٨] .

ولايخالجنا شك في أن إقطاع الأشياخ في دول المرينيين بالمغرب الأقصى وبني عبد الواد

---

(١) ابن خلدون : المقدمه ، ص٣٦٧ ، بيروت ١٩٧١ ، عز الدين موسى : النشاط الإقتصادى فى المغرب الإسلامى فى القرن السادس الهجرى ، ص١٩٤ بيروت ١٩٨٣ .

(٢) ابن عبدون : رسائل فى الحسبه ، ص٥ ، القاهرة ١٩٥٥ .

(٣) البيان المغرب ، حـ٤ ، ص١٢ .

(٤) نظم الجمان ، ص١٩٧ .

(٥) المعجب ، ٣٣ .

(٦) المصدر نفسه ، ص٣٤ .

(٧) العلامه ابن خلدون ، ص٢٥ .

(٨) المصدر نفسه ، ص١٠١ .

بالمغرب الأوسط وبني حفص في تونس كان يحمل الكثير من سمات الإقطاع الأوربى . ذلك أن شيوخ القبائل رفضوا الخضوع لسيادة السلاطين[١] .

هكذا ترسخ الإقطاع العسكري والقبلي في المغرب الإسلامي نتيجة فقدانه ما كان يحصل عليه من أموال التجارة الدولية ، فضلا عن غلبة النزعات القبلية البدوية داخل الدول العسكرية[٢] .

أما في الشرق الإسلامي ؛ فقد أجمع الدارسون على أن السلاجقة ابتدعوا الإقطاع العسكري الذي صار أنموذجا احتذته سائر الدول الإسلامية الشرقية التي عاصرتهم وأعقبتهم . لذلك أخطأ أحد الدارسين حين أرجع هذه الظاهرة إلى العصر البويهي[٣] . هذا هو ما أثبتناه في دراسة سابقة[٤] وأكده غيرنا[٥] ممن ذهبوا - بحق - إلى أن ضياع الجند في العصر البويهى كانت أشبه ما تكون بالأرض العشرية بحيث حال البويهيون دون نشوء علاقة حميمة بين المقطع وضياعه .

إن نمط الإقطاع العسكري الذي تمتع فيه المقطع بكافة حقوق الملكية - أى إقطاع الرقبة - كان من ابتكار نظام الملك وزير السلاجقة[٦] . ذلك النمط الذي جمع بين الإقطاع والادارة ؛ فكان طفرة كبرى نحو إقامة علاقة إقطاعية واضحة ومحددة[٧] كما هو شأن الإقطاع الفيودالي في أوروبا . بل لايخالجنا شك في أن الإقطاع الذي عرفته مملكة بيت المقدس الصليبية وصار أنموذجا للفيودالية ؛ كان اقتباسا من النمط السلجوقي . ذلك النمط الذي التزم فيه أمراء الإقطاع في ولاياتهم بتقديم أجنادهم للسلطان ، وهو نفس ما كان يفعله الفصل ازاء الملك في الفيودالية الأوروبية[٨] . هذا فضلا عن احتفاظ المقطع بحق التصرف في إقطاعه بالبيع والرهن والتوريث وهو ما يعرف بحق الرقبة . كما اتسم الإقطاع السلجوقي بالطابع الهرمى بحيث حق لأمير الإقطاع أن يمنح فرسانه إقطاعات صغرى . وهو أمر لم يحدث قبل العصر السلجوقي اللهم إلا فيما يختص بإقطاع الخلفاء أو السلاطين أو نوابهم .

---

(١) المصدر نفسه ، ص١٠٣ .

(٢) كلود كاهن : المرجع السابق ، ص٢٧٦ .

(٣) راجع : عبد العزيز الدورى : تاريخ العراق الاقتصادى ، ص٢٧ ومابعدها ، بغداد ١٩٤٨ .

(٤) راجع : محمود إسماعيل : سوسيولوجيا الفكر الإسلامي : ٢ : ١٤١ ، ١٤٢ .

(٥) انظر : اشتور : المرجع السابق ، ص٢٣٠ .

(٦) نظام الملك : سياسة نامه ، ص٦١ - ٦٩ ، القاهره ١٩٧٦ .

(٧) اشتور : المرجع السابق ، ص٢٧٥ .

(٨) المصدر نفسه ، ص٢٧٦ .

يقول القلقشندي[١] : إن من خطة المناشير أنها لاتكتب إلا عن السلطان مشمولة بخطه . وليس لغيره فيها تصرف إلا فيما يكتب فيه النائب الكافل .

ولما تمزقت الامبراطورية السلجوقية ، أصبح أمراء الاقطاع شبه مستقلين عن السلاطين[٢] .

وقد حذا الخلفاء العباسيون حذو السلاطين السلاجقة في محاكاة نمطهم الإقطاعي وإن جمعوا بينه وبين إقطاع المنفعة . ومعلوم أن الخلفاء كانوا يمنحون القواد والأمراء ضياعا واسعة[٣] مكافأة لهم على مؤازرتهم في صراعهم مع السلاطين السلاجقة . وكان بوسعهم مصادرتها إذا أخلوا بهذا الولاء[٤] .

كما منح كبار الموظفين في بلاط الخلفاء اقطاعات مماثلة . إذ نعلم أن الخليفة كان يقطع وزراءه أراضي واسعة كانوا يوكلون أمر ادارتها إلى وكلاء عنهم[٥] . وهذا يعني أن إقطاع المنفعة لايشترط إقامة المقطعين في دوائر إقطاعاتهم[٦] .

وننوه بأن إقطاع الاستغلال كان محدودا بالقياس إلى إقطاع الرقبة أو التمليك على غرار النمط السلجوقي . إذ حرص خلفاء بنى العباس على منح إقطاعات رقبة لبعض أصفيائهم من العسكريين والمدنيين أيضا ، خصوصا في الأقاليم المضطربة التي يتطلب الدفاع عنها أو إدارتها عبئاً هائلاً . وعلى سبيل المثال أقطع الخليفه المقتفى الأتابك زنكى صريفين وحربى والحلة وغيرها كإقطاع تمليك . كما أقطع الخليفة المقتفى وزيره ابن هبيرة إحدى القرى في منطقة الدور[٧] .

ولما تدهور نفوذ الخلفاء ؛ تطاولت زوجاتهم وجواريهم فحصلن على إقطاعات تمليك . كما هو الحال بالنسبة لشاهان جارية المستنصر بالله التي حازت بعض القرى والعقارات كملكية رقبة[٨] .

---

(١) صبح الأعشى : ٣ : ١٥٧ .

(٢) اشتور : المرجع السابق ، ص٢٧٦ .

(٣) بدرى محمد فهد : تاريخ العراق فى العصر العباسى الأخير ، ص٣٢٣ ، بغداد ١٩٧٣ .

(٤) من أشهر هؤلاء القواد والأمراء فلك الدين سنقر الذى أقطع تكريت وعماد الدين طغرل الذى أقطع البصرة . أنظر : ابن الساعى : الجامع المختصر فى عنوان التاريخ وعيون السير ، جـ٩ ، ص٢٧ ، ٢٩٣ ، بغداد ١٩٣٤ ، بدرى محمد فهد : المرجع السابق ، ص٣٢٩ .

(٥) المصدر نفسه ، ص٣٣٣ .

(٦) المصدر نفسه ، ص٣٢٩ .

(٧) المصدر نفسه ، ص٣٣٠ .

(٨) المصدر نفسه ، ص٣٣٦ .

وقد نجمت عن سيادة تلك الظاهرة ـ خاصة في عهود الخلفاء والسلاطين الضعاف ـ آثار وبيلة . منها نقص مواردهم المالية في ذات الوقت الذي أثرى فيه المقطعون ثراء فاحشا ؛ الأمر الذي جعلهم يتطلعون إلى الصدارة السياسية . هذا فضلا عن توسيع نفوذهم الاقتصادي باحتكار بعض الصناعات وسلع التجارة . وهو أمر أسفر عن تردي أحوال الفلاحين والحرفيين والتجار الذين أرهقوا بالمغارم والجبايات[١] ، فضلا عن السخرة[٢] ؛ وهو ما سنعرض له بالدرس والتحليل في دراسات تالية .

وليس أدل على ذيوع النمط الإقطاعي السلجوقي من سيادته إبان عهود الأتابكة . والأتابكية نظام سياسى وإدارى وعسكري إقطاعي ابتدعه السلاطين السلاجقة لإدارة أطراف إمبراطوريتهم[٣] بعد أن دب الضعف والوهن في قلب السلطنة . وعلى ذلك ظهرت أسر محلية تركية وتركمانية على أنقاض الإمبراطورية السلجوقية المهترئة . وزاد الطين بلة إقدام هؤلاء الأتابكة على الصراع مع السلاطين أو مع بعضهم البعض من أجل توسيع دوائر أتابكياتهم[٤] . ونظرا للحاجة المتزايدة إلى الجند ، وعجز الأتابكة عن دفع رواتب لهم ؛ عولوا على منحهم إقطاعات رقبة مقابل أداء الخدمة العسكرية[٥] .

ومن أشهر هؤلاء الأتابكة ؛ أتابكة الموصل الذين قدر لهم توسيع نفوذهم إبان عهد نور الدين محمود ، فامتد إلى أعالى العراق والشام وكلها أقاليم شهدت نمط الإقطاع العسكري[٦] . إذ وزعت معظم الأراضى على الفرسان والجند من أجل الدفاع عن حدود الدولة والتوسع على حساب الصليبيين والفاطميين[٧] .

مصداق ذلك أن أسد الدين شيركوه أقطع قواده من الأكراد مدنا وقرى واسعة . منهم فخر الدين بن عبد المسيح الذي أقطع حمص والرحبة ، ومجد الدين بن الداية الذي أقطع حلب وصارم وقلعة جعبر . وبالمثل أقطع شيوخ الأعراب أقاليم أخرى بالشام مقابل تقديم الفرسان للمشاركة في حروبه . ومن هؤلاء شهاب الدين العقيلى الذي أقطع سروح

(١) أشتور : المرجع السابق – ص٢٧٧ .
(٢) إبراهيم القادرى : المرجع السابق ، ص٤٧ .
(٣) إبراهيم علي طرخان : النظم الإقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى ، ص١١ ، القاهرة ١٩٦٨ .
(٤) جب : المرجع السابق ، ص ١٢٦ .
(٥) المصدر نفسه ، ص١٢٧ .
(٦) ابن القلانسى : ذيل تاريخ دمشق ، ص ٥٢٨ ، بيروت ١٩٠٨ .
(٧) مؤنس عوض : المرجع السابق ، ص٢٧٠ .

والملاحة وبزاعة قرب حلب[١] . وأقطع غيره من الأعراب إقطاعات على طريق الحج مقابل تحقيق الأمن والراحة للحجاج[٢] .

ولم يدخر نور الدين محمود وسعاً في إقطاع عناصر أرمنية أرضا ببلاد الجزيرة مقابل تعضيده في حروبه مع الصليبيين[٣] . ولما أنفذ حملة شيركوه إلى مصر واعتلى صلاح الدين ـ ابن أخيه ـ وزارتها عول الأخير على اتباع ذات السياسة في إقطاع الأرض للأقارب والأعوان . إذ أقطع بعض أجناده فضلا عن بعض شيوخ الأعراب مناطق استراتيجية ـ مثل قوص وأسوان وعيذاب[٤] ـ لتأمين تجارة شبه الجزيرة العربية مع مصر . كما أقطع أعوانه ضياعا في بلاد الشام التي كانت بعض أقاليمها لاتزال تابعة للفواطم[٥] .

معلوم أن الإقطاع النورى كان امتدادا للإقطاع السلجوقي الذي يتمتع فيه المقطع بسائر حقوق الملكية[٦] . وقد أدى ذلك إلى إقبال عناصر عسكرية مختلفة ـ من الترك والعرب والأرمن والتركمان فضلا عن الأكراد ـ على الانضمام لجيوش نور الدين محمود[٧] . وهذا يفسر نجاح مشروعه السياسي التوسعي الطموح .

لم يقتصر الإقطاع النورى على الجند الذين حازوا النصاب الأوسع من الأرض ؛ إنما امتد ليشمل الأطباء والعلماء والأدباء الذين قدموا خدمات للسلاطين كالتبرير الروحى والأدبي لمشروعه السياسي التوسعي[٨] . لذلك أقطع المؤرخ ابن الأثير الجزرى وأسرته إقطاعا في الموصل[٩] . كما أقطع أحد الأطباء إقطاعا سنيا مكافأة له عن خدماته الطبية للأسرة النورية .

هكذا ارتبطت سيادة الإقطاع الأتابكى بالمشروع السياسي العسكري التوسعي .

وبديهى أن تترسخ الإقطاعية بالمثل في مصر والشام وشبه الجزيرة العربية بعد نجاح صلاح الدين في تأسيس الدولة الأيوبية . وهذا راجع إلى الطابع العسكري الذي صبغ دولة بني أيوب ذات الصراعات الدائمة والدائبة مع الأتابكة والصليبيين ، فضلا عن فلول

---

(١) ابن كثير : **البداية والنهاية** ، جـ١٢ ، ص٢٥٩ ، القاهرة ١٩٣٣ .
(٢) المصدر نفسه ، ص٢٧٨ .
(٣) مؤنس عوض : المرجع السابق ، ص٢٧٢ .
(٤) المقريزى : **إتعاظ الحنفا** ، ص٣١٧ ، القاهرة ١٩٧١ .
(٥) المصدر نفسه ، ص٣٠٤ .
(٦) فى ذلك قال بعض المقطعين : الإقطاع أملاكنا ، يرثها أولادنا الولد عن الوالد ، ونحن نقاتل عليها .
(٧) مؤنس عوض : المرجع السابق ، ص٢٧٣ .
(٨) المصدر نفسه ، ص٢٧٤ .
(٩) جب : المرجع السابق ، ص١٢٢ .

الفاطميين .

بديهى أيضا أن يختص صلاح الدين نفسه وأسرته وأجناده بأجود الأراضى الزراعية . لذلك قال المقريزي[١] وأما ما كان في أيام صلاح الدين إلى أيامنا هذه ؛ فإن أراضي مصر كلها صارت تقطع للسلطان وأمراؤه وأجناده . مصداق ذلك إقطاعه أباه الاسكندرية ودمياط والبحيرة . كما أقطع أخاه شمس الدين توران شاه قوص وعيذاب[٢] . وأقطع أخاه العادل حلب والكرك والشوبك والبلقاء فضلا عن بعض قرى مصر[٣] . وبالمثل حظي الأمراء القادمون معه من الشام بإقطاعات سنية[٤] .

كانت كل هذه الإقطاعات تدخل في إطار إقطاع الرقبة . يقول القلقشندي[٥] كانت الأرزاق في عهد الأيوبيين إقطاعات تجرى على الأرض والجند . وكانت بلادا وأراضى يستغلها مقطعها ويتصرف فيها كيف يشاء . كما ذكر السبكي[٦] أن جل هذه الإقطاعات كانت إقطاع أرزاق .

وبديهي أن ينسحب هذا النمط السائد في مصر على بلاد الشام في عهد صلاح الدين . . فقد أقطع نابلس وأعمالها للأمير سيف الدين علي المشطوب . كما منح الأمير الكردي حسام الدين أبي الهيجاء نصيبين . وأقطع قبائل جذام وثعلبة بلادا في بادية الشام اتقاء لشرورهم[٧] .

وبديهي أن تسود ظاهرة الإقطاع العسكري إبان عهود خلفاء صلاح الدين بمصر والشام . ذلك أنه قسم الإمبراطورية ـ قبل وفاته ـ إلى اقطاعات إدارية كبرى بين أفراد أسرته . إذ أقطع ابنه الأفضل دمشق والعزيز مصر والظاهر غازى حلب[٨] . وحظي أخوه العادل ببلاد اليمن فضلا عن الجزيرة ودجلة[٩] .

---

(١) خطط : ١ : ٨٢ : ٨٣ .
(٢) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص٣٣٦ .
(٣) المصدر نفسه ، ص٣٣٧ ، ٣٣٨ .
(٤) جب : المرجع السابق ، ص٩٨ .
(٥) صبح الأعشى : ٤ : ٥٠ .
(٦) معيد النعم ومبيد النقم ، ص١٤٣ ، مصر ١٣١٧هـ .
(٧) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص٤١ .
(٨) السيد الباز العرينى : المماليك ، ص٣٥ ، القاهرة ١٩٦٧ .
(٩) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص٣٨ .

هكذا كان الإقطاع الايوبى امتداداً للنمط السلجوقي[1] . إذ استهدف ـ في المقام الأول ـ تقديم العون العسكري للسلاطين . فكان على المقطع أن يقدم للسلطان ما بين ٥٠ و ٣٥٠ فارسا ، فضلا عن الهدايا العينية ومكوس المرور وغيرها مما هو معروف في الفيودالية الأوروبية . وإن تميز عنها بصيغ مستحدثة أخرى مثل تضمين الجباية واحتكار استغلال المناجم خصوصا في عهود خلفاء صلاح الدين[2] .

وإذا كان هذا النظام نعمة من حيث نجاحه في إمداد السلاطين بالأجناد خلال عصر مار بالصراعات السياسية والمعارك العسكرية ؛ فقد كان نقمة على الدولة نفسها من جراء اندلاع الحروب بين أفراد الأسرة الأيوبية[3] . هذا فضلا عن نتائجه الوبيلة على الأحوال الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية والفكرية .

وبديهى أن يترسخ الإقطاع العسكري في دولة المماليك الذين ورثوا عن الأيوبيين نظمهم وسياساتهم الاقتصادية[4] . ويرى بعض الدارسين[5] أن النظام الإقطاعي العسكري بلغ ذروته في عصر المماليك[6] بحيث ساد مصر والشام والحجاز واليمن وبعض أقاليم آسيا الصغرى . وقد اعتبر سلاطين المماليك أراضى هذه البلاد ملكا خاصا لهم وزعوا نصابا منها على الأمراء والجند إقطاعات وأوقفوا النذر اليسير على المدارس والخوانق واحتفظوا بالباقى لأنفسهم[7] .

لقد اعتبروا الأرض ـ من الناحية النظرية ـ أربعة وعشرين قيراطا ، يختص السلطان بأربعة منها ويوزع عشرة على مماليكه وأخرى على سائر الأجناد[8] .

لكن بعضهم اختص نفسه بأربعة عشر قيراطا والعشرة المتبقية توزع على سائر الأجناد . وهذا يعني أن تلك القسمة الضيزى اختلفت من سلطان إلى آخر بحجة إجراء الروك ـ أى المسح ـ أو الجلوس على عرش السلطنة أو استصلاح أرض موات أو ضم أرض جديدة لحوزة

---

١) المقريزى : خطط ٣ : ١٤٠ .
(٢) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص٣٦ .
(٣) المصدر نفسه ، ص١٨٦ .
(٤) المصدر نفسه ، ص٦٣ .
(٥) آشتور : المرجع السابق ، ص٣٦٩ .
(٦) القلقشندى : ٣ : ٤٥٥ .
(٧) المقريزى : خطط ١ : ٩٧ .
(٨) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص٩٥ .

الدولة[1] .كان إقطاع الامير المملوكي يتألف من بعض القرى ، وإقطاع المملوك السلطاني من قرية واحدة أو أقل[2] . وقد حرص سلاطين المماليك ـ لأسباب سياسية ـ على جعل إقطاعات الأمراء في مناطق متفرقة حتى لا يتطاولوا على السلطنة .

ونجم عن ذلك تخريب الاقتصاد الزراعى لصاوبة متابعة أمور الصيانة والري[3] .

ساد إقطاع الرقبة إبان عصر المماليك البحرية ، بينما تحول في مصر زمن الجراكسة إلى اقطاع استغلال في الغالب الأعم . ومعلوم أن إقطاع الرقبة لم يعترف الفقهاء بمشروعيته[4] . وفى العصرين معا جرى استغلال الإقطاع عن طريق الفلاحين نظرا لانشغال الأجناد بالحرب . وهذا يعني أن علاقات الإنتاج تحددت بين صاحب الإقطاع والفلاحين على أساس أن يدفع الأخيرون لصاحب الإقطاع خراجا عينيا سنويا فضلا عن هدايا تقدم في أوقات معينة . هذا بالإضافة إلى ضريبة سنوية مقابل الإنفاق على عمارة الجسور وصيانة المساقي ؛ وهو مالم يحدث فى الغالب الأعم . ناهيك بما يدفع مقابل البذور وما يقدم من حيوانات وأسماك وخلافه[5] .

وقد قدر الدارسون إيراد اقطاع المملوك السلطانى ما بين ٨٣ و ١٢٥ ديناراً في الشهر فضلا عن الرواتب النقدية والمخصصات العينية . بينما بلغ إيراد إقطاع أمير العشرة ما بين ٤٥ ، ١٣٥ دينار . أما المملوك العادى فكان يحصل من إقطاعه ما بين ١٠و ٣٠ دينارا شهريا . هذا في وقت بلغ فيه راتب الموظف ما بين ٢ إلى ٧ دنانير[6] !! .

وإلى جانب الإقطاع العسكري منح بعض المدنيين إقطاعات ؛ مثل رجال القلم والمغنيين والجواري[7] كما أقطع بعض الأعراب ضياعا في مصر والشام درءاً لأخطارهم . وغالبا ما آنف هؤلاء الاشتغال بالزراعة وانصرفوا عنها إلى الرعي والإغارة[8] . كما أقطع بعض شيوخ التركمان والأكراد وأفراد البيت الأيوبى إقطاعات في الشام مداراة لهم

---

(١) المصدر نفسه ، ص٩٧ .

(٢) اشتور : المرجع السابق ، ص٣٧١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٣٧٢ .

(٤) الماوردى : المرجع السابق ، ص١٨٥ ، أبو يوسف : الخراج ، ص١٣٩ .

(٥) اشتور : المرجع السابق ، ص٣٧٤ .

(٦) المصدر نفسه ، ص٣٧٢ .

(٧) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص١٦٦ .

(٨) المصدر نفسه ، ص١٦٧ .

واسترضاء[١] . وقد انسحب الإقطاع المملوكي على أمور الجباية فيما عرف بالتضمين .وكان من حق المقطعين أن يفرضوا الضرائب على التجار وأصحاب الحوانيت المقيمين بدوائر إقطاعاتهم . كذلك جبوا أموالا على الأفراد لمجرد إقامتهم في هذه النواحي[٢] . وإلى جانب ذلك اشتغل المقطعون ووكلاؤهم بالتجارة وأقاموا الحوانيت في الأسواق وأجروها للتجار[٣] وبرغم ذلك كله تلاشى أمر البلاد وانحط خراج المقطعين ـ كما يقول ابن اياس[٤]ـ نظرا للإسراف في حياة الترف والبذخ وتدهور النشاط الاقتصادي، من زراعة وحرف وتجارة نتيجة سيادة الإقطاعية العسكرية[٥] .

على أن الإقطاع العسكري أخذ في الانحلال إبان عهود السلاطين الأواخر . ومن المظاهر الدالة على ذلك إقدام الأمراء على بيع ضياعهم نظرا لضآلة العوائد بعد تخريب المزارع . وهذا يفسر لماذا حاز رؤساء الحرف ضياعا ـ آنذاك ـ عن طريق شراء أراضى الأمراء[٦] . كما آثر بعض الأمراء تقاضي الجوامك (الرواتب) بدلا من الإقطاع . وشاعت ظاهرة تغيير الإقطاع وتبديله بغيره مقابل أموال تدفع لديون البدل[٧] . كما حرص أجناد الحلقة على التخلى عن إقطاعاتهم والاشتغال بالوظائف العامة[٨] . وهذا يفسر لماذا تعاظمت إقطاعات السلاطين الجراكسة الأواخر على حساب إقطاعات الأجناد التي لم يتورع السلاطين ـ أحيانا ـ عن مصادرتها[٩] . وفى ذلك يقول ابن إياس[١٠] شرع السلطان يخرج إقطاعات أولاد الناس من أجناد الحلقة ؛ فأخرج نحوا من ثلاثمئة إقطاع ورزق من غير سبب .

وقد فشت هذه الظاهرة ـ على نحو خاص ـ عندما تفاقمت الثورات الداخلية والأخطار

---

(١) آشتور : المرجع السابق ، ص٣٧٤ .
(٢) المصدر نفسه ، ص٢٦٨ .
(٣) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص١٦٦ .
(٤) **بدائع الزهور فى وقائع الدهور** ، حـ٤ ، ص٢٤ ، بولاق ١٣١١هـ .
(٥) القلقشندى : ٣ : ٤٥٢ .
(٦) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص١٦٦ .
(٧) المصدر نفسه ، ص٢٦٨ .
(٨) ابن تغرى بردى : **النجوم الزاهرة** ، جـ١٠ ، ص١٩٥ ، القاهرة ١٩٦١ .
(٩) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص٢٧٠ .
(١٠) **بدائع الزهور** : ٤ :٦٣ .

الخارجية . كما آلت إلى السلطنة إقطاعات الأمراء الذين ماتوا ولم يخلفوا وريثا[١] . وثمة ظاهرة أخرى فشت إبان تلك الحقبة وهى ما عرف باسم الطرخانية وتعني تنازل الأمراء المقطعين عن إقطاعهم تقربا إلى السلاطين وزلفى[٢] . كما جرى إلغاء اقطاع التضمين وتعويض أصحابه استرضاء للعوام الذين تكررت هباتهم ضد الجراكسة الأواخر[٣] .

يضاف إلى ذلك كله عدة مظاهر أخرى تنهض قرينة على تدهور الإقطاعية زمن الجراكسة . منها استيلاء السلطنة على ما بقي من إقطاعات خصبة مقابل منح أخرى مجدبة في مناطق نائية[٤] . ومنها الإسراف في إرضاء الأعوان على حساب الخصوم بمنحهم إقطاعاتهم[٥] . ومنها أخيرا مصادرة إقطاع الأمراء الأقوياء الأثرياء حتى لايفكرون في الانتزاء[٦] .

كل ذلك يوضح مدى تدهور الإقطاعية إبان حكم الجراكسة الأواخر ؛ الأمر الذي أتاح للقوى البورجوازية ـ فضلا عن العوام ـ متنفسا للإفادة من النشاط التجاري الداخلي المرتبط بالتجارة الدولية[٧] .

ولنحاول أخيرا اختتام العرض برصد ظاهرة الإقطاع في المشرق الإسلامي إبان حكم الغزنويين الأواخر ، ومن جاء بعدهم من الغوريين وسلاطين المماليك بدهلى فضلا عن إمبراطورية المغول .

مار المشرق الإسلامي حول منتصف القرن الخامس الهجري بصراعات دامية بين عديد من القوى البدوية التركية وذلك بعد نزوح السلاجقة غربا[٨] . من هذه القوى ؛ الغزنويون في غزنة والهند الذين أقاموا حكما عسكريا عول على ترسيخ الإقطاع .

ومعلوم أن الإقطاع العسكري شكل جل الأراضى الزراعية في الدولة الغزنوية ؛ إذ

(١) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص٢٧٠ .
(٢) المصدر نفسه ، ص٢٧٦ .
(٣) ابن تغرى بردى : ٧ : ٢٣١ .
(٤) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ض٢٧٦ .
(٥) مثال ذلك ما جرى فى عهد السلطان كتبغا الذى صادر أعوان سلفه محمد بن قلاوون ، ووزعها على أعوانه . كذلك ما فعله السلطان شعبان بتوزيع إقطاعات خصومه على أجناده . أنظر : إبراهيم على طرخان : المرجع السابق ، ص٦٧ ، ٦٩ .
(٦) مثال ذلك ما جرى فى عهد السلطان حسام الدين لاجين الذى أجرى روكا للأرض ، وأعاد توزيعها للتخلص من الأمراء الأقوياء . أنظر : المقريزى : خطط : ١ : ١٤٢ .
(٧) كلود كاهن : المرجع السابق ، ص٢٦٤ .
(٨) أنظر : عصام الدين عبد الرؤوف : الدول الإسلامية المستقلة فى المشرق ، ص٤٥ .القاهرة ١٩٨٧ ، توفيق محمد لقبابى : التطور السياسى لدولة الغور الإسلامية ، رسالة ماجستير ، مخطوطة ، ص٥٦ .

جرى توزيعها على الأجناد الذين اشتدت الحاجة إليهم للتوسع في شبه القارة الهندية .

وفضلا عن الإقطاع العسكري ؛ عرفت الدولة الغزنوية نفس الظاهرة التي سادت العالم الإسلامي وهى تضمين الجباية . ونظراً لعسف الجباة لجأ صغار الملاك إلى إلحاق أراضيهم بالإقطاعات الكبرى ؛ فيما عرف باسم نظام الإلجاء[١] .

والجدير بالذكر أن الإقطاع الغزنوى حمل بعض سمات الفيودالية الأوروبية من حيث تعهد الأمراء المقطعين بتقديم أجنادهم للعمل في جيوش السلاطين ، فضلا عن تقديم ضرائب عينية من المنسوجات والخيول والبغال المسرجة ، بالإضافة إلى أنواع أخرى من الهدايا والألطاف تقدم في الأعياد الرسمية كعيدى النيروز والمهرجان[٢] .

وعلى أنقاض الغزنويين قامت الدولة الغورية أواخر القرن الخامس الهجري . وبالمثل سادتها الإقطاعية العسكرية ؛ حتى ليذهب ابن خلدون[٣] إلى أن الدولة كانت تتشكل من ولايات إقطاعية . وليس أدل على ذلك من أن أحد سلاطين الغور كان ابن أمة من عبيد الأرض[٤] . وهذا يلقي ضوءاً على الصراع بين السادة الإقطاعيين والعبيد الذين كانوا في مرتبة أدنى من مرتبة الأقنان في الإقطاع الفيودالي . كما يقف شاهدا على عدم استقرار الإقطاعية الشرقية التغييرات المتوالية على إثر الصراعات القبلية والإثنية في مناطق كانت تعيش على هامش دار الإسلام[٥] .

لكن الإقطاع الغورى تطبع ببعض سمات الفيودالية ؛ من حيث جمع الأمراء المقطعين بين الإقطاع والإدارة[٦] . كذا تقديم الأمراء خدمات عسكرية للسلطنة[٧] . وأخيرا تمتع الأمير المقطع بسائر حقوق الملكية في إقطاعه[٨] .

ونظرا لكون الإقطاع العسكري هو السائد في الدولة الغورية ؛ تعاظم شأن قواد العسكر حتى إنهم أخلوا بواجباتهم العسكرية إزاء السلطنة في أواخر سني الدولة ، واستغلوا استقلالهم الإداري في تقوية نفوذهم ، ودخلوا في صراع مع السلطنة حسم لصالحهم في

(١) الاصطخرى : المسالك والممالك ، ص١٥٨ ، القاهرة ١٩٦١ .
(٢) ابن الأثير : الكامل ، حوادث سنة ٤٠١ هـ .
(٣) العبر : ٤ : ٤٦٣ .
(٤) توفيق محمد لقبابى : المرجع السابق ، ص١٢٩ .
(٥) المصدر نفسه ، ص٢٣٨ .
(٦) Lane - poole : **Medieval India** , p.40, London,1903.
(٧) عادل رستم : **مظاهر الحضارة الإسلامية فى عهد سلطنة دهلى** ، رسالة دكتوراه ، مخطوطه ، ص ١٦٢ .
(٨) توفيق محمد لقبابى : المرجع السابق ، ص٣٦١ .

النهاية حيث تمكنوا من إسقاط الدولة الغورية[1] .

وعلى أنقاض الدولة الغورية تأسست سلطنة المماليك في دهلى التي ورثت عنها نظام الإقطاع العسكري . أما الأراضي الخراجية فكانت جد محدودة ، إذ اشتلمت الأراضي التي دانت لسلاطنيها صلحا وقد أثقلت بالجبايات والمغارم[2] . كما عرفت السلطنة فضلا عن الإقطاع العسكري ، إقطاع الاستغلال وإقطاع الإرفاق . وإقطاع الإرفاق يتعلق بأسلوب استغلال المناجم والمحاجر ، وهو ما عرف باسم الركاز[3] .

وليس أدل على هشاشة إقطاع الاستغلال من تناقصه نتيجة مصادرة السلاطين .لذلك ظل الإقطاع العسكري يمثل النمط السائد في عصر سلاطين دهلى .

كان السلطان هو الذي يمنح الأرض لكبار القادة الذين كانوا في نفس الوقت ولاة الأقاليم الإدارية الكبرى[4] التي كانوا بدورهم يوزعونها إقطاعات صغرى على أجنادهم . كما تمتع هؤلاء الأمراء بامتياز تضمين الجباية داخل ولاياتهم .

وثمة تشابه كبير بين هذا النمط الإقطاعي وبين الفيودالية الأوروبية . يتجلى هذا التشابه في ظروف النشأة ؛ حيث كانت الحماية من خطر الإغارات الخارجية[5] تمثل السبب الأساسي لنشوء الإقطاع في الهند وفى أوروبا . كما يتمثل في الجمع بين تملك الأرض وبين السلطة الإدارية . هذا فضلا عن كون أمراء الإقطاع في الحالين هم أهل الحل والعقد في اختيار السلاطين والملوك[6] . كما تشابه الإقطاعان في طبيعة التشكيل الهرمى من القمة إلى القاعدة[7] . وأخيرا ، تماثلا في ارتباط الإقطاع بتقديم العون العسكري للسلاطين[8] .

وليس أدل على مدى اتساع أملاك الأمراء المقطعين من قول العمري[9] بأنها كانت تشمل بلادا تكثر عبرتها . وهي أشبه ما تكون بالدومين الفيودالي الذي يمارس فيه الأمير

---

(1) المصدر نفسه ، ص٣٥٠ .

(٢) عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص٣٤٩ .

(٣) كلود كاهن : المرجع السابق ، ص٢٤٨ .

(٤) المصدر نفسه ، ص١٦٢ .

(٥) المصدر نفسه ، ص١٦٣ .

(٦) المصدر نفسه ، ص١٦٤ .

(٧) Quershi : **The administration of the Sultanate of Delhi**, p . 124, London?

(٨) عصام عبد الرؤوف : **بلاد الهند فى العصر الإسلامى** ، ص٢١٣ .

(٩) **مسالك الأبصار** ، **مخطوطة بدار الكتب المصرية** ، رقم ٨ معارف عامة ، ورقة ٥ .

المقطع صلاحيات مطلقة[١] . هذا هو ما لاحظه ابن بطوطة[٢] إبان سياحته ببلاد الهند - آنذاك - حيث ذكر - على سبيل المثال - أن القائد العسكري كشلوفان بسط سيادته على عدة مدن وحصون .

أما عن علاقة الأمراء المقطعين بالسلطان ، فقد تحددت وفق أعراف ثابتة تحتم على الأمير المقطع - فضلا عن تقديم العون العسكري للسطان - أن يقدم له سنويا قدرا معلوما من ريع إقطاعه[٣] . هذا بالإضافة إلى هدايا عينية من الخيول والأسلحة والأواني الذهبية والفضية المطعمة بالأحجار الكريمة[٤] .

وقد ازداد نفوذ أمراء الإقطاع خصوصا إبان مرحلة الغزو المغولي[٥] .

ولطالما أرغم الأمراء السلاطين على توسيع إقطاعاتهم بالاستيلاء على أراضي الحبوس[٦] ، وعبثا حاول هؤلاء السلاطين الأواخر ردعهم[٧] .

وإلى جانب الإقطاع العسكري ؛ منح السلاطين كبار الموظفين والفقهاء إقطاعات بدلا من الرواتب[٨] . وقد تعاظم نفوذ الجهاز الإدارى إبان عهود السلاطين الأواخر حتى أن بعضهم اغتصب مساحات من أملاك السلطنة وضموها لإقطاعاتهم[٩] . ومع ذلك امتدح ابن بطوطة[١٠] هذه الظاهرة في الوقت الذي ندد فيه بإقطاع التضمين .

على أن الإقطاع المملوكي في الهند - شأنه شأن الإقطاع المملوكي في مصر والشام - أخذ في التدهور نتيجة تخريب الإقطاعات لإهمال الصيانة والاستصلاح والسقاية وانصراف العسكر المقطع إلى الإغارة على القوافل التجارية ونهبها[١١] . بل منهم من آثر بيع إقطاعه

---

(١) عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص٢١٣ .
(٢) **تحفة النظار فى عجائب الأمصار** ، جـ٢ ، ص٨ ، بيروت .
(٣) المرجع السابق ، ص٣٤ .
(٤) ابن فضل الله العمرى : المرجع السابق ، ورقة ٦ .
(٥) عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص٢١٢ .
(٦) المصدر نفسه ، ص٢١٣ .
(٧) المصدر نفسه ، ص٢١٤ .
(٨) ابن فضل الله العمرى : المرجع السابق ، ورقة ٥ . وقد ذكر العمري أن قاضي القضاة كان يمنح عشرين قرية ، أما المحتسب فكان إقطاعه قرية واحدة . نفس المصدر ، ورقة ٦ .
(٩) عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص٢١٣ .
(١٠) **تحفة النظار** ، ص٣٠٥ .
(١١) توفيق محمد لقبابى : المرجع السابق ، ص٣٦١ .

للتفرغ لتلك الحرفة المربحة[١] .

وتلقي المقطعون ضربة قاصمة عندما تولى علاء الدين مسعود السلطنة .وقد اشتهر بالبأس والجرأة إلى حد إصدار قرار بتأميم إقطاعات العسكر وأيلولة ملكيتها للسلطنة[٢] . كما صادر إقطاعات الهنود المتوارثة عن العهود السابقة[٣] نتيجة إرهاقهم الفلاحين بالمغارم والسخرة[٤] . أما من بقي على إقطاعه ، فقد ألزمهم بجبايات باهظة حتى تخلوا عنها في النهاية[٥] . واستهدفت إجراءاته تقوية قبضة السلطنة بعد تطاول الإقطاعيين عليها في عهود أسلافه . وهذا يفسر لماذا استثنى البراهمة من المصادرة ، فأبقاهم على إقطاعاتهم نظرا لموادعتهم من ناحية ، وإغرائهم على اعتناق الإسلام من ناحية أخرى[٦] .

هكذا تضعضعت الإقطاعية في الهند إبان عهود سلاطين دهلى الأواخر ؛ لتنتعش من جديد على يد المغول .

معلوم أن غزوات المغول شكلت أخطر الاجتياحات التركية التي انطلقت من وسط آسيا إلى سواحل البحر المتوسط وآسيا الصغرى[٧] . وقد أسفر هذا الاجتياح عن تأسيس كيانات سياسية مغولية كبرى ، أهمها الدولة الإيلخانية التي هيمنت على إيران والعراق ، ودولة القبيلة الذهبية في روسيا ، ومملكة جغتاي في آسيا الوسطى ، فضلا عن دولتهم بالصين .

وما يعنينا هو معرفة نمط الإنتاج الذي ساد الدولة الإيلخانية التي اعتنق مغولها الإسلام ، واندمجوا في قبائل التركمان . يرى كلود كاهن[٨] أن الاجتياح المغولى عموما تمخض عن تحويل الاقتصاد الآسيوى التجاري إلى اقتصاد زراعى رعوى . وفى سائر الممالك المغولية ساد النظام الإقطاعي المعروف باسم سيورغال[٩] ؛ ذلك النمط الذي استمر يسري بعد سقوط الدولة الإيلخانية في الإمارات المغولية والتركمانية والكيانات المحلية الصغرى التي قامت على أنقاضها ، والتي احترفت الحرب إلى جانب الرعي بالدرجة الأولى . وبالمثل ،

(١) عادل رستم : المرجع السابق ، ص١٧٦ .
(٢) المصدر نفسه ، ص١٥١ .
(٣) عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص١١٤ .
(٤) المصدر نفسه ، ص٢١٤ .
(٥) عادل رستم : المرجع السابق ، ص١٥٤ .
(٦) Rowlinson : **Ashort Cultural history of India**, p. 243, London,1965.
(٧) تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ، ص٢٥٤ .
(٨) المصدر نفسه ، ص٢٦٧ .
(٩) المصدر نفسه ، ص٢٦٩ .

ورث مغول الجغتاى الذين انسابوا إلى الهند إبان الغزو التيمورى نفس النظم الإقطاعية التي سادت زمن الغزنويين والغوريين وسلاطين دهلى .

ولنعرض لبعض مظاهر سيادة الإقطاعية العسكرية في دول المغول التي تأثرت بالإقطاع السلجوقي[١] . ورث الخانات عن السلاجقة سياسة تقسيم الدولة إلى إمارات إقطاعية كبرى . فقد قسمت الدولة الإيلخانية إلى ثمانية أقسام إدارية ، جمع أمراؤها الإقطاعيون العسكريون حيازة الأرض والإدارة[٢] . وهذا يعني أن هؤلاء الأمراء كانوا قادة عسكريين أقطعهم الخانات تلك الولايات ثم قاموا بدورهم بتوزيعها إقطاعات صغرى على أجنادهم[٣] .

ويشبه القلقشندي[٤] إقطاع المغول العسكري بنظيره المملوكي من حيث تراوح الإقطاع بين الصغر والاتساع باختلاف الرتب العسكرية من أمراء العشرة إلى أمراء الألف وهلم جرا .

وكما هو حال الإقطاع المملوكي ؛ كان الإقطاع المغولى إقطاع رقبة يورث في الأعقاب . يقول القلقشندي[٥] : لكل طائفة أرض لنزولهم توارثها الخلف عن السلف منذ ملك هولاكو البلاد ؛ فيها منزلهم ولهم بها مزدرع لأقواتهم ، ولكنهم لايعيشون بالحرث والزرع . وهذا يعنى أن العسكر المقطع قد تفرغ للحرب وأوكل إدارة إقطاعه للوكلاء . وقد ارتبط الإقطاع بالخدمة العسكرية ؛ وهو أمر أكده رشيد الدين فضل الله[٦] حين ذكر أن أرض خراسان كانت تتوزع على الجند المقيم بها من أجل الدفاع عنها . فقد كان على الأمراء المقطعين ـ فضلا عن الدفاع عن ولاياتهم ـ أن يقدموا للخانات عددا معينا من الجند للمشاركة في حروبهم .

كان هؤلاء الأمراء ينفقون على أجنادهم من عائدات إقطاعهم ، كما وجب عليهم ترميم وصيانة القلاع والحصون في دوائر إقطاعهم[٧] . وهذا يدل على وجود أعراف تحدد العلاقة بين الخان وأمرائه على غرار العلاقة بين الملك والفصل في الإقطاع الفيودالي[٨] .

---

(١) محمد محيى الدين الإدريسى : **التطور السياسى للدولة الإيلخانية فى عهد أولجايتو** ، رسالة ماجستير ، مخطوطة ، ص٢٨ .

(٢) أبو الفدا : **المختصر فى أخبار البشر** ، جـ٢ ، ص٣ ، بيروت ١٩٦٨ .

(٣) Howorth: **History of the Monqols**, Vol .3 , p .309, London,1988.

(٤) **صبح الأعشى** ، جـ٤ ، ص٤٢٣ .

(٥) المصدر نفسه ، ص٤٢٥ .

(٦) نقلا عن محمد محيى الدين الإدريسى فى رسالته سالفة الذكر ، ص١٤٧ .

(٧) Spuler : **Les Mongols dans L' histoire**, p. 67 , Paris,1961

(٨) **Howorth** : Op. Cit, vol . 3, p.554.

ومن القرائن الدالة على ذلك ـ أيضا ـ إلتزام الأمراء بتقديم الهدايا للخانات أثناء زياراتهم الدورية لمقر السلطنة . ومنها أخيرا أنهم كانوا يشاركون في اختيارهم للسلطنة[١] .

أما عن علاقة الأمير الإقطاعي بالفلاحين ؛ فقد عرف الإقطاع المغولى الكثير من الجبايات والمغارم التي طالما عانى منها الفلاحون ، كالمعونة وضيافة الجند والسخرة في الأعمال العامة[٢] .

وفضلا عن الإقطاع العسكري ؛ وجدت صيغ إقطاعية أخرى مثل تضمين الجباية على نحو ما عرفه الإقطاع الإسلامي بوجه عام[٣] . كذلك أقطع الخانات بعض العناصر الأخرى غير العسكرية . فنعلم أن السلطان غازان أقطع ـ على سبيل المثال ـ بعض أمراء المماليك الهاربين من مصر والشام إقطاعات جليلة في دولته[٤] . كما أقطع السلطان أولجايتو بعض شيوخ القبائل العربية مثل الأمير مهنا الذي أقطعه الحلة وابنه سليمان الذي أقطعه البلاد الفراتية[٥] . وبالمثل أقطع السلاطين المغول بعض الأمراء المحليين من سكان البلاد التي دانت لسيادتهم[٦] . لكن هذه الإقطاعات جميعا كانت محدودة بالقياس إلى الإقطاع العسكري[٧] .

وبديهى أن يسفر الإقطاع المغولى ـ شأنه شأن الإقطاع الإسلامي عموما ـ عن تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ، وهو ما سوف نوضحه في دراسات تالية .

خلاصة القول ؛ أن النظام الإقطاعي ساد العالم الإسلامي برمته منذ منتصف القرن الخامس إلى أوائل القرن العاشر الهجري . وأن الصبغة العسكرية غلبت عليه نظرا لغلبة العناصر البدوية الطرفدارية التي اغتصبت السلطة السياسية عن طريق الغلبة . وأن الاقطاع الإسلامي ـ عموما في ملامحه وقسماته ـ قريب الشبه بالفيودالية الأوروبية ؛ وإن احتفظ بخصائصه المميزة .

---

(١) محمد محيى الدين الإدريسى : المرجع السابق ، ص١٨٨ .
(٢) المصدر نفسه ، ص١٣٥ .
(٣) محمد محيى الدين الإدريسى : المرجع السابق ، ص١١٤ .
(٤) إبراهيم على طرخان : المرجع السابق ، ص٩٨ .
(٥) محمد محيى الدين الإدريسى : المرجع السابق ، ص١١٤ .
(٦) المصدر نفسه ، ص١٣٥ .
(٧) Malcolm : **The history of persia**, Vol . 2,p.204, London,1929.

٢

التدهور الاقتصادي

دون استباق للنتائج ، نقرر أن سيادة نمط الإنتاج الإقطاعي أفضت إلى تدهور الاقتصاد في العالم الإسلامي بأسره منذ منتصف القرن الخامس الهجري . من ثم تسقط الدعاوى التي تفسر هذا التدهور بأسباب سياسية أو عسكرية أو طبيعية . فطبيعة الاقتصاد الإقطاعي تستند إلى الإنتاج الزراعى الرعوي في المحل الأول ، وهذا الإنتاج يستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى أساسا . وعلى ذلك تتخلق علاقات إنتاج متخلفة ووسائل إنتاج بدائية .

ولسوف نجد مصداق ذلك في تدهور قوى الإنتاج عموما بما فيها الإنتاج الزراعى والرعوي نتيجة حيازة العناصر البدوية جل الأرض الزراعية ؛ وهى عناصر عديمة الخبرة تفتقر إلى التقنيات المتطورة . كما أنها لاتلقي بالاً لأمور الري والاستصلاح والصيانة بقدر اهتمامها بأمور الجباية التي تشتط فيها لتغطية نفقات حياة الترف والبذخ من ناحية ، وللإنفاق على الحروب الإقطاعية الداخلية والحروب الخارجية التوسعية من ناحية أخرى .

وبديهي أن ينعكس ذلك على الصناعة والتجارة ، حيث تكرس الصناعة أساسا لخدمة حياة الترف وحياة الحرب . وبالمثل تعكس هذه السمات ظلالها على التجارة الداخلية التي تتدهور من جراء تدهور الإنتاج الزراعي والصناعي . كما تتقلص التجارة الخارجية نتيجة اضطراب الأمن على طول الطرق البرية حيث تنتشر مناسر اللصوص وأوكار قطاع الطرق ، كما تتعرض الطرق البحرية لأعمال القرصنة .

وفى كل الأحوال تتدخل الدولة الإقطاعية العسكرية في النشاط الإقتصادى ، عن طريق

الاحتكار وتحديد الأسعار والشطط الجبائي الذي يصل إلى حد التغريم والمصادرة . وبديهي أن يؤدي ذلك ـ وغيره ـ إلى تقلص الجباية ، فتعول الدولة على تزييف العملة ، بما يؤدى إلى تقلص رأس المال الصناعي والتجاري ؛ فيزداد الإنتاج تدهورا .

وهذا يعنيبوضوح أن الأسباب تختلط بالمسببات والمظاهر بالدوافع بحيث تتبادلان المواقع في التأثر والتأثير ، وتتضافران في النهاية على انهيار الاقتصاد .

لايتسع هذا العرض لرصد دقيق للنشاط الاقتصادي بقدر طموحه إلى الكشف عن السياسات الاقتصادية الإقطاعية وتبيان تجلياتها في تخليق علاقات إنتاجية متخلفة تعمل عملها في تقليص الاقتصاد . هذا فضلا عن رصد مظاهر هذا التدهور في حجم الإنتاج كثافة ونوعا ، وأثر ذلك كله في تردي أحوال الدولة والمنتجين في آن .

وننوه بأن ما حدث أحيانا من خروج عن القاعدة في قوة من قوى الإنتاج في عهد حاكم ما ؛ لايشكل استثناءً يَجُبُّ القاعدة العامة بقدر ما يفسر في إطار ما أتاحته تدهور الإقطاعية ذاتها في زمن ما أو مكان ما من إتاحة الفرصة للبورجوازية المحتضرة لتلعب دورا جد محدود يخفف من حدة التدهور العام الذي ساد العالم الإسلامي برمته إبان الحقبة موضوع الدراسة .

ونظرا لاتساع رقعة العالم الإسلامي ، سنعول ـ من قبيل الضرورة المنهجية ليس إلا ـ على دراسة الموضوع بتقسيم العالم الإسلامي إلى ثلاثة دوائر اقتصادية أساسية :

الأولى : تشمل قلب العالم الإسلامي وتحتوي المنطقة التي نصطلح على تسميتها بالشرق الأدنى ـ العراق والشام وشبه جزيرة العرب ومصر ـ والتي تداولتها نظم إقطاعية كبرى كالفاطميين الأواخر والسلاجقة والأيوبيين والمماليك .

الثانية : وتشمل الغرب الإسلامي ـ بلاد المغرب والأندلس ـ إبان عهود ملوك الطوائف في الأندلس وحكم المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس ودول المرينيين والزيانيين والحفصيين التي ورثت إمبراطورية الموحدين في الشمال الإفريقي .

الثالثة : وتشمل ما اصطلح على تسميته ببلاد المشرق الإسلامي ـ إيران وتركستان والهند ـ في ظل حكم الإيلخانيين المغول ودول الغزنويين الأواخر والغوريين والمماليك .

ونعنوه ـ أخيرا ـ بأن هذه الدوائر الثلاث[1] لم تكن منغلقة ومحددة تحديدا قاطعا ، بل كثيرا ما تداخلت ـ خصوصا في مناطق التخوم ـ بحيث دانت لبعض دولها أقاليم بعينها في الدوائر الأخرى .

ولنبدأ برصد تدهور الاقتصاد في الدائرة الأولى في مجال الزراعة والرعي ، التعدين والصناعة ، التجارة الداخلية والخارجية .

أولا : قوى الإنتاج في قلب العالم الإسلامي

فى مجال الزراعة والرعي يعتبر عهد الخليفة المستنصر بالله الفاطمي فيصلا بين عصرين ؛ عصر الازدهار السابق وعصر الانهيار اللاحق . وحسبنا ما شاع في المصادر عن الشدة المستنصرية التي أتت على الزرع والضرع وأكلت الأخضر واليابس .

لم تكن الأزمات الاقتصادية التالية نتيجة عوامل طبيعية كما يحلو للبعض تفسيرها ؛ بل ترجع في المحل الأول إلى سيادة الإقطاعية في مصر والشام واليمن ، كما أوضحنا في العرض السابق . أما عن تجلي مفاسد الإقطاعية في مجال الزراعة ؛ فحسبنا أن نورد بعض الشواهد الدالة في هذا الصدد . منها تضاؤل مساحة الأرض المنزرعة بسبب إهمال مرافق الري والصيانة والاستصلاح ؛ كشق القنوات وحفر الخلجان وإقامة الجسور ونحوها[2] .

وبديهي أن ينخفض الخراج نتيجة ذلك ، وأيضا نتيجة تحول معظم الرقعة الزراعية إلى إقطاعات معفاة من الجباية . وحسبنا أن خراج الأراضى المحيطة بالفسطاط وحدها بلغ مائة وعشرين ألف دينار في اليوم قبل خلافة المستنصر ، بينما بلغ خراج أرض مصر كلها مليون دينار في العام خلال العصر الفاطمي الثاني[3] .

أثر تدهور الزراعة في هذا العصر على موارد الدولة المالية في وقت اشتدت الحاجة فيه للأموال لتغطية الاستهلاك الترفي وتكاليف الجيش الباهظة حين تعاظمت الثورات في الداخل والأخطار في الخارج[4] .

---

(١) سبقنا موريس لومبار إلى تقسيم العالم الإسلامى إلى هذا التقسيم الثلاثى ؛ مع التحفظ باختلافنا معه فى التفصيلات .أنظر : **الإسلام فى عظمته الأولى** ، ص١٧ وما بعدها .

٢) حسن إبراهيم حسن : المرجع السابق ، ص٢٥٦ ، ٥٧٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٢٥٧ .

(٤) من القرائن الدالة فى هذا الصدد أن العسكر التركى المجلوب الذى كان يتقاضى عشرين ألف دينار شهريا أصبح يتقاضى نحو أربعمائة دينار بعد عام ٤٦٠هـ .أنظر : المرجع السابق ص١٧ .

من أجل تدبير هذه الأموال اتبعت الدولة سياسة جبائية مشتطة ، عانى منها الفلاحون والرعاة حتى أن الكثيرين من المزراعين تركوا أراضيهم دون زراعة ، بينما لاقى الرعاة الأمرين نتيجة إغارات البدو على مراعيهم ونهب دوابهم . لقد تدهورت أحوال المزارعين والرعاة نتيجة السياسة الإقطاعية فضلا عن خذلانها في مواجهة الكوارث الطبيعية ، حين انتشرت الطواعين والأوبئة ، فأودت بأرواح البشر والدواب التي شكلت القوى الأساسية في فلاحة الأرض ، ويذكر ساويرس بن المقفع[1] - على سبيل المثال - أنه في عام ٥٤٥هـ جاء وباء عظيم على البهايم ، فكانت الدواب تموت في الغيطان وفى سائر المواضع حتى لم يبق لأحد من أهل مصر دابة ، ولم يجدوا ما يعملون عليه أعمالهم . . . ثم عاد الوباء على الناس مثل البهايم .

فإذا أضيف إلى ذلك احتكار الدولة زراعة بعض المحاصيل الزراعية كقصب السكر والزيتون ، وماجره الصراع بين الجند[2] من تخريب المزارع والمراعى ونهب الفلاحين والرعاة ؛ أدركنا لماذا تفاقمت المسألة الزراعية في ظل الإقطاع الفاطمي .

وفى ظل الإقطاعية السلجوقية تفاقمت المسألة الزراعية في العراق والشام وآسيا الصغرى وبعض جهات شبه جزيرة العرب . ذلك أن الإقطاع السلجوقي الذي ابتكره نظام الملك كرس الاقتصاد الزراعى برمته لخدمة العسكر ؛ فاختفت الملكيات الحرة لذلك ، وقضي على المبادرات الفردية[3] . ذلك أن معظم الملكيات الخراجية والعشرية ما لبثت أن انطوت في حيازة القادة العسكريين الذين اغتصبوها قسرا[4] ، وما تبقى من ملكيات ضئيلة في بعض الأقاليم أرهقت بالمغارم من جراء النظام الجبائى القائم على التضمين[5] .

كانت علاقات الإنتاج في الضياع الكبرى تستند إلى نظام السخرة ، وحين هرب بعض الفلاحين من نير هذا النظام ؛ أرغمتهم السلطة على العودة إلى ضياع سادتهم قسرا[6] .

كما خرجت مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية والمراعى نتيجة الحروب الإقطاعية

---

(١) **سير الآباء البطاركة** ، جـ١ ، ص٢٨٨ ، باريس ؟

(٢) نسوق على ذلك مثال الصراع بين العسكر التركى والجند السودانى وهزيمة الأخير وهربه إلى الصعيد ؛ حيث أغار على الفلاحين الذين عجزوا عن زراعة معظم أراضيهم عام ٤٥٩هـ . أنظر : ابن ميسر : **تاريخ مصر** ، ص١٧ ، ١٨ ، **القاهرة** ١٩١٩ .

(٣) آشتور : المرجع السابق ، ص٢٧٦ .

(٤) ابن الجوزى : **مرآة الزمان** ، جـ٩ ، ص١٣٢ ، حيدر أباد ١٩٥٢ .

(٥) المصدر نفسه ، ص١٣٤ .

(٦) بدرى محمد فهد : المرجع السابق ، ص٣٤٩ .

العسكرية بين أفراد البيت السلجوقي ، فضلا عن الثورات الداخلية والحروب الخارجية بين السلاجقة والروم والفاطميين والصليبيين ؛ بعد نجاحهم في تأسيس إمارات أربع في بلاد الشام . ذكر ابن الجوزي[١] أن المزارع والمراعى المجاورة لطرق الزحف السلجوقي حتى بغداد والشام وآسيا الصغرى عمّها الخراب . وذكر ابن جبير[٢] أن الأرض الزراعية التي مر بها اثناء تسفاره في بلاد الشام والعراق الغامر منها أكثر من العامر . ولم يكن هذا الخراب قاصرا على المزارع والمراعى ؛ بل تعداها إلى مشروعات الرى والسقيا[٣] . ونحن في غنى عن سرد أخبار الخراب الذي ترتب على اندلاع الحروب الصليبية سواء من جانب المسلمين أو من جانب الصليبيين[٤] . إذ عول الطرفان على تدمير النواعير والطواحين وتخريب المساقى لإلحاق الضرر بالخصوم[٥] .

لم يكن متوقعا أن تتطور خبرات وتقنيات الفلاحة في مثل تلك الظروف . وإذ كشف البعض عن وجود مصنفات في الفلاحة في هذا العصر[٦] ؛ فهي - فيما نرى - تعكس حالة التردى التي آلت إليها الزراعة خصوصاً في إقطاعات الجند من الرعاة عديمى الخبرة بأساليب وتقنيات الزراعة . وإذ تحسن الحال نسبيا نتيجة بعض الاصلاحات التي اتبعها بعض الأتابكة ؛ فإن هذا الازدهار كان عابرا[٧] ، كما اقتصر على إصلاح نظام الجباية ليس إلا . وقد لخص أحد الباحثين[٨] أسباب ومظاهر ونتائج تدهور الفلاحة تلخيصا يغنينا عن الاسترسال حيث قال : عانت المناطق الريفية في الشام في ظل الفاطميين والسلاجقة والصليبيين ؛ حيث عاش الفلاحون حياة أقرب إلى القنانة نتيجة العلاقات النهبية التي ربطت أولئك الفلاحين بسادتهم . . فصارت الأرض الزراعية مجرد مورد للحصول على النفقات اللازمة لتجنيد المتقاتلين ، ولم يعد أصحاب الإقطاعيات يهتمون بالأرض أو رفع كفاءتها ، أو وسائل الرى والصرف وسائر أوجه العناية الواجبة بالأرض الزراعية . . . لقد هبط نظام الإقطاع العسكري بأحوال الفلاحين إلى مستوى أكثر تدنيا عن ذي قبل» .

ورث الأيوبيون مفاسد الإقطاعية عن السلاجقة . وما جرى من إصلاحات محدودة في

---

(١) **مرآة الزمان** ، جـ١٠ ، ص١٦٩ .

(٢) **رحلة ابن جبير** ، ص٢١٠ - ٢١١ ، بيروت ١٩٦٤ .

(٣) ذكر ابن الجوزى أن حصار بغداد على يد طغر لبك أسفر عن تدمير مائتين وسبعين دولابا للرى . المرجع السابق ص١٧٠ .

(٤) عن مزيد من التفصيلات ؛ راجع : قاسم عبده قاسم : **ماهية الحروب الصليبية** ، ص٢١٤ ، الكويت ١٩٩٠

(٥) بدرى محمد فهد : المرجع السابق ، ص٣٤٥ - ٣٤٦ .

(٦) ألف محمد بن خليد الكاتب كتابه المعنون **علاج الغلات وكيفية البذور والتربات وأساليب العمارات** .

(٧) قاسم عبده قاسم : المرجع السابق ، ص٢١٤ .

(٨) أنظر : قاسم عبده قاسم : المرجع السابق ، ص٢١٢ - ٢١٣ .

عهود بعض السلاطين الأوائل كان رهين سياسية اقتصادية احتكارية اقتصرت على الاهتمام بإنتاج بعض المحاصيل بهدف التصنيع والتجارة كقصب السكر والنيلة على سبيل المثال . كما أن إقامة أمراء الإقطاع في إقطاعاتهم في فصل الربيع - لرعي الخيل - جعلتهم يولون بعض الاهتمام نحو مشاريع الرى والصيانة ؛ لكنها كانت تتدهور على إثر اندلاع المعارك . وإذ ساعد تواجد الملكيات الخاصة التي شجعت المبادرات الفردية[1] على التخفيف من مفاسد الإقطاعية في الإنتاج الزراعى والرعوي إلى حد ما ؛ فما لبثت أن أجهضت وعادت الأحوال إلى سابق عهدها منذ عهد الملك الكامل . لقد ترسخ إقطاع الرقبة وفشت السخرة في علاقات الإنتاج ؛ فتفاقمت ظاهرة الهرب من الضياع . تلك التي تعاظمت نتيجة إغارات البدو على الفلاحين حتى عانت زراعة الإقطاعات من ندرة الأيدى العاملة[2] . كما تدهورت وسائل الإنتاج ، وأُهملت مشروعات الرى والسقاية ، فتقلصت الرقعة الزراعية وإنخفض معدل الإنتاجية[3] التي وجهت أساسا لخدمة الجند[4] على حساب الفلاحين الذين ازدادت أحوالهم سوءا[5] .

وإذ شهدت الزراعة تحسنا نسبيا في أوائل عصر المماليك نتيجة الإصلاحات التي أجراها الظاهر بيبرس[6] فإن سياسة الناصر محمد بن قلاوون في توزيع إقطاع الأمير الواحد في أقاليم مختلفة - لأسباب سياسية - أجهزت تماما على تلك الإصلاحات . إذ عول الأمراء المقطعون على سياسة النهب المنظم والاستغلال السيئ للأرض بهدف الحصول على المال دون نظر للصيانة والاستصلاح[7] . إتسمت علاقات الإنتاج في الإقطاع المملوكي بالطابع العبودى حيث أصبح الفلاح قنا مرتبطا بالأرض يصلحها ويفنى حياته فيها وليس له من خيراتها إلا القليل[8] .

وإذا كان نظام الإقطاع المملوكي مسؤولا عن تدهور الأرض والفلاح بالدرجة الأولى ، فإن الحروب الإقطاعية الداخلية ومواجهة الثورات الاجتماعية والتصدى للأخطار الخارجية وإغارات العربان ، أفضت إلى مزيد من التدهور . كما أسهمت النوازل الطبيعية ؛

(١) آشتور : المرجع السابق ، ص٣٠٣ .
(٢) مؤنس عوض : المرجع السابق ، ص٢٧٦ .
(٣) آشتور : المرجع السابق ، ص ٣٣١ .
(٤) قاسم عبده قاسم : المرجع السابق ص٢١٤ .
(٥) المصدر نفسه ص٣١٣ .
(٦) المقريزى : **السلوك** ، جـ١ ، ص٥٥٧ .
(٧) قاسم عبده قاسم : المرجع السابق ، ص٢١٥ ، آشتور : المرجع السابق ، ص٣٦٩ .
(٨) سعيد عبد الفتاح عاشور : **دولة المماليك البحرية** ، ص١٩٩ ، القاهرة ١٩٥٩ .

كانخفاض مناسيب الفيضان وتفشي الطواعين والأوبئة بقدر كبير في هذا الصدد[(١)] لقد عانت الفلاحة من نقص كبير في الأيدى العاملة نظرا لكثرة ماهلك من البشر والدواب ، فضلا عن تفشي ظاهرة هجرة الفلاحين من المزارع . ولم تُجد فتيلا سياسة المماليك في تخصيص موظفين رسميين لإرغام هؤلاء المهاجرين على العودة إلى قراهم[(٢)] .

ويلغ التدهور ذروته في ضياع أمراء الإقطاع ؛ إلى حد إقبالهم على التنازل عن إقطاعاتهم وطلب استبدالها بجامكيات ورواتب ؛ كما أوضحنا في المبحث السابق . وما كان ذلك ليحدث إلا بعد أن صارت مزارعهم خرابا يبابا .

إن نظرة عابرة على الغلات الزراعية آنذاك تغني عن الاستطراد .

فعلى سبيل المثال تناقصت الرقعة الزراعية المخصصة لإنتاج القمح الذي ارتفعت أسعاره واحتكرت الدولة تسويقه . كما أن زيت الزيتون الذي كان يصدر من قبل ؛ جرى استيراده من الشام[(٣)] . هذا في الوقت الذي اهتم فيه السلاطين بزراعة الكتان وقصب السكر بهدف احتكار تصنيعه والمتاجرة فيه[(٤)] .

خلاصة القول ؛ أن المسألة الزراعية تفاقمت في سائر بلاد الشرق الأدنى ؛ وإن تعددت وتنوعت مظاهر التدهور في ظل الفاطميين الأواخر والسلاجقة والأتابكة والأيوبيين والمماليك . وإذا كان لذلك من أسباب ؛ فتكمن ـ فيما نرى ـ في طبيعة علاقات الإنتاج الإقطاعية التي سادت خلال تلك العصور .

بالمثل نرى أن انحطاط التعدين والصناعة ـ آنذاك ـ كان رهين السياسة الاقتصادية الإقطاعية القائمة على الاستغلال الاستنزافى والاحتكار . لقد ضرب السلاطين صفحا عن شروط استغلال المناجم والمحاجر ومايستخرج من باطن البحر ؛ كما حددها الفقه الإسلامي . وتدخلت الدولة ـ في الغالب الأعم ـ في استخراج الثروة المعدنية وتصنيعها وتسويقها وفقا لنظام الاحتكار . فلم يكن لأحد أن يستخرج أو يبيع أو يشترى المعادن سوى من الديوان السلطاني[(٥)] . كما أن التخلف العلمي الذي ساد هذه العصور انعكس على تدهور الخبرات والتقنيات في وسائل الإنتاج . ليس أدل على ذلك من توقف طواحين الهواء

---

(١) ليس أدل على ذلك من أن الأرض الزراعية فى الأقصر التى بلغت ألفين وربعمائة فدان ؛ لم يزرع منها سوى ألف فدان فقط ؛ نتيجة نقص الأيدى العاملة .أنظر : اشتور : المرجع السابق ، ص٤٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص٤٠١ .

(٣) سعيد عبد الفتاح عاشور .المرجع السابق ، ص٢١٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ص١٩٨ .

(٥) المقريزى : **خطط** ، جـ١ ، ص١٠٥ .

ـ لاستخراج الطاقة ـ في معظم دول الشرق الأدنى[١] . ولم تبتكر أية وسائل جديدة في هذا الصدد البتة ؛ حتى أن بعض السلاطين اعتمدوا على جلب خبراء من الخارج للاستعانة بهم في معامل الدولة[٢] . وما ألف في هذا العصر ـ وهو جد قليل ـ عن تقنيات الصناعة كان في معظمه من قبيل الهواية ، ولايعدو كونه محض اجترار لخبرات وتقنيات موروثة عن العصور السابقة[٣] .

وفضلا عن ذلك عملت الحروب الداخلية والإقليمية والخارجية عملها في تعويق حركة التعدين واستخراج الجواهر من البحار . نسوق في ذلك مثالا : إذ نعلم أن الصراعات بين سلاجقة خراسان وسلاجقة إيران والعراق أفضت إلى تخريب مناجم ماوراء النهر ، كما تهددت عمليات صيد اللؤلؤ من الخليج بأخطار الصراع بين السلاجقة والأمراء المحليين[٤] .

كما أدى الكساد الاقتصادي العام إلى تقلص رؤوس الأموال اللازمة للتعدين والصناعة ، يستوى في ذلك الدولة والأفراد إلى حد أن رؤساء الحرف كانوا يستدينون من المرابين بشروط مجحفة .ففضلا عن استرداد المرابى رأس المال والفوائد ؛ اشترط الحصول على أسهم من السلع المصنعة[٥] . فإذا أضيف إلى ذلك فداحة الضرائب والمكوس وضعف القوة الشرائية ، وتكدر العلاقات الدولية والإقليمية ، والتعرض لمنافسة السلع الأوروبية المتفوقة والرخيصة[٦] ؛ أدركنا سر تدهور الصناعات آنذاك .

وقد أفضى ذلك كله إلى إغلاق معظم معامل الحرفيين وتحول رؤساء الحرف إلى عمال أجراء[٧] .

لقد أدت سياسة الاحتكار إلى غل أيدى الصناع ، وخفوت روح المبادرة الفردية[٨] . كما أفضى تعاظم المكوس التي بلغت أحيانا نصف ثمن السلعة ، فضلا عن الغرامات التي كانت تعمم على أهل الصنعة الواحدة بشكل تضامني[٩] ؛ إلى اختفاء الكثير من الصناعات

---

(١) آشتور : المرجع السابق ، ص٣٠٨ .
(٢) المصدر نفسه ، ص٢١٠ .
(٣) أنظـــر : يوسف بن عمر بن رسول : **المخترع فى فنون من الصنع** ، تحقيق : محمد عيسى صالحية ، ص٥ ، ٦ من المقدمة ، الكويت ١٩٨٩ .
(٤) أنظر : عبد النعيم حسنين : **إيران والعراق فى العصر السلجوقى** ، ص ١٨١ ، بيروت ١٩٨٢ .
(٥) جواتياين : المرجع السابق ، ص١٨١ .
(٦) المقريزى : **خطط** ، جـ١ ، ص١٠٤ ، ١٠٥ .
(٧) جواتياين : المرجع السابق ، ص١٢٣ .
(٨) اشتور : المرجع السابق ، ص٢٧٨ .
(٩) إبن الساعى : المرجع السابق ، ص١٩ ، بدرى محمد فهد : المرجع السابق ، ص٣٧٠ .

وتدهور ما بقي منها . فصناعة الورق ـ على سبيل المثال ـ ذَوىَ شأنها في بغداد إبان الحكم السلجوقي[١] ، كما أدى ارتفاع الأسعار إلى ضعف القوة الشرائية وبوار السلع المصنعة[٢] . ولقد أفزع هذا التدهور الإمام الغزالى الذي نعى على الدول تسلطها ، ونبه إلى خطورة ذلك ، حين قال : إذا خلا أهل البلد من الصناع تسارع إليها الهلاك[٣] .

ليس أدل على تدهور الصناعة والصناع من رواج المصنوعات الأوروبية في العالم الإسلامي آنذاك[٤] ؛ وهو أمر أفضى إلى إغلاق المعامل المنتجة لذات السلع في العالم الإسلامي ؛ نظرا لجودة المصنوعات الأوروبية ورخص أسعارها .

ونظرة سريعة على السلع المصنعة في هذا العصر قمينة بالحكم على تدهورها . فالصناعات التي راجت كانت إما صناعات حربية تولتها الدولة (كالسلاح والخيام وملابس الجند والرنوك والشارات) وقد تعرضت كذلك للكساد أحيانا للافتقار إلى المواد الخام المحلية والمستوردة نتيجة لسياسة الحظر التي فرضتها أوروبا على العالم الإسلامي[٥] . وإما صناعات كمالية ترفية (كالثياب الموشاة والسروج المحلاة بالذهب والجواهر)[٦] . وقد تدهورت كذلك من جراء المنافسة الأجنبية ، وفداحة المكوس الداخلية بين الدول الإسلامية[٧] . وإما صناعات أحتكاريه (كصناعة السكر) ـ على سبيل المثال[٨] ـ التي تقلصت لضعف القوة الشرائية . أما الصناعات التقليدية (كالزجاج والحفر على الخشب والخزف والسجاجيد) ، وغيرها ؛ فقد راجت ـ نسبيا ـ لإقبال الأرستقراطية الإقطاعية عليها[٩] . وهذا ما ينسحب كذلك على صناعة النحاس والبرونز المكفت بالذهب والفضة[١٠] . أما صناعة المنسوجات القطنية والكتانية فقد تقلصت لتعرضها للمنافسة الأجنبية[١١] .

---

(١) يقول ياقوت : ومحل دار القز ببغداد كل ماحولها قد خرب ، ولم يبق إلا أربع محال يعمل فيها الكاغد .أنظر : معجم البلدان ، جـ٢ ، ص٥٢٢ ، ليبزج ١٩٢٤ .

(٢) عبد النعيم حسنين : المرجع السابق ، ص١٨٠ .

(٣) إحياء علوم الدين ، جـ١ ، ص١٥ ، القاهرة - ١٣٣٤ هـ .

(٤) قاسم عبده قاسم : المرجع السابق ، ص٢١٦ .

(٥) مؤنس عوض : المرجع السابق ، ص٢٠٥ .

(٦) المصدر نفسه ، ص٢٠٧ .قيل إن الوزير اليازورى أمر بصناعة خيمة مزينة بالرسوم والصور استغل فى صنعها مائة وخمسين صانعا لمدة تسع سنوات .! أنظر : المقريزى : خطط ، جـ١ ، ص٤١٩ .

(٧) ابن الجوزى : مرآة الزمان ، جـ٩ ، ٢٢٨ .

(٨) ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص٤٢ .

(٩) حسن إبراهيم حسن : المرجع السابق ، ص٥٩١ .

(١٠) مؤنس عوض : المرجع السابق ، ص٢٠٥ .

(١١) بدرى محمد فهد : المرجع السابق ، ص٣٦٢ .

وهذا يفسر لماذا حفل العصر بثورات اجتماعية حرفية سوف نعرض لها فيما بعد .

بديهي أن تتعرض التجارة أيضا للكساد ؛ نظرا لاعتمادها على الزراعة والصناعة أصلا . ونحن نرد ذلك الكساد بالمثل إلى طبيعة الاقتصاد الإقطاعي القائم على الاكتفاء الذاتي . ولسوف نعرض له في مجالى التجارة الداخلية والخارجية في ظل النظم الفاطمية المتأخرة والسلجوقية والأتابكية والأيوبية والمملوكية ؛ موضحين أسبابه المباشرة والبعيدة ، راصدين مظاهره ونتائجه .

ففى ظل الفاطميين الأواخر ؛ تدهورت التجارة الداخلية من جراء سياسة الاحتكار ؛ حيث كانت الدولة تحتكر تسويق بعض السلع ، كالمنسوجات - على سبيل المثال - فكان الخلفاء يأمرون النساجين بأن يختموا إنتاجهم بخاتم الدولة ، وألا يبيعوا شيئا منه إلا عن طريق وسطاء من قبلهم(١) . كما أدى التلاعب بالعملة إلى إلحاق خسائر فادحة بالتجار(٢) . وليس جزافا أن تنخفض العملة الفاطمية منذ حكم الخليفة المستنصر(٣) . وهذا يفسر انصراف بعض التجار إلى احتراف العمل اليدوي(٤) .

وبالمثل كسدت التجارة الخارجية بعد فقدان السيطرة على البحار من ناحية ، وتقوقع الدولة الفاطمية داخل مصر فقط من ناحية أخرى . فقد تقلصت التجارة مع الهند لانتشار القرصنة في البحار الشرقية(٥) . كما أفضى تضعضع النفوذ الفاطمي في البحر المتوسط إلى سيطرة الصليبيين والمدن الإيطالية على التجارة بين الشرق والغرب(٦) .

أما عن تقلص الدولة الفاطمية ، فقد تمثل في فقدان بلاد الشام التي هيمن الصليبيون على معظمها ، كما فقدوا اليمن بعد استقلال دولة بنى رسول . وبالمثل فقدوا إفريقية على إثر الحركة الانفصالية الزيرية . ونجم عن ذلك انحسار التجارة البرية بين مصر والشام .

وليس أدل على ذلك من تهديد الصليبيين طرق الحجيج في عهود الكثيرين من الخلفاء الفاطميين الأواخر(٧) . كما تدهورت تجارة البحر الأحمر منذ منتصف القرن الخامس

---

(١) حسن إبراهيم حسن : المرجع السابق ، ص٦٠٣ .

(٢) آشتور : المرجع السابق ص٢٤٣ .

(٣) أنظر : Lavoix : **Catalogue des Monnaies Musulmanes, Eqypte et Syrie**, P.P.31Seq., Paris,1896.

(٤) جواتياين : المرجع السابق ، ص١٨٣ .

(٥) ذكر أحد التجار أنه تعرض لإغارات القراصنة إبان رحلته إلى الهند أثناء ذهابه وإيابه . كما تحدث عن فداحة المكوس الباهظة على طول الطرق البرية .أنظر : جواتياين : ص١٨٢ ، ٢٧٥ .

(٦) حسن إبراهيم حسن : المرجع السابق ، ص٦١٢ .

(٧) المصدر نفسه ، ص٦٠٢ .

الهجري[1] . أما التجارة البرية مع المغرب فقد تعرضت لإغارات قطاع الطرق من العرب البداة[2] .

لقد فقدت الفسطاط والاسكندرية مكانتهما التجارية ، خصوصا بعد إغارات الصليبيين على السواحل الشمالية المصرية ، وتخريب الوزير شاور أسواق الفسطاط . ولتعويض الخسائر الناجمة عن تقلص التجارة الخارجية ، أسرف الفاطميون في فرض المكوس الباهظة على الصادر والوارد حتى بلغت نسبتها ٣٥٪ من البضائع[3] ، أحيانا . ولعل فقدان الخلافة دور الوساطة التجارية يفسر ظهور تجار الكارم الذين احتكروا المتاجرة في السلع الترفية بين المشرق والمغرب عبر المحيط الهندى والبحر الأحمر والبحر المتوسط[4] ؛ وهو ما سنعرض له فيما بعد .

تكاد تتماثل أسباب ومظاهر ونتائج كساد التجارة في ظل الفاطميين الأواخر مع كسادها في الإمبراطورية السلجوقية . فقد تقلصت التجارة الداخلية السلجوقية من جراء سياسة التغريم والشطط الجبائى التي اتبعها السلاطين إزاء التجار لتعويض أموال الخراج بعد تحول الأرض الزراعية إلى إقطاعات عسكرية معفاة من الضرائب[5] . ناهيك بتفشي ظاهرة كبس الأسواق على يد العسكر ، وماترتب عليها من عزوف التجار عن المتاجرة . هذا فضلا عن محدودية النشاط التجاري الداخلي بسبب التلاعب بالعملة بعد تخريب مناجم الفضة في فارس[6] . وأخيرا تعرض التجار النصارى واليهود لاضطهاد السلاجقة بتحريض من الفقهاء السنة[7] .

أما التجارة الخارجية فقد ازدادت كسادا ، حتى اقتصرت على الكماليات وسلع الترف لإشباع نهم الأرستقراطية الحاكمة[8] . فتجارة الهند عبر الخليج تعرضت لأخطار حكام جزيرة قيس الذين كانوا أقرب مايكونون إلى القراصنة[9] . وحين عول السلاطين على

(١) إبن دقماق : الانتصار لواسطة عقد الأمصار ، جـ٥ ، ص١٣ ، ١٤ ، القاهرة ١٨٩٣ .

(٢) حسن إبراهيم : المرجع السابق ، ص٦٠٠ .

(٣) المرجع السابق ، ص٥٥ .

(٤) جواتياين : المرجع السابق ، ص٢٧٦ .

(٥) آشتور : المرجع السابق ، ص٢٧٨ .

(٦) المصدر نفسه ، ص٢٧٩ .

(٧) كان السلاطين يأمرون عمالهم ووزراءهم بتعقب التجار الذميين ومصادرة أموالهم وبضائعهم ؛ حتى إن أحد الوزراء لم يتورع عن قتل تاجر يهودى وزوجته .أنظر : بدرى محمد فهد : المرجع السابق ، ص ٣٤٤ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ٣٥١ .

(٩) استولى حاكم جزيرة قيس على أموال أحد تجار العراق التى بلغت ثلاثين ألف دينار .أنظر : ابن الأثير : ١٢ : ١٨٣ .

الطرق البرية تعرض التجار لأخطار قطاع الطرق . فطريق الحرير لم يعد آمنا من جراء الحروب الدائمة بين البيوتات السلجوقية المتصارعة . والطريق من بغداد إلى حضرموت وظفار - حيث البخور والعطور - أصبح مغلقا منذ أوائل القرن السادس الهجري[١] ، بعد أن خربه الأمراء العرب المتنزون حتى لايتعرضوا لأخطار الحملات العباسية والسلجوقية[٢] ، والطريق البري بين بغداد والشام ومصر طالما قطعه الصليبيون في الشام[٣] . لذلك فقد السلاجقة عوائد مالية كبيرة من تجارة الهند التي آلت إلى الصليبيين وتجار المدن الايطالية[٤] ؛ حتى أن بعض التجار المسلمين لم يجدوا حرجا في التعاون مع الصليبيين[٥] ؛ للفوز بنصيب من تجارة الهند . ومع ذلك تعرضوا للمكوس الباهظة التي فرضها السلاجقة عليهم دون هوادة[٦] .

وبالمثل تدهور النشاط التجاري زمن الأتابكة والأيوبيين . وهذا ينفى ماذهب إليه بعض الدارسين[٧] من أن ثورة تجارية إسلامية حول حوض البحر المتوسط حدثت آنذاك . ولربما قصد هؤلاء ازدهار تجارة الكماليات الذي اضطلع به تجار الكارم[٨] ، فضلا عن ازدهار تجارة الرقيق على اثر الهجرات التركية الخوارزمية والغزوات المغولية . فالثابت أن تعاظم دور تجار الكارم - ومعظمهم من اليهود - جاء على حساب التجار المسلمين المحليين[٩] ويلوح لى أن دور تجار الكارم في هذا العصر كان امتداداً لدور اليهود الرهادنة الذين نشطوا في التجارة الدولية خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين .

على كل حال - نجد من الشواهد ما يدل على تدهور النشاط التجاري عموما في هذا العصر . منها الشطط في المكوس والجبايات حتى أغلق الكثير من التجار حوانيتهم . ومنها

---

(١) فى ذلك يقول أحد الشعراء :

وأعنت قطاع الطريق على	فقر التجار وخيبة السفر
نصف البضاعة حين تظفرها	مكس لقد بالغت فى النكر

(٢) بدرى محمد فهد : المرجع السابق ، ص٣٥٥ .

(٣) نفس المرجع والصفحة .

(٤) هايد : المرجع السابق ، ص١٧٥ .

(٥) المصدر نفسه ، ص٣٢٣ .

(٦) بدرى محمد فهد : المرجع السابق ، ص٣٥٦ .

(٧) أنظر : أحمد صادق سعد : **تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى** ، ص٢٥٣ ، بيروت ١٩٧٩ .

(٨) أثير خلاف حول هذه التسمية ؛ وإن كنا نرجح ماذهب إليه جواتياين من أنها مشتقة من كلمة هندية معناها **الأعمال** والأشغال المتعلقة بملكية السفن والنقل التجارى بين الهند والعالم الإسلامى . أنظر **دراسات فى التاريخ الاقتصادى والنظم الإسلامية** ، ص٢٨٩ .

(٩) اشتور : المرجع السابق ، ص٣٠٦ .

تخريب أسواق الاسكندرية والقاهرة والتضييق على التجار النصارى بمنعهم من الحركة داخل البلاد خشية تجسسهم لصالح الصليبيين[1] . ومنها تدهور النظام النقدى الأيوبى بسبب التكاليف العسكرية الباهظة . دليلنا على ذلك انخفاض قيمة الدينار في عهود خلفاء صلاح الدين ، ونقص عيار الفضة في الدراهم الأيوبية عموما[2] .

حقيقة ، شهدت التجارة الخارجية ازدهارا موقوتا في عهود الأتابكة والأيوبيين ، خصوصا حين فتحت السبل أمام التجار نحو فارس وشبه الجزيرة العربية[3] ؛ لكنها ما لبثت أن أغلقت بعد تقلص الدولة الأيوبية وتجزئتها . دليلنا على ذلك أن تاجرين مسلمين فقط نالا حظوة الأيوبيين في إيصال السلع الهندية إلى مصر . ومالبث نشاطهما أن توقف نتيجة تفشي القرصنة في البحر الأحمر والمحيط الهندى . أما التجار الذين سلكوا الطريق البرى عبر شبه الجزيرة العربية فقد أثقلوا بالمغارم والجبايات من قبل الحكام المحليين[4] .

وما حدث من تعاون تجاري بين الأتابكة وسلاجقة الروم لإيصال السلع الشرقية إلى القسطنطينية ؛ لم يدم طويلا نتيجة السياسة العدوانية بين نور الدين محمود وسلاجقة الروم[5] . وبالمثل كسدت تجارة الأيوبيين مع المدن الإيطالية بعد الحظر الذي فرض على توريد الخشب والحديد إلى الأيوبيين إمعانا في إضعافهم عسكريا وسياسيا[6] .

انتعشت التجارة نسبيا إبان حكم بعض سلاطين المماليك البحرية خصوصا في مجال التجارة الخارجية[7] . ويعزى هذا الانتعاش العابر إلى رصيد الذهب المجلوب من السودان المغربي فضلا عن الفضة الواردة من أوروبا[8] .

وبديهي أن ينقلب الانتعاش إلى كساد بتوقف ورود هذين المعدنين ؛ خصوصا بعد تهديد طرق التجارة مع السودان الغربي من ناحية ، وبعد استجابة ملوك أوروبا لأوامر البابوية بحظر التعامل مع المماليك في المواد الاستراتيجية من ناحية أخرى[9] . كما يرجع

---

(١) ربما كان للانتعاش السني الذى تم فى عهد صلاح الدين دور فى هذا الصدد ؛ إذ اتسم حكمه عموما بالتعصب الدينى والمذهبى ، فتعرض أهل الذمة للاضطهاد . كما تعرض الشيعة والمتصوفة للبطش والتنكيل .

(٢) آشتور : المرجع السابق ، ص٢٨٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص٣٠٦ .

(٤) مؤنس عوض : المرجع السابق ، ص٢٨٩ .

(٥) المصدر نفسه ، ص٢٨٧ .

(٦) آشتور : المرجع السابق ص٢٨٧ .

(٧) قاسم عبده قاسم : اليهود فى مصر ، ص١٤٣ ، القاهرة ١٩٨٧ .

(٨) آشتور : المرجع السابق ، ص٣٨٠ - ٣٨١ .

(٩) آشتور : المرجع السابق ، ص٣٨٧ .

هذا الكساد إلى احتكار الدولة بعض السلع[1] ، وتصريف أمراء الاقطاع منتجاتهم بأنفسهم دون وساطة التجار[2] .

وقد فطن ابن خلدون[3] إلى الأخطار الناجمة عن هذه السياسة وتأثيرها السيئ على التجار حين قال : إن الرعايا متكافئون في اليسار متقاربون ، ومزاحمة بعضهم البعض تنتهي إلى غاية موجودهم ، فإذا رافقهم السلطان في ذلك وماله أعظم كثيرا منهم ؛ فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه في شئ من حاجاته .

تفاقمت مشكلات التجار من جراء فداحة الضرائب والمكوس وإرهاقهم بالمغارم - خصوصا في أوقات تجريد الحملات العسكرية - حيث كانوا يكلفون قسرا بتحمل نفقاتها وإلا تعرضوا للمصادرة[4] . وتشهد المراجع على استحداث مكوس جديدة - خصوصا في عصر الجراكسة - الذين كرسوا ديوانا خاصا لهذا الغرض أطلق عليه ديوان الحقوق السلطانية والمعاملات الديوانية[5] .

وقد أسفر ذلك كله عن تقلص النشاط التجاري وكساد التعامل في الأسواق . يقول المقريزي[6] كان بمدينة القاهرة ومصر وظواهرها من الأسواق شئ كثير جدا ، قد باد أكثرها . ويضيف ابن إياس[7] أغلقت غالب الدكاكين في القاهرة ووقع الاضطراب للغني والفقير . وليس أدل على ندرة السلع في الأسواق من ارتفاع الأسعار عما كانت عليه في ظل الفاطميين الأوائل بنسبة تزيد عن ٥٠٪[8] .

بديهي أن تتقلص موارد السلاطين من مكوس التجارة لكساد النشاط التجاري ؛ فلم يجدوا مناصا من تزييف العملة إلى حد إلغاء التعامل بالدنانير والدراهم - لندرة الذهب والفضة - وسك عملة نحاسية كثيرا ما رفض التجار التعامل بها وفضلوا عليها العملات الأوروبية[9] . وقد بالغ الجراكسه في سياسة التلاعب تلك فخفضوا الدينار بنسبة ٢٠٪[10] .

---

(١) من أهم هذه السلع ؛ السكر والفلفل والأخشاب وبعض المصنوعات المعدنية .

(٢) آشتور : المرجع السابق ، ص٢٧٣ .

(٣) المقدمة ، حـ١ ، ص٢٤٤ .

(٤) إبراهيم علي طرخان : **مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة** ، ص٢٧٧ ، القاهرة ١٩٦٠ .

(٥) قاسم عبده قاسم : **اليهود في مصر** ، ص١٤٧ .

(٦) **خطط** : ٢ : ٦٥١ .

(٧) **بدائع الزهور في وقائع الدهور** ، جـ ٨ ، ص١٦ ، القاهرة ١٩١٩ .

(٨) آشتور : المرجع السابق ، ص٣٨٥ .

(٩) آشتور : المرجع السابق ، ص٣٨٩ ، ٤١٦ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص٤٠٥ .

وهو أمر حمل عليه ابن إياس[1] حين قال : ومن مساوئ السلطان الغوري معاملته في الذهب والفضة والفلوس الجدد أبخس المعاملات . جميعها زغل ونحاس وغش لايحل بها بيع ولاشراء ولا معاملة في ملة من الملل .

لذلك - وغيره - تدهورت البورجوازية التجارية الصغيرة ، كما أفلس معظم التجار الكبار لأسباب خارجية وداخلية . صحيح أن التجارة الخارجية شهدت بعض الانتعاش ؛ لكنة كان موقوتا لارتباطه بالسياسة المملوكية الخارجية من ناحية ، والتحولات الكثيرة التي شهدتها ساحة المعاملات التجارية بين الشرق والغرب على وجه العموم . فنظرا لتكدر العلاقات السياسية الأوروبية مع المماليك ؛ آثر التجار الأوروبيون الحصول على السلع الشرقية من قبرص وأرمينية الصغرى - عن طريق الشام والقسطنطينية إبان الوجود الصليبي - بدلا من دمشق والأسكندرية[2] كذا عن طريق بلاد الروس قبل غزوات تيمورلنك . وحين هدد الأخير طريق الروس وأخضع المماليك أرمينية الصغرى ؛ اضطر الأوروبيون إلى التعامل مع المماليك في مصر والشام[3] مرة أخرى .

لكن المماليك لم يعوا الدروس السابقة ؛ فأفرطوا في فرض المكوس على التجار الأوروبيين أثناء مرورهم عبر دولتهم ؛ فكانوا يجبونها أكثر من مرة حتى بلغت هذه الضرائب حدا يفوق أثمان البضائع[4] في بعض الأحيان . وضاعت سدى توسلات التجار الأوروبيين لتخفيف هذه المغارم[5] ؛ نظرا لحاجة السلاطين الماسة إلى الأموال لتغطية الإنفاق الترفي والعسكري[6] خصوصا بعد نجاح البرتغاليين في الحؤول دون وصول ذهب السودان إلى مصر[7] وتدهور علاقات المماليك مع الإمارات التركمانية والدولة العثمانية[8] . لذلك واصل سلاطين الجراكسة سياستهم الجبائية المشتطة إزاء التجار الأجانب . وهذا يفسر لماذا توقف تجار الكارم عن نشاطهم في مصر المملوكية.خصوصا بعد

---

(١) بدائع الزهور : ٣ : ٥٩ .

(٢) آشتور : المرجع السابق ، ص٣٩٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٤١٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ص٢١١ .

(٥) ذكر المقريزى - على سبيل المثال - أن البنادقة أوفدوا سفارة إلى مصر سنة ٧٤٥هـ استهدفت الوساطة لدى السلطان المملوكى كى يرفع الظلم عن تجارهم . أنظر : السلوك : ٢ : ٦٠٧ .

(٦) آشتور : المرجع السابق ، ص٤٢٣ .

(٧) المصدر نفسه ، ص٤٢٣ .

(٨) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص٢٨١ .

مصادرة بيوتاتهم التجارية[١] ، فضلا عن تعرضهم لأخطار القراصنة في البحار الشرقية[٢] . كما يفسر أيضا عزوف التجار الأوروبيين عن نزول الموانى المصرية والشامية[٣] في آواخر عصر الجراكسه برغم الوعود التي بذلها السلطان الغورى بالتخلى عن سياسة التغريم والمصادرة . ولعل هذه السياسة كانت من وراء تشجيع الأوروبيين على اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح للوصول إلى منابع التجارة الشرقية مباشرة . وكان نجاح البرتغاليين في هذا الصدد ، كذا نجاحهم في إغلاق بوغاز باب المندب عند مدخل البحر الأحمر ، وإغلاق مدخل الخليج بالاستيلاء على ميناء هرمز بمثابة الضربة القاضية للدور المملوكي في التجارة الشرقية .

هكذا أثبت العرض السابق مسؤولية الإقطاعية عن تردي الأحوال الاقتصادية في بلاد الشرق الأدنى بوجه عام ؛ وهو أمر نجد له نظيرا في بلاد المغرب والأندلس آنذاك ؛ وهو ما سنبرهنه في العرض التالي .

ثانيا : قوى الإنتاج في الغرب الإسلامي

سنعالج موضوع التدهور الاقتصادي في الغرب الإسلامي كوحدة ؛ على أساس تشابه الأوضاع الاقتصادية أحيانا وتماثلها في معظم الأحيان على الرغم من اختلاف النظم السياسية بين حقبة وأخرى أو بين إقليم وآخر . مع العلم بأن وحدة المغرب والأندلس سياسيا قد تحققت في ظل المرابطين ومن بعدهم الموحدين . إن ما يبرّر أسلوب المعالجة هذا هو سيادة الإقطاعية سائر أقاليم الغرب الإسلامي زمن ملوك الطوائف والمرابطين والموحدين والمرينيين والزيانيين والحفصيين ؛ فأفضت إلى تشابه نظم العيش طوال عصور تمتاز بالرتابة التقنية والتطور البطىء ، بشهادة ثلة من المؤرخين الثقات[٤] .

---

(١) المقريزى : السلوك ، جـ١ ، ص٧٢ ، ٧٣ .

(٢) أنظر : Jacob Mann : **The Jews in Egypt and palestine under the FatimidCaliphs** . Vol . 2 . p . : 246, London ?

(٣) ابن إياس : ٣ : ٦٠ .

(٤) قال السلطان الغورى فى مرسومه بهذا الشأن . . . . من يؤثر الورود إلى ممالكنا إن أقام أو تردد ؛ فليعزم وليحضر إلى بلاد لايحتاج سالكها إلى ميرة ولا إلى ذخيرة . فمن وقف على مرسومنا هذا من التجار المقيمين باليمن والهند والصين والسند وغيرهم (كذا) ؛ فليأخذ الأهبة فى الارتحال إلينا ليجد الفعال فى المقال ويرى إحسانا يقابل فى الوفاء بهذه العهود . القلقشندى : ١٣ : ٣٤٠ - ٣٤٢ .

كان التدهور الاقتصادي من ثم عاما وشاملا طوال هذه العصور وفى عهود سائر الحكام في المغرب والأندلس . وما جرى من انتعاش اقتصادي أحيانا كان أمراً عابراً لاتباع سياسة إصلاحية من قبل بعد السلاطين ـ وهى جد محدودة ـ لم تفلح في تغيير النسق الاقتصادي العام ؛ بحيث لا تَجُب تلك الاستثناءات الموقوتة صحة القاعدة الثابتة . وإذا كان مؤرخا فطنا مثل كلود كاهن[١] قد حكم على هذا التدهور الاقتصادي بأنه مماثل في كثير من الوجوه لما حدث في المشرق ؛ فمرد ذلك ـ فيما نرى ـ هو وحدة الصيرورة التاريخية في العالم الإسلامي برمته طوال تلك العصور . تلك الصيرورة التي وجهها النمط الإقطاعي السائد .

وعلى ذلك ، فلا عبرة بما روج له بعض الدارسين[٢] ـ على سبيل المثال ـ من كون الأندلس شهدت رواجا اقتصاديا في عهد يوسف بن تاشفين ، متناسين أنه استهدف خدعة أهل الأندلس لتحقيق حلمه في إسقاط ملوك الطوائف والاستيلاء على بلادهم . والصواب كما يقول أحد المتخصصين[٣] أن يوسف كان قادرا على وضع نهاية موقتة للانهيار الاقتصادي . . غير أنه لم يوفق في وضع استراتيجية على مدى طويل لتكون قاعد للتطور الاقتصادي .

ويمكن تطبيق نفس المعيار على سياسة الموحدين الإقتصادية . إذ نلاحظ أزدهارا حدث في عهد يوسف بن عبد المؤمن ، يقول المراكشي[٤] : ولم تزل أيام أبى يعقوب أعيادا وأعراسا ومواسم خصب وانتشار أمن واتساع معايش . لكن هذا الأزدهار لم يعمر طويلا بل وئد في عهد خلفه مباشرة[٥] . كما اقتصر على بعض أقاليم الأندلس فحسب ؛ دون أن يشمل سائر أنحاء إمبراطورية الموحدين[٦] .

فلنحاول رصد أسباب ومظاهر هذا التدهور في قوى وعلاقات ووسائل الإنتاج ، وما ترتب عليها من نتائج وبيلة في ظل حكم ملوك الطوائف بالأندلس ، وحكم المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس ، وحكم المرينيين والزيانيين والحفصيين في المغرب .

فى مجال الزراعة والرعي ؛ أصاب أحد الدارسين[٧] حين حكم على اقتصاد الأندلس

---

(١) عن مزيد من التفصيلات فى هذا الصدد ؛ أنظر :إبراهيم علي طرخان :المرجع السابق ، ص٤٩٤ وما بعدها .

(٢) أنظر : Legoff: **Faire de L'histoire**, Paris, 1937, Chap . hist . Sociale, Berque, J : L'Interiear du Maghreb, p.35, paris,1938, محمد بن حسن : **القبائل والأرياف المغربية فى العصر الوسيط** ، ص٣١ ، تونس ١٩٨٦ .

(٣) أنظر : **تاريخ العرب والشعوب الإسلامية** ، ص٢٧٦ .

(٤) أنظر : عصمت دندش :المرجع السابق ، ص١٢٤ .

(٥) أنظر :إمحمد بن عبود :المرجع السابق ، ص١٣٠ .

(٦) **المعجب** ، ص٣٣ .

(٧) نفس المرجع والصفحة .

في ظل ملوك الطوائف بأنه «اقتصاد زراعى اكتفائى» ، لكنه أخطأ حين علل تدهور الزراعة والرعي نتيجة الحروب الداخلية بين ملوك الطوائف ، كذا الحروب بينهم وبين الممالك النصرانية[1] ليس إلا . إذ الثابت أن تلك الحروب كانت في حد ذاتها تجليات لمفاسد الإقطاعية . تلك المفاسد التي فطن إليها أمير غرناطة عبد الله بن بلقين[2] حين أطلق عليها بحق «مغارم الإقطاع» . ونحن في غنى عن سرد هذه المغارم التي لخصها الطرطوشى [3] في عبارة موجزة حين قال : سام ملوك الطوائف الفلاحين الخسف وأثقلوا عليهم ؛ فضعف إنتاجهم فتهاربوا وكفوا عن العمارة ؛ فقلت الجبايات وضعفت الأجناد .

تفاقمت المسألة الزراعية في المغرب والأندلس إبان حكم المرابطين الذين كرسوا الإقطاع العسكري المركزى ، حيث خصص للأرض الزراعية ديوان خاص عرف باسم «ديوان المستخلص» كان همه استنزاف المزارع والمراعى دون نظر إلى مصالح الفلاحين والرعاة[4] . لقد اتبع المرابطون سياسة جبائية مشتطة طالما ندد بها الفقهاء ونصحوهم بأن «يأخذوا الناس بالحرث والرفق بهم لما في ذلك من النفع للدولة والناس»[5] ؛ دون جدوى . كما ضاعت توسلات الفلاحين الذين طالما جأروا بالشكوى ؛ دون طائل[6] . لذلك تعاظمت ظاهرة هجرة الفلاحين مزارعهم ؛ لكنهم كانوا يجبرون بالمقارع للعودة إليها[7] .

كان الفلاحون في الأندلس بين نارين ؛ الابتزاز المرابطى الذي أسفر عن «عودة زاهرات الأمصار موحشة خرائب وعامرات الأقطار سياسب»[8] ونار الممالك النصرانية التي أمعنت في «تخريب القرى وانتساف الزروع طلبا للغنائم والإثخان في الحقول والحدائق والناس والدواب ، وإضرام النيران في المحاصيل»[9] .

وبالمثل أفضت حركات المتنزين على المرابطين إلى إلحاق الضرر بالمزارعين والرعاة ؛ فلم يكن ثم من مهرب إلا هجر المزارع[10] أو بيع أراضيهم بسعر زهيد للأثرياء من قواد العسكر

(1) Julien : Op . Cit. p. 122.

(2) أنظر : إمحمد بن عبود : المرجع السابق ، ص٩٤ .

(3) المصدر نفسه ، ص١٠١ ، ١٠٢ .

(4) كتاب التبيان ، ص١٠٩ ، القاهرة ١٩٥٥ .

(5) سراج الملوك ، ص١٢٣ .

(6) إبن الخطيب : الإحاطة فى أخبار غرناطة ، جـ١ ص١١٦ ، القاهرة ١٩٧٣ .

(7) ابن عبدون : رسالة فى القضاء والحسبة ، ص٥ .

(8) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص١٢٩ .

(9) سامية مصطفى مسعد : المرجع السابق ، ص٨٤ .

(10) ابن الخطيب : المرجع السابق ، ص٢٢٨ .

وفقهاء السلطان[1] خصوصا في أواخر حكم المرابطين . وقد فطن ابن خلدون[2] إلى تلك الحقيقة حين ذهب إلى أن «العقارات والضياع ترخص في فترة الانتقال من دولة إلى أخرى حتى يستحوذ الفرد على أملاك الكثيرين» . ناهيك عن انتهاز أمراء الإقطاع حالة الفوضى والسخط للقيام بطرد صغار الفلاحين من مزارعهم وضمها لحوزتهم[3] .

وإلى جانب مفاسد الإقطاعية ؛ عانى الفلاحون والرعاة من الجوائح الطبيعية كالجفاف والجراد دون أن تحرك الدولة ساكنا[4] . كذلك أجدبت الأرض لإهمال مرافق السقاية والصيانة حتى «تشققت وجفت الآبار وعدمت الزراعة تقريبا» ، «فقلت المجابى وكثرت اللوازم على الرعايا بالعدوتين»[5] . ولولا بعض المبادرات الفردية والجماعية من قبل أمراء الإقطاع والمزارعين لازدادت الأحوال سوءا[6] .

كما أثر انتشار المجاعات وتفشي الأوبئة والطواعين على الإنتاجية في عصر اعتمدت فيه وسائل الإنتاج على القوة العضلية للإنسان والحيوان[7] . واستمر الحال على هذا المنوال في عصر الموحدين . إذ ورث هؤلاء عن المرابطين نظام الإقطاع القبلى ؛ وإن تميز الإقطاع الموحدى بإلزام القبائل بدفع خراج للدولة في عهود بعض السلاطين . يقول ابن أبى زرع[8] «أمر عبد المؤمن بتكسير بلاد أفريقية والمغرب . . . فأسقط الثلث في الجبال والشعراء والأنهار والسباخ والطرقات . وما بقي قسط عليه الخرج وألزم كل قبيلة قسطها من الزرع والورق» ، وهذا يعني الأخذ بنظام الجباية العينى والنقدى . كما يعني مسؤولية كل قبيلة عن دفع حصتها من الجباية ، فإذا عجزت عن السداد استصفيت أراضيها[9] .

وإلى جانب الخراج كانت كل قبيلة مسؤولة عن زراعة قطاع من الأرض لصالح الدولة ؛ وهو نظام عرفه الإقطاع العامري[10] بالأندلس من قبل .

لكن القبائل غالبا ما انتهزت ضعف دولة الموحدين وتنصلت من واجبات الجباية ، أى

---

(١) ابن سعيد : المغرب فى حلى المغرب ، جـ١ ، ص٣٥١ ، ليدن ١٨٩٩ .

(٢) ابن الخطيب : الإحاطة ، جـ٢ ، ص١٢٤ .

(٣) سامية مصطفى مسعد : المرجع السابق ، ص٩٣ .

(٤) المقدمة ، ص٣٣٧ .

(٥) ابن الخطيب : أعمال الأعلام ، جـ٣ ، ص٢٦٤ ، الرباط ١٩٦٤ .

(٦) عندما تفاقم خطر الجراد فى الأندلس استجار أهلها بعلي بن يونس فى مراكش ، فاكتفى بدعوة أهل الأندلس إلى مقاومته بقوله : أخر جوانه الجم الغفير ، ولا يتخلف الكبير والصغير ، ولا يأو أحد منكم إلى فراشه حتى تمزقوا وتبيدوا آثاره !! .

(٧) ابن عذارى : ٣ : ١٢ .

(٨) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص١٢٨ .

(٩) المرجع السابق ، ص١٢٩ .

(١٠) القرطاس ، ص١٩٨ ، ١٩٩ .

أصبح إقطاعها إقطاع رقبة . كما تمكن الثوار المتزون في الأندلس ـ مثل ابن مردنيش وابن همشك ـ من الاستقلال التام بأقاليمهم[١] واتبعوا في زراعة أراضيهم نظام الخماسة الذي ساد بلاد المغرب أيضا ؛ وهو نظام أفضى إلى مزيد من تفاقم ظلم الفلاحين[٢] . وهذا يفسر سر قيامهم بثورات فلاحية أدت إلى إنخفاض موارد الدولة الجبائية ، فامعنت بدورها في اتباع سياسة التغريم[٣] . لذلك أصبح الفلاح ضحية المقطع والدولة في آن .

وصلت المسألة الزراعية إلى أوج تفاقمها في عهد الدول التي أعقبت دولة الموحدين في المغرب ؛ وهى دول المرنيين في المغرب الأقصى والزيانيين في المغرب الأوسط والحفصيين في إفريقية . ويلخص أحد الدارسين[٤] هذا التدهور بقوله «إبتليت بلاد المغرب بمحن عديدة إبان القرون الثلاثة الأخيرة من العصر الوسيط من تفكك الوحدة السياسة وانتشار الاضطرابات والمجاعات وظهور الوهن الديموجرافى وإهمال الفلاحة وسيطرة البداوة والترحال» .

ومن أهم أسباب هذا التدهور ـ فضلا عن سيادة الإقطاعية ـ هيمنة البدو من العرب ومن زناتة على مقاليد الحياة السياسية . ومعلوم أن البدو يفتقرون إلى الخبرات الفلاحية .

تجلت مظاهر التدهور في إهمال مشروعات الري والاستصلاح والصيانة . دليلنا على ذلك كثرة «النوازل» الفقهية المتعلقة بالمياه والمساقاة[٥] . وقد ترتب على ندرة المياه تقلص ظاهرة «البستنة» التي شاعت في الغرب الإسلامي في عصور الإزدهار ؛ يفسر ذلك ندرة شركات المغارسة ـ في علاقات الإنتاج ـ بالقياس إلى «المزراعة»[٦] .

وتخبرنا كتب الفقه والنوازل عن تعاظم ظاهرة بوار المزارع وإحجام الفلاحين عن زراعتها[٧] . وهذا يفسر ترحيب النظم السائدة بالعناصر الموريسكية المهاجرة من الأندلس بهدف استخدامهم في فلاحة الأرض[٨] .

---

(١) الونشريسى : المعيار ، جـ٩ ، ص١٦٥ .

(٢) عز الدين موسى : **النشاط الإقتصادى فى المغرب الإسلامى** ، ص١٤٧ ، بيروت ١٩٨٣ .

(٣) إبن عذارى : المرجع السابق ، ص٤٣ .

(٤) وقد عكست أزجال إبن قزمان تردي أحوال الفلاحين حيث قال : كف نرى خبز بنيج (بنيج يعنى الـذرة)
أسود أسود مثل بيج (البيج يعنى الزفت)
فى أدين بقطيج (بقطيج يعنى لازج)
وديق حمص وفول . أنظر : **ديوان ابن قزمان** ، ص٦٧٢ ، مدريد ١٩٨٠ .

(٥) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص١٣٤ .

(٦) محمد بن حسن : المرجع السابق ، ص٥٦ .

(٧) أنظر : الونشريسى : المرجع السابق ، جـ٨ ، ص١٧١ ، ١٧٨ .

(٨) محمد بن حسن : المرجع السابق ، ص٦٢ .

بديهى أن ينجم عن ذلك صراع بين الفلاحين الجدد والفلاحين الأصليين من سكان البلاد ، وأصبح قانون الغلبة[1] يحكم حيازة الأرض[2] . وبديهي أيضا أن تفوز العناصر البدوية الخشنة في هذا السباق ، كما فاز الوجهاء والأعيان والمشايخ ورجال الدولة بأنصبة واسعة من الأرض على حساب المزارعين[3] .

أما الأراضي السلطانية فقد جرى زراعتها عن طريق السخرة ؛ ومع ذلك تدهورت خصوبتها وقل ريعها[4] . أما أراضى الحبوس والأوقاف فقد أجدبت لإهمال خدمات السقاية والصيانة[5] .

وفيما يتعلق بالرقعة الزراعية المنتجة ؛ فقد جرى استثمارها وفق نظام الخماسة ؛ ويعنى الاتفاق العرفى بين صاحب الأرض والفلاح على أن يقدم الأول الأرض والبذور والحيوان بينما يقدم الفلاح عمل يده نظير حصوله على خمس المحصول . ومع ذلك فغالبا ما ضربت بالأعراف عرض الحائط ، كما اختلف الفقهاء في أحكامهم الفقهية ؛ وإن كانت هذه الأحكام في الغالب الأعم تنحاز إلى صاحب الأرض على حساب الفلاح[6] . مصداق ذلك أن جل الفقهاء كانوا يفتون بتحمل الفلاح مسؤولية النوازل الطبيعية والكوارث البشرية التي تلحق بالزرع ، حتى بات الفلاح - في التحليل الأخير - يقدم قوة عمله دون عائد تقريبا[7] . وفضلا عن ذلك كان أصحاب الأرض يكلفون الفلاحين بأعمال جانبية لا علاقة لها بزراعة الأرض ؛ كالاحتطاب والرعي[8] .

هكذا تدهورت الزراعة والرعي في الغرب الإسلامي على غرار ما حدث في الشرق . وإذا كان ثمة فروق بين المشرق والمغرب ، فترجع أساسا لطبيعة الاقتصاد الزراعى الرعوي المشرقي القائم على الرى الصناعي ، بينما اعتمد الغرب الإسلامي أساسا على الأمطار .

---

(١) الونشريسى : المرجع السابق ص١٣٩ ، ١٥٩ ، ١٦٧ ، ١٧٢ .

(٢) محمد بن حسن : المرجع السابق ، ص٤١ .

(٣) Berque : Op. cit. p. 37.

(٤) حاز بعض الفلاحين أرض بور استصلحوها - وذلك بحكم الشريعة - لكن عامل السلطان انتزعها منهم قسرا مدعيا أن السلطان أقطعها إياه . أنظر : Berque : Op. cit. p. 38.

(٥) ابن خلدون : المقدمة ، ص٣٩٤ ، بيروت .

(٦) محمد بن حسن : المرجع السابق ، ص٤١ .

(٧) المصدر نفسه ، ص٤١ .

(٨) على الرغم من أن الفقه المالكى - السائد - كان يلزم صاحب الأرض بدفع الزكاة من محصولها على أساس أن الزكاة تفرض شرعا على المالك فقط ، (أنظر : الونشريسى : ص١٥٣) الا أن بعض الفقهاء كانوا يلزمون الفلاحين بدفع الزكاة برغم عدم حيازتهم الأرض أصلا . (أنظر : محمد بن حسن : المرجع السابق ، ص٤٩) . وحق لجاك بيرك الجزم - لذلك - بأن فتاوى الفقهاء كانت تجاري قانون الغلبة . أنظر : **L'Interier du Maqhreb,** p.127

أما التعدين والصناعة فقد توجها لتغطية المطالب المعاشية أصلا ، تمشيا مع طبيعة الاقتصاد الاكتفائي الاستهلاكي[١] .

. لم يجر استغلال المعادن استغلالا اقتصاديا متطورا ، نظرا لهيمنة الدولة وذيوع الفوضى السياسية على الرغم مما تمتعت به بلاد المغرب والأندلس من ثروة معدنية زاخرة . فقد انصب الاهتمام في التعدين على تغطية المصنوعات الرسمية كالعملة . والمصنوعات الترفية كالحلى وأدوات الزينة[٢] فضلا عن السلع الاستهلاكية . لذلك اقتصر الاهتمام بالدرجة الأولى على أستغلال مناجم الذهب والفضة والزئبق[٣] . أما مناجم الحديد والنحاس والرصاص والقصدير والشب والكبريت ؛ فقد احتكرتها الدولة إما لاستخدامها في الصناعات الحربية أو بيعها للصناع ؛ لتوظيفها في الصناعات المعدنية اللازمة لسد الحاجات الاستهلاكية . كما استغلت مناجم الرخام بالأندلس من أجل البناء الترفى وتشييد المساجد ونحت شواهد القبور . كما اشتهر المغاربة بصناعة الزليج (الفسيفساء) الذي استخدم في زخرفة المنشآت الدينية والعامة ومنازل الطبقتين الأرستقراطية والوسطى[٤] .

تدهورت الصناعات الحربية في عصر المرابطين وإن ازدهرت نسبيا في عصر الموحدين ؛ حيث اشتهرت المرية في الأندلس ومراكش في المغرب بصناعة السيوف والتروس والرماح والدروع[٥] . كما امتازت المرية ـ على نحو خاص ـ بترسانتها لتصنيع السفن الحربية والتجارية[٦] ؛ لما اشتهرت به أخشاب الأندلس من الوفرة والجودة في آن[٧] . كما عرفت موانى المغرب ومرافئه بتصنيع السفن الخفيفة الملائمة لأعمال القرصنة البحرية التي شاعت في دول المرينيين والزيانيين والحفصيين .

باستثناء الصناعات الحربية والبحرية ودور الطراز وسك العمله ؛ خلت بلاد المغرب والأندلس من المعامل والمصانع الكبرى[٨] التي كانت مزدهرة في العصر السابق . واعتمد تصنيع المنتجات الزراعية والحيوانية الخاصة بالمأكل والملبس ، كذا المصنوعات الجلدية على

---

(١) محمد بن حسن : المرجع السابق ، ص٤٩ .

(٢) مع ذلك إنحاز الفقهاء إلى جانب صاحب الأرض حين حددوا واجبات الخماس فى الحرث والتنقية ورفع الأغمار والحصد والدرس ونقل السنبل إلى الأندر والاحتشاش وحمل الحطب واستقاء الماء .أنظر : الونشريسى : ص١٤٩ ، ١٥٠ .

(٣) إمحمد بن عبود : المرجع السابق ، ص٩٩ .

(٤) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص١٤٠ .

(٥) المصدر نفسه ، ص٥٨١ .

(٦) المصدر نفسه ، ص١٤٠ .

(٧) المرجع السابق ، ص١٤١ .

(٨) القلقشندى : ٨ : ٢١٩ .

العمل اليدوى بالدرجة الأولى . وقد جرى توليد الطاقة من الأرحاء التي تدار بالمياه أو الرياح على نطاق ضيق خصوصا في المناطق النهرية بالأندلس[1] .

وليس أدل على احتقار العمل اليدوي ـ خصوصا إبان سيطرة العناصر البدوية على السلطة ـ من تسمية الصناع آنذاك باسم «عبيد المخزن»[2] . وهذا يعني شيوع علاقات إنتاج عبودية في مجال التعدين والصناعة في المعامل الخاصة بالدولة أو المملوكة للأرستقراطية الإدارية والدينية[3] .

وشاعت ظاهرة الصناع المتجولين كالخرازين والصباغين والنجارين وغيرهم ؛ لتقيم الدليل على تدهور المعامل والمصانع[4] . كما عوّل المرابطون والموحدون على جلب الصناع الأندلسيين إلى المغرب ، وبالمثل رحب سلاطين المرينيين والزيانيين والحفصيين بالموريسكيين للإفادة من خبراتهم في المشروعات العسكرية والعمرانية[5] والدينية .

وعلى النقيض من النظم الإقطاعية ؛ اهتمت قوى المعارضة ـ كجماعات المريدين بالأندلس ـ بالعمل والعمال تحت تأثير أفكار جماعة إخوان الصفا . ولعل هذا يفسر لماذا ازدهرت صناعات المرية ـ مركز المريدين ـ قبل تخريبها على يد النصارى سنة ٥٤٢هـ[6] .

أسهمت الحروب مع نصارى الأندلس في تدهور صناعات الأندلس عموما بالقدر الذي تدهورت فيه صناعات المغرب من جراء الحروب الداخلية ؛ حتى فشت ظاهرة هجرة الصناع من المدن لتواكبها ظاهرة ندرة السلع المصنعة في الأسواق[7] كما أرهق الصناع في العدوتين معا بالمكوس والجبايات نتيجة اتباع نظام القبالة[8] . ولعل هذا يفسر لماذا حمل ابن خلدون[9] خلفاء الموحدين في المغرب مسؤولية اختفاء بعض الصناعات الهامة ، كصناعة الورق على سبيل المثال .

ومن القرائن الدالة على تدهور الصناعة ؛ تحول الأندلس في ظل الموحدين من تصدير الكثير من السلع الصناعية إلى المغرب إلى مستورد لها ؛ خصوصا في مجال الصناعات

---

(١) سامية مصطفى مسعد : المرجع السابق ، ص١١٧ .
(٢) الإدريسى : المرجع السابق ، ص٥٥٥ .
(٣) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص١٣٦ ، ١٣٧ .
(٤) الإدريسى : المرجع السابق ، ص٢٠٣ .
(٥) سامية مصطفى مسعد : المرجع السابق ، ص١١٣ .
(٦) الونشريسى : ٩ : ٤٠٨ .
(٧) سامية مصطفى مسعد : المرجع السابق ، ص١١٤ .
(٨) ابن عذارى : ٤ : ٧٣ ، ٧٤ .
(٩) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص١٥١ .

الحربية[١] . وفي الأندلس والمغرب معا فشت ظاهرة الغش والتدليس التي عكست وجودها في كتب الحسبة . فكان الطحانون يخلطون الدقيق بالجير أو بعظام السمك[٢] ، والخبازون يطلون الخبز الردي بعجينة طيبة حتى عرف هذا النوع باسم «الخبز المكسي» ، ناهيك بإنقاص وزنه . كما كان العطارون يخلطون العقار الطيب بالدون ، والأعشاب الهندية بالبلدية . . وهلم جرا[٣] .

خلاصة القول أن تدهور التعدين والصناعة في الغرب الإسلامي منذ منتصف القرن الخامس الهجري حتى نهاية العصر الوسيط كانت نتيجة غلبة نمط الإنتاج الإقطاعي .

أفضى تدهور الزراعة والرعي والصناعة إلى كساد التجارة الداخلية والخارجية .

ففى أندلس الطوائف ؛ أفضت الحروب الإقطاعية إلى مزيد من تقليص المعاملات التجارية الداخلية[٤] ، كما حوصرت تجارته الخارجية من قبل النورمان والمدن الإيطالية الذين سادوا القطاع الغربي من البحر المتوسط .

وإذ أسهم المرابطون في توطيد العلاقات التجارية بين المغرب والأندلس بعد هيمنتهم على موارد وطرق وأسواق تجارة السودان[٥] ، كذا بعد منافسة أسطولهم أساطيل النورمان والمدن الإيطالية ومملكتى قطالونيا وأراجون[٦] ؛ فإن هذا التنافس مالبث أن حسم لصالح القوى غير الإسلامية . دليلنا على ذلك أن اتفاقيات المرابطين التجارية مع المدن الإيطالية كانت مجحفة بحيث كانت شروطها في صالح الآخيرين[٧] . وقد أثبت أرشيبالد لويس[٨] أن معاملات المرابطين مع الغرب اللاتيني كانت محدودة للغاية[٩] ؛ لاحتكار القوى النصرانية دور الوساطة التجارية بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب[١٠] . ويعزى الفضل إلى اليهود في تعامل المرابطين مع أوربا خصوصا في تجارة الرقيق الأبيض والأسود[١١] .

---

(١) شاع فى بلاد المغرب والأندلس آنذاك زجل يعبر عن هذه الظاهرة مثل :لله لاسلع فى الحانوت ولاقطاع فى تابوت لله .

(٢) عصمت دندش :المرجع السابق ،ص١٥٤ .

(٣) موسى إقبال :الحسبة المذهبية فى بلاد المغرب ،ص١١٠ ،الجزائر ١٩٧٣ .

(٤) إمحمد بن عبود :المرجع السابق ،ص١٠٠ .

(٥) حسن محمود :قيام دولة المرابطين ،ص٤٠٣ .

(٦) حسن محمود :المرجع السابق ،ص٤٠١ .

(٧) سامية مصطفى مسعد :المرجع السابق ،ص١٤٧ .

(٨) القوى البحرية والتجارية ،ص٤٧٤ .

(٩) عصمت دندش :المرجع السابق ،ص١٦٥ .

(١٠) المصدر نفسه ،ص١٦٦ .

(١١) المصدر نفسه ،ص١٦٨ .

كانت علاقات الإنتاج الإقطاعية تحد من تنافس النشاط التجاري المرابطي ؛ خصوصا وأن المعاملات التجارية كانت تجرى وفق أحكام الفقه النصي المالكي والظاهري[١] وحين استنفد الذهب المرابطي في الحروب الداخلية والخارجية فضلا عن حياة الترف والأبهة ؛ عانى التجار من نقص شديد في رأس المال . يشهد على ذلك ذيوع علاقات إنتاج تجارية تحد من تنامى المعاملات . منها البيع بالأجل[٢] ، وبيع سلعة غير موجودة أصلا ساعة إتمام البيع[٣] ، والبيع بالتقسيط . . .[٤] وهلم جرا . ومن القرائن الأخرى الدالة على تدهور التجارة ندرة السلع وظهور سوق سوداء تديرها عصابات من المتنفعين اصطلى بحرها طلاب العافية ورضيها كل من ذهب إلى الفساد[٥] . ومنها أيضا إحتكار التجار الكبار التعامل في بعض السلع ضاربين صفحا عن نواهى السلاطين وتنديد كُتّاب الحسبة[٦] . منها كذلك سياسة التسعير الإجبارى التي ندد بها الفقهاء والتجار في آن[٧] ، نظرا لبخس الفلاحين أثمان محاصيلهم ؛ الأمر الذي جعلهم يقومون بأنفسهم بتسويقها دون وساطة التجار[٨] . وبرغم جودة الدينار المرابطي[٩] فإن العناصر المنشقة على الدولة لم تتورع عن سك عملات جرى تداولها في أقاليمهم . ومنها كذلك اختلاف الموازين والمكاييل والمقاييس باختلاف أقاليم الإمبراطورية المرابطية ؛ مما عرقل حركة التبادل التجاري العريض[١٠] ، وفتح الباب على مصراعيه لتفشي الغش والتدليس[١١] .

كل هذا يؤكد مسؤولية النظام الإقطاعي عن تدهور النشاط التجاري ؛ ذلك النظام الذي أفرز تناقضات بين الدولة وبين الصيارفة[١٢] ، كذا بين المحتسب وعرفاء التجار وأصناف الحرف[١٣] التي طالما أرهقت بالجبايات والمغارم والمصادرات من قبل الجهاز

(١) الونشريسي : ٦ : ٢٧٦ ، ٢٧٧ .
(٢) المصدر نفسه ، ٨ : ١٦٨ .
(٣) المصدر نفسه ، ٥ ، ٢٠٠ .
(٤) المراكشي : المرجع السابق ، ص١١٩ .
(٥) الونشريسي : ٦ : ١٦٢ .
(٦) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص١٦٣ .
(٧) المصدر نفسه ، ص١٦٤ .
(٨) Lavoix : Op. cit. p.p. xxx, xxxv.
(٩) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص١٩٢ .
(١٠) ابن عبدون : ٤١ ، ٩٩ .
(١١) من مظاهر الغش ؛ خلط الأطعمة الرديئة بالجيدة والأسماك الطازجة بالبائتة ، وغش الحليب بالماء والزبد بالزيت . أما عن الغش فى تجارة الرقيق ؛ فحدث ولاحرج . إذ كان التجار يخفون العيوب الخلقية فى الجوارى ويغيرون لون الشعر ويخفون الروائح الكريهة بالطيب . . . إلخ .أنظر ، عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ١٦١ ، ١٦٢ .
(١٢) المصدر نفسه ، ص ١٥٩ .
(١٣) ابن عبدون ، المرجع السابق ، ص٥٣ .

الإداري والمالي .

لقد ابتدع المرابطون جبايات ومكوسا لا أصل لها في الشرع ؛ برغم أخذهم بمذهب الإمام مالك . يقول ابن أبي زرع[1] أن ابن تاشفين ومن جاء بعده جبوا مالم يجبه أحد من قبل . ولطالما أفضى نظام الجباية القائم على القبالة إلى مزيد من إغلاق حوانيت التجار ؛ حتى أن ابن عبدون[2] وصف المتقبل بأنه شر خلق الله وأنه خلق للضرر . ناهيك عن فرض الإتاوات من قبل المحتسب على التجار[3] ، وعن تحول القباضية إلى لصوص عارضين بأوجه المنكر[4] .

لذلك كله أخطأ من قال بأن التجارة ازدهرت في عصر المرابطين . فإذا كان ثمة ازدهار ؛ فقد اقتصر على التجارة الكمالية وتجارة الرقيق الذي كان يجلب من الأندلس وبلاد السودان[5] . وفيما عدا ذلك عم الكساد الذي أفضى إلى ندرة السلع وغلاء الأسعار ؛ حتى كثرت المجاعات واستشرت الأوبئة والطواعين .[6]

وإذ جرى انتعاش تجاري نسبي في ظل الموحدين ؛ فقد كان عابرا قصير العمر ؛ إذ اقتصر على أوليات سني دولتهم . بعدها تفاقمت أسباب الكساد وتعددت مظاهره .

ومن أهم هذه الأسباب ؛ تزايد هيمنة الأساطيل النصرانية على الملاحة في البحر المتوسط ؛ الأمر الذي ساعد على تعاظم ظاهرة القرصنة . كما أفضى اتساع الدولة الموحدية إلى وهن قبضة الدولة في الأطراف ؛ مما شجع على استشراء اللصوصية وقطع الطرق في الداخل[7] . وبرغم تعهد عبد المؤمن بن علي بحماية التجار وإصداره مرسوما في هذا الصدد أسماه «رسالة العدل» لم ينجح في القضاء على القرصنة البحرية واللصوصية البرية . فقد غصت الطرق بالأوكار والمناسر فهددت التجارة مع المشرق على طول الطريق الساحلي[8] . كما إقتصرت مهام الأسطول الموحدى على الربط بين الأندلس والعدوة[9] ، وقطع الطريق على الثوار والمتنزين[10] ؛ الأمر الذي شجع قراصنة البحر على الإغارات

---

(١) الفرطاس ، ص١٣٧ .
(٢) رسائل فى الحسبة ، ص٣٠ .
(٣) إبن عبدون : المرجع السابق ، ص٣٣ .
(٤) المصدر نفسه ، ص٧ .
(٥) الإدريسى : المرجع السابق ، ص٥٦٩ .
(٦) إبن عذارى : ٤ : ٤٣ .
(٧) أنظر : إبن القطان : نظم الجمان ، ص١٦٧ ، الرباط ١٩٦٤ .
(٨) سامية مصطفى مسعد : المرجع السابق ، ص١٥١ .
(٩) المصدر نفسه ، ص٥٤ .
(١٠) إبن صاحب الصلاة : تاريخ المن بالإمامة ، ص٣٨٨ ، بيروت ١٩٦٤ .

المستمرة التي أثخنت في سواحل المغرب والأندلس قتلا وأسرا وسلبا[١] . وليس أدل على ذلك من تحالف أساطيل النورمان والمدن الإيطالية ونصارى الأندلس لتخريب ميناء المرية[٢] .

كل ذلك يفسر نجاح المدن الإيطالية في عقد صفقات تجارية مع الموحدين كانت في صالحهم[٣] ؛ خصوصا بعد نجاح البيازنة في شن إغارات بحرية ناجحة نالت من السفن الموحدية[٤] . كما يفسر أيضا تقلص التجارة مع بلاد الشرق الإسلامي خصوصا بعد تكدر علاقات الموحدين بالفاطميين والأيوبيين[٥] .

بديهى أن يسفر تقلص التجارة الخارجية عن كساد التجارة الداخلية .ليس أدل على ذلك من تقاعس كبار التجار عن الاستجابة لإغراءات بعض السلاطين بإقراضهم ليمارسوا نشاطاتهم التجارية[٦] ؛ خصوصا بعد إرهاقهم بالجبايات الفادحة دون أن تستجيب الدولة لتوسلاتهم من أجل تخفيض المكوس[٧] .

لقد أمعن الموحدون في الانتقام من التجار الذين وقفوا في وجه الدعوة الموحدية[٨] ؛ إلى حد مصادرتهم وفرض غرامات فادحة على من استمر منهم في مواصلة النشاط التجاري[٩] . وشجع ذلك رجال الجهاز الإدارى والمالى على نهب أموال التجار بالباطل وضربهم بالسياط وإرهاقهم بشتى «وجوه المظالم التي تضعف شواهق الجبال عن حملها»[١٠] . وحين لاذ بعضهم بالهرب منعت سفنهم من دخول الموانى وصودرت بضائعهم وأموالهم[١١] .

وسط هذا المناخ ؛ أتيحت الفرصة للوسطاء والمنتفعين للمتاجرة في السلع المشبوهة[١٢] ؛ كبيع النساء دون استبراء . لذلك ازدهرت تجارة الرقيق المجلوب من الأندلس

(١) سامية مصطفى مسعد : المرجع السابق ، ص٧١ .
(٢) الإدريسى : المرجع السابق ، ص١٩٨ .
(٣) سامية مصطفى مسعد : المرجع السابق ، ص١٤٨ .
(٤) المصدر نفسه ، ص١٤٩ .
(٥) إبن خلكان : وفيات الأعيان : جـ٣ ، ص٦٨ ، بيروت ١٩٧٨ .
(٦) إبن القطان : المرجع السابق ، ص١٣٧ .
(٧) المراكشى : المرجع السابق ، ص٣٦٢ .
(٨) إبن القطان : المرجع السابق ، ص١٥٠ .
(٩) المرجع السابق ، ص١٥٦ .
(١٠) المصدر نفسه ، ص١٥٤ .
(١١) المصدر نفسه ، ص١٥٦ ، ١٥٧ .
(١٢) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص١٨٧ .

والسودان على حساب السلع الأخرى الأساسية[1] .

بديهي أن تتقلص موارد الدولة المالية من جراء الكساد التجاري . لذلك كان السلاطين يستعيضون عنها بتزييف العمله بإنقاص عيارها[2] ؛ الأمر الذي ألحق أضرارا فادحة بالدولة والتجار في آن .

إستمر الكساد التجاري في عهود الدول التي أعقبت دولة الموحدين في المغرب . خاصة وأن العصبيات المؤسسة لتلك الدول كانت زناتية بدوية ، اعتمدت مذهب مالك الذي مال إلى مزيد من المحافظة منذ العصر المرابطي .

ونحن في غنى عن الاسترسال في ذكر مظاهر هذا الكساد الموروث عن العصرين السابقين . ونكتفي بذكر عدة حقائق هامة استحدثت زمن المرينيين والزيانيين والحفصيين .

الحقيقة الأولى هى تعاظم الخطر الأوروبى إلى حد حرمان هذه الدول من المتاجرة كلية مع عالم البحر المتوسط[3] .

والثانية تتلخص في انعدام الأمن الداخلي بصورة لم تحدث سلفا . شاهدنا على ذلك رحلة ابن بطوطة من طنجة إلى الأسكندرية ؛ حيث كشف لنا عن اشتغال الولاة أنفسهم باللصوصية وقطع الطرق[4] .

والثالثة أن البدو الأعراب قطعوا الطريق الساحلى من الأسكندرية إلى طنجة حتى أن المارين بهذا الطريق حرصوا على ألا يحملوا معهم شيئا ثمينا خشية نهبه[5] . كما كانت قوافلهم تتسلح بفرق من الحراس لحمايتهم[6] . يذكر ابن بطوطة أنه تعرض شخصيا لإيقاع طوائف العرب لكن قدرة الله صرفتهم[7] .

وقد لخص أحد الشعراء خطر القراصنة في البحر وقطاع الطرق في البر بقوله :

ناهيك عن بلدة من حل ساحتها

عانى بها العاديين : الروم والعرب

---

1) مجهول : كتاب الإستبصار ، ص٢١٦ ، الأسكندرية ١٩٥٨ .

(٢) سامية مصطفى مسعد : المرجع السابق ، ص١٨٥ .

(٣) كلود كاهن : المرجع السابق ، ص٢٧٦ .

(٤) ذكر ابن بطوطة أن أمير بجاية استولى قسرا على ثلاثة آلاف دينار من أحد التجار الذين كانوا ضمن قافلة ابن بطوطة . أنظر ، الرحلة ، ص١١ ، بيروت ١٩٦٨ .

(٥) المرجع السابق ، ص١٢ .

(٦) المصدر نفسه ، ص١٥ .

(٧) نفس المصدر والصفحة .

كم ضل في البر مسلوبا بضاعته

وبات في البحر يشكو الأسر والعطبا[1]

أما الحيقة الرابعة ؛ فتكمن في أخطار البدو من زناتة الدين قطعوا الطرق إلى تجارة السودان[2] . ولعل هذا يفسر ما سبق أن أثبتناه من توقف تجارة الذهب والرقيق بين مصر المملوكية وبلاد السودان الغربي .

خلاصة القول ـ إن التدهور الاقتصادي في الغرب الإسلامي كان إمتدادا لمثيله في الشرق ، كما انسحب كذلك على بلاد المشرق ، وهو ما سنوضحه فيما يلي .

ثالثاً : قوى الإنتاج في المشرق الإسلامي

ننوه بأننا سنتناول رصد أسباب التدهور الاقتصادي ومظاهرة في المشرق الإسلامي كوحدة متكاملة تأسيسا على تشابه المعطيات إلى حد التماثل في بلاد الهند والتركستان وخراسان ، برغم اختلاف الدول التي تعاصرت أو تعاقبت على حكمها ابتداء بالغزنويين الأواخر ومرورا بالغوريين والمماليك في الهند وانتهاء بالدولة الإيلخانية المغولية التي توسعت شرقا حتى ضمت معظم بلاد العراق والجزيرة .

فى مجال الزراعة والرعي ؛ يسترعي الانتباه أن هذه النظم جميعا أقامتها عناصر بدوية تركية ومغولية وأفغانية على قاعدة الإقطاع العسكري كما أوضحنا سلفا . وكان من الطبيعى أن تعول على الاقتصاد الزراعي ـ الرعوي بالدرجة الأولى[3] . كما يلاحظ أيضا أن هذه الأقاليم جميعا كانت مسرحا لحروب دامية غدت في حد ذاتها مصدرا هاما من مصادر الثروة عن طريق السلب والنهب . لقد تمركز الصراع خلال هذه الحروب بين الفلاحين والرعاة ، وكانت الغلبة في الغالب الأعم للأخيرين الذين اشتهروا بالقسوة والوحشية ؛ فكانوا يخربون المزارع ويصادرون الحيوانات ـ وخاصة الخيول ـ ويسفكون دماء المزارعين الذين لم يجدوا مناصا من هجرة مزارعهم ـ في كثير من الأحيان ـ والاعتصام بالجبال[4] .

ونجد لهذه الظاهرة مثيلا في غربي آسيا حيث قامت القبائل العربية البدوية والتركمانية

---

(١) المصدر نفسه ، ص١٤ .

(٢) كلود كاهن : المرجع السابق ، ص٢٧٦ .

(٣) آشتور : المرجع السابق ، ص٣١٧ .

(٤) محمد محى الدين الإدريسى : المرجع السابق ، ص٩٥ ، ٩٦ .

بذات الدور في بلاد العراق والشام[١] .

وفى كل الأحوال ترتب على تلك الحروب الإقطاعية - فضلا عن طبيعة النظام الإقطاعي نفسه - تقلص الرقعة الزراعية[٢] . وما كان يزرع منها بالفعل اقتصر على الضياع السلطانية وإقطاعات الجند التي كانت تنتج بالأساس محاصيل زراعية بعينها يحتكرها السلاطين ويضاعفون أسعارها خصوصا في أوقات الأزمات والجوائح[٣] .

ارتكزت العلاقة بين أصحاب الأرض والفلاحين على نظام السخرة ، إذ اعتبروا عبيدا[٤] لساداتهم من قادة العسكر الذين «كانوا لايعيشون بالحرث والزرع» على حد قول القلقشندي[٥] . أما الأراضي الخراجية - وهى جد محدودة - فقد أثقلت بالمغارم إلى حد أن أصحابها كانوا يتركونها غنيمة للسلطان أو العسكر[٦] . ذكر بارتولد[٧] أن أكثر الأكرة والزراع تركوا أراضيهم في عهود الغزنويين الأواخر نتيجة عسف الجباة كما طفق سلاطين المغول على تحويل أرض الحبوس إلى مراعى لخيولهم ودوابهم[٨] .

ولعل هذا يفسر لماذا كان سدس مساحة الأراضى الزراعية في دولتهم مستغلا بينما ترك الباقى دون زراعة[٩] . ويرجع هذا البوار إلى إهمال مشروعات الرى والسقاية والصيانة بالدرجة الأو ل[١٠] ؛ إذ كان السلاطين يعتبرون الموارد المائية ملكا خاصا لهم[١١] ، كما سخروا الفلاحين في أعمال الرى والصيانة في الضياع السلطانية[١٢] . وكثيرا ما أحيا الفلاحون أرض موات باستصلاحها ، وقام السلاطين بمصادرتها وضمها إلى ضياعهم[١٣] .

نعلم أن بعض سلاطين دهلى اهتموا بأمور الرى فأقاموا ديوانا للماء لكنهم فرضوا على

---

(١) آشتور : المرجع السابق ، ص٣٤٨ .
(٢) عادل رستم : المرجع السابق ، ص٢٠٢ .
(٣) Quershi : OP. Cit . P.132.
(٤) آشتور : المرجع السابق ، ص٤٠٢ .
(٥) **صبح الأعشى** : ٤ : ٤٢٥ .
(٦) آشتور : المرجع السابق ، ص٣٣٩ .
(٧) **تركستان من الفتح العربى إلى الغزو المغولى** ، ص٤٢٩ ، الكويت ١٩٨١ .
(٨) آشتور : المرجع السابق ، ص٣٣٦ .
(٩) المصدر نفسه ، ص٣٣٧ .
(١٠) محمد محى الدين الإدريسى : المرجع السابق ، ص١٤٧ .
(١١) عادل رستم : المرجع السابق ، ص١٨٢ .
(١٢) **ابن بطوطة** : ٢ : ٥٥ .
(١٣) عادل رستم : المرجع السابق ، ص٢٠٦ .

المزراعين ضريبة تصل إلى ٥٠٪ من المحصول نظير إجراء الماء في مزارعهم[١] .

أما عن علاقات الإنتاج فنلاحظ أن العمل جرى في الأراضى السلطانية على نظام السخرة كما ذكرنا آنفا ، فضلا عن إرغام أسرى الحرب على فلاحة تلك الضياع . أما إقطاعات الجند والفقهاء فكانت تستزرع بواسطة فلاحين أجراء مقابل عشر المحصول[٢] .

وقد سبق أن أوضحنا كيف كان أمراء الإقطاع يضمنون الجباية في نواحيهم ، فينيبون عنهم وكلاء من الجباة القساة لمضاعفة الخراج على المزارعين أضعافا مضاعفة[٣] ، ويحتفظون بنصيب منه لأنفسهم بعد تقديم الرشاوى لرجال الإدارة[٤] .

كان الشطط في النظام الجبائي قاسما مشتركا بين سائر النظم في تلك العصور ، ففضلا عن الضرائب الشرعية فرضت ضريبة الرأس على الفلاحين والرعاة[٥] . وقد تضرر الأخيرون في ظل الدولة الإيلخانية بعد إجبارهم على تقديم شاتين للسلاطين عن كل عشر شياه[٦] ؛ على الرغم من أن النسبة المشروعة لم تتجاوز ١٪[٧] . هذا فضلا عن جبايات أخرى خاصة بالكلأ والحشائش والمنتجات الحيوانية[٨] ناهيك بالضرائب غير المباشرة التي فرضت على الفلاحين والرعاة كتقديم المساعدات الإجبارية للسلاطين ، وايواء الجند[٩] وغيرها من الضرائب ذات السمة الإقطاعية .

وفى ظل الغوريين وسلاطين دهلى بلغ الخراج أحيانا نسبة ٥٠٪ من المحصول على المزارعين غير المسلمين الأمر الذي أدى إلى إفقارهم .

وقد استهدف السلاطين من ذلك تعويض ما افتقدوه من خراج إقطاعات العسكر المعفاة من الجباية[١٠] . لذلك لم يبالغ أحد الدارسين[١١] حين ذهب إلى أن هذه السياسة

---

(١) المصدر نفسه ، ص٢١٨ .
(٢) عادل رستم : المرجع السابق ، ص٢٠٩ .
(٣) محمد محى الدين الإدريسى : المرجع السابق ، ص١٠١ .
(٤) المصدر نفسه ، ص١٠٢ .
(٥) آشتور : المرجع السابق ، ص٣١٦ .
(٦) Howorth: OP. Cit . Vol . 3.p,400.
(٧) محمد محيي الدين الإدريسي : المرجع السابق ، ص١١٢ .
(٨) عصام الدين عبد الرؤوف : بلاد الهند فى العصر الإسلامى ، ص٢١٤ .
(٩) محمد محيي الدين الإدريسي : المرجع السابق ، ص١١٣ .
(١٠) أدت هذه السياسة إلى إفقار أثرياء الهندوس الذين كانوا يقدمون نصف المحصول للخزينة العامة . ومن النصف الآخر يؤدون الضرائب الأخرى المتنوعة المشار إليها . وبلغ بهم الفقر حد بيع منازلهم والالتحاق بزوجاتهم وأبنائهم للعمل فى خدمة بيوت المسلمين .
(١١) أنظر : عصام الدين عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص٢١٤ ، ٢١٥ .

قصد منها «تيسير سبل معيشة الجند على حساب الرعية» . ولا غرو فقد ضاقت سبل العيش أمام الرعايا فحصدتهم المجاعات والأوبئة والحروب خصوصا إبان اجتياحات جنكيزخان وهولاكو وتيمورلنك[١] .

ونحن في غنى عن رصد المنتوجات الزراعية ، إلا بالقدر الذي يؤكد سياسة السلاطين الإحتكارية . إذ جرت زراعة الحبوب للاستهلاك الداخلي ، كما زرع القطن وأشجار العطور والأعشاب الطبية لأغراض التجارة الخارجية ، فضلا عن الاهتمام بالأخشاب اللازمة لبناء السفن في عصور الدول التي تعاقبت في شبه القارة الهندية[٢] .

أما الصناعة فقد تدهورت كذلك خصوصا في بلاد التركستان وإن احتفظت في الهند ببعض الخبرات الموروثة عن العصور السابقة . وهذا يفسر الازدهار النسبى أحيانا خصوصا في معامل الدولة المعروفة بإسم «الكرخانات»[٣] التي كانت تزود السلطنة بالأغذية والمؤ ن فضلا عن السلاح ، بالإضافة إلى إنتاج سلع صناعية تحويلية تستخدم في التجارة الدولية[٤] .

إستندت علاقات الإنتاج في «الكرخنات» على نظام السخرة ، فكانت الدول المنتصرة في الحروب مع جيرانها تسخر عمالها للعمل بمصانعها . هذا فضلا عن العمال المحليين الذين كانوا أرقاء . إذ حرص السلاطين على أن يمدهم أمراء الإقطاع بعدد من العبيد يجرى تدريب بعضهم في الكراخانات السلطانية[٥] ليكونوا صناعا رسميين .

أنتجت معامل الدولة سلعا تحويلية تعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني - كالقطن وحرير دود القز - فضلا عن الصناعات المعدنية التي خبر الهنود وسائل استخراج خاماتها وتصنيعها[٦] . لذلك ذاعت شهرة الهند في الصناعات الحربية والأدوات الحديدية والنحاسية ، فضلا عن الصناعات الكمالية كالحلى والجوهرات[٧] ، بالإضافة إلى المسكوكات[٨] . وليس أدل على تفوق تلك الصناعات في الهند مما ذكره البيرونى عن أنواع السيوف الهندية المطعمة بالجواهر والمعادن النفيسة التي ذاعت شهرتها .

---

(١) ابن بطوطة : ٢ : ١٠٢ .
(٢) عادل رستم : المرجع السابق ، ص١٩٥ وما بعدها .
(٣) المرجع السابق ، ص٢١٧
(٤) المصدر نفسه ، ص٢١٦ .
(٥) ابن حوقل : **المسالك والممالك** ، ص١٠ .
(٦) عصام عبد الرؤوف : **تاريخ الإسلام والدول الإسلامية فى الهند** ، ص٢٤ ، ٢١٠ .
(٧) المصدر نفسه ، ص٢٠١ .
(٨) عادل رستم : المرجع السابق ، ص١١٥ .

أما الصناعات الأخرى التقليدية ؛ فتركت لأهل الحرف . وإن تملك بعض أفراد من أهل السيف وأهل القلم حوانيت يعمل بها عمال مأجورون[١] ، وقد تعرض أهل الحرف للضرائب والمكوس الباهظة ؛ حتى اختفت الكثير من الحرف والصناعات نظرا لفداحة المكوس[٢] .

وفي دولة الإيلخانات كان كثيرون من الحرفيين ذميين أو مجوسا ؛ لاقوا الأمرين من عنت السلاطين الذين اعتنقوا الإسلام[٣] . وبالمثل عانى أصحاب المعامل من نقص شديد في رأس المال لفداحة الضرائب العقارية إلى جانب المكوس التي كانت تتضاعف لحاجة السلطنة إلى نفقات الحروب الكثيرة وتغطية حياة الترف والبذخ التي عاشوها[٤] . وقد تركت هذه الحروب آثارها على المعامل السلطانية نفسها ؛ فتدهورت الصناعات المعدنية بعد تخريب المناجم في إيران وآسيا الصغرى[٥] . ليس أدل على ذلك من توقف صناعة المنسوجات الحريرية ؛ فجرى استيرادها من الصين[٦] . وبالمثل تأثرت سائر الصناعات الأخرى بالكساد التجاري العام في أسواق آسيا الغربية[٧] كما أوضحنا سلفا .

أفضى تدهور الزراعة والصناعة - بداهة - إلى كساد التجارة في أقاليم المشرق الإسلامي ؛ داخليا وخارجيا . وهذا راجع إلى سيادة الإقطاعية بالدرجة الأولى ، فضلا عما ترتب عليها من حروب طاحنة أقرب ما تكون إلى الإجتياحات الكبرى .

ومن مظاهر كساد التجارة الداخلية في الهند الغزنوية والغورية والمملوكية - ومن الأسباب أيضا - اتباع سياسة الاحتكار - خصوصا في تجارة الحنطة - حيث أفردت السلطنة ديوانا خاصا مهمته الحظر على التجار من المتاجرة فيها[٨] . وقد جند هذا الديوان فرقا خاصة لردع التجار المخالفين[٩] . أما السلع الأخرى فقد حددت الدولة أسعارها فكان المحتسب

---

(١) عادل رستم : المرجع السابق ، ص٢٢١ .
(٢) محمد محى الدين الإدريسى : المرجع السابق ، ص١٠٩ .
(٣) المصدر نفسه ، ص١١٢ .
(٤) عادل رستم : المرجع السابق ، ص١٧٠ .
(٥) آشتور : المرجع السابق ، ص٢٣٩ .
(٦) نفس المرجع والصفحة .
(٧) المصدر نفسه ، ص٣٤ .
(٨) عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص٢٠٣ .
(٩) عادل رستم : المرجع السابق ، ص٢٢٣ .

يراقب بصرامة تطبيق إجراءات الدولة في هذا الصدد(١) . ولعل هذا ما دفع التجار إلى الغش والتدليس لتعويض خسائرهم المترتبة على سياسة التسعير(٢) . كما أدت هذه السياسة إلى ظهور طائفة من الوسطاء والسماسرة أثرت ثراءا عريضا من خلال المتاجرة خلسة وخفية في السلع المحظورة والمسعرة(٣) . ولعل هذا التضييق على التجار يفسر تقاعس بعضهم عن امتهان التجارة أصلا(٤) ؛ خصوصا بعد إمعان الدولة في إتباع سياسة جبائية مشتطة(٥) . فضلا عن تلاعبها في قيمة العملة الذهبية أو الفضية وسك عملة نحاسية جديدة رفض التجارة التعامل بها(٦) .

وقد تفشت ذات المساوئ في الإمبراطورية الإيلخانية وأكثر . ففضلا عن الجبايات الفادحة ؛ اتبع السلاطين سياسة التغريم والمصادرة(٧) التي لم يسلم منها حتى البغايا(٨) ناهيك بتزييف العملة وابتكار عملة ورقية قاطعها التجار أيضا(٩) . كما تبارى حكام الولايات في سك نقود بأوزان وأشكال مختلفة سواء في خراسان أو كرمان أو فارس أو العراق أوآسيا الصغرى(١٠) . ولم يتورع السلاطين عن الضرب على أيدى التجار ونسائهم وأولادهم بقصد إرغامهم على التعامل بعملة دون الأخرى(١١) .

وعلى غرار النظم المتبعة في الهند أخذ الإيلخانات بسياسة الاحتكار . كما أتاحوا لقواد العسكر ورجال الإدارة نصيبا في هذا الصدد بعد تقديمهم الرشاوى للسلاطين(١٢) . كما فاز بعض الذميين ـ خصوصا النصارى إبان عهود السلاطين المتنصرين ـ بقدر معلوم من تجارة

(١) المصدر نفسه ، ص٢٢٧ .

(٢) عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص٢٠٩ .

(٣) عادل رستم : المرجع السابق ، ص٢٣٢ .

(٤) عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص٢١٠ .

(٥) عادل رستم : المرجع السابق ، ص٢٢٤ .

(٦) المصدر نفسه ، ص٢٤٩ .

(٧) كان السلاطين يكافئون الجباة الغلاظ بتوليهم المناصب العليا كالوزارة . أنظر : محمد محى الدين الإدريسى : المرجع السابق ، ص١١٣ .

(٨) نفس المرجع والصفحة .

(٩) آشتور : المرجع السابق ، ص٣٣٤ .

(١٠) محمد محى الدين الإدريسى : المرجع السابق ، ص١٢٤ .

(١١) المصدر نفسه ، ١٢٨ .

(١٢) نعلم – على سبيل المثال – أن الوزير علي شاه التبريزى كان يحتكر تجارة الجوهرات والجلود وبعض الأمتعة .
أنظر :- D'ohsson: Histoire de Monqols Thiniqiz Khan Jusquà Timour Bey ou Temerlan,p . 545, Amesterdam,1943.

الاحتكار ؛ لكنهم ما لبثوا أن حرموا واضطهدوا في عهود السلاطين المسلمين[١] . وفى كل الأحوال تعرض التجار لمغارم الجبايات المشروعة وغير المشروعة فكان عليهم ـ على سبيل المثال ـ أن يقدموا هدايا عينية ونقدية للسلاطين من أجل السماح لهم بترويج بضائعهم[٢] .

أما التجارة الخارجية ، فبرغم انتعاشها في الهند إلا أنها تعرضت لأخطار اللصوصية على الطرق البرية والقرصنة البحرية . هذا فضلا عما ترتب على الاجتياحات المغولية والخوارزمية من تعويق حركة التبادل التجاري[٣] . ولم يتورع بعض السلاطين عن نهب التجار الكبار ومصادرة بضائعهم فنعلم أن الغوريين كثيرا ما نهبوا قوافل التجار العراقيين في الهند وغزنة[٤] . كما نهب المغول والخوارزميون خيول التجار عبر طرق آسيا الوسطى ؛ شأنهم شأن قطاع الطرق ما بين فارس وبلاد الأفغان ، وبينهما وبين شبه الجزيرة العربية ؛ الأمر الذي أتاح الفرصة لسلاطين الهند لانتهاز هذه الظروف ورفع أسعار الخيل[٥] .

وفى البحار الشرقية تعرضت سفن التجار لإغارات القراصنة[٦] الهنود والعرب في آن . لذلك تقلصت تجارة الهند مع مصر بعد ازدهارها إبان العصر السابق[٧] .

ولعل هذا يفسر لماذا توجه مركز الثقل إلى تبريز في تجارة خراسان وفارس وما وراء النهر[٨] . أما عن تجارة الهند مع اليمن وعمان ؛ فكانت بين مد وجزر تتأثر بطبيعة العلاقات مع الكيانات الكبرى في العالم الإسلامي وأوروبا سواء بسواء[٩] .

ونظرا لفقدان العالم الإسلامي قدرا كبيرا من ذهب النوبة والسودان وبيزنطة ؛ تقلص دور المسلمين في تجارة البخور والعطور والكماليات مع الهند لحرص الهنود على التعامل بالنقد الذهبي . وهذا يفسر لماذا ظفر التجار اليهود بالدور الأكبر في التجارة الهندية[١٠] .

بالمثل ؛ انتكست التجارة الخارجية الآسيوية إبان عصر الدولة الإيلخانية لذات الأسباب

---

(١) محمد محى الدين الإدريسى : المرجع السابق ، ص٣٤٤ .

(٢) إبن بطوطة : ١ : ٢٩٠ ، ٢٩١ .

(٣) توفيق محمد لقبابى : المرجع السابق ، ص٣٥٤ .

(٤) ابن الأثير : ١٢ : ٩٧ .

(٥) عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص٢٠٦ .

(٦) آشتور : المرجع السابق ، ص٣٤٤ .

(٧) عادل رستم : المرجع السابق ، ص٢٣٧ .

(٨) ابن بطوطة : ١ : ٢٦٢ .

(٩) عادل رستم : المرجع السابق ، ص٢٣٨ .

(١٠) نعلم على – سبيل المثال – أن أسواق كشمير كانت تغلق أبوابها أمام التجار الأجانب فلا تسمح لغير اليهود بالاتجار نظرا لنشاطهم المعروف فى تجارة العملة .أنظر : عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص٢١٢ .

السابق ذكرها . يضاف إليها فداحة المكوس عبر المدن المغولية على الصادر والوارد[1] ، وحرص السلاطين على أن ترث عاصمتهم تبريز دور بغداد السابق في التجارة الشرقية[2] . وهذا يفسر لماذا دب النشاط التجاري عبر بلاد الروس وأرمينية الصغرى ، ولماذا حرص المغول على عقد صفقات تجارية كبرى مع تجار المدن الإيطالية دون وساطة تجار العراق[3] الذين تعرضوا للاضطهاد[4] ففقد الشرق الإسلامي النصيب الأعظم من التجارة الشرقية[5] .

وفى هذا الصدد جرى عقد معاهدة تجارية بين السلاطين الإيلخانيين وتجار البندقية سنة ٧٠٢ هـ ، ما لبثت أن تجددت سنة ٧٢٠ هـ حيث حصل البنادقة على امتيازات عريضة على حساب التجار المسلمين[6] . لكن عودة العلاقات التجارية المملوكية مع المدن الإيطالية ـ خصوصا بعد استيلاء المماليك على أرمينية الصغرى ـ مالبثت أن فتت في الصلات التجارية بين سلاطين تبريز وأوروبا[7] . وهذا يفسر أيضا تسامح السلاطين ـ على إثر ذلك ـ مع التجار العراقيين الذين تواطؤوا من قبل مع المغول حين غزوا بغداد سنة ٦٥٦هـ[8] .

خلاصة القول ـ إن سيادة الإقطاع سائر أقاليم العالم الإسلامي هو المسؤول عن التدهور الاقتصادي الذي حل بالمشرق والشرق والغرب الإسلامي منذ منتصف القرن الخامس الهجري وحتى أوائل القرن العاشر . وبديهى أن يعكس هذا التدهور أثره على الأحوال الاجتماعية ومن ثم السياسية ، وهو ما سنعرض له بعد بالدراسة .

---

(١) Howorth : OP. Cit . Vol . 3.p. 361

(٢) آشتور : المرجع السابق ، ص٣٤٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٣٤٣ .

(٤) بدرى محمد فهد : المرجع السابق ، ص٣٥٦ .

(٥) كلود كاهن : المرجع السابق ، ص٢٦٨ .

(٦) وهذا ينفي ما ذهب إليه بعض الدراسين من أن الهدف من التقارب المغولى – الأوربى كان دينيا وسياسيا ؛ حيث استهدف الإيطاليون تنصير المغول واستهدف الأخيرون التضييق على دولة المماليك .أنظر : محمد محى الدين الإدريسى : المرجع السابق ، ص٣٠٦ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٣٢١ .

(٨) بدرى محمد فهد : المرجع السابق ، ص٣٦٠ .

٣

الانحطاط الاجتماعي والخراب العمراني

أبان العرض السابق عن أثر سيادة الإقطاعية في تدهور النشاط الاقتصادي .

ومعلوم أن الأوضاع الاجتماعية نتاج الواقع الاقتصادي ؛ حيث تتخلق البنى الإثنية والطبقية ويرتبط العمران في ازدهاره أو انحساره حسب نمط الإنتاج السائد . ولسنا في حاجة لبرهنة تلك المقولات النظرية التي تعد بديهيات اتفق عليها المؤرخون وعلماء الاجتماع سواء بسواء . كما ولسنا بصدد إجراء مسح شامل للحياة الاجتماعية في العالم الإسلامي خلال الحقبة موضوع الدراسة ؛ خصوصا ما يتعلق بمظاهرها المتواترة في كتب التاريخ والحضارة الإسلامية . ونقتصر فقط على تبيان دلالاتها في الكشف عن الانعطافة الكبرى التي شملت العالم الإسلامي منذ منتصف القرن الخامس الهجري .

وعلى ذلك يطمح هذا المبحث إلى رصد وتحليل وتعليل مقومات هذه الانعطافة التي تتمحور في الركائز الثلاث الآتية :ـ

١ ـ بروز وتعاظم دور العناصر البدوية على الصعيد الإثنى تمهيداً لتبيان دورها السياسي الذي سنكرس له المبحث التالي .

٢ ـ رصد ما استجد في البناء الطبقي من تغييرات أفضت إلى هيمنة الطبقة الأرستقراطية الإقطاعية ، وتقلص حجم ودور الطبقة الوسطى ، واتساع طبقة العوام وتنامى دورها السياسي .

٣ ـ الوقوف على العلل والأسباب التي أفضت إلى خراب العمران في ظل الهيمنة

الإقطاعية من جراء الحروب الداخلية والاجتياحات الخارجية ، مع اثبات نماذج من سائر أقاليم العالم الإسلامي عن تقلص الحياة المدينية وتفاقم التدهور الديموجرافي .

وننوه ـ قبل المعالجة ـ بأننا سنعّول أساسا على المعالم الكبرى دون اهتمام بالتفصيلات تمشيا مع ماتقتضيه طبيعة المنهج التحليلي ـ التركيبي والرؤية التنظيرية التي تتخذ من العالم الإسلامي بأسره مسرحا شهد تلك التحولات الاجتماعية خلال فترة تشمل قرابة قرون خمسة من الزمان . ولن ندخر وسعا في تطبيق منهج استقرائي يفضي إلى تخريجات ومقولات عامة تثبت صحة القاعدة مع إبراز النتوءات والخصوصيات الناجمة عن تباين المعطيات الإقليمية التي سنحاول تفسيرها وتعليلها في إطار السياق الاجتماعي العام . وهاكم البيان .

أولا : تعاظم نفوذ العناصر البدوية

عرضنا في الباب الأول لمسؤولية العناصر البدوية الطرفدارية عن هيمنة وسيادة النمط الإقطاعي عموماً ، والعسكري على نحو خاص منذ منتصف القرن الخامس الهجري ، وما يعنينا الآن إثبات دور هذه العناصر في تأسيس كيانات سياسية كبرى أو صغرى أخذت تترى على مسرح التاريخ الإسلامي منذ ذلك التاريخ .

وإذا كنا قد أوضحنا ـ من قبل ـ اجماع المؤرخين على تلك التحولات السوسيو ـ سياسية ؛ فلا أقل من التنبيه إلى أن تلك التحولات السلبية النكوصية كانت مستوعبة ومتعارفا عليها بين ثلة من القدامى مافتئت تفصح عنها منددة ومحذرة من مزالق مغبتها . بل لايخالجنا شك في أن ما أفصحت عنه في هذا الصدد أخذ طريقه إلى قطاع عريض من الرعايا ، مسلمين وذميين .

يقول أبو حيان التوحيدي[1] عن عصره : «اكتسب الناس عادات وعقلية جديدة لم تكن موجودة لديهم من قبل» . لقد كان هذا التحول الجديد سلبيا ـ فيما نرى ـ ويرى الإمام الغزالي الذي كان يعتقد ـ لذلك ـ بضرورة التصدي له من أجل «تجديد الإسلام» . وليس أدل على تردي أحوال العالم الإسلامي آنذاك من أن الصوفي المشهور ابن عربي اعتبر نفسه خاتم الأولياء[2] . ولا نجد تفسيراً لهذا التردي إلا في التدهور الاقتصادي الذي أفرز نتائجه

(١) أنظر . الإمتاع والمؤانسة : ٣ : ٢٣ .

(٢) Arbery, A : **Sufism**, P . 101, London,1950.

الاجتماعية ؛ تأسيساً على قاعدة خلدونية صحيحة تقول بأن «الاختلاف في العوائد والنحل مرتبط بحظ الناس من المعاش» .

وقد وقف جواتياين[1] على تلك الحقيقة حين أوضح أن المسلمين كانوا يعتقدون أن عام ٥٠٠هـ يشكل «نهاية العصر» ، وأن اليهود لم يشذوا ـ بالمثل ـ عن هذا الاعتقاد[2] . ولاغرو ، فقد شاعت نبوءات تبشر بالخلاص تمثلت في الدعوات المهدوية التي شاعت في العالم الإسلامي ؛ شرقاً وغرباً . تماما كتلك التي شاعت في أواخر عصر الإمبراطورية الرومانية في أوروبا حين دهمتها الاجتياحات الجرمانية .

إن استعراض الخريطة الإثنية للعالم الإسلامي ـ آنذاك ـ تبين مدى تعاظم الخطب وتفاقم المشكلات الناجمة عن الاجتياحات البربرية المتمثلة في الشعوب البدوية الطرفدارية .

ففى ظل الفاطميين الأواخر ؛ تطاول المغاربة والأتراك والأكراد والغز والديلم والسودان الذين شكلوا عمد الجيش الفاطمي ، والذين كان ولاؤهم للوزراء العظام أكبر من الولاء للخلفاء[3] . وهذا يفسر إخفاق الجيش الفاطمي في الحفاظ على وحدة الدولة خصوصاً بعد اندلاع الصراع بين هذه العناصر[4] . ذلك الصراع الذي طالما ألحق الأذي بالأهلين[5] بالقدر الذي جعل العسكر يتحكمون في السلطة ويعينون الوزراء من بنى جلدتهم[6] . فالوزير المغربي ابن عمار بالغ في الانحياز للمغاربة على حساب الأتراك . ولم يجد الآخيرون بديلا سوى عزله وتعيين آخر منهم هو ابن برجوان[7] .

وإلى العسكر السودانى يعزى جرم إحراق القاهرة عندما تمرد سكانها على سياسات الحاكم بأمر الله[8] . وحين شجر الصراع بين السودان والأتراك صفا الجو للأرمن الذين

---

(١) دراسات فى التاريخ الاقتصادى والنظم الإسلامية ، ص ١٤٨ .

(٢) كشف جواتياين عن وثيقة من وثائق الجنيزة يقول فيها أحد اليهود «لقد كان فى الزمن الأول لدينا أنبياء ثم حكماء ، وأخيراً جاء ونيم (يقصد رؤساء اليهود فى فلسطين وبغداد الذين كانوا يشرعون لليهود فى دار الإسلام) ، والآن انتهى جميع ذلك ..» أنظر : المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

(٣) القلقشندى : ٣ : ٤٨٢ .

(٤) حسن إبراهيم حسن : المرجع السابق ، ص ٣٠١ .

(٥) المقريزى : اتعاظ الحنفا بأخبار الخلفاء ، ص ٨٧ ، القاهرة ١٩٤٨ .

(٦) حسن إبراهيم : المرجع السابق ، ص ٦٢٤ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٦٢٥ .

(٨) نفس المرجع والصفحة .

استعان بهم الوزير الأرمني بدر الجمالي[1] وقدر لهم السيطرة كذلك على النشاط التجاري في مصر والشام[2] . لقد أفضى الصراع بين العسكر في النهاية إلى خراب العمران وتقلص الدولة الفاطمية بعد أن منيت بالهزائم أمام الصليبيين والبيزنطيين والسلاجقة واستقل عنها الزيريون في إفريقية وفقدت نفوذها في شبه الجزيرة العربية ، ثم سقطت في النهاية فريسة الأيوبيين .

وفى العصر السلجوقي ؛ تعاظم نفوذ الأتراك الذين أقطعوا الأرض وهيمنوا على السياسة والجيش . وعلى الصعيد الاجتماعي ؛ أحدثوا خلخلة في البناء الإثنى ، فضلا عن ذيوع أعرافهم البدائية التي كرست التخلف[3] ؛ إذ حلت النظم القبلية والأسرية محل القوانين والتشريعات التي ترسخت إبان العصر السابق[4] . كما أسهموا في ترسيخ الطرقية والدروشة بطابعها التواكلى الإنسحابى الانحلالي[5] على حساب النزعات الليبرالية العقلانية .

وقد اقترنت الموجة التركية بالعنصر التركمانى (الأوغوز) الذي رافق الغزو السلجوقي . ولعب دوراً تخريبيا في أعالي العراق وبلاد الجزيرة فضلا عن آسيا الصغرى بعد استقرارهم بها . وعلى أيديهم ترسخ نظام «الأخية الفتيان» الذين ورثوا عنهم روح البداوة وناهضوا السلطة خصوصا في مناطق الثغور[6] .

كما خلخلوا البناء الإثنى في بلاد الشام ، إذ شكلوا هم والأتراك العنصر الغالب إبان عصر الحروب الصليبية[7] . كما لعبوا دوراً هاما في رواج تجارة الرقيق التي كانت سمرقند من أهم أسواقها والتي كانت تمد بلاد آسيا الغربية[8] بأعداد هائلة من العبيد . وحين تداعت دولة السلاجقة ظلت العناصر التركية والتركمانية تعمل لحسابها الخاص ، فأسست إمارات عدة في بلاد الجزيرة وأرمينية وأذربيجان ـ كإمارات الشاه البيضاء والشاه السوداء ودلغاد

---

(١) كاهن : المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .

(٢) لومبار : **الإسلام فى عظمته الأولى** ، ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٣) كاهن : المرجع السابق ، ص ٢٣٦ .

(٤) عبد النعيم حسنين : المرجع السابق ، ص ١٧٦ .

(٥) ابن بطوطة : ١ : ١٨١ .

(٦) كاهن : المرجع السابق ، ص ٢٤٢ .

(٧) قاسم عبده قاسم : **ماهية الحروب الصليبية** ، ص ٢٠٠ .

(٨) متز : **الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى** ، ص ٢٦٨ ، القاهرة ١٩٥٧ .

القرمانيين ـ التي طالما أوقدت نيران الشقاق بين العثمانيين والمماليك[١] .

وفى عهود الأتابكة والأيوبيين ؛ استمر نفوذ الأتراك خصوصاً بعد نجاحهم في تأسيس إمارات تركية في بعض المدن الهامة مثل حلب . وإن هوى هذا النفوذ بعد تعاظم دور الأكراد الذين لمع نجمهم في عصر الأيوبيين . والأكراد بدو رعاة شاركوا في الحملات التي جردها الاتابكة والأيوبيون ضد الصليبيين[٢] ، ثم صاروا الركيزة الأساسية في الجيش الأيوبى ووقعوا لذلك في صراع دام مع التركمان[٣] والأتراك . وهذا يفسر لماذ أقدم الأيوبيون على تجنيد فرق خاصة من المماليك . وفى كل الأحوال شكلت هذه العناصر جميعاً معول هدم حضاري باعتبارهم بدواً سادوا مناطق حضرية ذات مدنيات عريقة[٤] .

بديهي أن يلمع نجم المماليك بعد أن أسسوا سلطنة في مصر والشام امتد نفوذها داخل شبه الجزيرة العربية . وهم في الأصل رقيق أبيض مجلوب من أسواق النخاسة في الشرق والغرب على السواء ، خصوصاً من بلاد الصقالبة وأسواق سمرقند في آسيا الوسطى[٥] . ومعلوم أن سلاطين الأيوبيين عوّلوا على تشكيل فرق منهم مالبثت أن أسهمت بدور حاسم في الصراع على السلطنة بين الأيوبيين الأواخر[٦] .

وفى عهد الصالح نجم الدين أيوب استكثر من الجند المملوكي المجلوب من بلاد خوارزم وأسكنهم بجزيرة الروضة في بحر النيل لذلك عرفوا باسم المماليك «الصالحية البحرية» . وقدر لهؤلاء أن يضطلعوا بعبء مواجهة حملة لويس التاسع على مصر ؛ تلك الحملة التي أسفرت عن سقوط دولة الأيوبيين ووصول المماليك إلى السلطة بعد زواج شجرة الدر أرملة الصالح أيوب من عز الدين أيبك ـ أتابك العسكر ـ إبان معركة المنصورة[٧] .

وما يعنينا أن سلاطين المماليك دأبوا على استجلاب أعداد غفيرة من الرقيق كانوا يربونهم تربية دينية وعسكرية ثم يلحقونهم بالخدمة في الجيش ويوزعون عليهم الإقطاعات[٨] . ومعلوم أن المماليك شكلوا طبقة أرستقراطية عسكرية وإدارية استغلت

---

(١) Weit, G : **L' Egypte Arabe** , P . 560, Paris,1937

(٢) Le Strange : **Palestine under Islam**, P . 39, London,1980.

(٣) قاسم عبده قاسم : ماهية الحروب الصليبية ، ص ٢٠٠ .

(٤) كاهن : المرجع السابق ، ص ٢٥٠ .

(٥) لومبار : المرجع السابق ، ص ١٩٩ .

(٦) سعيد عاشور : المرجع السابق ، ص ١٣ .

(٧) المقريزى : السلوك : ١ : ٣٤٦ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ٣٥٩ .

موارد البلاد استغلالا بشعا ، وعاشت معزولة عن بقية السكان[1] . فمنهم كان سلاطين الدولة المملوكية الأولى التي عرفت بدولة المماليك البحرية ، تمييزاً لها عن الدولة الثانية التي أسست عام ٧٨٤ هـ والتي عرفت بدولة المماليك الجراكسة . وقد سموا كذلك نسبة إلى انتماء مؤسسها - السلطان برقوق - إلى بلاد الجركس (الكرج) بين بحر قزوين والبحر الأسود[2] .

عوّل الجراكسة كذلك على الإكثار من جلب المماليك من صقلية وأرجونة وقطالونيا فضلاً عن المجريين الذين أسرهم العثمانيون إبان حروبهم في شرقي أوروبا وباعوهم في أسواق الرقيق[3] . واشتهر الجراكسة بالإمعان في اضطهاد السكان ونهب الزراع والحرفيين والتجار . كما شاركوا المماليك البحرية في كونهم عناصر أجنبية مجهولة الهوية قدر لها أن تتحكم في مصائر إمبراطورية شملت مصر والشام أكثر من قرنين ونصف قرن من الزمان[4] .

أما العرب ؛ فقد فقدوا التوجيه السياسي والصدارة الاجتماعية منذ أواخر العصر العباسي الأول ، ولم تعمر الدويلات التي أقاموها في أعالي الشام والعراق وشبة الجزيرة العربية ؛ ومن ثم اتسم تاريخهم منذ ذلك الحين بطابع البداوة القحة حيث شكلوا قوى مخربة في الشرق والغرب على السواء . ولعل ذلك كان من أسباب حملة ابن خلدون عليهم حين قال إنهم «أبعد الناس عن السياسة» . وهو حكم أكده كلود كاهن[5] حين ذكر أن تاريخهم منذ القرن الخامس وحتى العاشر الهجريين «كان خاملا لايسترعي النظر» ، وذلك من جراء «التشرذم وشن الإغارات التي عادت إلى سابق عهدها» .

ونظرة سريعة إلى نشاطهم السياسي في شبه الجزيرة العربية وبادية الشام والعراق تؤكد صدق هذه الأحكام .ففى بلاد الحجاز تسابقت القبائل البدوية إلى السيطرة على مواطن الحجيج معلنة ولاءها أو عصيانها للدولة المعاصرة في مصر والشام والعراق ، ولم يسلم الحجاج من العسف والسلب والمصادرة بدرجة أذهلت الرحالة ابن بطوطة ومن قبله ابن جبير حين زارا هذه البلاد . ونكتفي بحكم ابن جبير[6] حين ذهب إلى أن حكام هذه البلاد

(١) كاهن : المرجع السابق ، ص ٢٦٤ .
(٢) المقريزى : خطط : ٢ : ٢١٣ .
(٣) Wait : Op . cit . P.389.
(٤) إبراهيم علي طرخان : مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة ، ص ٢٥٦ .
(٥) تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ، ص ٢١٣ .
(٦) الرحلة ، ص ٤٩ ، بيروت ١٩٨١ .

«أحق بأن يطهرهم السيف لغسل أرجاسهم وأدناسهم بالدماء المسفوكة في سبيل الله لما هم عليه من حل عرى الإسلام واستحلال أموال الحجاج ودمائهم» .

ونفس الشيء يقال عن بداوة أعراب منطقة الخليج إبان تلك الفترة . فبعد سقوط دولة القرامطة تسابق الأعراب البداة إلى تكوين جيوب قبلية طالما هددت طريق الحجيج بين العراق والديار المقدسة ، ولم تنفك تقطع طرق التجارة براً وبحراً . وعلى سبيل المثال نعلم أن بني ثعلب هيمنوا على البحرين بعد طرد قبائل بني سليم وملاحقتهم حتى بلاد الجزيرة[1] . لكن الأخيرين مالبثوا أن أغاروا على البحرين واستردوها[2] . كما استطاعت قبائل من عبد قيس الاستيلاء على الإحساء بعد طرد بني ثعلب منها ، وظلوا بها حتى أغار عليهم حكام جزيرة قيس وطردوهم إلى بادية الشام وبلاد نجد ؛ حيث تعهدوا بحماية طريق الحجيج بين مكة والعراق نظير إتاوات أرغموا العباسيين على تقديمها إليهم سنوياً[3] . هذا فضلا عن سيطرتهم على البحرين حتى طردوا منها عام ٦٣٦ هـ على يد قبائل من بني عامر وهم بنو عصفور الذين حظوا بتأييد المماليك في مصر الشام[4] . وظلوا يحكمون البحرين حتى أوائل القرن العاشر الهجري ؛ حيث جرى طردهم على يد بني جبر - من نجد - الذين تعرضوا لإغارات البرتغاليين فانتزعوا منهم القطيف والإحساء[5] .

أما عمان ؛ فقد شهدت تدهور نفوذ الإباضية بها حين تمكن آل نبهان من تأسيس دويلة مستقلة عن العباسيين عمرت حتى عام ٨٣٩ هـ ، دخلت في صراع متصل مع الإباضية أفضى إلى إضعافهم جميعاً ؛ الأمر الذي مهد لسقوط عمان في يد البرتغاليين[6] .

أما عن بلاد الشام ؛ فنعلم أن الأيوبيين حاولوا استقطاب القبائل العربية في بادية الشام فمنحوهم إقطاعات نظير التعهد بحماية الحدود . لكن الأعراب لم يكفوا عن الإغارة على أملاك الأيوبيين بالشام خصوصاً بعد وفاة صلاح الدين . وقد تفاقم خطرهم في ظل سلطنة المماليك ؛ فامتد إلى أعمال مصر خصوصاً في أقاليم البحيرة والفيوم والمنيا . وبرغم جهود سلاطين المماليك في تجنيد الحملات المتوالية لفل شوكتهم ؛ لم يتمكنوا من ردعهم . وظلت إغاراتهم المتكررة طوال العصر المملوكي على المدن والريف سواء بسواء ، كذا اشتغالهم

---

(١) ابن خلدون : ٤ : ١٩٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٩٦ .

(٣) محمد أرشيد العقيلي : الخليج في العصور الإسلامية ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، عمان ١٩٨٣ .

(٤) محمد أرشيد العقيلي : المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٨٣ .

(٦) السالمي : تحفة الأعيان ، جـ ١ ، ص ٢٨٥ ، عمان ١٩٧٩ .

بقطع طرق الحجيج في مصر والشام وتعرض الحجاج لويلاتهم[1] . وبرغم اعتقادهم بأنهم «أحق بالملك من المماليك الذين اعتبروهم خوارج خرجوا على البلاد» لم ينجحوا في تأسيس كيانات سياسية لاتسامهم بطابع البداوة[2] .

هكذا تعاظم نفوذ الشعوب البدوية في قلب العالم الإسلامي بحيث احتلت مكان الصدارة الاجتماعية على حساب السكان الأصليين الذين عانوا الأمرين في ظل النظم العسكرية الإقطاعية التي نجحت بعض هذه العناصر في تكوينها .

إمتدت الظاهرة نفسها إلى أقاليم الغرب والشرق الإسلاميين خلال الفترة التاريخية نفسها . ففي الغرب الإسلامي تعاظم دور الأعراب البداة إلى جانب البربر الرحل في بلاد المغرب والأندلس . وقد سبق تبيان ما أسفر عنه اجتياح العربان الهلالية بلاد المغرب من اضطراب سياسي وخراب اقتصادي واضطراب اجتماعي . وفي هذا الصدد ذكر أحد الدارسين[3] أن «الأعراب أضحوا في رغد من العيش وسعة من السلطان بلغوا من العزة والقوة مبلغا سما بهم إلى قمة الغرور والطغيان والبطش» . ومع ذلك لم يقدر لهم تأسيس كيانات سياسية مستقرة اللهم إلا بعض التجمعات القبلية الخاملة في إفريقية والمغرب الأوسط .

لكن قيام دولة المرابطين حال دون تسرب خطر الأعراب إلى المغرب الأقصى . وعلى أثر قيام دولة الموحدين التي رنت إلى توحيد سائر أقاليم بلاد المغرب ؛ أصبح الصراع بينهم وبين الأعراب أمراً لا مندوحة عنه[4] . وبرغم مابذله الموحدون من جهود عسكرية وسياسية لإخضاعهم ، كان حظهم من النجاح جد محدود[5] .

ففي عام ٤٥٨ هـ بدأت حملات الموحدين على أعراب إفريقية والمغرب الأوسط . وقد أسفرت عن إلحاق هزائم كثيرة بالأعراب دون أن تستأصل شأفتهم تماماً . لذلك عوّل الموحدون على سياسة الاسترضاء ؛ فسمحوا لجموع غفيرة منهم بالقدوم إلى المغرب الأقصى حتى يخلدوا إلى السكينة دون جدوى . إذ أن زعاماتهم في بجاية اتصلوا بأعراب إفريقية وأعلنوا العصيان من جديد . لذلك عمد الموحدون إلى شن إغارات على مراكزهم

(١) سعيد عاشور : المرجع السابق ، ص ١٦٣ .
(٢) المقريزي : **السلوك** ، حـ ١ ، ص ٣٨٦ .
(٣) أنظر : عبد الله علام : المرجع السابق ، ص ٢٣٥ .
(٤) البيذق : المرجع السابق ، ص ١٦٥ .
(٥) لوتورنو : **حركة الموحدين فى المغرب** ، ص ٦٦ ، تونس ١٩٨٢ .

في بجاية وقابس ويبددوا شملهم إلى حين[1] . إذ مالبثوا أن خرقوا عهود الولاء ؛ الأمر الذي دفع الموحدين إلى التنكيل بهم عام ٥٥٥هـ . وفي ذات الوقت بذلوا الترضيات لزعمائهم فخلدوا إلى السكون[2] إلى حين . واستقرت جماعات منهم في سهول تامسنا بالمغرب الأقصى ، كما اشتركت جماعات أخرى في جيوش الموحدين[3] . ولما دب الضعف في الإمبراطورية الموحدية إنتفضت القبائل العربية معلنة العصيان من جديد . وحق لهنرى تيراس[4] الجزم بأنهم «أسهموا بدور ملحوظ في إضعاف وسقوط دولة الموحدين» .

وبالمثل لعبوا نفس الدور المخّرب في عهود الدول التي ورثت الإمبراطورية الموحدية كالدولة الحفصية في أفريقية[5] والدولة الزيانية في المغرب الأوسط[6] والدولة المرينية في المغرب الأقصى[7] . والحسنة الوحيدة التي تمخضت عن الوجود العربي البدوى في المغرب هي دورهم في إتمام تعريب البربر بعد اختلاط دمائهم بدماء السكان المحليين .

أما عن الأندلس إبان حكم المرابطين والموحدين ؛ فقد شهدت إحياء النُعْرات العصبية لتحل محل نزعة «المواطنة» التي أدت إلى تجانس السكان خلال العصر السابق[8] . ولدينا من القرائن ماتدل على تفاخر الأمراء ذوي الأرومة العربية بانتسابهم إلى القيسية أو اليمنية[9] ، كما أن الصقالبة الذين كانوا قد اعتنقوا الإسلام وألحقوا أنسابهم بالعرب[10] طفقوا يتنكرون لها[11] لم يكن هذا النكوص ـ فيما نرى ـ إلا نتيجة تعاظم شأن البربر الصنهاجيين الملثمين البربر ومن بعدهم المصموديين وتفوقهم على حساب العناصر الأخرى المتحضرة[12] . وفي ذلك يقول المقري[13] : «ولما كان البربر بالقرب منهم وليس بينهم سوى تعدية البحر ، ويرد عليهم من طوائف منحرفة الطباع خارجة عن الأوضاع ؛ ازدادوا

---

(١) ابن عذارى : ٣ : ٣٩ .
(٢) عبد الله علام : المرجع السابق ، ص ٢٣٦ .
(٣) البيذق : المرجع السابق ، ص ١١٧ .
(٤) **Histoire du Maroc**, P. 630 , Casablamca,1949.
(٥) عن مزيد من التفصيلات ، راجع : مصطفى أبو ضيف أحمد : أثر العرب فى تاريخ المغرب ، ص ١٦٢ وما بعدها ، الاسكندرية ١٩٨٣ .
(٦) المصدر نفسه ، ص ٤٥ أو مابعدها .
(٧) المصدر نفسه ، ص ١٦١ وما بعدها .
(٨) Provencal : Op. cit, P . Vol.3.P.173.
(٩) Ibid, P.170.
(١٠) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ١٩٩ .
(١١) المصدر نفسه ، ص ٢٠٧ .
(١٢) المراكشى : المرجع السابق ، ص ١٦٣ .
(١٣) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، حـ ١ ص ٤٤ ، بيروت ١٩٦٨ .

نفوراً منهم . . .

فلما علم البربر عداوة أهل الأندلس وبغضهم لهم ، أبغضوهم وحسدوهم ، فلم تجد أندلسيا إلا مبغضا بربريا والعكس» . وتشهد على ذلك أمثال العوام التي تغني عن مزيد من البيان[1] .

أما عن تعاظم شأن الملثمين في المغرب فقد سبق أن عالجناه في الباب الأول . لذلك نكتفي ببلورة بعض الحقائق الهامة في هذا الصدد ومنها :

أولا : أن قبيلة لمتونة حققت الحلف الصنهاجى بعد إخضاع القبائل الملثمة الأخرى مثل جدالة ولمطة وجزولة ومسوفة . وقد ظل هذا الحلف ملتئما طوال الدور الصحراوى في تاريخ الحركة المرابطية نتيجة سياسة التوازن والمساواة التي عمت سائر القبائل الصنهاجية .

ثانيا : خلال الطور المغربي تخلت لمتونة عن تلك السياسة واختصت نفسها بميزات سياسية واقتصادية وإدارية وعسكرية ؛ الأمر الذي فت في قوة الحلف الصنهاجى ودفع بعض القبائل إلى التمرد والعصيان .

ثالثا : أن القبائل الصنهاجية عموما حظيت ـ رغم ذلك ـ بمكانة متفوقة عن سائر قبائل البربر الأخرى ؛ خصوصا زناتة ومصمودة[2] . وأفضت تلك التفرقة العنصرية إلى إضعاف دولة المرابطين ؛ بحيث كان قيام دولة الموحدين اعتماداً على عصبية جديدة قوامها قبائل مصمودة التي عاشت كقبائل جبلية محاصرة ومبعدة في ظل المرابطين[3] .

لم تع الدولة الموحدية هذا الدرس جيداً ؛ فعولت على نفس سياسة المرابطين في التمييز القبلي والعنصرى ؛ بحيث انطوى «نظام الطلبة» الذي ابتدعه الموحدون على التفرقة بين المصموديين وغيرهم من القبائل الأخرى ؛ إذ اختص المصموديون بامتيازات وعطاءات وجرايات حرم منها غيرهم[4] . ولعل هذا التمييز كان من أسباب إثارة ثائرة ابن رشد على الموحدين ؛ الأمر الذي ترتبت عليه محنته[5] . وفضلا عن ذلك قصر ابن تومرت مجلسه الاستشارى على زعماء مصمودة دون سواهم . وبديهي أن يتعصبوا بدورهم لقبائلهم التي

(١) من هذه الأمثال : «كل مايجى من المغرب مليح إلا ابن آدم والريح » ، « عطى للبربرى شبر طلع ذراع» ، «البربرى والفار لاتعلمهم باب الدار» . .

(٢) ابن عبدون : المرجع السابق ، ص ٩ .

(٣) لوتورنو : المرجع السابق ، ص ٢٠ ، ٣٧ .

(٤) البيذق : المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٥) المراكشي : المرجع السابق ، ٢٤٨ .

«اختصت بكثير من الاختصاص ، وعقدوا لهم من البر والتكرمة ما أنهضهم»[١] على حساب القبائل والعناصر الأخرى .

وقد أفضت هذه السياسة إلى حنق هذه القبائل والعناصر على مصمودة التي لم يكن لها سابق دور يذكر في تاريخ المغرب . يقول المراكشي[٢] : «وقبيلة ابن تومرت تسمى هرغة وهى قليلة العدد ، تلتها في المكانة قبيلة عبد المؤمن وتسمى كومية وهى كثيرة العدد لم تكن لها في قديم الدهر ولا في حديثه ذكر في رياسة ولاحظ من نباهة ، إنما كانوا أصحاب فلاحة ورعاة غنم» . برغم ذلك حازت كومية في عهد عبد المؤمن وخلفائه مكان الصدارة في الهرم الاجتماعي إذ اختصت بالوظائف الكبرى واقتصر التعليم العالى على أبنائها[٣] .

لذلك ثارت ثائرة القبائل الأخرى على الموحدين[٤] ، ومن بينها القبائل المصمودية الحانقة على احتكار كومية مناصب السلطنة والوزارة والإمارة[٥] . وإذا كانت الأسباب الاجتماعية تشكل حجز الزاوية في هذا الانتفاضات فقد اقترنت ثورات القبائل الصنهاجية الملثمة ـ مثل جزولة ولمطة ـ بأبعاد إديولوجية تستهدف العقيدة التومرتية ذاتها[٦] . لذلك صدق لوتورنو[٧] حين عزا أسباب انحلال العصبية الموحدية إلى أن «قبيلة مصمودة أبقت الشعوب المغلوبة على حالة خضوع دائم ولم تشركها في إدارة الإمبراطورية» .

ومن جانبنا نرى أن قيام الدولة التي ورثت هذه الإمبراطورية في المغرب لايخلو من نزعات عصبية وسخائم قبلية وهو أمر سبق أن أكده جوتييه[٨] مفلسف تاريخ المغرب . فدولة بنى مرين في المغرب الأقصى استندت إلى عصبية بنى مرين وهم بدو زناتيون[٩] هجروا مضاربهم في نواحى بسكرة وأقاموا في تخوم الصحراء يترقبون فرصة الانقضاض على المغرب الأقصى ، وبالفعل قدر لهم تأسيس دولتهم في المنطقة الجبلية الساحلية شمال نهر ملوية على أنقاض النفوذ الموحدى في تلك الأصقاع[١٠] .

(١) ابن القطان : المرجع السابق ، ص ٣٣ .
(٢) المعجب ، ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .
(٣) لوتورنو : المرجع السابق ، ص ٥٦ ، عبد الله علام : المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .
(٤) البيذق : المرجع السابق ص ١١٧ .
(٥) عبد الله علام : المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .
(٦) المصدر نفسه ، ص ٢٢٦ .
(٧) حركة الموحدين فى المغرب ، ص ١٢٥ .
(٨) Les Siecles obscurs de Maghreb, P . 265 , Paris,1927.
(٩) ابن خلدون : ٧ : ١٦٧ .
(١٠) لوتورنو : المرجع السابق ، ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

وبنو عبد الواد ؛ كانوا كذلك من بدو زناتة ، قدر لهم تأسيس دولة في تلمسان وأعلن زعيمها يغمراسن بن زيان الاستقلال عن الموحدين[١] .

أما بنو حفص بتونس فكانوا مصامدة استقلوا بأفريقية بزعامة أبى زكريا يحى الحفصى سنة ٦٧٥هـ ، واعتبروا أنفسهم ورثة الموحدين[٢]

ونحن في غنى عن تبيان الصراعات الدموية التي جرت بين الدول الثلاث ، وحسبنا التنويه بأن السخائم العصبية جرى إحياؤها من جديد لتلعب دورا مخربا في تاريخ بلاد المغارب حتى مشارف العصور الحديثة[٣] .

هكذا تسنمت القوى البدوية الهاشمية موقع الصدارة في الغرب الإسلامي ولعبت دوراً اجتماعياً نكوصياً أفضى إلى «خراب العمران» على حد تعبير ابن خلدون .

بقي الآن رصد الظاهرة نفسها في أقاليم المشرق الإسلامي لتكتمل الصورة التي تقيم الدليل على وحدة الصيرورة التاريخية في العالم الإسلامي بأسره . وبرغم ماتنطوى عليه تلك الظاهرة من تعقيد لاختلاط الأصول الإثنية للشعوب البدوية الرعوية في المشرق ؛ يمكن استنادا إلى دراسات متخصصة في الموضوع في فض هذا الاشتباك وتمييز العناصر المختلفة داخل تلك التشكيلة الإثنية الفسيفسائية سواء من الأفغان أو الخوارزميين أو الترك أو المغول أو المماليك أو القراخطائيين أو غيرهم .

وأول مايسترعي الانتباه أن هذه العناصر جميعا اختلطت دماؤها بعد أن ودعت حياتها البدوية المنغلقة وأقامت كيانات سياسية تعاصرت وتوالت على حكم بلاد التركستان الهند وامتد نفوذ بعضها إلى خراسان وإيران والعراق وبلاد الجزيرة وآسيا الصغرى في بعض الأحيان ؛ خصوصاً بعد تداعى وسقوط الإمبراطورية السلجوقية .

من أهم هذه العناصر ، شعب الغور ـ أو الأفغان ـ الذي ورث الدولة الغزنوية في غزنة والهند واضطلع بدور هام في توسيع رقعة الإسلام في شبه القارة الهندية .

وقد اختلف الدارسون حول أصل الغور ؛ فذهب البعض إلى أنهم من ترك الخطا ، والبعض الآخر إلى أنهم من سلالة فارسية شرقية . ولعل هذا الخلاف كان من أسباب عزوف

---

(١) المصدر نفسه ، ص ١١٣ .

(٢) السيد عبد العزيز سالم : تاريخ المغرب فى العصر الإسلامى : ص ٨٧١ ، الاسكندرية ١٩٨٢ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٧٨٤ .

ياقوت الحموي[1] عن الخوض في المشكلة . فاكتفى بالقول إنهم من «أصل حقير» . لكن الأستاذ «سايكس»[2] حسم الأمر حين ذهب إلى أنهم عنصر خاص أطلق عليهم «الأفغان» الذين عاشوا في منطقة محمية بمرتفعات الأفغان ، والتي كانت مجهولة قبل ظهور الغور على المسرح السياسي . وهى منطقة وعرة لم يرتدها التجار . لذلك وصفها الاصطخري[3] «بدار الكفر» . لكن الشواهد تشير بأن الإسلام وصل تلك الأصقاع حول أوائل القرن الثالث الهجري . إذ نعلم أن زعيم الغور المعروف بغورشاه كان تابعا لأمير جوزجان السامانى ، وأن بلادهم غدت موئلا لتجارة الرقيق منذ ذلك التاريخ[4] .

وهذا يعني أن هذا الشعب الرعوي كان وثنيا قبل وصول الإسلام إلى تلك النواحي . لكن المؤكد أن انتشاره على نطاق واسع بين قبائل الغور لم يحدث إلا بفضل الغزنويين[5] . فقد جند محمود الغزنوى عدة حملات تمكنت من فتح بلاد الغور وترك فيهم من يعلمهم أصول الإسلام[6] الذي ترسخ في عهد ابنه مسعود بعد أن شدد قبضته على بلادهم[7] .

وكان ماكان من أمر الصراع بين السلاجقة والغزنويين الذي فل شوكتيهما معا . عندئذ تطلع الغور إلى نفض تبعيتهم للغزنويين وطمحوا إلى وراثة دولتهم[8] . وبالفعل تمكن سيف الدين سورى الغورى من الاستيلاء على غزنة عام ٥٤٣هـ . وفى عام ٥٤٥هـ تأسست دولة الغور رسمياً حين أنهك سلاجقة خراسان والغزنويون معا وعجزا عن وقف الزحف الغورى[9] .

أسس الغور مدينة فيروز شاه واتخذوها حاضرة لدولتهم ، ومنها شرعوا في التوسع في بلاد الهند فضموا الملتان سنة ٥٧٢هـ ، وفتحوا البنجاب سنة ٥٧٧هـ وقضوا على الدولة الغزنوية . ثم توغلوا داخل البلاد وقضوا على بعض الممالیك الهندوكية بعد معركة تيران المشهورة عام ٥٨٨هـ . وفى العام التالي سقطت دهلى ، ثم توغلوا في بلاد البنغال ونشروا

---

(١) معجم البلدان : ٣ : ٨٢٥ ، بيروت ١٩٥٦ .
(٢) History of Afganistan, Vol . 1, P . 13, London,1940. .
(٣) المسالك والممالك ، ص ٢٧٢ ، القاهرة ١٩٦١ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٤٥ .
(٥) توفيق محمد لقبابى : المرجع السابق ، ص ٦٨ .
(٦) ابن الأثير : ٩ : ٨٢ .
(٧) توفيق محمد لقبابى : المرجع السابق ، ص ٧٧ .
(٨) Lane - Poole : Medieval India , P.46.
(٩) Ibid , P.34.

الإسلام بها[١] ، ومنها انطلقوا إلى قنوج وبنارس . ولم ينقض عام ٥٩٩هـ إلا وقد امتد النفوذ الغورى إلى سائر أقاليم الهند الشمالية[٢] . وبلغت الدولة الغورية شأو مجدها في عهد شهاب الدين محمد الغورى[٣] حيث لعبت دوراً موجهاً في تاريخ آسيا الوسطى والهند[٤] . وبعد وفاته تسرب الضعف إليها من جراء الصراع على السلطنة بين الأمراء وقواد العسكر ؛ الأمر الذي جعلها تقع فريسة الضربات الخوارزمية . ونجح الخوارزميون في الاستيلاء على غزنة ثم أجهزوا على الدولة الغورية سنة ٦١٢هـ[٥] .

وقد زار ابن بطوطة[٦] بلاد الغور في سنيها الأخيرة ، ولاحظ علامات الضعف والتداعى حين وصف سكان كابل بأنهم عجم يقال لهم الأفغان «وأكثرهم قطاع طرق» .

أما المماليك الذين أسسوا سلطنة في دهلى في أوائل القرن السابع الهجري فكانوا - شأنهم شأن مماليك مصر والشام - من أصول إثنية شتى معظمها تركية الأصل. وينم وصولهم إلى السلطنة في الهند - كما هو حال نظرائهم في مصر والشام أيضاً - من خلال تجنيدهم في جيوش الغوريين عن وحدة الظواهر التاريخية في العالم الإسلامي نتيجة سيادة النمط الإقطاعي العسكري . إذ أن الحروب الإقطاعية الداخلية والأخطار الخارجية المحدقة بالعالم الإسلامي - المغول في المشرق والصليبيون في الشام - تمخضت عن الحاجة الماسة للعسكر . ونظراً للعجز المالى أو ذيوع تجارة الرقيق ؛ جرى استجلاب هذه العناصر لتشكل عماد الجيش ودعامته الأساسية . ونظراً لضعف النظم العسكرية الإقطاعية ، كان من الطبيعي أن تنجح تلك الجيوش «الجديدة» في القفز إلى السلطة .

فى ضوء ذلك يمكن تفسير كيف استطاع قطب الدين أيبك - الذي كان مملوكاً عند سيده شهاب الدين الغورى - أن يرتقي من مجرد جندى في الجيش الغورى إلى قائد عسكري ثم إلى نائب لسيده في حكم الأقاليم الهندية التابعة له . فلما سقطت الدولة الغورية - كما أوضحنا من قبل - لم يجد قطب الدين أيبك مايحول دون أن يعلن نفسه سلطانا في لاهور ويؤسس دولة إقطاعية عسكرية جديدة[٧] .

---

(١) توفيق محمد لقبابى : المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

(٢) عصام عبد الرؤوف : **بلاد الهند فى العصر الإسلامى** ، ص ٤٢ ، القاهرة ١٩٨٠ .

(٣) **Lane - Poole** : Op . cit . P.55.

(٤) كاهن : المرجع السابق ، ص ٢٤٧ .

(٥) عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٦) الرحلة ، ص ٣٧٧ .

(٧) Lane - Poole : Op . cit . P.68.

وكما هو شأن الحكم المملوكي في مصر والشام ؛كان الوصول إلى السلطنة رهين الغلبة بين قواد الطغمة العسكرية . كما ارتهنت هذه الغلبة بالقدرة على استجلاب عناصر مملوكية جديدة . وهذا يفسر لماذا استطاع قائد مملوكي آخر - من مماليك السلطان السابق - هو شمس الدين ألتمش أن يستولي على السلطنة بعد وفاة سيده منتزعا إياها من ابنه ووريثه الذي كان لايزال طفلا .

وارتبط استمرار السلطنة بمواجهة الأخطار الخارجية المتمثلة في الخوارزميين والمغول - كما هو حالة سلاطين مصر الذين واجهوا الصليبيين والمغول كذلك - فضلا عن فل شوكة القواد المتنزين في الداخل . وقد نجح ألتمش في محق هذه الأخطار جميعا[٢] ، واكتسى حكمه طابع المشروعية بعد أن اعترف به الخليفة العباسي عام ٦٢٦ هـ .

غير أن استمرار هذه الأخطار جميعا دون حسم قصر عمر حكم المماليك بدهلى . فقد تفاقمت إغارات المغول حتى استولوا على لاهور سنة ٦٣٩ هـ ، كما تعاظم خطر «الخلج» الترك في الداخل وتمكنوا من إسقاط السلطان المملوكي بهرام شاه وعزله . واعتلى أحد قواد الخلج السلطنة وهو غياث الدين بلبن الذي تمكن من فل شوكة العسكر المملوكي[٣] . كما تصدى بنجاح لهجمة مغولية على الهند عام ٦٨٦هـ . وقدر لحفيده كيخسرو بغراخان أن يقضي على الحكم المملوكي نهائيا ويؤسس أسرة حاكمة جديدة[٤] .

وبرغم اختلاف الروايات حول أصل الخلج ؛ فسواء كانوا تركا أم أفغان[٥] ؛ فالثابت أن ظهورهم على مسرح الأحداث ارتبط بالحكم الغزنوي ؛ حيث اعتنقوا الإسلام على يد الغزنويين . ثم دخلوا في خدمة الغوريين من بعدهم حيث قدر لبعض قوادهم أن يلعبوا دوراً في ضم بعض الأقاليم الهندوكية إلى دولة الغور[٦] . واستمروا يقومون بذات الدور في ظل حكم سلاطين المماليك بدهلى . وفى هذا الصدد برز منهم قائد يعرف بمحمد بن بختيار الخلجى . فلما ضعفت سلطنة دهلى استطاع قائد آخر هو غياث الدين الخلجى الاستقلال بالأقاليم الواقعة شرقي دهلى . ومالبث أن فقدها في عهد السلطان المملوكي ألتمش[٦] ؛ لكن الخلج عاودوا الكرة وأجهز زعيمهم فيروز على سلطنة دهلى عام ٦٨٩ هـ وأعلن

(١) عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ٥٩ .
(٢) ابن بطوطة : ص ٤١ .
(٣) Lane - Poole : Op . cit . p.94. .
(٤) Ibid , p.54. .
(٥) عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص ٧٣ .
(٦) المصدر نفسه ، ص ٧٤ .

نفسه سلطانا وتلقب بجلال الدين . وظلت أسرته تحكم دهلى حتى نحاهم عنها عنصر تركى آخر تمكن من تأسيس أسرة حاكمة جديدة عرفت بـ «بآل تغلق» الذين ظلوا يحكمون دهلى حتى الغزو التيموري للهند أوائل القرن العاشر الهجري(١) .

هكذا تداولت حكم الهند الإسلامية عناصر بدوية شتى تركية ومملوكية وأفغانية ومغولية أشاعت الفوضى والاضطراب السياسي(٢) دون أن تؤثر في البنية الإثنية تأثيراً ملحوظاً(٣) لكونها عناصر بدوية عسكرية اعتمدت السلب والنهب سياسة والتخريب والتدمير نهجا(٤) .

وتنسحب نفس الظاهرة على آسيا الوسطى التي شهدت تعاظم نفوذ القوى البدوية الرعوية ؛ كالخوارزميين والخطا والمغول الذين امتد تأثيرهم المخرب إلى معظم أقاليم آسيا الغربية .

والخوارزميون قبائل تركية ضربت في إقليم خوارزم ببلاد ماوراء النهر ، نجحت في تأسيس دولة عام ٤٩٠ هـ على أنقاض انهيار سلاجقة خراسان . وكان مؤسسها قطب الدين محمد ابنا لعبد تركى دخل في خدمة السلاجقة ، فعينه السلطان ملكشاه واليا من قبله على خوارزم . وبعد تقسيم إمبراطورية السلاجقة أصبحت خوارزم تابعة لسلاجقة خراسان . لذلك وقف أمير خوارزم علاء الدين أتسز إلى جانب السلطان سنجر في حربه ضد الغزنويين عام ٥٢٩ هـ(٥) .

ولما دب الضعف في دولة سنجر ؛ انتهز علاء الدين الفرصة في الاستقلال بخوارزم ، ثم نجح في الاستيلاء على بعض أقاليم خراسان وضمها لدولته(٦) . واستمرت الحرب سجالا بين الخوارزميين وسلاجقة خراسان(٧) حتى سقوط الأخيرين . وتوغل الخوارزميون

---

(١) عصام عبد الرؤف : المرجع السابق ، ص ١٠١ .
(٢) لوبون : **حضارة الهند** ، ص ٤١٦ ، القاهرة ١٩٤٨ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٢١ .
(٤) ابن بطوطة : ص ٣٧٠ .
(٥) عبد النعيم حسنين : المرجع السابق ، ص ١٢٣ .
(٦) البندارى : **مختصر تواريخ آل سلجوق** ، ص ٢٨٠ ، ليدن ١٨٨٩ .
(٧) عبد النعيم حسنين : المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

غربا يضمون أملاك السلاجقة حتى استطاع زعيمهم تكش إسقاط دولة سلاجقة العراق[١] .

وفى عهد علاء الدين محمد خوارزمشاه بلغت دولة الخوارزميين أوج اتساعها إذ ضم علاء الدين كل أقاليم ماوراء النهر وأغار على ممتلكات الغور في أفغانستان فضلا عن مكران وكرمان . وبلغت حدود الدولة الخوارزمية من الهند شرقاً إلى العراق غرباً ، ومن شمال بحر قزوين وبحر آرال شمالا إلى الخليج والمحيط الهندى جنوبا . لكن هذه الدولة سقطت وهى في عنفوانها ؛ إذ اجتاحها جنكيز خان وورث المغول أملاكها[٢] .

أما الدولة القرة خطائية ؛ فقد قامت عام ٥١٨ هـ على أنقاض الدولة السلجوقية كذلك . وقبائل الخطا قبائل تركية أيضاً استقرت في شمال شرقي إيران ، كما توسعت في الأراضى السلجوقية لتضم كاشغر والختن[٣] . لذلك جند السلطان السلجوقي سنجر حملة كبرى عام ٥٢٥ هـ للقضاء على القره خطائيين ؛ لكنه هزم في معركة قطوان[٤] . وكما فعل الخوارزميون ؛ توسع القره خطائيون شرقاً حتى امتدت دولتهم إلى سمرقند وبخارى . ولكنهم اصطدموا مع الخوارزميين الذين تمكنوا من هزيمتهم والقضاء على دولتهم عام ٦٠٩هـ[٥] .

أما المغول ؛ فهم قبائل رعوية غير تركية كانت تضرب في صحراء جوبى القاحلة الممتدة إلى حدود الصين . وإلى «تيموجين» يعزى فضل توحيدها عام ٦٠٢ هـ ؛ حيث شرع لها دستوراً يسمى «الياسا» يعالج أمور الحرب والاجتماع والسياسة[٦] .

بدأ المغول بالتوسع شرقا على حساب الصين ، ثم اتجهوا غربا فاصطدموا مع الخوارزميين للسيطرة على طرق التجارة[٧] . وتمكنوا من الاستيلاء على بعض مدن بلاد ماوراء النهر عام ٦١٦ هـ . وفى عهد جنكيز خان اقتطعوا بخارى وسمرقند من الخوارزميين بعد هزيمة سلطانهم علاء الدين منكبرتى . ثم استولوا على الرى ونهبوها ، وتوغلوا في المناطق المجاورة لبحر قزوين ، ومنها ولجوا بلاد العراق العجمي[٨] ، ثم سيطروا على

---

(١) عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص ١٣٣ .
(٢) عصام عبد الرؤف : المرجع السابق ، ص ٦٣٣
(٣) عبد النعيم حسنين : المرجع السابق ، ص ١٢١ .
(٤) البندارى : المرجع السابق ، ص ٢٧٧ .
(٥) عبد النعيم حسنين : المرجع السابق ، ص ١٢٢ .
(٦) عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص ١٣٤ .
(٧) D, ohsson : **Histoire des Mongols** , Tome I, p.204, Amesterdam,1835.
(٨) D, ohsson, op. cit, Tome3, P.11.

آذربيجان والكرج (جورجيا) .

توجه جنكيز خان بجيوشه نحو خراسان وخوارزم عام ٦١٧ هـ ، وجاس المغول خلال خراسان يدمرون مدنها ، فسقطت في أيديهم مرو ونيسابور وطوس وهراة . لكن السلطان الخوارزمى علاء الدين منكبرتى تمكن من وقف زحفهم إلى غزنة بعد معركة دارت لصالحه[١] .

ومالبث المغول أن انتقموا لهزيمتهم ، حين عاودوا غزو غزنه فألحقوا بها الخراب والدمار . وعبثا حاول علاء الدين منكبرتى الاستعانة بسلطنة دهلى المملوكية لمؤازرته في وقف الزحف المغولى ، لذلك لم يجد بدا من الهرب إلى إيران . لكن المغول تعقبوه ومن معه من فلول الجيش الخوارزمى حتى لحقوا به في كردستان[٢] وتمكنوا من هزيمته والقضاء على الدولة الخوارزمية عام ٦٢٨ هـ .

على إثر ذلك توجه المغول إلى أرمينية وزحفوا على شمالي العراق وناوشوا جيوش الخلافة العباسية[٣] . لكنهم لم يباغتوها نظراً لموت جنكيز خان عام ٦٢٤هـ وأيلولة الزعامة إلى إبنه جغطاى الذي انشغل بإقرار النفوذ المغولى في البلاد المفتوحة . وفى عام ٦٤٣هـ مات جغطاى وقسمت المملكة المغولية بين أفراد أسرته . وكانت الأجزاء الغربية من نصيب هولاكو الذي توجه إلى بغداد وقضى على الخلافة العباسية عام ٦٥٦هـ كما هو معروف .

وكان ما كان من أمر زحفهم على الشام واصطدامهم بالمماليك وهزيمتهم في معركة عين جالوت التي أوقفت الزحف المغولى على مصر .

وما يعنينا أن إمبراطورية المغول قسمت إلى ممالك أربع ، هي المملكة الإيلخانية في إيران والعراق ، ومملكة القبيلة الذهبية في روسيا ، ومملكة جغطاى في آسيا الوسطى ، وأخيراً المملكة المغولية في الصين[٤] .

ولن نهتم إلا بالمملكة الإيلخانية ومملكة جغطاى الواقعتين داخل دار الإسلام . أما المملكة الإيلخانية فلم تترك أثراً يذكر في البنية الإثنية ؛ نظراً لاندماج مغولها في القبائل

(١) IBID, P.235.

(٢) IBID, P.11.

(٣) عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق : ، ص ١٤٤ .

(٤) كاهن : المرجع السابق ، ص ٢٦٦ .

التركمانية التي طبعت المملكة بالطابع التركى وصبغت الحياة الاجتماعية بالطابع البدوي الرعوي[١] . لذلك لم يقدر لها أن تستمر أكثر من خمس وسبعين عاما ؛ شكلت العناصر المغولية ـ التركمانية خلالها عنصراً متعالياً لم يندمج في الوسط السكانى المحلي[٢] . وحين انهارت حلت محلها إمارات صغرى بعضها مغولى وبعضها تركمانى وبعضها محلي .

أما مملكة جغطاى ؛ فبرغم استيلائها على أقاليم إسلامية ؛ فكانت أقرب ما تكون إلى الطابع المغولى الصرف بما يتضمنه من حياة البداوة والصبغة العسكرية . ومن أشهر حكامها تيمورلنك الأعرج الذي نشر الذعر والخراب والدمار في آسيا الوسطى والغربية ، فضلا عن بلاد الهند . لكن أحفاده مالبثوا أن احتوتهم الحضارة الفارسية[٣] .

هكذا أسفر مسح خريطة العالم الإسلامي إثنيا منذ منتصف القرن الخامس الهجري وحتى أوائل القرن العاشر الهجري ؛ عن حقيقة جد هامة وهى تعاظم نفوذ العناصر البدوية الرعوية العسكرية التي تعد مسؤولة عن حالة الفوضى السياسية والانتكاسات العسكرية والتدهور الاقتصادي والاجتماعي والعمراني ؛ وهو ماسنتناوله بعد بالتحليل والدراسة .

ثانيا : خـــراب العمـــران

تنم ظاهرة الازدهار العمراني والتنامى الديموجرافي في العالم الإسلامي قبل منتصف القرن الخامس الهجري عن غلبة المد البورجوازى الذي غمره إبان القرن المنصرم . وبنفس الرؤية تعزى ظاهرة خراب العمران والتدهور الديموجرافي منذ منتصف القرن الخامس الهجري وحتى أوائل العاشر إلى سياسة الإقطاعية العسكرية التي رسختها القوى البدوية الطرفدارية .

وعلى ذلك يمكن رصد أسباب هذا التردى الناجم عن سيادة الإقطاعية فيما يلى :

أولا : طبيعة نمط الإنتاج القائم على الاقتصاد الزراعي والرعوي الاكتفائي المنغلق ، وأثره في نقص الموارد المالية بعد فقدان دور الوساطة في حركة التجارة العالمية شرقا وغربا ، شمالا وجنوبا .

وبديهي أن يتردى الإنتاج الزراعى والرعوي كذلك ؛ الأمر الذي أثر في الموارد المالية للنظم العسكرية الإقطاعية ، وبالتالي فت في قدرتها على الإضطلاع بأعباء التعمير ،

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٦٧ .
(٢) كاهن : المرجع السابق ، ص ٢٦٩ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٧٢ .

وحسبنا أن المدن التي أسست خلال تلك الفترة الطويلة زمنيا وعبر امتداد مكانى شاسع كانت جد محدودة ، بحيث لامجال للمقارنة بينها وبين ما أسس من مدن وموانى ومرافئ خلال القرن السابق .

ثانيا : أن معظم هذه الموارد المالية المحدودة أنفقت على أعباء الحرب سواء في مواجهة الأخطار الخارجية ، أو الحروب الداخلية بين النظم الإقطاعية ، أو للقضاء على الثورات الاجتماعية التي تعاظمت خلال هذا العصر . وإذا كان نظام الإقطاع العسكري قد ابتكر أصلا من أجل إعداد الجيوش وبناء الأساطيل ؛ فإن فساد هذا النظام لم يعف هذه النظم من سداد رواتب الجند وأعطياتهم ، فضلا عن الإنفاق الواسع على المنشآت العسكرية من قلاع وحصون وأسوار ، بالإضافة إلى العتاد والسلاح . وبديهي أن يتم ذلك على حساب المشروعات الإنمائية العمرانية .

ثالثاً : معلوم أن النظم العسكرية التي شهدتها تلك الفترة وصلت إلى السلطة مغالبة وقسراً ؛ ومن ثم افتقدت إلى المشروعية والتأييد الجماهيرى . ولمواجهة تلك المشكلة لجأت إلى الإسراف في تشييد المنشآت الدينية كالمساجد والخوانق والأربطة ، خصوصاً وأن كل هذه العناصر اعتنقت الإسلام مؤخراً على المذهب السني وأن إسلامها كان سطحياً انعكس فهمها له على المبالغة في الشعائر والرسوم ؛ الأمر الذي استنفد الكثير من الموارد المالية المحدودة أصلا .

رابعاً : أن الكثير من هذه الموارد وظفت لتغطية النفقات الباهظة للأرستقراطية الحاكمة التي عاشت حياة الترف في القصور والقلاع ، واقتنت المزيد من الجوارى والغلمان ، وأجزلت العطاء لفقهاء البلاط والأدباء الرسميين والمهرجين والمغنيين وغيرهم .

لقد كانت مظاهر الأبهة تلك تستنفد الكثير من الأموال العامة التي كانت في الواقع ملكا خاصا للسلاطين والأمراء . ولقد لعب مركب النقص الحضاري ـ إن جاز التعبير ـ دورا هاما في الإنفاق الترفى المشتط بالنسبة لحكام كانوا في الأصل بدوا رعاة ثم أصبحوا سلاطين وأمراء .

خامساً : أفضى مركب النقص الحضاري أيضاً إلى ظاهرة الحروب والاجتياحات الكبرى المتسمة بالتخريب والتدمير وإزهاق الأرواح ، وما ترتب عليها من انتشار المجاعات

والطواعين والأوبئة التي حصدت جموع الحرفيين أو دفعت إلى هجرتهم من إقليم لآخر طلبا للأمان . وقد شكل ذلك نقصاً فادحاً في التقنيين والحرفيين حتى أن بعض الحكام كانوا يجلبون حرفيين من الخارج لتشييد مؤسساتهم الخاصة العسكرية والدينية ؛ وكلها أمور أفضت إلى خراب العمران .

سادساً : تعرض أهل الذمة والفرق الدينية المعارضة للمذهب السني للاضطهاد والتغريم والمصادرة في ظل النظم الإقطاعية العسكرية البدوية . ومعلوم أن هذه العناصر ذات خبرة عالية في مجال النشاط العمراني والإنشائى ؛ الأمر الذي جمد أو قضى على الكثير من الطاقات المنتجة .

تلك إذن العوامل الأساسية التي أفضت إلى خراب العمران ، وكلها كما لاحظنا تشكل مظاهر وأسباب تداخلت فتأثرت وأثرت في الوقت ذاته على تفاقم المسألة الاجتماعية وخلخلت البناء الاجتماعي والطبقي ، كما سنوضح في موضعه في المبحث التالي .

ولسوف نعمد إلى معالجة ظاهرة خراب العمران في العالم الإسلامي بأسره على وجه العموم ـ دون اهتمام بالتفصيلات ـ في نطاق الدوائر الثلاث التي اقترحناها من قبل لأسباب منهجية تستهدف الوقوف على القسمات العامة المشتركة وتعلل التباينات الإقليمية التي لاتفت البتة في صحة القاعدة العامة .

وبالمثل سنعول على التسلسل الزمانى التاريخي ؛ فنعرض لنشوء وتطور هذه الظاهرة في ظل النظم المتتالية في كل دائرة على حدة . ودون استباق للنتائج ؛ نرى تشابها مذهلا يصل إلى حد التماثل في شيوع الظاهرة ؛ الأمر الذي يؤكد وحدة الصيرورة التاريخية والحضارية في العالم الإسلامي بأسره . وإذا كان لذلك من تفسير فيكمن في شيوع نمط الإنتاج الإقطاعي العسكري المدجج بالعناصر البدوية التي حكمت العالم الإسلامي خلال الفترة الزمانية الممتدة .

وننوه ـ أخيراً ـ بأنه برغم العتمة القاتمة التي تلون عالم تلك الفترة ؛ لم تخل من ومضات عابرة لاتخل بالسياق العام لعمومية الظاهرة . ويمكن ردها ـ في اطمئنان ـ إلى التواجد الهامشى للقوى البورجوازية التي ظلت تمارس دوراً خافتاً بين الفينة والأخرى ، مفيدة من تضعضع الإقطاعية نفسها خصوصاً في القرون الأخيرة من الفترة موضوع

الدراسة . فقد أسست بعض المدن لأغراض عسكرية أو لتكون حواضر لدول جديدة ، لكن ذلك كان يتم على حساب تخريب مدن أخرى . كما شيدت الكثير من العمائر كالقصور والقلاع والمساجد والخوانق والبيمارستانات ؛ إما لأغراض الحماية أو لمحاولة ترضية الرعايا المتدينين . كما شهدت بعض الأقاليم أحيانا تزايدا ديمجرافيا ؛ لكنه كان عابراً وموقتا ويتم على حساب أقاليم أخرى أصبحت تعاني نقصاً في السكان . ولسوف ننوه بذلك في موضعه من الدراسة التي تحفل أساساً بتبيان أثر الإقطاعية العسكرية في خراب العمران .

ولنبدأ برصد الظاهرة في قلب العالم الإسلامي في ظل الفاطميين الأواخر والسلاجقة والأتابكة والأيوبيين والمماليك .

في العصر الفاطمي الأول ؛ ازدهر العمران نتيجة تعاظم المد البورجوازي . وبانتكاسه بعد خلافة المستنصر - حيث بدأت سيادة الإقطاعية - تحول الحال إلى النقيض . ويعزى ذلك - في المحل الأول - إلى الصراع المحموم بين الفاطميين الأواخر والسلاجقة . كذا بينهم وبين الصليبيين في الشام ، بالإضافة إلى صراع الجند داخل الدولة الفاطمية نفسها . وهاك بعض الأمثلة .

حين أغار الصليبيون على القاهرة تدهور عمران الفسطاط بعد أن دمرها الوزير شاور حتى لا تقع في أيدى الصليبيين . يقول المقريزي[1] إنه «أضرم فيها النيران فغدت خراباً يباباً» . ولم يقتصر الخراب على الفسطاط فقط بل امتد إلى القلاع والحصون والرباطات على الحدود المصرية الشامية كما لاحظ ناصر خسرو[2] .

ولعب الجند المتصارع دوراً في هذا الخراب ؛ سواء في القاهرة أو الأقاليم . فلما تغلب الجند التركى على الجند السودانى نهب الأخيرون القاهرة وخربوها[3] . كما بثوا الخراب والهلع في صعيد مصر . ونجم عن ذلك تدهور ديموجرافي اضطر الفاطميون بسببه إلى إعادة تقسيم البلاد إدارياً حيث قسمت مصر إلى ستة وعشرين عملا بدلا من سبعين[4] .

واللافت للنظر أن مدنا جديدة لم تؤسس قط لا في مصر ولا في الشام خلال هذه الحقبة . ويرجع ذلك إلى اهتمام الخلفاء والوزراء العظام بتشييد القصور الخاصة على حساب

---

(١) الخطط : ١ : ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

(٢) سفرنامه ، ص ٦٣ ، القاهرة ١٩٤٥ .

(٣) آشتور : المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٥٨ .

الرعايا الذين طالما عانوا من شظف العيش[١] . وحرص هؤلاء وأولئك على تحويل قصورهم إلى حصون مدججة بالجند والسلاح طلباً للأمان[٢] . وقد أفاض الدارسون في تفصيل حياة البذخ والإسراف التي فشت آنذاك ؛ حتى أن بعضهم كرس مبحثا خاصا عن «كنوز الفاطميين»[٣] أوضح فيه أن الحديث عنها يحتاج إلى إفراد مجلدات[٤] .

تفاقم الخراب في أواخر العصر الفاطمي بعد تولية صلاح الدين الوزارة ، ولم تسلم القاهرة من التدمير حين قضى على الخلافة الفاطمية ؛ حتى إن ابن جبير[٥] وصفها بقوله : «وعلى مقربة منها ظاهرة تدل على عظمة اختطاطها فيما سلف» ؛ كناية عما آل إليه حالها من خراب في ظل الأيوبيين .

وفى ذات الوقت شهدت الشام خراباً أفدح من جراء الصراعات الفاطمية ـ الأتابكية ـ الصليبية . إذ تحولت بعض المدن إلى معسكرات للجند بعد إجلاء السكان عنها[٦] . كما دمر الصليبيون بعض المدن العتيدة كحمص وحماة ، وتعرض البعض الآخر ـ كالموانى ـ إلى الإحراق من جراء الصراع البحري بين الفاطميين والصليبيين . ناهيك بالتدهور الديموجرافي من جراء المذابح البشرية أو الهجرة من مدينة إلى أخرى ، أو من المدن إلى الريف . هذا فضلا عن الحروب الداخلية بين المتنافسين على السلطة من الأتابكة[٧] .

بديهي أن يزداد خراب العمران في مصر والشام في ظل الأيوبيين لأسباب إثنية ومذهبية ودينية . فاعتماد الأيوبيين على الأكراد والأتراك والمماليك في الجيش أفضى إلى صراع بين هذه العناصر جميعاً انعكست آثاره السلبية على أحوال العمران . كما أدى تعاظم الصراع بين الفاطميين والصليبيين إلى ذات النتيجة . ولايخفى مافعله الأيوبيون السُنة من تدمير المؤسسات الدينية الفاطمية ؛ حتى أن الأزهر نفسه تهدمت بعض منشآته واستولى صلاح الدين على الأوقاف المحبوسة على عمارته وصيانته[٨] .

ولم تسلم الآثار الفرعونية من عبث صلاح الدين ـ لأسباب دينية معروفة ـ ويكفي أنه

(١) حسن ابراهيم حسن : المرجع السابق ، ص ٦٣٣ .

(٢) ذكر ابن ميسر أن الأفضل بن بدر الجمالى كان له قصر يضم ثلاثمائة جارية ، كل واحدة تقيم فى غرفة خاصة . أنظر : تاريخ مصر ، ص ٥٨ .

(٣) حسن ابراهيم حسن : المرجع السابق ، ص ٥٤١ وما بعدها .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٥٤٥ .

(٥) الرحلة ، ص ٢٧ .

(٦) مؤنس عوض : المرجع السابق ، ص ٣٠٠ .

(٧) المصدر نفسه ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

(٨) حسن ابراهيم حسن : المرجع السابق ، ص ٥٣٧ .

هدم بعض الأهرامات للإفادة من أحجارها في تأسيس القلعة[1] .

لم يكن الخراب قاصراً على القاهرة بل امتد إلى الأقاليم أيضاً حتى ليذكر ابن جبير[2] أنه شاهد مدنا دارسة لاتستحق اسم المدينة .

أما عن الشام ؛ فقد خرب صلاح الدين الكثير من مدنه مثل حمص وبعلبك وحماه وعسقلان وقنسرين والرملة وطبرية ؛ حتى لايفيد منها الصليبيون إذا ما استولوا عليها[3] . أما تلك التي وقعت في أيدى الصليبيين فقد قتلوا بعض سكانها وأجلوا البعض الأخر وأقطنوها الوافدين من أوروبا أو من نصارى الشام[4] ؛ وإن أبقوا على بعض الأسرى المسلمين لتسخيرهم في الأعمال الحقيرة[5] . ولعل ذلك كان من أسباب هجرة الكثيرين من سكان الشام إلى مصر خوفا من بطش الصليبيين[6] ؛ بحيث يمكن القول إن تخريب العمران اقترن بالتدهور الديموجرافي .

وتنسحب نفس الظاهرة على الأقاليم الخاضعة للسلاجقة . وحسبنا حكم أحد الدارسين[7] بأن العصر السلجوقي لم يشهد تأسيس مدينة جديدة واحدة .

بل عم الخراب معظم مدن العراق والشام من جراء الحروب الخارجية والداخلية ، فقد تدهورت مدن الكوفة والبصرة وواسط والأنبار . وقد وصف ابن جبير[8] الكوفة بقوله «استولى الخراب على أكثرها ، فالغامر منها أكثر من العامر» . وعن بغداد يقول[9] : «ذهب أثر رسمها ولم يبق منها إلا شهير اسمها . . . فهى كالطلل الدارس والأثر الطامس» .

وبالمثل حل الخراب بالكثير من مدن الشام في عصر السلاجقة بشهادة ابن جبير[10] الذي ذكر أن قنسرين «خربت وعادت كأن لم تكن بالأمس فلم يبق إلا آثارها الدارسة

(١) المقريزي : خطط : ٢ : ٣٤٨ ، جاستون فييت : القاهرة مدينة الفن والتجارة ، ص ٥٥ ، القاهرة ١٩٩٠ .
(٢) الرحلة : ٥٦ .
(٣) قاسم عبده قاسم : ماهية الحروب الصليبية ، ص ٢٠٢ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٠٣ .
(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٠٤ .
(٦) المصدر نفسه ، ٢٠٥ .
(٧) آشتور : المرجع السابق ، ص ٢١٨ .
(٨) الرحلة : ص ١٦٧ ، ١٦٨ .
(٩) ابن جبير : المرجع السابق ، ص ١٧٣ .
(١٠) المصدر نفسه ، ص ٢٠٥ .

وسوقها الطامسة» . ويقول عن حماة[1] : «مدينة غير فسيحة الغناء ولارائعة الفناء ، أقطارها مضمومة وديارها مركومة» . وعن حمص يقول[2] : «إنها موضوعة في بسيط من الأرض أفيح أغبر لاماء ولاشجر ولاظل ولاثمر» .

وفى القطرين معا أفضت الحروب وتردي الأحوال الاقتصادية إلى تدهور ديموجرافي تفاقم من جراء إهمال الخدمات الصحية[3] . إذ نعلم ـ على سبيل المثال ـ أن سكان دمشق البالغين نصف مليون نسمة صاروا في ظل السلاجقة نصف هذا الرقم ، وأن مدينة حلب التي كانت عامرة لم يتعد سكانها بضعة آلاف[4] .

وامتد الخراب إلى شبه الجزيرة العربية لغلبة الطابع البدوى على سكانها ، وبعد أن أصبحت شبه معزولة عن دار الخلافة . لذلك استشرت حمى الصراعات القبلية بين التجمعات السكانية في منطقة الخليج ، خصوصاً بعد تقلص نشاطها التجاري نتيجة أعمال القرصنة التي شنها حكام جزيرة قيس ؛ فامتد عبثهم بالسواحل المطلة على الخليج حتى تخرب معظمها[5] كذلك غصت الطرق بمناسر اللصوص حتى أن قبائل برمتها احترفت قطع الطرق وامتد خطرها إلى جنوبي العراق . ذكر ابن بطوطة[6] أن مدينة الكوفة «استولى عليها الخراب بسبب أيدى العدوان التي امتدت إليها وفسادها من عرب خفاجة المجاورين لها» .

كما لاحظ ابن بطوطة عبث القبائل البدوية ببلاد الحجاز إلى حد تهديد طرق الحجيج إليها من الشام ومصر دون أن يحرك الأيوبيون ساكناً . وقد لعب عرب بنى سليم دوراً بارزاً في هذا الصدد مالبث أن امتد إلى مصر بعد هجرة الكثير من قبائلهم إليها[7] .

واستمر هذا الدور في مصر المملوكية . فبرغم تجنيد السلاطين عدة حملات لفل شوكة الأعراب ، إلا أن إغاراتهم شملت الحواضر والأرياف سواء بسواء .

وإذا كان العصر المملوكي قد شهد نشاطاً عمرانياً متنامياً ؛ فقد اقتصر على المؤسسات

(١) المرجع السابق ، ص ٢٠٦ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٠٨ .
(٣) أشتور : المرجع السابق ، ص ٢١٩ ، ٢٢٠ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٨٠ ، ٢٨١ .
(٥) ابن بطوطة : المرجع ، ص ٢٦٦ .
(٦) المصدر نفسه ، ص ٢١٣ .
(٧) السيد عبد العزيز سالم : تاريخ المغرب فى العصر الإسلامى ، ص ٥٨٠ ، الأسكندرية ١٩٨٢ .

السلطانية كالقصور الفخمة ، والدينية كالمساجد ، والحربية كالقلاع والحصون[1] . وكذلك اقتصر العمران على القاهرة وحدها ، ولم تشهد الأقاليم إلا تأسيس الخوانق والأربطة[2] .

وحسبنا أن مصر لم تختط بها مدن جديدة في هذا العصر .

وبالمثل واكب تدهور العمران تدهوراً ديموجرافيا تعاظم بسبب المجاعات وما صاحبها من أوبئة وطواعين . ولسنا في حاجة للاستطراد في هذا الصدد ؛ فقد أفرد بعض الدارسين فصولاً عن هذه الظاهرة في عصر المماليك البحرية[3] . كما عالج المقريزي[4] ظاهرة القحط والمجاعات والطواعين والأوبئة في مصر على عهد الجراكسة بما يغني عن البيان .

هكذا شهدت بلاد الشرق الأدنى تفاقم الخراب العمراني والتدهور الديموجرافي التي امتدت إلى الغرب الإسلامي خلال الحقبة ذاتها . فقد كتب موريس لومبار[5] - في عجالة - عن تدهور الحواضر القديمة في المغرب كالقيروان وفاس وقلعة بني حماد . كما أكد جواتياين[6] - استناداً إلى وثائق الجنيزة - نفس المقولة . لكننا نرى أن الخراب كان أشمل من ذلك وأفدح . ولاسبيل لتبيانه وتعليله إلا بالرصد الدقيق والشامل للظاهرة في سائر أقاليم الغرب الإسلامي في ظل الزيريين والمرابطين والموحدين والمرينيين والزيانيين والحفصيين .

بدءاً نرى أن الخراب العمراني والتدهور الديموجرافي إبان حكم هذه الدول كانا نتيجة انتكاسة الصحوة البورجوازية التي شهدها القرن السابق ، وقيام نظم إقطاعية بدوية قبلية على أنقاضها . وقد مهدت الاجتياحات الأعرابية التي غمرت بلاد المغرب ونشرت الخراب والدمار في الحضر والوبر ؛ لظهور هذه النظم الإقطاعية التي زادت الطين بلة كما يقال . كذلك أدت الإغارات الأوروبية البحرية من قبل نصارى الأندلس والنورمان والبرتغاليين

---

(١) سعيد عاشور : المرجع السابق ، ص ١٢٤ وما بعدها .

(٢) النويرى : نهاية الأرب فى فنون الأدب ، جـ ١ ، ص ٣٥٤ ، القاهرة ١٩٢٣ .

(٣) أنظر : حياة ناصر الحجى : دراسات فى تاريخ سلاطين المماليك فى مصر والشام ، ص ٣٨٧ ، وما بعدها ، الكويت ١٩٨٦

(٤) أنظر : إغاثة الأمة ، ص ٧ - ٤٠ ، القاهرة ١٩٤٠ .

(٥) الإسلام فى عظمته الأولى ، ص ٢٠٤ .

(٦) أورد جواتياين نص خطاب من يهودى قيروانى متزوج من أسرة يهودية مصرية يخبرها فيه بعزمه على الرحيل إلى مصر «لأن الغرب كله ماعاد يساوي شيئاً البتة» . كما أورد وثيقة أخرى يقول فيها أحد يهود القيروان بأنها غدت «مدينة ضعيفة وفقيرة» ، «وإذا وصلتها بضائع ؛ فإنها لاتباع» . وأورد وثيقة ثالثة عن زعيم اليهود بشمالى أفريقيا الذى بعث برسالة إلى صديق له وشريك فى أعماله بالقاهرة يطلب منه « مساعدته فى الرحيل عن بلاد المغرب » . أنظر : دراسات فى التاريخ الإسلامى والنظم الإسلامية ، ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

والأسبان إلى مزيد من تفاقم تلك الظاهرة .

شهدت الأندلس في عصر ملوك الطوائف حروبا مدمرة اتخذ بعضها صورة التعصب الدينى من قبل نصارى الأندلس الذين بدأوا حركة «الاسترداد» وتمكنوا من انتزاع الكثير من مدن وأقاليم دويلات الطوائف ، فضلا عن تخريب وقتل وأسر أعداد غفيرة من المسلمين في المدن والأقاليم الأخرى . كما أدى الصراع بين ملوك الطوائف إلى حروب أهلكت الحرث والنسل وأسهمت في تخريب العمران وإنقاص أعداد السكان[١] . وبديهي أن يتعاظم الخطب بعد وقوع الأندلس تحت حكم المرابطين والموحدين . وحسبنا ماجرى من استيلاء الفونس السادس على سرقسطة وكتندة وغيرهما من المدن ، ونجاح السيد القمبيطور في انتزاع معظم مدن وأقاليم شرقي الأندلس إبان الوجود المرابطي .

ولم يستطع الموحدون ومن بعدهم المرينيون وقف الزحف النصرانى في الأندلس ؛ بدليل نجاح نصارى الأندلس في استرداد شبة الجزيرة الأيبيرية باستثناء مملكة غرناطة التي مالبثت أن سقطت هي الأخرى وفقد المسلمون الأندلس منذ ذلك الحين . وعولت محاكم التفتيش على سفك دماء معظم المسلمين وتهجير من بقي منهم إلى شمالي أفريقيا .

أما المغرب ؛ فقد شهد اجتياح الأعراب من بنى هلال وسليم وزغبة في القرن الخامس . وليس أدل على دورهم التخريبي من قول ابن خلدون[٢] «لقد عم ضررهم وأحرق البلاد والدولة شررهم» . ولنحاول تعقب مسيرتهم التخريبية من مصر إلى حدود المغرب الأقصى .

لما وصل الأعراب برقة وجدوها خاوية على عروشها ؛ لأن المعز بن باديس الصنهاجى كان قد أثخن في سكانها الزناتيين[٣] .

ومن برقة اتجه الغزاة إلى المغرب الأدنى مخربين سائر المدن والمزارع في طريقهم ؛ فحل الخراب بالمدينة الحمراء وأجدابيه وأسمره وسرت ، «وانتشروا كالجراد لايمرون على شئ إلا أتوا عليه»[٤] .

---

(١) السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ، ص ٧٨٥ .
(٢) العبر : ٦ : ٣٠٠ .
(٣) السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ، ص ٥٨١ .
(٤) ابن خلدون : العبر : ٦ : ٣١ .

وفى أفريقية استولوا على رقاده وخربوها[١] ، كما دمروا القيروان ونواحيها[٢] . وانتهز الجند السودانى في جيش ابن باديس الفرصة فخربوا بدورهم مدينة صبرة[٣] ، ولاقت مدن باجة وقابس وتونس وبونه نفس المصير على يد جحافل الأعراب الذين أتوا على عمران أفريقية[٤] وقد زار صاحب كتاب الاستبصار[٥] مدينة قفصة فوجدها أطلالا بعد سقوطها في يد الأعراب .

توجه الغزاة بعد ذلك إلى بلاد المغرب الأوسط ؛ فدمروا سائر المدن والقرى على طول الطريق بين القيروان وقلعة بنى حماد[٦] . إذ خربوا مدن المسيلة وطبنة وقسنطينة وقلعة بني حماد[٧] ، واستمر زحفهم حتى مشارف المغرب الأقصى .

وعلى ذلك تسقط دعاوى بعض الدارسين[٨] الذين حاولوا دفع الاتهام عن الأعراب في تخريب العمران ببلاد المغرب . وحسبنا إثبات ماذكره ابن خلدون[٩] في هذا الصدد ؛ حيث قال : «لما جاز بنو هلال وبنو سليم إلى إفريقية والمغرب ؛ عادت بسائطها خرابا كلها بعد أن كان مابين السودان والبحر الرومى كله عمراناً ؛ تشهد بذلك آثار العمران فيه من المعالم وتماثيل البناء وشواهد القرى والمدر» .

وليس أدل على خراب العمران من أن بلاد المغرب التي شهدت تأسيس عدد كبير من المدن والمرافئ منذ الفتح وحتى القرن الخامس الهجري ؛ لم تؤسس فيها إلا مدينة واحدة خلال النصف الثاني من هذا القرن وهى مدينة بجاية التي اختطها أحد أمراء بني حماد لأغراض عسكرية بحتة[١٠] .

أما عن دور النورمان في تخريب سواحل بلاد المغرب ؛ فكانت إغاراتهم رد فعل لإغارات أسطول الزيريين على شواطئ صقلية وجنوبي إيطاليا . لذلك لم يدخر النورمان وسعا في شن إغارات تخريبية على جربة عام ٥٣١ هـ وسفاقس عام ٥٣٨ هـ وبونه

(١) ابن عذارى : ١ : ١٢٥ .
(٢) السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ، ص ٥٨٤ .
(٣) ابن عذارى : ١ : ٤٢٢ .
(٤) السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ، ص ٥٨٤ .
(٥) **مجهول** : ص ١٥٤ .
(٦) المرجع السابق ، ص ١٦١ .
(٧) Marcais, G: **La Berberie Musulmane et L' Orient** , P. P. 208 - 214 , Paris,1946.
(٨) أنظر : مصطفى أبو ضيف أحمد : المرجع السابق ، ص ٦٢ .
(٩) المقدمة ، ١٥٠ .
(١٠) **كتاب الاستبصار** ، ص ١٢٩ .

والمهدية عام ٥٤٣هـ وأخيراً زويلة عام ٥٥٢هـ[١] . بل لم يتورع النورمان عن انتزاع مدن هامة في أفريقية مثل سوسة وطرابلس والمهدية التي ظلت تحت قبضتهم حتى أجلاهم الموحدون[٢] .

وبالمثل استولى البرتغاليون على سبتة عام ٨١٨هـ وكذلك أصيلا وآسفي وأزمور وطنجة في عهد المرينيين[٣] . كما شن الإسبان إغارات تخريبية على سواحل المغرب الأوسط عام ٩١٠هـ وتمكنوا من الاستيلاء على وهران عام ٩١٤هـ[٤] .

أسهمت الحروب الداخلية بين القوى الإسلامية في المغرب بدور مماثل في التخريب العمراني والتدهور الديموجرافي . فقد سبقت الإشارة إلى اثخان الزيريين من صنهاجة في سكان برقة الزناتيين . كما خرب بنو غانية المرابطين بجاية وقسنطينة وبلاد الجريد نكاية في الموحدين[٥] . وقبل ذلك تمكن الثوار المنتزون على المرابطين من تخريب مدينة قصر الفلوس التي كانت ميناء بحرياً مزدهراً من قبل[٦] . ولايخفى تخريب المرابطين ديار بورغواطة في إقليم تامسنا الخصيب[٧] .

حقيقة أن المرابطين اختطوا مدينة مراكش ؛ لكن ذلك تم على حساب عمران سجلماسة وتارودانت ، كما أسسوا مدينة مكناس التي استقطبت دور ومكانة مدينة فاس العتيدة . لذلك لامحل لتصديق بعض الأحكام التي تشيد بدور المرابطين في ازدهار العمران . إذ اقتصر دورهم في هذا الصدد على المنشآت الحربية والدينية . فقد شيدوا حصن تاسغيموت لأغراض عسكرية بحتة[٨] ، كما شيدوا بعض المساجد في فاس وتلمسان ومراكش[٩] .

أما الموحدون ؛ فقد اختطوا بعض المدن لأغراض عسكرية كمدينة تازا التي كانت بمثابة ثغر حربى لإحكام الصلة بين المغربين الأقصى والأوسط[١٠] . ومدينة الرباط التي أسست

---

(١) السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ، ص ٥٨٦ .
(٢) ابن الأثير : ٩ : ١٨ - ٢٢ .
(٣) السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ، ص ٧٨٦ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٧٨٩ .
(٥) المراكشى : المعجب : ١٩٥ ، كتاب الاستبصار : ١٣١ .
(٦) المصدر نفسه ، ص ١٣٣ .
(٧) السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ، ص ٦٦٠ .
(٨) Terrasse, H : **L'Art Hispano - Mauresque** , P . 226, Paris,1932.
(٩) السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ، ص ٦٦٦ .
(١٠) عبد الله علام : المرجع السابق ، ص ٣٧٩ .

لتكون معسكراً لانطلاق الجيوش الموحدية نحو الأندلس لذلك سميت رباط الفتح[1] . ولنفس الهدف جرى اختطاط مدينة جبل طارق[2] .

ولأغراض دعائية ؛ اهتموا بالمنشآت الدينية ، كجامع الموحدين بتازا ، وجامع تينملل ، وجامع الكتبية بمراكش وجامع حسان بالرباط[3] .

لذلك حق للمؤرخ لورتورنو[4] القول بأن «معظم مدن المغربين الأوسط والأقصى أصابها الخراب خلال الصراع بين المرابطين والموحدين» . ومهما قيل عن عمارة المغرب في العصرين معا فقد كانت مجرد مظهر خارجي ، وتحت هذا المظهر كانت تكمن حقيقة مختلفة تماماً[5] ، وهى أن الدولتين لم تؤثرا إيجابياً في المجتمع المغربي الأندلسي نظراً لتعصب المرابطين لقبائل صنهاجة اللثام ، والموحدين لقبائل مصمودة بحيث عاشت سائر قبائل البربر آنذاك حياة البؤس والشقاء في ظل تلك السخائم القبلية التي طبعت المجتمع بالبداوة[6] .

وقد احتدت النزعات القبلية واستشرت البداوة في ظل الدول التي ورثت إمبراطورية الموحدين . وحسبنا ماأثير من صراع قبلى بين بطون قبائل زناته التي أسست دولة بنى مرين ودولة بنى عبد الواد ، ثم ماجرى من صراع بين الآخيرين وبين بنى حفص . ذلك الصراع الذي أفضى إلى مزيد من خراب العمران . فمثلاً خربت تلمسان إبان الصراع بين بنى حفص وبنى زيان[7] .

ولم تؤسس مدن جديدة خلال حكم الدول الثلاث باستثناء مدينة الدار البيضاء التي أصبحت حاضرة للمرينيين[8] .

شهدت أقاليم المشرق الإسلامي تفاقم ظاهرة الخراب العمراني والتدهور الديموجرافي ؛ نظراً للصراعات بين العناصر والشعوب الرعوية الاستبسية في آسيا الوسطى من أجل تأسيس كيانات سياسية ذات طابع توسعي . وحسبنا أن بعض هذه الكيانات رنت إلى بسط

(١) المصدر نفسه ، ص ٣٨٠ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٨٤ .
(٣) السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ص ٧٦٣ .
(٤) حركة الموحدين فى المغرب ، ص ١١٢ .
(٥) المصدر نفسه ، ١٢٢ .
(٦) نفس المرجع والصفحة .
(٧) السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ، ص ٧٨٨ .
(٨) المصدر نفسه ، ص ٧٨٤ .

سيطرتها على أقاليم غربي آسيا .

لذلك اتسمت الحروب بين تلك الكيانات السياسية في بلاد التركستان والهند ـ والتي امتدت إلى إيران والعراق والشام وآسيا الصغرى ـ بالضراوة والعنف والإسراف في سفك الدماء وتخريب المدن والمزارع . ونكتفي بإيراد بعض الأمثلة الدالة في هذا الصدد .

لما انتزع الغوريون غزنة من الغزنويين الأواخر ، أحرقوا المدينة ونهبوها . يقول أحد الدارسين[١] ـ نقلا عن شاهد عيان ـ «أحرقت غزنة ونهبت وخربت ، ودام القتل سبعة أيام حتى قيل بأن الرحمة هربت من وجه الأرض وحلت أرواح الشياطين في صدور الرجال» . وحسبنا أن السلطان علاء الدين حسن الغورى الذي أحرق غزنة لقب بلقب «جهانسور» ويعني «محرق العالم» . لقد أمعن هذا السفاح في هدم المنشآت الغزنوية الفخمة فضلاً عن المدارس والمكتبات ، ولم يتورع عن إحراق المساجد .

أما عن فظائع الاجتياحات المغولية ؛ فحدث ولا حرج . إذ نعلم أن جنكيز خان دمر مدينة أترار تدميراً كاملا عام ٦١٦ هـ وقتل جميع سكانها[٢] . ولاقت مدينة خوارزم ذات المصير ؛ حيث جرى إحراقها وإجراء مياه نهر جيحون في دروبها وإعمال السيف في جميع أهلها ؛ فغدت خرابا يبابا[٣] .

أما غزنة ؛ فقد أجهز المغول على سائر سكانها بعد أن سويت بالأرض[٤] . وعلى طول الطريق من أسيا الوسطى إلى بلاد الشام أحرق المغول ودمروا سائر المدن والقرى وأزهقوا الأرواح بصورة لم يشهدها التاريخ من قبل ولا من بعد[٥] .

وقد كشفت رحلة ابن بطوطة عن هذا الخراب والدمار الذي رأى آثاره رأي العيان . لذلك نكتفي بإثبات ما ذكره في هذا الصدد .

يقول ابن بطوطة[٦] عن سمرقند التي كانت مزدهرة بالعمائر غاصة بالسكان : « . . .دثر أكثر ذلك ، وكذلك المدينة خرب كثير منها ، فلاسور لها ولا أبواب» . أما ترمذ

(١) أنظر : توفيق لقبابى : المرجع السابق ، ص ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ .
(٢) عصام عبد الرووف : المرجع السابق ، ص ١٣٧ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ١٤٠ .
(٤) النسوى : سيرة السلطان جلال الدين منكبرتى ، ص ١٥٨ . القاهرة ١٩٥٣ .
(٥) أشتور : المرجع السابق ، ص ٣١٧ .
(٦) الرحلة ، ص ٣٦٢ ، ٣٦٣ .

فقد حولها جنكيز خان إلى أطلال ، وقد خلت من السكان إلا في بعض الزوايا التي يقطنها المتصوفة[1] .

وفي خراسان ، وجد ابن بطوطة مدينة بلخ «خاوية على عروشها ، غير عامرة . حتى مساجدها خربها جنكيز خان اللعين»[2] .

أما العراق ؛ فقد رثاها أحد الشعراء مترحما على أمجادها التليدة[3] . وبالمثل خربت الكوفة وكربلاء والقادسية وعقبراء وحصن كيفا والموصل[4] . وحل الخراب بسامرا «فلم يبق منها إلا القليل»[5] . كما أن جزيرة ابن عمر «أكثرها خراب»[6] .

وفي الشام ؛ ذكر ابن بطوطة أن مدينة نصيبين «خرب أكثرها»[7] . كما لاحظ أن مدينة دارا «خراب لاعمارة فيها»[8] .

وامتد الخراب إلى بلاد التركمان التي لاحظ ابن بطوطة[9] أنها تغص بالخوانق والتكايا لسكنى الزهاد ؛ كدليل على استشراء نزعات التشاؤم والزهد من جراء فظائع المغول . كما لاحظ أن أطلال المدن والقرى لم تسلم من إغارات قطاع الطرق[10] . ناهيك بتفشي الفتن الطائفية والسخائم العنصرية الى أسهمت في تفاقم ظاهرة التدهور العمراني والديموجرافي . مصداق ذلك أن مدينة أرزالروم «خرب أكثرها بسبب فتن وقعت بين طائفتين من التركمان بها»[11] .

وعن مظاهر الخراب في الهند التي عاينها ابن بطوطة حين زارها في عهد السلطان محمد شاه ؛ نكتفي بما ذكره عن تخريب دهلى وذبح أهلها على يد هذا السلطان السفاح حيث قال : «فلما دخلناها وجدناها خالية ليس بها إلا قليل عمارة»[12] . ومعلوم أنها كانت

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٣٦٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٦٥ .

(٣) قال الشاعر : انظر : ابن بطوطة : ص ٢١٦ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٨٤ ، ص ١٨٥ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٢٧ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٢٢٩ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٢٣٠ .

(٨) ابن بطوطة : المرجع السابق ، ص ٢٣١ .

(٩) المصدر نفسه ، ص ٢٧٥ .

(١٠) المرجع السابق ، ص ٢٧٩ .

(١١) المصدر نفسه ، ص ٢٧٨ .

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٤٦٧ . قيل إن السلطان محمد شاه صعد إلى قصره ، فنظر إلى المدينة وليس بها نار ولا دخان ولا سراج ، فقال : «الآن طاب قلبي وتهدن خاطرى» . ابن بطوطه : المرجع السابق ، ص ٤٦٦ .

حاضرة الهند الإسلامية إبان حكم سلاطين المماليك . وليس أدل على تفشي المجاعات والأوبئة مما لاحظه ابن بطوطة عن إقبال السكان على أكل الجيف العفنة ولحوم الآدميين في بعض الأحيان[١] .

هكذا تشي هذه الصور المفزعة ـ وغيرها ـ بخراب العمران وتدهور السكان في العالم الإسلامي برمته ؛ نتيجة هيمنة النظم الإقطاعية البدوية العسكرية التي أسفرت ـ ضمن ماأسفرت ـ عن تخلخل البناء الطبقي ، وهو ماسنوضحه في المبحث التالي .

ثالثا : تخلخل البناء الطبقي

معلوم أن البناء الطبقي يتشكل وفقا للأساس الاقتصادي ، حيث تصاغ الطبقات حسب نوعية نمط الإنتاج السائد والأنماط المهمشة الأخرى ؛ بحيث تغدو حيازة الثروة معياراً لتحديد الفوارق الاجتماعية بين الطبقات ، ومن ثم تسقط كل الدعاوى التي تعتمد الدين أو المذهب أو الإثنية أو غيرها حجر الزاوية في دراسة البناء الطبقي ؛ وإن كان من الواجب الاعتراف ببعض فعالياتها خصوصاً في المجتمعات ذات السمة الإقطاعية .

وبالمثل لاعبرة بمقولات بعض القدامى والمحدثين الذين يرفضون الاعتراف أصلاً بوجود الطبقات ـ حسب معيار حيازة الثروة ـ في المجتمعات الإسلامية على أساس أن «الناس أمة واحدة سامعة ساكنة»[٢] ؛ وبالتالي تحول «الأخوة الإسلامية» دون ظهور الطبقات[٣] .

ولعل ذلك ـ وغيره ـ كان من أسباب ضبابية الرؤية التي عوقت جهود المهتمين بدراسة التاريخ الاجتماعي للعالم الإسلامي الوسيط .

فإذا كان البعض قد فطن إلى أهمية اعتبار معيار الثروة أساساً لتحديد الطبقات ؛ إلا أن معظمهم لم يوفق في تصنيفها وتحديد شرائحها تحديداً دقيقاً ؛ نظراً لاستنادهم إلى تصنيفات القدامى . فقد تحدث البعض مثلا عما سمي بطبقة الكتاب أو طبقة العسكر أو طبقة المعممين ؛ في حين أنها كانت مجرد شرائح في الطبقة الأرستقراطية أو الطبقة الوسطى أو طبقة العوام[٤] .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٤٨٩ ، ٤٩٠ .

(٢) أنظر ابن عذارى : ٢ : ١٩٧ .

(٣) عن هذه الإشكالية والتوفيق فى حلحلتها ، راجع : أحمد الطاهرى : عامة قرطبة فى عصر الخلافة ، ص ١٦٠ ، الرباط ١٩٨٩ .

(٤) أنظر : كلود كاهن : المرجع السابق ، ص ١٣٤ ، ١٣٥ .

كذلك اختزل بعض الدراسين التشكيلة الطبقية في بعض المجتمعات الإسلامية إلى طبقتين فقط هما طبقة الحكام وطبقة الرعية[١] ؛ على أساس أن «الطبقة تتحدد فضلا عن مدى ثرائها بعلاقاتها مع السلطان من ناحية والرعية من ناحية أخرى» ، ولما كانت الطبقة الوسطى معارضة للسلطة - حسب تصورهم - لذلك فهى تندرج فيما أسموه بطبقة الرعية[٢] .

وليس أدل على خطأ هذا التصنيف من أن الطبقة الوسطى - رغم هزالها - لم تكن في غالب الأحيان إلا ممالئة وموالية للسلطة ، كما سنوضح في موضعه من الدراسة . كما أن مفهوم الرعية مفهوم فضفاض ؛ ولسوف يثبت البحث توزعها بين الطبقات الثلاث .

وربما كان بعض القدماء من المؤرخين أقرب إلى الصواب حين اعتمدوا معيار الثروة أساساً للتصنيف الطبقي من ناحية ، وحين نجحوا في تعديد الشرائح الاجتماعية التي تندرج في الطبقات الثلاث من ناحية أخرى . هذا على الرغم من الإخفاق في التحديد القاطع لهذه الطبقات ، كذا اعتبار بعض الشرائح طبقات في ذاتها .

يصدق ذلك على تصنيف المقريزي[٣] الذي بمقتضاه قسم المجتمع إلى سبع طبقات هي : «أهل الدولة من الحكام ، وأهل اليسار من التجار ، وأولوا النعمة من ذوي الرفاهية والباعة من التجار والسوقة ، ثم أهل الفلح ثم الفقراء ، ثم أرباب الصنائع والمهن ، وأخيراً ذوي الحاجة والمسكنة» .

والصواب أن الطبقة العليا تتمثل فيما أسماه المقريزي «بأهل الدولة من الحكام» ، فضلا عن شرائح أخرى سوف نحددها فيما بعد . أما الطبقة الوسطى فتضم - في نظرنا - ماوصفه المقريزي «بأهل اليسار من التجار وأولو النعمة من ذوي الرفاهية» ، بالإضافة إلى «أرباب الصنائع والمهن» ، فضلا عن شرائح أخرى سنحددها أيضاً فيما بعد . بينما يندرج في طبقة العامة ما أسماهم «بالباعة من التجار والسوقة وأهل الفلح» «الفقراء» و «ذوي الحاجة والمسكنة» الذين يمثلون مجرد شرائح في طبقة العوام التي تضم شرائح أخرى سوف نحددها فيما بعد .

وقد فطن السبكي[٤] إلى خطأ المقريزي حين جعل الشرائح طبقات ، ولجأ إلى تقسيم

---

(١) أنظر : قاسم عبده قاسم : **دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى** ، ص ١٦ ، القاهرة ١٩٨٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٨ .

(٣) أنظر : **إغاثة الأمة بكشف الغمة** ، ص ٧٢ ، ٧٣ ، القاهرة ١٩٥٥ .

(٤) أنظر : **معيد النعم ومبيد النقم** ، ص ١٤٣ وما بعدها ، القاهرة ١٣١٧ هـ .

المجتمع إلى ثلاث طبقات هي : «الطبقة العليا ، وأرباب الحرف ، ثم العوام» دون أن يوضح الشرائح التي تحتويها كل من هذه الطبقات الثلاث .

وربما كان تصنيف جماعة إخوان الصفا موضحا لبعض هذه الشرائح ؛ حين ذهبوا إلى «أن الناس أصناف وطبقات ؛ منهم أرباب الصنائع والحرف والعمارات والأملاك ، ومنهم الملوك والسلاطين والأجناد وأرباب السياسات ، ومنهم المتصرفون والخدامون والمتعيشون يوما بيوم ، ومنهم الزمنى والعطل وأهل البطالة والفراغ ، ومنهم أهل العلم والدين[١] .

وفقا لهذا التصنيف يبرز معيار حيازة الثروة كأساس لتحديد الفوارق بين الطبقات في وضوح شديد ؛ وإن عابه التسبيق بالطبقة الوسطى ثم التثنية بالطبقة العليا على الرغم من هزال الطبقة الوسطى ؛ خصوصاً في عصر إخوان الصفا . كذلك حين جعل من أهل العلم والدين طبقة بعينها بينما كانوا ضمن شرائح الطبقة العليا والوسطى كما سنوضح فيما بعد . وأخيراً انطوى هذا التصنيف على خطأ أخر ؛ إذ جعل من شريحتي طبقة العوام طبقتين مستقلتين .

برغم ذلك نلتمس العذر للمؤرخين القدامى ؛ لأن تحديد المفهوم العلمى الدقيق لمصطلح الطبقة لم يتسنَّ إلا في العصور الحديثة ، وحسبهم التوفيق في الوقوف على حقيقة هامة ـ لم يفطن إليها المحدثون ـ وهى أن تحديد الطبقات يتم وفقا لمعيار حيازة الثروة . كذا التوفيق في حصر الكثير من الشرائح التي تندرج تحت كل طبقة منها .

تأسيساً على ذلك نرى أن البناء الطبقي في العالم الإسلامي إبان سيادة الإقطاعية منذ منتصف القرن الخامس الهجري كان واضح المعالم ؛ ذلك لأن «المجتمع الإقطاعي مجتمع جامد طبقي البنيان» على حد قول بعض الدارسين الثقات[٢] . إذ في مثل هذا المجتمع تتبلور البنى الطبقية وتترسخ وتظهر الفوارق بين الطبقات بشكل قاطع ومحدد .

وعلى ذلك يمكن أن نرصد ـ دون عناء ـ الطبقات الثلاث ؛ العليا والوسطى والدنيا ، كما يمكن تحديد شرائح كل منها تحديداً قاطعاً ، كذا تبيان وزنها الاجتماعي ودورها التاريخي ؛ وهو مانعرض له بالشرح والتحليل .

(١) أنظر : الرسائل ، جـ ١ ، ص ٢٤٨ ، مصر ١٣٥٧هـ .
(٢) ابراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

(أ) الطبقة الأرستقراطية :

تتكون هذه الطبقة من عدة شرائح هي :

(١) رجال السلطة من الحكام والأمراء والوزراء والكتاب وقادة الجيش ، فضلاً عن شيوخ القبائل في دول الغرب الإسلامي .

(٢) فقهاء السلطة الذين يبررون لمشروعيتها والذين غالباً ماكانوا يتقلدون مناصب القضاء والإفتاء وغيرها من المناصب الدينية .

(٣) الأشراف الذين تمتعوا بمكانة أدبية وروحية لانتمائهم إلى البيت النبوى .

فيما يتعلق بالشريحة الأولى ؛ نلاحظ أنها اختصت في هذا العصر بسمات سلبية كضيق الأفق وضآلة الخبرات السياسية ، فضلا عن الفهم السطحى والمحافظ للدين ، كذا خشونة الطبع والقسوة المستمدة من طبيعتها البدوية . لذلك أفلست سياسياً وإدارياً وعسكرياً وأظهرت عجزاً كبيراً في المجال الاقتصادي . وعلى الصعيد الاجتماعي عاشت حياة البذخ والترف وأحيت النعرات العرقية والنزعات الطائفية ، كما أجهضت النهضة العلمية والفكرية لتكرس الغيبية والنصية والخرافة[١] .

ففى الدولة الفاطمية ـ بعد خلافة المستنصر ـ كانت هذه الشريحة مسؤولة عن تقلصها وتداعيها نتيجة عجز الخلفاء وهيمنة «الوزراء العظام» على مقدرات الحكم والسياسة . وقد نجم عن ذلك هزائم برية وبحرية حتى لقد اقتصر حكم الفاطميين الأواخر على مصر وبعض أقاليم الشام ، بعد استقلال الزيريين بأفريقية ، ونجاح الصليبيين في تكوين أربع إمارات في الشام ، وتدهور النفوذ الفاطمي في اليمن . كما كانت هذه الشريحة مسؤولة عن إذكاء حرب العصبيات بين الترك والسودان والمغاربة والأرمن . كذا عن الفتن الطائفية بعد انشقاق المذهب الإسماعيلى إلى نزارية ومستعلية ودروز ، وظهور الهرطقات والبدع ، واضطهاد أهل الذمة ؛ خصوصاً إبان الأزمات والنوازل الاقتصادية التي اجتاحت مصر خلال هذا العصر .

برغم ذلك عاشت هذه الشريحة حياة البذخ والترف ، وحسبنا ماذكر عن كنوز الفاطميين من الطرف والجواهر والذهب والثياب والأثاث التي أفاض المؤرخون في وصفها[٢] . وبالمثل احتذي الوزراء والقواد ورؤساء الدواوين حذو الخلفاء ونافسوهم في

---

(١) محمود إسماعيل : **تاريخ الحضارة العربية الإسلامية** ، ص ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٢) ابن ميسر : المرجع السابق ص ٤٢ .

الإسراف في المباهج الدنيوية والمتع الحسية[١] .

أما السلاجقة ؛ فقد أفضى فساد شريحة الحكام إلى تجزئة إمبراطوريتهم من جراء الصراع على السلطة بين أفراد البيت السلجوقي ؛ ذلك الصراع الذي أججه الوزراء وقادة العسكر ، وأسفر ـ ضمن ما أسفر ـ عن سلسلة من الهزائم العسكرية التي مهدت لانتزاع الصليبيين معظم بلاد الشام واجتياح الموجات البدوية الآسيوية التي أسقطت دولتهم في النهاية .

وفى ظل الحكم السلجوقي السني ؛ حاز الخلفاء العباسيون الإقطاعات ونافسوا السلاطين حياة البذخ والمجون[٢] ، وتطاول بعضهم لاسترداد نفوذهم السياسي المفقود منتهزين غرق السلاطين في المتع الحسية[٣] . ويرى بعض المؤرخين أن هذه الظاهرة المشينة استشرت في المجتمع السلجوقي ؛ حتى أن بعض السلاطين والوزراء والقواد أصيبوا من جرائها بالعقم وعدم الإنجاب[٤] كما مات بعضهم في أوج الشباب[٥] .

كما انتهز البعض من الوزراء والأمراء وقادة العسكر الفرصة فتطاولوا على الخلفاء والسلاطين[٦] ، ولعب «الأمراء المماليك» الذين استجلبهم الخلفاء العباسيون دوراً مشيناً في هذا الصدد ، كان من أسباب ضعف الخلافة والسلطنة في آن ، وأدى إلى سقوط الخلافة العباسية والامبراطورية السلجوقية .

وفى ظل السلاجقة ؛ جرى إحياء المذهب الأشعرى واضطهاد المذاهب والديانات الأخرى ، فضلاً عن غلبة الاتجاهات النصية والصوفية التهويمية على حساب النزعات العقلانية والليبرالية التي كانت مزدهرة في العصر السابق .

وعلى غرار الأرستقراطية السلجوقية ؛ نسج الحكام الأتابكة الذين تعاظم في عهودهم نفوذ الوزراء والقواد . وبرغم تبنيهم دعوى الجهاد ؛ إلا أن «حياتهم الخاصة جمعت بين التعبد والنسك وبين التحلل والتهتك»[٧] .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٥٨ .

(٢) قيل ـ على سبيل المثال ـ إن الخليفة الناصر اقتنى أموالاً ملأ بها بركة فى قصره . أنظر : بدرى محمد فهد : المرجع السابق ، ص ٣٨١ . وقيل إن إحدى جوارى المستنصر بالله العباسى كان لها ديوان خاص ووكلاء وعبيد وحشم حازوا الإقطاعات الواسعة . نفسة ، ص ٣٨٢ .

(٣) عبد النعيم حسنين : المرجع السابق ، ص ١٧٨ - ١٨٠ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٨٤ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٦٧ .

(٦) بدرى محمد فهد : المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .

(٧) مؤنس عوض : المرجع السابق ، ص ٢٠٠ .

وفى دولة سلاطين المماليك ، شكلت النخبة الحاكمة أهم شرائح الطبقة الأرستقراطية . كانت هذه النخبة من المماليك الذين احتكروا السلطة والحرب والإدارة ، كما حازوا الأرض إقطاعات عسكرية . واتسمت حياتها بالعزلة عن سائر طبقات المجتمع ، حيث كانوا يتكلمون التركية ويتزاوجون فيما بينهم[١] . وكان استقرارهم بالمدن حيث نيطوا بالمناصب العامة الهامة[٢] دون غيرهم . وشكلوا بيوتات طالما تصارعت على السلطة وتنافست في حياة اللهو والبذخ[٣] ؛ حتى استشرت بينهم الأمراض الاجتماعية والخلقية[٤] .

فى الغرب الإسلامي ، ارتبطت النخبة الحاكمة بالعصبية القبلية ، ففى بلاد المغرب والأندلس تأسست الكيانات السياسية وفقاً لقانون الغلبة بين العصبيات المختلفة ، إذ كان ملوك الطوائف يمثلون الأرستقراطية العربية والبربرية في الغالب الأعم . كما كانت كل الدول التي تداولت على حكم المغرب والأندلس تستند بالمثل إلى عصبيات قبلية .

ففى دولة المرابطين تمثلت الشريحة الأرستقراطية الحاكمة في قبيلة لمتونة[٥] التي احتكرت الرئاسة والإمارة والقيادة[٦] ، وعاشت في عزلة وسط الحريم والحشم والعبيد[٧] . وقد تخلت هذه النخبة عن حياة التقشف والزهد والمرابطة وأسرفت في مباهج الترف والدعة فاقتنت القصور والإماء والجواري[٨] ، وأغدقت على الشعراء والندماء وأرباب الطرب[٩] . وقد أفاض المؤرخون في وصف مواكبهم وهم متمنطقون بالسلاح ؛ فكانوا ينشرون الرعب بين الأهلين في الطرقات[١٠] . وتفنن عبيدهم وحشمهم في ارتكاب الموبقات واستحلال المحرمات[١١] دون رادع أو وازع إذ كانوا يستخفون بأحكام القضاء . وقد كان للإسراف في حياة البذخ والترف التي عاشتها هذه النخبة بالغ الأثر في تدهور دولة المرابطين وسقوطها ، حيث كانت ترفل في حياة العبث والمجون في قصورها «لاهية عما

(١) آشتور : المرجع السابق ، ص ٣٧٠ ، ٣٧١ .
(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور : المرجع السابق ، ص ١٥٧ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٧٢ .
(٤) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٥١ .
(٥) ابن خلدون : **العبر** : ٦ : ١٩١ .
(٦) مجهول : **الحلل الموشية** ، ص ٨٦
(٧) المصدر نفسه ، ص ٨٧ .
(٨) الفتح بن خاقان : **قلائد العقيان** ، ص ١١١ ، تونس ١٩٦٦ .
(٩) ابن عبدون : المرجع السابق ، ص ٢٨ .
(١٠) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٢١٥ .
(١١) ابن عبدون : ص ٢٨ .

يحيط بالبلاد من أخطار»[١] .

كما أن دول الموحدين والمرينيين والز يانيين والحفصيين شهدت نخبات حاكمة ذات أصول قبلية . لذلك احتلت العصبية المؤسسة داخل كل دولة مكان الصدارة السياسية ؛ فنعمت بالإمتيازات والإنعامات ومنحت سلطات واسعة[٢] ، كما احتكرت المناصب القيادية كالسلطنة والوزارة والإمارة وقيادة الجيوش ، فضلاً عن المجالس الاستشارية التي ظهرت في عصر الموحدين[٣] .

وكان ضعف وانهيار وسقوط هذه الدول يرجع في الغالب الأعم إلى حياة الخمول والدعة والانغماس في اللهو والعبث التي تردت فيها تلك الشريحة ؛ حتى قيل بأن الكثير من السلاطين كانوا لايتورعون عن السكر علنا ويرغمون مجالسيهم من فقهاء البلاط على احتساء الخمر[٤] .

أما عن حياة الأرستقراطية الحاكمة في دول المشرق الإسلامي ؛ فكانت أكثر انغماساً في المتع الحسية . ويعزو ابن خلدون[٥] ذلك إلى طبيعة نشأتها الرعوية الخشنة وما استجد عليها من مظاهر الفساد والإفساد بعد تسنمها السلطة . وحسبنا أن البعض يرجع تفسير سقوط الغزنويين نتيجة الاستغراق في المتع الحسية بين السلاطين الأواخر[٦] الذين تباروا في حيازة الثروات الهائلة ؛ حتى قيل بأن الغوريين ورثوا عن الغزنويين من الذهب والجواهر ما حمل على ظهور مائتين وخمسين جملا[٧] .

كما أغنانا ابن بطوطة[٨] عن الاسترسال في ذكر ما كانت عليه حياة سلاطين مماليك دهلى من بذخ وثراء أفضى إلى الإسراف في المتع الحسية . وعلى غرارهم كان وزراؤهم وأمراؤهم وقوادهم يترددون في ذات المهالك التي أفضت إلى فقدانهم شمائل الشجاعة والفروسية التي ميزت حياتهم الأولى[٩] .

أما سلاطين المغول ؛ فقد تفوقوا على غيرهم في استمراء حياة البذخ والمتعة خصوصاً

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٩ .

(٢) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

(٣) لوتورنو : المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

(٤) هوبكنز : المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

(٥) قال أحد الفقهاء فى مجلس سكر مخاطبا عبد المؤمن بن علي : المقرى : ٤ : ١٧٩ .

(٦) المقدمة ، ص ٣١٦ .

(٧) توفيق محمد لقبابى : المرجع السابق ، ص ٨٢ ، ٣٤٨ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ٣٥١ .

(٩) الرحلة ، ص ٣٠٩ .

قبل اعتناقهم الإسلام . وحسبنا ماقيل عن مظاهر الترف والفجور والتهتك التي شهدتها دهلى بعد أن فتحها تيمورلنك[١] الموله بالموسيقى والرقص والغناء[٢] . ناهيك بالمواكب السلطانية المدججة بالجند والمماليك والحشم[٣] ، ورحلات الصيد والقنص التي ارتبطت بالتهتك والتحلل الأخلاقي[٤] ؛ حتى أن بعض السلاطين لم يتقاعس عن الجهر بالإفطار في رمضان[٥] . ولا غرو ؛ فقد حظي الندماء والجوارى بالإنعامات السنية والهدايا السلطانية[٦] . ويذكر ابن بطوطة[٧] أن أحد هؤلاء الندماء تزوج من ابنة أحد السلاطين . كما حظي المنجمون والعرافون بمكانة مرموقة في البلاط السلطانى[٨] . واختص أطباء السلاطين بمنزلة خاصة جعلتهم يسهمون في حيك المؤامرات السياسية[٩] . وتمتع هؤلاء وأولئك بالرواتب المنتظمة فضلاً عن الإقطاعات والخلع والكساوى التي كان يغدقها عليهم سلاطين دهلى[١٠] .

وقد برز نفوذ قواد العسكر في بلاط المغول الايلخانيين الذين عانوا من مكائدهم ومؤامراتهم السياسية[١١] ، وبالمثل كان لأطباء البلاط دور شائن في هذا الصدد ؛ خصوصاً إبان حكم الإيلخان غازان[١٢] . وكان الوزراء والأمراء يتحكمون في تسيير أمور الدولة بينما تفرغ معظم السلاطين لحياة الدعة والمجون[١٣] . ولاغرو فقد حظي الوزراء بمكانة خاصة وتمتعوا بسلطات عريضة ؛ حتى لقد ذكر القلقشندي[١٤] أن الوزير المغولى «هو حقيقة السلطان وهو المتفرد بالحديث في المال والولاية والعزل حتى في جلائل الأمور» .

أما عن الفقهاء والعلماء الموالين للسلاطين ؛ فكانوا يشكلون شريحة هامة من شرائح

(١) ابن بطوطة : المرجع السابق ، ص ٣٠٩
(٢) عادل رستم : المرجع السابق ، ص ٣٠٧ .
(٣) عصام عبد الرؤوف : المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .
(٤) عادل رستم : المرجع السابق ، ص ٣٠٩ .
(٥) ابن بطوطة : المرجع السابق ، ص ٣٣١ .
(٦) عادل رستم : المرجع السابق ، ص ٢٩٢ .
(٧) Quershi : Op. cit. P.73.
(٨) ابن بطوطة : ص ٣٣١ .
(٩) المصدر نفسه ، ص ٢٨٣ .
(١٠) المصدر نفسه ، ص ٢٨٤ .
(١١) Quershi : Op. cit. P.364.
(١٢) محمد محيى الدين الإدريسى : المرجع السابق ، ص ١٩ ، ٢٠ .
(١٣) المصدر نفسه ، ص ٢٦ ، ٢٧ .
(١٤) D' ohsson : Op. cit. P.364.

الطبقة الأرستقراطية الحاكمة . فطالما برروا مشروعية حكم السلاطين القائم على الغلبة والتسلط . وقد نيط بعضهم بالمناصب الهامة كالوزارة والقضاء والافتاء ، فضلا عن الكتابة في الدواوين . لذلك أقطعوا الإقطاعات وحازوا الإنعامات وجمعوا بين المكانة الروحية والمال والجاه ، ووقفوا إلى جانب السلطة ضد العامة يرهبونهم باسم الدين . لذلك تقلبوا في حياة البذخ والترف ؛ فاقتنوا القصور والجوارى والغلمان . كما أسهموا بدور شائن في إذكاء نيران الصراعات الطائفية ، وحاربوا العلماء والفلاسفة ، وتصدوا للفكر الحر والاجتهاد مروجين للاتجاه النصى الغيبى المبرر لشرعية النظم العسكرية المستبدة[1] بالحق أو بالباطل .

وهاك بعض الأمثلة الدالة في هذا الصدد . في الدولة السلجوقية تعاظم نفوذ المدارس النظامية التي انتشرت في سائر أقاليم الإمبراطورية تروج للمذهب الأشعرى الممزوج بالتصوف الطرقى . ليس أدل على ذلك من إفتاء الإمام الغزالى بمشروعية حكم السلاطين السلاجقة في الشرق والمرابطين في المغرب والأندلس . وتذكر بعض الروايات أن الفقهاء اكتنزوا الأموال ودفنوها في الأرض ؛ مما أفضى إلى الركود الاقتصادي في العصر السلجوقي[2] .

وفى الدولة المملوكية تعاظم نفوذ «المعممين» حتى اعتبرهم بعض المؤرخين طبقة قائمة بذاتها . وقد قاموا بدور هام في مساندة النظام المملوكي على حساب الرعية[3] . لذلك كوفئوا بتولى الوظائف الديوانية ؛ وإن لم يسلموا أحياناً من نقمة الطغمة العسكرية المملوكية التي كانت تحرم عليهم ركوب الخيل ، ولاتتقاعس عن نهبهم ومصادرة أموالهم[4] ؛ إذا ما انحازوا إلى الرعية . لذلك اتسمت أخلاقهم بالنفاق من أجل السلامة وتحقيقاً للطموحات الشخصية . وفى ذلك يقول المقريزي[5] «كثيراً ماتناقضوا في أحكامهم بإبطال ماصححوه وتصحيح ما أبطلوه» ، كل ذلك ميلاً إلى الجاه وحرصاً على إبقاء رياستهم ؛ التي كانت تورث في أبنائهم حتى شكلوا «أرستقراطية ثقافية»[6] ، كانت من وراء تحريض السلاطين ضد أهل الذمة ، فضلاً عن مخالفيهم في المذهب[7] .

---

(١) صبح الأعشى : ٤ : ٤٢٣ .

(٢) محمود إسماعيل : تاريخ الحضارة العربية الإسلامية ، ص ١٣٦ .

(٣) آشتور : المرجع السابق ، ص ٣٧٧ .

(٤) سعيد عبد الفتاح عاشور : المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٥٨ .

(٦) الخطط : ٢ : ٤٠٣ .

(٧) آشتور : المرجع السابق ، ص ٤١٤ .

كما بزغ نجم «فقهاء السلطان» في الغرب الإسلامي خصوصاً في عصر المرابطين، حيث اختير من شيوخ المالكية كل القضاة والمشاورين ورجال الإفتاء والعدول. ليس أدل على ذلك من أن بعض أمراء المرابطين لقبوا أنفسهم بلقب «الفقيه»(١). لذلك حاز الفقهاء الإقطاعات وتمتعوا بالإنعامات وحظوا بالمناصب العليا، مقابل القيام بدور هام في الحفاظ على ولاء الرعية للمرابطين. وكان الفقهاء المالكية من وراء تحريض السلاطين على أهل الذمة، فضلا عن العلماء والفلاسفة(٢). ولعل هذا يفسر حملة المؤرخين والعلماء المستنيرين عليهم؛ إذ وصفوهم بأن «الكبر والفخر والسرور كان بادياً في وجوههم.. واعتَدّوا بظهورهم على صدور المجالس زهوا على الخواطر»(٣)، كما كشفوا عن فساد سِيرهم وأخلاقهم مع تظاهرهم أمام الناس بالتدين والتقوى(٤).

ولما دب الضعف في الدولة المرابطية؛ نجحت بعض بيوتات الفقهاء التي احتكرت منصب القضاء في الاستقلال ببعض المدن في الأندلس؛ حتى أطلق بعض المؤرخين على تلك الحقبة «عصر الطوائف الثاني».

وبديهي أن يمعنوا في حياة البذخ والمجون والعربدة والسكر، في ذات الوقت الذي كانوا يحرمون فيه على العامة احتساء الخمر(٥).

وإذ تداعى نفوذ الفقهاء المالكية في ظل الموحدين فقد استبدل بنفوذ «العلماء» المروجين للعقيدة التومرتية. لذلك أسند الخلفاء الموحدون إليهم إدارة الأقاليم وتصريف أمور الدواوين(٦). فضلاً عما حظوا به من مظاهر التبجيل والتكريم المادى والأدبي(٧). فكان الخليفة المنصور الموحدى «يكرم الفقهاء والعلماء ويجري على أكثرهم الإنفاق من بيت المال»(٨). هذا فضلا عن الإقطاعات التي منحهم إياها(٩).

لذلك عاشت تلك الشريحة حياة البذخ والترف إلى حد اللهو والمجون(١٠)؛ حتى أن

(١) المصدر نفسه، ص ٣٧٣.
(٢) عصمت دندش: المرجع السابق، ص ٢١٧.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢١٨.
(٤) سامية مصطفى مسعد: المرجع السابق، ص ٢٣٢.
(٥) عصمت دندش: المرجع السابق، ص ٢٢٠.
(٦) المقرى: ٤: ١٩٢.
(٧) عبد الله علام: المرجع السابق، ص ٢٢٨.
(٨) ابن أبي زرع: المرجع السابق، ص ٢٠٤.
(٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٨.
(١٠) سامية مصطفى مسعد: المرجع السابق، ص ٢٢١.

بعض أفرادها كانوا ينادمون الخلفاء في مجالس الطرب ويشاركونهم السكر والعربدة[١] .

وفى المشرق الإسلامي ؛ لا نعدم أمثلة دالة على تعاظم سطوة «فقهاء السلطان» . فعلى سبيل المثال لمع نجمهم في بلاط الغزنويين[٢] حيث أوغروا صدور السلاطين ضد الشيعة . وفى دولة المماليك بدهلى كان السلاطين يجلون الفقهاء إلى حد السماح لهم بمشاركتهم مجالسهم ومآكلهم . ومنهم من تولى القضاء والإفتاء والخطابة[٣] . وليس أدل على تعاظم مكانتهم من تقدمهم سائر الشرائح الأخرى في رسوم البلاط السلطاني[٤] . وبالمثل حظي شيوخ الصوفية بمكانة جلى في الحاشية السلطانية . ومنهم من تقلد بعض المناصب الهامة ، وانتهز ضعف بعض السلاطين فحاول الوصول إلى السلطة[٥] . وحظي هؤلاء وأولئك بالإقطاعات والإنعامات فضلاً عن الرواتب الدائمة[٦] . وقد استهدف السلاطين من وراء هذا التكريم «إيجاد توازن اجتماعي بين السلطنة والرعية ، كذلك التبرك بهم لسطحية إسلامهم»[٧] .

وفى الدولة الإيلخانية المغولية حظي الفقهاء بمكانة مرموقة لذات الأسباب[٨] ؛ فمنهم من تولى الوزارة كالشيخ رشيد الدين فضل الله[٩] . كما تولوا بعض المناصب العليا كوظيفة «صاحب الديوان» و«كاتب الديوان»[١٠] .

أما الشريحة الأخيرة في الطبقة الأرستقراطية ؛ فتتمثل في جماعات الأشراف العلويين والعباسيين . فبرغم غلبة المد السني في معظم الدول التي شهدها هذا العصر ؛ حظي العلويون بمكانة مرموقة تقديراً وتبجيلاً لآل البيت ؛ خصوصاً في عهود بعض السلاطين الذين اعتنقوا المذهب الشيعي في المشرق الإسلامي ؛ كما هو الحال في الدولة المغولية الإيلخانية التي تعصب بعض سلاطينها للمذهب الإثنى عشري . كذلك تعاطف سلاطين المماليك في مصر مع العلويين ومنحوهم الإقطاعات والإنعامات . وبالمثل حظوا بنفس

---

(١) المقرى : ٢ : ٣٨٥ .
(٢) المصدر نفسه : ٤ : ١٧٩ .
(٣) توفيق محمد لقبابى : المرجع السابق ، ص ٣٥٢ .
(٤) ابن بطوطة : ص ٣٠٩ .
(٥) عادل رستم : المرجع السابق ، ص ٢٨٧ .
(٦) Quershi : Op. cit. P.33.
(٧) عادل رستم : المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .
(٨) المصدر نفسه ، ص ٢٩٠ .
(٩) محمد محيى الدين الإدريسى : المرجع السابق ، ص ٦٥ .
(١٠) محمد محى الدين الادريسى : المرجع السابق ، ص ٦٧ .

المكانة في أوائل سني الدولة الموحدية ؛ حيث تأثرت العقيدة التومرتية بالمذهب الشيعي .

أما الأشراف العباسيون ؛ فقد حظوا بمكانة أعظم في ظل الدول التي اعتنقت المذهب السني وحرصت على كسب رضى الخلافة العباسية .

وكان للأشراف نقاباتهم[١] الخاصة ولباسهم المميز . كما كان لهم قضاؤهم الخاص الذي حال بين نسائهم وبين الزواج من غير آل البيت حفاظاً على شرف النسب[٢] .

قصارى القول إن الطبقة الأرستقراطية بشرائحها المختلفة هي المسؤولة عن التخلف الذي ران على العالم الإسلامي منذ منتصف القرن الخامس الهجري .

ب : الطبقة الوسطى :

معلوم أن هذه الطبقة تعاظم دورها خلال القرن السابق على سيادة الإقطاعية خلال الحقبة التي اصطلحنا على تسميتها «بعصر الصحوة البورجوازية الأخيرة» إذ كانت من وراء الاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي والتجانس الاجتماعي والازدهار العمراني والنهضة العلمية والفكرية .

وعلينا الآن الكشف عن مصير هذه الطبقة وتبيان شرائحها ورصد دورها التاريخي وتفسيره خلال الحقبة موضوع الدراسة ؛ وهى عصر سيادة الإقطاعية .

ومن المفيد أن نعرض لآراء المؤرخين التي تراوحت بين الاعتراف أو الإنكار لوجودها أصلا . كذا بصدد تقييم دورها السياسي والحضاري أيضاً . فهنريش بيكر نفى وجود هذه الطبقة خلال تلك الحقبة نظراً لغلبة الإقطاعية . وقد فند جواتياين هذا الزعم بما يغني عن الاسترسال[٣] . بينما اعترف روبين ليفي[٤] بوجود بورجوازية هزيلة قامت بدور حضاري مرموق . ومن الدارسين[٥] من قال بتعاظم هذا الدور الحضاري خصوصاً في المجال الاقتصادي . بينما ذهب آخرون[٦] إلى القول بدور سياسي فعال بالإضافة لدورها الحضاري .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٨٦ .

(٢) بدرى محمد فهد : المرجع السابق ، ص ٣٨٥ .

(٣) محمود إسماعيل : **تاريخ الحضارة العربية الإسلامية** ، ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٤) **دراسات فى التاريخ الاقتصادى والنظم الإسلامية** ، ص ١١٥ ، ١١٦ .

(٥) **Social Structure of Islam**, P . 64, Cambridge,1956.

(٦) إمحمد بن عبود : المرجع السابق ، ص ١٩ .

وما يعنينا هو إثبات وجود هذه الطبقة في ظل سيادة الإقطاعية أساساً . أما عن دورها فسوف نتناوله بالبحث والدراسة . ولدينا نص هام يثبت وجود البورجوازية ويكشف عن بعض شرائحها في إيجاز شديد ؛ نضيفه إلى النصوص الأخرى التي أوردناها في بداية هذا المبحث .

يقول ابن الفقيه[1] : «ينقسم المجتمع إلى أربع طبقات ؛ ملوك قدمهم الاستحقاق ووزراء فضلتهم الفطنة ، وعلِيَة أنهضهم اليسار ، وأواسط ألحقهم بهم التأدب ، أما الناس فزبد جفاء» .

يحدد ابن الفقيه شريحتين من شرائح هذه الطبقة على أساس معيار الثروة وهو ماوسمه «باليسار» . فإلى جانب الموسرين الذين ينقسمون بدورهم إلى شرائح متعددة سوف نبينها بعد قليل ؛ يضيف ابن الفقيه «أهل القلم» من العلماء والفقهاء والأدباء غير الموالين للسلطة .

ونحن نرى أن شرائح البورجوازية يمكن تعدادها ـ حسب الأهمية ـ على النحو التالي :

(١) كبار التجار الذين يشكلون الشريحة الأساسية نظراً لقيامهم بدور ـ ولو محدود ـ في حركة التجارة العالمية التي انتعشت في بعض الأقاليم وإبان بعض الفترات خلال ذلك العصر .

(٢) المشتغلون بشئون المال من الصيارفة والجهابذة والوسطاء ، والذين كان نشاطهم يخدم الشريحة السابقة ، وبعض هؤلاء كانوا من أهل الذمة .

(٣) رؤساء الحرف الذين ظلوا يمارسون نشاطا في بعض القطاعات المهنية التي لم تختف نتيجة التدهور العام في الصناعة في ذلك العصر[2] .

(٤) التكنوقراط من المهندسين والأطباء ، فضلاً عن العلماء غير الموالين للسلطة والمدرسين في المدارس التي أقامتها الدولة للترويج لمذهبها الرسمي .

(٥) صغار الملاك في الريف ممن ظلوا يحتفظون بأنصبة محدودة من الأرض لم تدخل في إطار الاقطاعات ؛ خصوصاً في الغرب الإسلامي[3] .

برغم تعدد هذه الشرائح وعدم استقرار أوضاعها على حال ؛ إلا أن المصلحة المشتركة بينها وتعرضها جميعاً لعسف الطبقة العليا خلق بينها نوعاً من الوعي الطبقي ؛ خصوصاً بعد

---

(١) جواتياين : المرجع السابق ، ص ١٤٢ .
(٢) مختصر كتاب البلدان ، ص ١٣٢ ، ليدن ١٣٠٢ هـ .
(٣) جواتياين : المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

انخراط أصناف الحرف في التنظيمات المذهبية والطرق الصوفية[١] .

لكن هذا الوعي الطبقي كان قاصراً ، للعراقيل التي حدت من تنامي نشاط البورجوازية الاقتصادي في ظل سيادة الإقطاعية . كما أن مصالح شرائح عديدة من هذه الطبقة ارتبطت بالدولة ؛ الأمر الذي فت في فعالية دورها السياسي . يضاف إلى ذلك أن بعض الشرائح استقطبتها الدولة فانخرطت في أجهزتها الإدارية والمالية . وأخيراً تدهور البعض الآخر ليهبط إلى طبقة العامة [٢] ؛ كما سنوضح في موضعه من الدراسة . كل ذلك وغيره أفضى إلى إضعاف الطبقة الوسطى وحال دون إضطلاعها بدورها التاريخي ؛ كما كان الحال في أوروبا .

تلك نظرة عامة ؛ علينا برهنتها من خلال تاريخ تلك الفترة الممتدة من منتصف القرن الخامس إلى أوائل القرن العاشر الهجريين . وعلى نطاق خريطة العالم الإسلامي بأسره . ولنبدأ بشريحة كبار التجار .

في العصر الفاطمي الأخير ؛ تقلصت هذه الشريحة بعد تقلص الدولة وهيمنة الأساطيل النصرانية على البحر المتوسط وتهديد الملاحة في البحار الشرقية . لذلك تعاظم دور التجار الأجانب في مصر والشام ، فضلاً عن التجار المحليين من أهل الذمة وخصوصاً الأرمن ؛ على حساب التجار المسلمين[٣] .

وبالمثل كانت وضعيتهم في دولة السلاجقة بعد تمزقها وانشغالها بالحروب الداخلية والخارجية ؛ حتى أن الكثيرين من التجار هاجروا إلى الشام ومصر وتعاملوا مع الصليبيين[٤] . ومعظمهم كانوا من بغداد وتكريت وأربيل والموصل وبالس وغيرها[٥] . ناهيك بما فرضته السلطنة السلجوقية على التجار من مكوس باهظة وتغريم ومصادرة في بعض الأحيان[٦] ، فضلا عما جرى من كبس العسكر الأسواق وإغارات العربان على المناطق التخومية ؛ الأمر الذي فت في سيولة النشاط التجاري[٧] ، وحفز التجار على الهرب إلى مدن الشام والجزيرة .

---

(١) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .
(٢) جواتياين : المرجع السابق ، ص ١٣٩ ، ١٤٠ .
(٣) محمود إسماعيل : تاريخ الحضارة العربية الإسلامية ، ص ١٣٨ .
(٤) حسن إبراهيم حسن : المرجع السابق ، ص ٦٢٤ .
(٥) آشتور : المرجع السابق ، ص ٣٧٧ .
(٦) المصدر نفسه ، ص ٢٧٨ .
(٧) المصدر نفسه ، ص ٢٨٠ .

ولعل ذلك يفسر انتعاش النشاط التجاري نسبياً في تلك الأنحاء ؛ خصوصاً بعد أن شجع نور الدين محمود التجار الوافدين وكفل لهم الأمان لمزاولة نشاطهم التجاري[١] . كما يفسر أيضاً ثراء هذه الشريحة وتبوؤها مكانة اجتماعية متميزة[٢] . لقد سمح نور الدين محمود لها بالتعامل مع الصليبيين برغم العداء السياسي والعسكري[٣] . كما اتبع سياسة التسامح المذهبى مع أهل الذمة ؛ فتعاظم نشاطهم في المدن الكبرى كدمشق حتى بلغ عدد التجار اليهود بها قرابة ثلاثة آلاف[٤] .

لكن هذه المكانة المتميزة مالبثت أن ذوت في ظل الأيوبيين ؛ نظراً لتعصبهم الدينى والمذهبى ، فضلاً عن الاشتطاط في إرهاق التجار بالجبايات والمغارم ؛ الأمر الذي أفضى إلى تناقص أعداد التجار الصغار[٥] . أما كبار التجار ـ خصوصاً تجار الكارم ـ فقد امتحنوا وصودروا في عهود الأيوبيين ؛ كما أشرنا سلفاً[٦] .

وإذ تعاظم نفوذ التجار الكبار في العصر المملوكي خلال عهود بعض السلاطين البحرية نتيجة الإسهام بنصيب في التجارة العالمية ؛ فقد تدهورت وضعيتهم بعد ذلك من جراء فداحة الضرائب والمكوس خصوصاً إبان إعداد الحملات العسكرية . وبلغ التغريم حد المصادرة أحياناً حتى «كان التجار يتمنون أن يغرقهم الله حتى يستريحوا مما هم فيه من الغرامات والخسارات وتحكم الظلمة فيهم»[٧] .

ومع ذلك ظلت تلك الشريحة أحسن حالا من سواها حتى أطلق المؤرخون على كبار التجار «بياض العامة»[٨] . ويرجع ذلك إلى ماحققوه من أرباح عالية نتيجة تعاظم نشاطهم التجاري مع بلاد السودان ؛ إذ أسسوا «وكالات» تجارية ، وفضل بعضهم الإقامة هناك[٩] . أما صغار التجار فقد عرفوا باسم «البز»[١٠] . وقد ميز المؤرخون بين هؤلاء وأولئك وبين

(١) مؤنس عوض : المرجع السابق ، ص ٣٠١ .
(٢) ياقوت : معجم البلدان : ٧ : ٢٨٦ .
(٣) ابن جبير : ص ٢٥٣ .
(٤) مؤنس عوض : المرجع السابق ، ص ٣١٤ .
(٥) آشتور : المرجع السابق ، ص ٣٠٦ .
(٦) المصدر نفسه ، ص ٣٠٧ .
(٧) المقريزى : السلوك : ٤ : ٤٤٤ – مخطوط .
(٨) إبراهيم على طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٥٠ .
(٩) آشتور : المرجع السابق ، ص ٣٨٠ .
(١٠) المقريزى : إغاثة الأمة ، ص ٧٢ ، ٧٣ .

التجار الأجانب الذين نسبوا إلى بلادهم ؛ فكان يقال تجار «الإفرنج» و «المغاربة» وهلم جرا[1] .

ويوجه عام تقلص نفوذ التجار المحليين والأجانب ، خصوصاً في عصر الجراكسة الذين بالغوا في سياسة الاحتكار[2] . فضلاً عن إرغام التجار على شراء السلع السلطانية المنهوبة والمسلوبة بأسعار باهظة[3] ؛ الأمر الذي ألحق الضرر بهم جميعاً . إذ تدهور التجار الكبار بعد هيمنة الأجانب على التجارة العالمية . وظهرت فئة جديدة من التجار المحليين تاجرت في السلع التي تحتكرها الدولة ، فضلاً عن منتجات مزارعها التي كانت تقوم بتسويقها . وكان لهذه الفئة تنظيمات خاصة يتولى رعايتها شيخهم الذي عرف «بالخواجة»[4] .

وتأرجح وضع التجار في الغرب الإسلامي بين الازدهار والانهيار[5] . فقد نجم عن توحيد الغرب الإسلامي تحت راية المرابطين تنامي النشاط التجاري بين المغرب والأندلس[6] ؛ الأمر الذي عزز مكانة التجار ، لكنهم تعرضوا من ناحية أخرى لسياسة التغريم التي اتبعتها الدولة ، فضلاً عن اضطهاد أهل الذمة ، وخصوصاً اليهود الذين لعبوا دوراً هاماً في تجارة الغرب الإسلامي ، كذا في تجارته مع المشرق خلال العصر السابق . واستمر الحال على هذا المنوال في عصر الموحدين[7] الذين أمعنوا في اضطهاد أهل الذمة عموماً واليهود على وجه الخصوص[8] .

وفي ظل الدول التي أعقبت الموحدين ؛ بلغ تدهور هذه الشريحة من الطبقة الوسطى مداه ، إذ تحول معظم التجار الكبار إلى الاشتغال بالقرصنة البحرية بعد أن ضاقت بهم السبل من جراء توقف النشاط التجاري بين بلاد المغرب وأوروبا من ناحية ، والمبالغة في سياسة التغريم والمصادرة من ناحية أخرى .

أما في بلاد المشرق الإسلامي ؛ فكان كبار التجار أكثر حظاً ، نظراً لاستمرار التجارة بين الشرق والغرب . ولعل هذا يفسر تواجد تجار الأقاليم المشرقية في بلاد آسيا الغربية ، حيث

---

(١) إبراهيم على طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٧٣ .
(٢) آشتور : المرجع السابق ، ص ٤٠٧ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٤١٢ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٤١٣ .
(٥) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٢٥٥ .
(٦) المصدر نفسه ، ص ٢٢٦ .
(٧) عبد الله علام : المرجع السابق ، ص ٢٣٩ .
(٨) قال أحد الشعراء فى هذا الصدد مخاطباً أحد سلاطين الموحدين : انظر : المراكشي : المعجب ، ص ١٩٤ .

كانوا ينسبون إلى أقاليمهم ؛ فيقال التاجر الهندي والطوسي والخوارزمي والسمرقندي[1] ، وهلم جرا . وكان معظم هؤلاء يشتغلون في تجارة الرقيق التي ازدهرت خلال هذا العصر . وتشير المراجع إلى تشجيع السلاطين هؤلاء التجار للإقامة في بلادهم وإسكانهم في أحياء خاصة[2] . ولاغرو فقد كانوا يقرضون السلاطين ويقدمون لهم الهدايا السنية ؛ خصوصاً في المناسبات الرسمية[3] .

أما عن شريحة المشتغلين بأمور المال من الصيارفة والجهابذة والسماسرة والوسطاء ؛ فقد حظوا بمكانة متميزة لحاجة كبار التجار وأصحاب الحرف إليهم ؛ فكانوا يقرضونهم الأموال بالربا الفاحش . وبالمثل كانوا يقرضون الحكام في أوقات الأزمات ويتحفونهم بالهدايا والتحف والطرف . لكن مكانتهم المتفوقة لم تكن دائمة وقارة ؛ إذ تعرضوا للبطش والتغريم والاضطهاد في كثير من الأحيان ؛ خصوصاً وأن معظمهم كانوا ذميين[4] .

وبالمثل تعرض أصحاب الحرف للمحن في ظل النظم البدوية العسكرية التي لم تتورع عن تسخيرهم في مشروعاتها الخاصة ؛ الأمر الذي حدا معظمهم إلى الهجرة[5] ؛ خصوصاً إبان الغزو المغولي[6] . ومن بقي منهم تعرض للتغريم والمصادرة ؛ فعانوا من الإفلاس[7] . ناهيك بنضوب موارد الصناعة الناجم عن سوء استغلال المناجم والمحاجر ، والحظر الذي كانت تفرضه أوروبا على المواد الأولية اللازمة للصناعة[8] .

وكان هناك تناقض بين تلك الشريحة وبين كبار التجار ؛ إذ كثيراً ما أقدم أهل الحرف على تصريف منتجاتهم بأنفسهم[9] ، وبالمثل وجد تناقض بين هؤلاء وبين الصناع ، وهوما دلل عليه أحد الدارسين بالوثائق التي تكشف عن خلافات شجرت بين الصباغين والإسكافيين وبين رؤساء حرفهم ، كما تفجرت مشكلات أخرى بين أصحاب الحرف ؛ خصوصاً بين المسلمين والنصارى إبان الحروب الصليبية[10] .

---

(١) عادل رستم : المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٨ .
(٣) ابن بطوطة : ص ٤٣٨ .
(٤) أشتور : المرجع السابق .
(٥) المصدر نفسه ، ص ٣٧٨ .
(٦) المصدر نفسه ، ص ٣٧٩ .
(٧) المصدر نفسه ، ص ٣٧٩ .
(٨) المصدر نفسه ، ص ٣٨٩ .
(٩) جواتياين : المرجع السابق ، ص ١٨٧ .
(١٠) المصدر نفسه ، ص ١٨٧ ، ١٨٨ .

وفى الغـرب الإسـلامي ازدادت أحـوال رؤسـاء الحـرف سـوءاً في ظل النظم البـدوية العسكرية ، وإن اختلفت الحال في الأندلس التي شهدت معامل خاصة يعمل بها مئات الصناع[١] كانت موروثة عن العصر السابق .

وفى بلاد المشرق ؛ احتفظت هذه الشريحة بمكانة لابأس بها ؛ نظراً لحاجة الدولة إليها في مشروعاتها العسكرية من ناحية ، وانخراط أصنافها في الطرق الصوفية التي أوجدت نوعاً من الوئام المفتقد بين تلك الشريحة في بلاد الشرق والغرب الإسلاميين من ناحية أخرى[٢] .

أما عن شريحة العلماء والفقهاء والأدباء غير الموالين للدولة ؛ فقد كانوا في منزلة أقل من نظرائهم الذين يعملون في الدواوين ـ ومن اشتغل منهم بالتدريس بالمدارس النظامية والأيوبية على سبيل المثال ـ كانوا يتقاضون رواتب لابأس بها بلغت اثنى عشر ديناراً شهرياً[٣] ، فضلاً عن الجرايات والهدايا والإنعامات التي كانت تمنح لمؤدبى أبناء أفراد الطبقة العليا[٤] .

أما التكنوقراط ؛ فقد شكلوا شريحة متميزة ؛ نظراً لحاجة النظم السائدة إلى خبراتهم في مشروعاتها العمرانية والدينية والشخصية . ومن ثم كان ولاؤهم للسلطة مرتبطاً بمصالحهم الشخصية .

وفيما يتعلق بصغار الملاك في الريف ؛ فقد تراوحت مكانتهم ـ حسب الظروف ـ بين الإنتماء للطبقة الوسطى وبين طبقة العوام وإن كانوا أقرب إلى الأولى خصوصاً في الغرب الإسلامي[٥] .

تلك هي الشرائح الى تشكل قوام الطبقة الوسطى ، فما هي الخصائص والسمات التي تميزها عن الطبقتين العليا والدنيا؟ في هذا الصدد نحاول تصحيح بعض الأخطاء في أحكام جواتياين على ضوء النصوص الخلدونية وغيرها .

يصف جواتيابن البور جوازية عموماً بالتدين والعلم[٦] . وإذا كنا نوافق على السمة

(١) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .
(٢) عادل رستم : المرجع السابق ، ص ٢٨٢ .
(٣) بدرى محمد فهد : المرجع السابق ، ص ٣٨٦ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٨٧ .
(٥) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .
(٦) أنظر : **دراسات فى التاريخ الاقتصادى والنظم الإسلامية** ، ص ١٥٢ .

الثانية على أساس ما أقره ابن خلدون[1] من ارتباط العلم بحياة الحضر ، لأنه «صنعة من الصنائع تكتسب» فلا نقر زعمه عن سمة التدين ،اللهم إلا في العصور المتأخرة ، حين انحدرت بعض شرائح البوارجوازية إلى طبقة العامة ، فسلكت حياة النسك والتصوف الذي شاع عموماً بين الحرفيين .

كذلك يبرز جواتياين ماانطوت عليه شمائل الطبقة الوسطى من سمو الأخلاق والتشبث بالفضائل ، وهو أمر نفاه ابن خلدون[2] في فصل عنوانه «أن خلق التجار نازلة عن خلق الرؤساء وبعيدة عن المروءة» ، «لأنها تميل إلى المكايسة والمماحكة والتحذلق وممارسة الخصومات واللجاج وهى عوارض أخلاق التجار» . وهذه الملاحظة وقف عليها بعض الرحالة عندما تعاملوا مع تجار مصر في ذلك العصر[3] . وتنسحب نفس السمات بصورة أكثر حدة على معظم الشرائح الأخرى ؛ خصوصاً رؤساء الحرف والوسطاء والسماسرة .

أما ماذكره جواتياين عن سمة العفة والاحتشام[4] ؛ فأمر لا يتسق مع ماشاع عن انغماس أفراد هذه الطبقة ـ وخاصة كبار التجار ـ في الترف والبذخ ، بل الفسق والفجور . تشهد على ذلك كتب الأدب والأمثال الشعبية التي تحمل حملة ضارية على التجار المسلمين والنصارى واليهود . ليس أدل على ذلك من المثل الشائع «للمسلم فرجه وللنصراني ماله ولليهودي بطنه» .

ويخيل إلي أن حياة الترف والدعة ـ لا الكدح والمغامرة كما هو حال البورجوازية الأوروبية ـ مسؤولة ضمن أسباب أخرى عن هزال دور البورجوازية على الصعيد السياسي . وقد فطن ابن خلدون إلى مسؤوليتها «الصغرى» عن تدهور الحرف والصناعات ، ومسؤوليتها «الكبرى» عن خراب العمران . وذلك حين «سعت إلى الجاه بالإرتماء في أحضان الرؤساء والسلاطين ودفع أمور الحرف إلى الوكلاء والحشم»[5] . لقد كانت هذه الطبقة كما اعترف جواتياين نفسه ـ حريصة على مصالحها المباشرة والضيقة دون كبير ولاء للوطن[6] .

أما عن دور البورجوازية في التاريخ الإسلامي ؛ فقد كان هزيلاً سياسياً وحضارياً خلال

---

(١) المقدمة ، ص ٣٦٢ ، بيروت ١٩٦٧ .
(٢) المقدمة ، ص ٧١١ .
(٣) أنظر : ناصر خسرو : المرجع السابق ، ص ٦١ .
(٤) جواتياين : المرجع السابق ، ص ١٥٦ .
(٥) المقدمة ، ص ٧١ .
(٦) جواتياين : المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

العصر موضوع الدراسة ؛ بالقياس إلى دورها في العصر السابق . وقد سبق لنا تفسير هذا الهزال في دراسة سابقة[١] ، لذلك سنقتصر على عرض وتحليل دورها التاريخي منذ منتصف القرن الخامس وحتى أوائل القرن العاشر الهجريين .

برغم محدودية دور البورجوازية عموماً في ظل غلبة الإقطاعية ؛ فإن ماجرى خلال هذا العصر من انتعاشات اقتصادية عابرة أو من ومضات ثقافية خاطفة ، يعزى الفضل فيها إلى القوى البورجوازية . ذلك أن «العقلية» البورجوازية عموماً تميل إلى تعميق الإتجاه الحياتي العملي المعاكس لاتجاهات الطبقات الأخرى المكرسة للغيبية والمحافظة والهروبية .

إلا أن تقليص وتحجيم نشاط البورجوازية في المجال الاقتصادي ؛ أفضيا إلى هزال دورها السياسي وضآلة عطائها الحضاري . كما أسفر التواجد البورجوازي في أحضان الإقطاعية عن ارتباط مصالح البورجوازية - خصوصاً التجار الكبار ورؤساء الحرف - بالدولة . وهو أمر فطن إليه ابن خلدون[٢] حين قال : «إذا توفر المال لدى التاجر فحصلت له ثروة تعينه على الاتصال بأهل الدولة ؛ فعل ذلك من أجل الظهور والشهرة» . لذلك تخلت البورجوازية عن دورها التاريخي في تقويض الإقطاعية وتحقيق «الثورة الرأسمالية» ومالأت السلطة وساندتها في مواجهة طبقة العامة .

نسوق في ذلك بعض الأمثلة الدالة من خلال الإستقراء التاريخي .

فى ظل الفاطميين الأواخر ؛ اعتنقت بعض الشرائح غير المسلمة من الطبقة الوسطى الإسلام ظاهرياً ، ودانت بالمذهب الإسماعيلي من أجل الظفر بالمناصب العامة الهامة . ولاغرو فقد تقلدت بعض هذه العناصر منصب الوزراء ؛ كما هو الحال إبان خلافة المستنصر بالله الفاطمي[٣] .

وفى زمن السلاجقة كان الوكلاء والجهابذة والتجار والصيارفة والوسطاء يقدمون للسلاطين خدمات جلّى ، مقابل الحصول على المناصب العامة التي حازتها بعض العناصر الذمية أيضاً . فنقرأ عن ابن علان التاجر الذي أقرض نظام الملك وزير السلاجقة مائة ألف دينار ، وعن ابن سعد بن سمحا اليهودي الذي صار مستشاراً مالياً لنظام الملك . وقد أفادت هذه الشرائح - خاصة التكنوقراط والمقاولون والوسطاء - من العمل في الإنشاءات العسكرية

---

(١) أنظر : محمود إسماعيل : **سوسيولوجيا الفكر الإسلامي** : ٢ : ٢٣٥ وما بعدها .

(٢) المقدمة ، ٧١٢ .

(٣) حسن ابراهيم حسن : المرجع السابق ، ص ٦٢٤ .

السلجوقية فأثروا ثراء عريضاً نتيجة اشتغالهم بإمداد الجيوش السلجوقية بالمؤن والعتاد[١] .

وفي عهود الأتابكة ؛ لعب التجار دوراً بارزاً في أوقات الهدنة مع الصليبيين لصالح النوريين[٢] . وقد أمدنا ابن جبير[٣] بأسماء بعضهم ممن اشتغلوا بالسياسة في هذا العصر . كما نعلم أن تجار دمشق ساعدوا نور الدين محمود في الاستيلاء على مدينتهم سلماً ، من أجل استثمار سياسته المالية العادلة في توسيع نشاطاتهم الاقتصادية[٤] . تلك السياسة التي ساوت بين التجار المسلمين واليهود سواء بسواء . ولا غرو فقد خفف نور الدين محمود مكوس التجار اليهود والنصارى ـ فضلاً عن المسلمين ـ لكسبهم إلى جانبه في صراعه مع الصليبيين .

وفي سلطنة المماليك لمع نجم تجار الرقيق الذين كانوا يمدون النظام المملوكي بالعبيد الجلبان . وكان السلاطين يكافئونهم على ذلك بتقلد المناصب الهامة كالسفارة[٥] . كما كانت الأسر التجارية المرموقة تمد النظام المملوكي بالموظفين[٦] ؛ لذلك ناصرت هذا النظام وشدت أزره بتقديم الأموال ؛ خصوصاً إبان إعداد الحملات العسكرية لمواجهة الأخطار في الداخل والخارج[٧] .

وفي الغرب الإسلامي ؛ إتخذ ملوك الطوائف بالأندلس من الطبقة الوسطى «أداة لتحقيق التوازن الاجتماعي بين الدولة والعامة»[٨] . لذلك «جندوا عدداً كبيراً من أفراد هذه الطبقة من أجل توسيع دوائر إداراتهم حتى يتخذوا لأنفسهم مظهر حكام حقيقيين»[٩] . وحسبنا أن أحد التجار اليهود ـ يوسف بن نغرالة ـ وزر لبني زيرى في غرناطة .

وفي الدولة الموحدية ؛ استصفت الخلافة بعض التجار الذميين ـ خصوصاً في أواخر العصر ـ فقلدتهم المناصب الإدارية والمالية ؛ برغم قيام بعضهم بالتجسس لصالح نصارى الأندلس[١٠] .

---

(١) آشتور : المرجع السابق ، ص ٢٧٧ ، ٢٧٨ .
(٢) مؤنس عوض : المرجع السابق ، ص ٣٠٣ .
(٣) الرحلة ، ص ٢٥٣ .
(٤) مؤنس عوض ، المرجع السابق ، ص ٣٠٢ .
(٥) آشتور : المرجع السابق ، ص ٤١٣ .
(٦) المصدر نفسه ، ص ٤١٤ .
(٧) نفس المرجع والصفحة .
(٨) إمحمد بن عبود : المرجع السابق ، ص ٣٣ .
(٩) المصدر نفسه ، ص ٨٨ .
(١٠) عبد الله علام : المرجع السابق ، ص ٢٤١ .

وفي المشرق الإسلامي ؛ إزداد التجار التصاقاً بالسلاطين ؛ فحظوا برعايتهم لما يقدمونه إليهم من أموال وهدايا . ولاغرو فقد نال بعضهم لقب «ملك التجار»[١] . بل نعلم أن أحد السلاطين وعد أحدهم بتقلد الوزارة ؛ الأمر الذي أدى إلى تآمر الوزير عليه وقتله[٢] .

وبرغم الحظوة التي تمتعت بها بعض شرائح البورجوازية في ظل النظم الإقطاعية العسكرية ؛ إلا أنها كانت عابرة وغير قارة .

فالثابت أن تداعي وانهيار هذه الطبقة كانا حقيقة ملموسة بسبب سيادة الإقطاعية . ولعل هذا يفسر لماذا انحدرت معظم شرائح البورجوازية ـ في أواخر العصر ـ إلى طبقة العوام . كما احترفت بعض شرائحها القرصنة البحرية[٣] ، ولجأ معظمها إلى حياة الزهد والنسك ، وأمعن البعض الآخر في حياة الترف والمتعة[٤] . وأخيراً صعدت قطاعات محدودة منها إلى الطبقة العليا بعد توليها المناصب الرسمية السامية .

لذلك كله أفلست البورجوازية خلال هذا العصر وعجزت عن القيام بدورها التاريخي سياسياً وحضارياً ؛ من جراء سيادة الإقطاع العسكري ؛ وهو أمر سنوليه حقه من الدراسة في المبحث التالي .

جـ : طبقة العامة :

برغم الدور الهام الذي قامت به هذه الطبقة في التاريخ الإسلامي ؛ إلا أن تاريخها لم يكتب بعد . وصدق المقري[٥] حين لاحظ أن «مؤلفي هذا الأفق طمحت هممهم عن التصنيف في هذا الشأن» . وعلى ذلك يمكن الجزم بأن هذا التاريخ يدخل في إطار «المسكوت عنه» . وربما كانت فكرة القدماء عن التاريخ باعتباره «تاريخ الرسل والملوك» تبرر هذا الصمت ، لكننا لانجد عذراً للمؤرخين المحدثين لإهمال التأريخ للعوام بحيث صار ـ كما ذكر محمد أركون بحق ـ يدخل في إطار «اللامفكر فيه» ؛ برغم اهتمام سائر المدارس التاريخية المعاصرة بالتاريخ الاجتماعي . وبرغم جهود ثلة من المستشرقين المشتغلين بالتاريخ الاجتماعي للعالم الإسلامي في العصور الوسطى ؛ لاتزال إشكاليات كثيرة تعترض الباحث

(١) عادل رستم : المرجع السابق ، ص ٢٨١ .
(٢) ابن بطوطه : ص ٤٣٨ .
(٣) أرشيبالد لويس : المرجع السابق ، ص ٢٩ .
(٤) موريس لومبار : المرجع السابق ، ص ١٣ .
(٥) **نفح الطيب** : ١٥٦ ، بيروت ١٩٦٨ .

في هذا الصدد . أهمها ضآلة المادة التاريخية ، فضلاً عن سحب الشك المحيطة بما تيسر من هذه المادة . ولعل هذا يبرر اعتراف كلود كاهن[١] بأنه «يئس من إمكانية تناول الجانب الاجتماعي بالبحث التاريخي» . كما يسوغ حكم أحد تلامذتنا النجباء[٢] بأن «ما كتب يقدم العامة في صورة شوهاء زائفة» . وإذا كنا لانجد إلا مثالين يتيمين عن كتابات تدافع عن العامة ؛ نستطيع أن نجد مئات الأمثلة التي تتحامل عليهم وتسفه تاريخهم وتشوهه . وليس غريباً أن يتمحور الاتجاه الأول في المؤرخين المستنيرين من أمثال ابن خلدون والجاحظ وجماعة إخوان الصفا . وإن لم يسلم ابن خلدون والجاحظ من محاكاة الأكثرية المتحاملة . فابن خلدون[٣] الذي يمجد المهن والصناعات باعتبارها «شريفة وضرورية» ؛ لاينسى أن يصف أخلاق العامة «بالمكايسة والمماحكة والفجور والبعد عن المروءة»[٤] . والجاحظ الذي كتب عن «أخلاق الفتيان وفضائل أهل البطالة» ؛ مالبث أن تراجع حين كتب عن فساد هذه الأخلاق في رسالة «أخلاق أهل البطالة»[٥] .

أما جماعة إخوان الصفا التي مجدت العمل والعمال[٦] ؛ فقد انفردت بالدفاع عن العامة حين قالوا «فنيت أبدانهم في خدمة أهل الدنيا وكثرت همومهم من أجلها ولم يحظوا بشيء من نعيمها ولذاتها»[٧] .

أما عن الكتابات المتحاملة ؛ فحدث ولاحرج . ولا بأس من استعراض مختارات من أحكامها الجائرة في هذا الصدد .

يصف ابن الخطيب[٨] العامة بأنهم «أوباش أسواق وحمقى مالهم من خلاق» ، والطرطوشي[٩] يصمهم «بالفسق والدعارة والنهب واللصوصية» ويرى أن «موت ألف من العلية أقل ضرراً من ارتفاع واحد من السفلة»[١٠] . وابن عذارى[١١] يطلق عليهم «الفتاك» ، بينما يصفهم الغساني «بالخسة والعتو لأنهم رعاع وأراذل» . وابن عبدون يحكم على

(١) تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ، ص ١٤٦ .
(٢) أنظر : أحمد الطاهرى : المرجع السابق ، ص ٩ .
(٣) العبر : ٣ : ٣٣١ .
(٤) المصدر نفسه ، ٩١٧ .
(٥) أنظر : التاج فى أخلاق الملوك ، ص ٤٠ ، ٣٧ ، بيروت ١٩٥٥ .
(٦) الرسائل : ١ : ٢٢١ .
(٧) المصدر نفسه ، ص ٢٥٨ .
(٨) اعمال الأعمال ، ص ١٢٧ .
(٩) سراج الملوك ، ص ٤٢ .
(١٠) المصدر نفسه ، ص ٤٨ .
(١١) البيان المغرب : ٣ : ١٢٧ . .

أخلاقهم «بالكذب والملق»[1] .

بديهي والأمر كذلك ؛ ألا نجد ضالتنا في كتب السلف للوقوف على تعريف دقيق وصحيح لمصطلح «العامة» . وفى كل الأحوال نجدهم يستخدمونه كنقيض للطبقة العليا التي أطلقوا عليها «الخاصة» .

أما المحدثون ؛ فقد اختلفوا كذلك حول التعريف العلمى للمصطلح . فكلود كاهن[2] يطلقه على «من يملكون وسيلة غير ثابتة من وسائل الرزق» . وهو تعريف قاصر لأن بعض شرائح العامة كانو يتملكون وسائل إنتاج ثابتة كما سنوضح فيما بعد . ويرى غيره[3] أن المصطلح يطلق على الرعايا من أهل المدن باستثناء رجال السيف ورجال القلم وكبار التجار . فالعامة دونهم في الثروة والمكانة ؛ لذلك أطلق عليهم الطبقة السفلى . ونرى أيضاً أن هذا التعريف لايقيم وزنا لسكان الريف ؛ فإلى أى طبقة إذن ينتمون؟ ومن الدارسين[4] من عرف العامة بأنهم «الطبقة الكادحة سواء في الريف أو الحضر» . وبرغم انطواء هذا التعريف على قدر كبير من الصواب إلا أنه ينطوى على «حكم قيمة» لايخلو من «أدلجة» حين وصف هذه الطبقة «بالكدح» . وربما كان باحث[5] آخر أكثر موضوعية حين عرّف العامة «بالقوى المنتجة» .

ولعل قناعتنا بهذا التعريف تزداد حين نحاول أن نقف على الشرائح التي تشكل تلك الطبقة . وفى هذا الصدد يختلف الدارسون كذلك . إذ حددها البعض[6] «بالحرفيين واليد العاملة الحرة أو الرقية والدلالين والعتالين في المدن . أما في الريف فيدخل في نطاقها الملاك الصغار والمياومون» . وحددها البعض[7] الآخر «بالحرفيين والعمال وصغار التجار والأجراء والعاطلين» . وذهب فريق[8] ثالث إلى أن شرائح العامة تضم «أصحاب الدخول الواطئة من الصناع وأهل المهن والفلاحين والفقراء وأهل الكدية» .

ونحن نرى أن كل ماذكر يدخل ضمن شرائح العامة بغض النظر عن الاختلافات العنصرية والدينية ؛ سواء أكانت هذه الشرائح من الأحرار أو العبيد . ولسوف نأخذ بتصنيف

(١) عن مزيد من التفصيلات ، راجع : أحمد الطاهرى : المرجع السابق ، ص ٢٧٥ .
(٢) أنظر : **تاريخ العرب والشعوب الإسلامية** ، ص ١٣٥ .
(٣) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٥٠ ، ٢٥١ .
(٤) إمحمد بن عبود : المرجع السابق ، ٢٦ .
(٥) احمد الطاهرى : المرجع السابق ، ص ٤٤ .
(٦) موريس لومبار : **الإسلام فى عظمته الأولى** ، ص ١٣٥ ، ١٣٦ .
(٧) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٥٠ ، ٢٥١ .
(٨) بدرى محمد فهد : المرجع السابق ، ص ٣٨٧ .

جامع مانع قدمه أحد طلابنا[1] ؛ مع إدخال تعديلات طفيفة لاتمس جوهره ، نوجزه على النحو التالي :

(أ) الشرائح المنتجة :

وتنقسم إلى قسمين :

١ ـ شرائح لاتملك وسائل الإنتاج ؛ وتتضمن متعلمى الحرف والصناع بالمدن ، والفلاحين الأقنان والرعاة بالريف .

٢ـ شرائح تملك وسائل الإنتاج ؛ وتجمع بين أرباب الحرف الصغار والفلاحين ذوي الأنصبه المحدودة من الأرض .

(ب) الشغيلة غير المنتجين :

ويمثلهم في المدن الباعة والتجار الصغار والسقاؤون وعمال النظافة والنقل والبناء وأهل الخدمات الثانوية كالحراسة والخدمات المنزلية وغيرها . كذا يمكن أن نضم إلى هذه الشرائح أواسط التجار المفلسين .

(جـ) العاطلـــــون :

وهم الذين صنفهم إخوان الصفا كطبقة قائمة بذاتها تحت اسم «الزمنى والعُطل وأهل البطلة والفراغ» ممن عرفوا «بالعامة الرثة» . وقد اتسعت شريحتهم لتضم عدداً من الحرفيين والتجار والفلاحين الذين تضرروا من مفاسد الإقطاعية ، فضلاً عمن عرفوا «بأهل الشر» من اللصوص وقطاع الطرق .

ويمكن أن نضم إلى هذه الشريحة أيضاً البغايا والسحرة والمشعوذين والمهرجين والمتصوفة المقيمين في الزوايا والخوانق .

وبرغم تعدد وتنوع هذه الشرائح ؛ كان يجمعها نوع من التجانس نتيجة بؤس أحوالها وتعرضها للظلم من قبل الطبقة العليا وحتى الوسطى التي تحالفت مع الأرستقراطية الحاكمة

(٦) احمد الطاهرى : المرجع السابق ، ص ٤٤ ، ٤٥ .

ضد العامة . لكن هذا التجانس لم يصل قط إلى درجة الوعي السياسي[١] .

أما عن عقلية وأخلاقيات هذه الطبقة ؛ فهي مستمدة من الأفكار الدينية السائدة التي غذتها الأرستقراطية الحاكمة في غياب دور البورجوازية التنويري والتثويري . من هذه الأفكار الإيمان المطلق بالغيبيات كالقضاء والقدر ؛ لذلك انخرطت كثير من شرائح العامة في سلك الطرقية والدروشة ، وعششت في رؤوس أفرادها الخرافات والشعوذات . كذلك استكانت ـ في معظم الأحيان ـ لظلم الحكام انطلاقاً من فهم خاطئ للدين قوامه طاعة أولي الأمر[٢] . كما أفرزت التجارب العملية بعض القيم والمعتقدات الإيجابية كالشهامة والجرأة والإقدام والتضحية وغيرها من الشمائل الحميدة التي تبلورت في تنظيمات الصعاليك والفتيان ، والتي كانت من وراء الطموح لتبني روح العدالة وشجب الظلم . وكلها شمائل كانت من وراء الانتفاضات ذات الطابع الثوري التي شهدها هذا العصر .

أما ماذكره المؤرخون عن نقائص ألصقت بهذه الطبقة ؛ كالمماحكة والغش والتدليس ونحوها ؛ فلم تكن إلا إفرازاً للظروف الصعبة التي عاشتها تلك الطبقة في ظل الإقطاعية .

لنحاول الآن عرض نماذج لأحوال العامة وظروفها القاسية وردود الأفعال إزاءها في العالم الإسلامي بأسره إبان الفترة موضوع الدراسة ، في إيجاز شديد ؛ لأننا سوف نتناول حركاتها السياسية والاجتماعية بالتفصيل في المبحث التالي .

خلال العصر الفاطمي الثاني ، تدهورت أحوال العوام في مصر والشام من جراء سياسات الحكام التي سبق عرضها . وقد تمثل رد الفعل في ظهور حركات وانتفاضات عبر عنها «الأحداث» ، قضت مضاجع الحكام في الريف والحضر على السواء . هذا فضلاً عن حركات فردية مختلفة تمثلت في قطع الطرق والتربص بالأثرياء ، إلى جانب الخلاص من مصائب الدنيا بالانخراط في الطرقية والدروشة . لذلك لم يخطئ أحد الدارسين النابهين[٣] حين حكم بأن ردود الفعل تلك كانت تحركها عوامل ساسية ومذهبية واقتصادية واجتماعية .

وفى العصر الأيوبى ازدادت أحوال العوام تفاقماً . ومع ذلك لم نسمع عن ردود فعل ذات بال في حركات العوام ؛ وذلك لسياسة القمع التي اتبعها الأيوبيون من ناحية ،

(١) إمحمد بن عبود : المرجع السابق ، ص ٢٧ .

(٢) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٢٩٩ ، ٢٣٠ .

(٣) أنظر : محمد رجب النجار : **حكايات الشطار والعيارين فى التراث العربى** ، ص ١٦٣ ، الكويت ١٩٨١ .

ولرفعهم شعار الجهاد ضد الصليبيين من ناحية أخرى[1] . لذلك ازداد الإقبال على الانخراط في سلك الطرقية فضلاً عن الإقدام على الجهاد حيث شكل العوام فرقة من المتطوعة في جيش صلاح الدين أبلت بلاء حسناً في جهاد الصليبيين[2] .

وفى العصر السلجوقي بلغ التدهور في حياة العامة ذروته ، الأمر الذي حفزهم على الثورة . لكن غلبة النزعة العسكرية السلجوقية وقفت حائلاً دون نجاح ثورات العوام[3] .

وانتهز الأتابكة نزعة التدين عند العامة ؛ فجندوهم في جيوشهم ؛ فكانوا وقوداً للمعارك التي جرت بين الأتابكة والصليبيين . إذ قتل منهم من قتل واسترق الأسرى للعمل بالمهن الوضيعة في الإمارات الصليبية[4] . وبالمثل كانوا غذاء للأوبئة والمجاعات التي استشرت في هذا العصر[5] . وضاعت سدى توسلات الفقهاء كيما يخفف السلاطين السلاجقة والاتابكة من ظلم العوام . لذلك لم يكن هناك مناص من المقاومة . فبرزت تنظيمات العيارين والشطار والأحداث التي طالما أغارت على المدن الهامة في المجال الاقتصادي[6] . ولعل ذلك كان من وراء حكم بعض الدارسين بأن هذه الحركات كانت تستهدف تحقيق نوع من الاشتراكية للقضاء على التوزيع غير العادل للثروة[7] .

وقد عملت الأوبئة والمجاعات عملها في القضاء على الملايين من العوام في مصر والشام إبان حكم المماليك[8] . ومعظم من بقي على قيد الحياة لم يجد عملاً إذ تفشت بينهم البطالة والتسول[9] ، كما ازدادت أعداد الدراويش . وتحالف الطرفان معا ضد السلطنة حين انخرطوا جميعاً في تنظيمات الزعار[10] .

أما في الريف ؛ فقد عرف عن الأرستقراطية المملوكية احتقارها الفلاحين الذين ازدادت أحوالهم سوءاً من جراء سياسة النهب المملوكية ؛ حتى كان البلاء يحل على أهل القرية

---

(١) المصدر نفسه ، ص ١٦٤ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ١٨١ .
(٣) مؤنس عوض : المرجع السابق ، ص ٣٠٤ .
(٤) ابن جبير : ص ٢٥٣ .
(٥) مؤنس عوض : المرجع السابق ، ص ٣٠٦ .
(٦) مؤنس عوض .: المرجع السابق ص ٣٠٨ .
(٧) انظر : زلنجر : الفتوة - هل هى الفروسية الشرقية ، بحث فى كتاب دراسات إسلامية بإشراف نقولا زيادة ، ص ٢٣١ ، بيروت ١٩٦٠ .
(٨) آشتور : المرجع السابق ، ص ٣٩٧ .
(٩) سعيد عاشور : المرجع السابق ص ١٦١ .
(١٠) آشتور : المرجع السابق ، ص ٤١٢ .

جميعاً[١] . ناهيك بما عاناه الفلاحون من إغارات العربان[٢] . وإذ عرف العصر المملوكي بعض الانفراجات ومحاولات تحسين أحوال الفلاحين في عهود بعض السلاطين ؛ فلم يكن ذلك إلا محاولة لكسبهم إلى جانبهم في الصراع الدائم بين أفراد الأرستقراطية المملوكية حول السلطنة[٣] . كما أن بعض السلاطين جندوا فرقاً من الزعار لمؤازرتهم في صراعهم مع العثمانيين[٤] . ومع ذلك توجهت حركات الزعار أساساً ضد السلطنة المملوكية حيث أبانوا عن بطولات فتت في قوة هذا النظام الأوليجركى العسكري . ولم تخل بعض حركات العوام ـ تحت وطأة الظروف الصعبة ـ من طابع هرطقى . وفى ذلك يقول السبكي[٥] : «وكثير من الحرافيش اتخذ السؤال صنعة . . فيقعدون على أبواب المساجد يشحذون ولايدخلون للصلاة» .

وفى الغرب الإسلامي ؛ لم تكن أحوال العوام أحسن حالاً مما كانت عليه في الشرق الإسلامي[٦] . إذا تضافرت ذات الظروف الاقتصادية الصعبة على تخليق ذات الظواهر الاجتماعية ـ السياسية بصورة أكثر حدة . لم يكن ذلك إلا بسبب ازدياد أعداد الأرقاء في طبقة العامة ؛ نظراً لازدهار تجارة الرقيق الأبيض في الأندلس ، والأسود في المغرب[٧] . كما تعاظمت حركة الطرقية في المغرب والأندلس معاً ، وعرف أصحابها باسم «المريدين والفقراء»[٨] . وقد تميزت عن نظيرتها في الشرق باكتسابها مزيداً من الثورية ضد السلطة برغم رعاية الأخيرة للخوانق والربط ؛ حيث أوقفت الأحباس للإنفاق عليها[٩] . لقد كان معظم المريدين من الحرفيين[١٠] الأكثر تطرفاً والأقل اتكالية من الدراويش الفلاحين في الشرق . لذلك اتسمت حركاتهم «بالنضال والعنف إلى جانب التبكيت والتنكيت»[١١] .

---

(١) ابن إياس : ٢ : ٣٠٢ .
(٢) سعيد عاشور : المرجع السابق ، ص ١٦٣ .
(٣) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٥٣ .
(٤) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٥٣ .
(٥) معيد النعم ، ص ١٣٦ .
(٦) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٢٢٧ .
(٧) المصدر نفسه ، ص ٢٣١ .
(٨) الونشريسى : ١١ : ٤٢ : ٤٩ ، ٥٠ .
(٩) المصدر نفسه ، ٧ : ١١٥ .
(١٠) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٢٣٦ .
(١١) احمد الطاهرى : المرجع السابق ، ص ٩ .

وقد وجهت سهامها في الغالب الأعم ضد الأرستقراطية الحاكمة[1] ، وأحرزت نجاحات مظفرة في هذا الصدد ؛ حيث أقام المريدون مجتمعات خاصة بهم ذات طابع اشتراكي يتضمن بعض الآراء الفلسفية . وهو أمر يحتاج إلى وقفة متأنية سنعرض لها في موضعها من المبحث التالي .

على أنه يؤخذ على مجتمعات المريدين انطواؤها على نزعات العنصرية والطائفية والغلو ؛ وقد نجمت عن ذلك صراعات دامية بين العرب والبربر ، وكذا بين المسلمين والذميين[2] . أما عن العامة في دول المشرق الإسلامي ؛ فقد تشابهت أحوالهم مع نظرائهم في الشرق والغرب الإسلاميين . ففى الريف شكل الفلاحون والرعاة قوام هذه الطبقة[3] . لكن نشاطهم إزاء السلطة اتسم بالخنوع والمهادنة ، نظراً لضراوة النظم البدوية العسكرية[4] . فكانت الدولة تلزم الفلاح - على سبيل المثال - بزراعة الأرض ، وإن أبى فعليه دفع خراجها[5] . لذلك لم يتمرد الفلاحون على السلطة إلا نادرا[6] .

أما الصناع وأهل الحرف في المدن ، فكانت أحوالهم أقل بؤساً لحاجة الدولة إلى خبراتهم في أعمالها العسكرية التوسعية والعمرانية الدينية . ومع ذلك لم يخل العصر من اندلاع انتفاضات عديدة سوف نوليها حظها من الدراسة فيما بعد .

وسواء في الريف أو في المدن ؛ كان العوام من الأحرار والأرقاء . وقد حظي الأخيرون بمعاملة لابأس بها ؛ لأن الأرستقراطية الحاكمة كان من الممكن أن تسترق - وفقاً لقانون الغلبة - في مجتمعات شهدت تغييرات إنقلابية[7] . ولا أدل على نزعة التعاطف مع الأرقاء من قول أحد السلاطين «عبيدى يرثون أرضى ، وتستمر الخطبة حين أموت وأنتهي»[8] . ومعلوم أن معظم هؤلاء السلاطين كانوا أرقاء قبل وصولهم إلى دست السلطنة[9] . ومما فت في ردود أفعال العوام ضد السلطة انتشار تنظيمات «الأخية الفتيان» المسالمة التي عمت سائر الأقاليم الخاضعة للنظم العسكرية التركية والمغولية . وتمركزت أهدافها في الأعمال الخيرة ؛

---

(١) إمحمد بن عبود : المرجع السابق ، ص ٨ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٠ .
(٣) Quershi : Op. cit. p.222.
(٤) Quershi : Op. cit. P. P.404,405.
(٥) عادل رستم : المرجع السابق ، ص ٢٢٧ .
(٦) نظام الملك : سياسة نامة ، ص ١٨ .
(٧) ابن بطوطة : ص ١٢٧ ، ١٢٨ .
(٨) عادل رستم : المرجع السابق ، ص ٢٨٣ .
(٩) عبد النعيم حسنين : المرجع السابق ، ص ١٧٧ .

كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ونصح الظلمة ، وتقديم المساعدات للمحتاجين ، وإيواء عابري السبيل . وإن لم يحل ذلك دون قيامها بحركات جهادية في مناطق الثغور[1] .

تلك صورة موجزة عن القوى الاجتماعية في العالم الإسلامي إبان سيادة الإقطاعية ؛ سوف تتضح أكثر عند دراسة دورها السياسي ؛ وهو ما سنكرس له المبحث التالي .

(٧) المصدر نفسه ، ص ١٧٨ .

٤

الصراع السوسيو - سياسي

بعد أن عرض الباب السابق لطبقات المجتمع الإسلامي في ظل سيادة الإقطاع العسكري ؛ يتصدى هذا الباب لتقديم صورة واضحة عن معالم التاريخ السياسي من خلال الصراع الطبقي .

ونرصد في هذا الصدد عدة ملاحظات هامة هي :

أولاً : أن سيادة الإقطاع العسكري على أيدى العناصر البدوية الطرفدارية ميع الصراع الطبقي في آلياته وفعالياته ، كذا في مظاهره وتجلياته .

ثانياً : أن النظم الاقطاعية العسكرية كانت تتدعم - رغم إفلاسها السياسي - بموارد مالية دائمة ؛ من خلال اقتصادها النهبى في الداخل والتوسعى في الخارج ، فضلاً عن موارد التجارة الدولية . وهو أمر ساعد على تدجيجها المستمر بالجند ، فظلت قائمة وقادرة على مواجهة الحركات الاجتماعية المضادة . وعلى ذلك فقد كمن الخطر الحقيقي عليها في الصراعات داخل الأرستقراطية الحاكمة . وقد شاركت فيه سائر شرائحها ؛ فأفضى إلى إضعافها لتسقط على أيدى نظم أخرى مشابهة ومجاورة في أغلب الأحيان .

ثالثاً : إتسم الصراع بين هذه النظم العسكرية ، أو بين شرائحها بطابع الإثنية والمذهبية ؛ مما ساعد على تضبيب الجانب الاقتصادي - الاجتماعي الذي ظل مع ذلك حجر الزاوية في الصراع .

رابعاً : أن الطبقة الوسطى شكلت رصيداً احتياطياً لهذه النظم في الغالب الأعم نتيجة

ارتباط المصالح ؛ فتخلت بذلك عن مسؤوليتها التاريخية في قيادة الطبقة الدنيا لتقويض الإقطاعية العسكرية . وفى الحالات التي اصطدمت فيها هذه المصالح ـ وهي جد نادرة ـ قادت البورجوازية المدجنة حركات هزيلة ضد السلطة وتبنت إديولوجيات مذهبية متطرفة أو متهرطقة ـ أحياناً ـ لدعم طموحاتها المغامرة التي باءت بالفشل . كما أثرت سلبياً على حركات العوام ؛ فحولت نضالها عن مساره الحقيقي إلى مسارات أخرى فرعية وهامشية .

خامساً : أما عن الحركات الاجتماعية المعبرة عن طموحات الطبقة الدنيا ؛ فكانت هزيلة بالمثل لغياب البورجوازية من ناحية وسطوة النظم العسكرية المتسلطة من ناحية أخرى . لذلك اتخذت هذه الحركات صوراً شتى عديمة الفاعلية ؛ منها الهبات التلقائية العفوية ، أو المشاركة العبثية في صراعات النخبة الأرستقراطية الحاكمة ، أو القيام بأعمال الشغب وقطع الطرق والسلب والنهب . غير أن بعض حركات العوام لم تخل من إيجابيات ؛ حين اندرجوا في تنظيمات العيارين والشطار والأحداث والفتاك والصقورة ؛ فأحرزت بعض النجاحات التي أقلقت النظم العسكرية الحاكمة ، وأجبرتها أحياناً على التخفيف من سياساتها المشتطة أو القيام بإصلاحات جزئية ومحدودة . من هذه الحركات الاجتماعية أيضاً مااستهدف بعض شرائح الطبقة البورجوازية المتحالفة مع النظم الإقطاعية العسكرية . وهو أمر ساعد على اندلاع ثورات قادتها الشرائح البورجوازية المتضررة . واندرج العوام في صفوفها بعد أن تأدلجت بالمذهبية الشيعية أو الشيعية الصوفية . لكن نجاحاتها كانت قصيرة العمر ؛ فلم تفلح في النهاية في القضاء على النظم الإقطاعية العسكرية المتسلطة .

تلك صورة عامة سنحاول أن نعرض معالمها الأساسية في شيء من التفصيل . وننوه بأننا لن نقدم تاريخاً شاملاً لأحداث ووقائع صراعات طبقية على امتداد رقعة جغرافية تشمل العالم الإسلامي برمته من حدود الصين شرقاً إلى الأندلس والمغرب الأقصى غرباً ، وعلى امتداد قرون خمسة من الزمان ؛ بقدر ما نقدم من أمثلة ونماذج دالة على صدق الرؤية وشمولية التطور التاريخي في العالم الإسلامي بأسره . وننوه أيضاً بأننا سنعالج الموضوع في إطار التقسيم الذي اعتمدناه في المباحث السابقة والذي يميز بين دوائر ثلاث ؛ قلب العالم الإسلامي ، الغرب الإسلامي ، المشرق الإسلامي . وننوه أخيراً بالحرص على رصد القواسم المشتركة في ظواهر تاريخ الدوائر الثلاث مع تبيان الخصائص المميزة وتفسيرها في كل دائرة على حدة . وهاك ذاك مفصلاً .

أولاً : قلب العالم الإسلامي

يطمح هذا المبحث إلى رصد الصراعات السوسيو ـ سياسية بين الطبقات الثلاث ؛ الأرستقراطية الحاكمة ، والبورجوازية ، والعامة ، كذا تبيان التناقضات داخل كل طبقة وانعكاساتها على الصراعات بين شرائحها ؛ بما يفسر في النهاية أسباب ميوعة الصراع الاجتماعي بوجه عام .

بالنسبة للأرستقراطية الحاكمة ؛ يشكل الصراع بين شرائحها المختلفة عصب التاريخ السياسي لذلك العصر ؛ إذا ماقيس بالصراع بينها وبين الطبقتين التاليتين . خصوصاً إذا أضفنا إليها الصراع بين الأرستقراطيات الحاكمة في المنطقة ، أو الصراع بينها وبين النظم الأخرى في المشرق والمغرب .

على أننا لن نستطرد في شرح تفصيلات الصراعات التي شجرت في قلب العالم الإسلامي بين النظم العسكرية المتعاصرة لأن كتب التاريخ حافلة بوقائعها ، كما أننا عرضنا لمعالمها في المباحث السابقة . لذلك نكتفي بما نراه جديداً في هذا الصدد ، عامدين إلى ضرب الأمثلة الدالة التي تغني عن التكرار .

نعلم الكثير عن الصراع بين النظم الفاطمية والسلجوقية والأتابكية في بلاد الشام . وما يعنينا أن جوهر هذا الصراع كمن في السيطرة على خطوط ومنافذ ومدن وموانى التجارة ؛ خاصة وأن تلك النظم عولت على الاقتصاد النهبى التوسعى لاتسامها «بالاستبداد الشرقي»[1] الرعوي الطموح إلى السيطرة على السهول النهرية الفيضية في العراق والشام ومصر . ومن هنا كان توسع دولة ما يتم على حساب الأخرى ، وارتبط النجاح أو الفشل بالقدرة على تعبئة الجيوش وتجنيد العبيد بعد رواج تجارة الرقيق في المنطقة .

نلاحظ أيضاً أن بعض هذه الدول تأسست على حساب ضعف وانهيار أو سقوط أخرى ؛ كما هو حال دول الأتابكة التي ولدت من رحم الإمبراطورية السلجوقية المترهلة . كما قامت الدولة الأيوبية على حساب أتابكة الموصل وحلب فضلاً عن الفاطميين في مصر . بالمثل ولدت سلطنة المماليك من رحم الدولة الأيوبية ، وهلم جرا .

إرتهنت الغلبة ـ في التحليل الأخير ـ بقدرة هذه النظم على تكريس الثروات النهبية في الداخل والتوسعية في الخارج وتوظيفها في تدجيج حكمها بالعسكر الجديد الوافد .

إستناداً إلى هذه الموارد المالية ؛ تمكنت هذه النظم العسكرية أيضاً من تأسيس أجهزة

(١) أحمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص ٢٩٩ .

إدارية بيروقراطية عريضة ومعقدة من القواد والوزراء والكتاب ؛ شكلت بدورها مؤسسات للنهب في الداخل أهلها للطموح إلى السلطة بعد إسهامها في الصراع بين أفراد الطغمات العسكرية الحاكمة .

ففى ظل الفاطميين الأواخر ؛ أسفر الصراع على الخلافة عن انشقاقات إديولوجية وسياسية ؛ إذ انشق المذهب الإسماعيلى إلى طائفتى النزارية والمستعلية . وقد لعب الوزراء ـ الذين تزعموا طوائف العسكر من بني جلدتهم ـ دوراً محورياً في هذا الصراع الذي أسفر عن إضعاف الخلافة واستئثار «الوزراء العظام» بالسلطة الفعلية . بل غالباً ماكان هؤلاء الوزراء يتحكمون في عزل الخلفاء وتوليتهم .

وفى الإمبراطورية السلجوقية ؛ تمخض الصراع على السلطة بين أفراد البيت السلجوقي عن تجزئة الإمبراطورية وتمزقها . وبالمثل لعب الوزراء ـ كنظام الملك على سبيل المثال ـ دوراً محورياً في هذا الصدد بعد موت ملكشاه[١] .

وما جرى من صراع بين أفراد البيت الأيوبى في مصر والشام والجزيرة بعد صلاح الدين لايحتاج إلى الرصد والسرد . بالمثل كان الوصول إلى السلطنة المملوكية رهين القدرة علي جلب مزيد من المماليك بين البيوتات المملوكية المتناحرة . ولايخفى دور أمراء العسكر ونواب السلاطين في إذكاء الحروب الدامية بين تلك البيوتات .

كما برز دور «فقهاء السلطان» المبررين لسياسة الأمر الواقع في سائر الصراعات داخل الأسر الحاكمة . ذلك أن هذه النظم «المتغلبة» إفتقرت إلى الشرعية ؛ فتبارت في إرضاء الفقهاء لإضفاء طابع المشروعية على حكمها . واستغل الفقهاء الفرصة لإحراز مكاسب شخصية . فالغزالي ـ مثلاً ـ الذي كان مؤازراً لخلفاء بغداد مالبث أن تحول عنهم لتأييد السلاطين السلاجقة وأضفى الشرعية على حكمهم ؛ رغم استئثارهم بسلطات الخلفاء[٢] . وابن تيمية الفقيه الذي عارض السلطنة المملوكية حين أفتى بأن الرقيق غير جديرين بالحكم ؛ مالبث أن عدل عن رأيه حين غادر الشام إلى مصر فأفتى بأن «من خرج على إمام أو سلطان إلا كان ماتولد عن فعله من الشر أعظم مما تولد من الخير»[٣] .

فضلاً عن ذلك ؛ كثيراً ماشجرت صراعات جانبية بين شرائح الأرستقراطية لم يخطئ

(١) عن مزيد من التفصيلات ، راجع : فامبرى (أرمينيوس) : **تاريخ بخارى** ، الترجمة العربية ، ص ١٨١ ومابعدها ، القاهرة ١٩٦٥ .

(٢) بطروشوفسكى : **الإسلام فى إيران** ، الترجمة العربية ، ص١٦٢ ، ١٦٣ القاهرة ١٩٨٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٦٥ .

أحد الباحثين[1] الثقات حين وصفها «بالصراعات الحلقية» . منها ما جرى بين القواد أنفسهم أو بين الوزراء بعضهم البعض عامدين في ذلك إلى التآمر الذي وصل إلى حد الاغتيال ، مستعينين في ذلك بالجند المرتزق أحياناً[2] ؛ كما هو الحال في الدولة السلجوقية .

وفى ظل المماليك ؛ كان الصراع بين قادة الجند السلطانى وقادة الجند المجلوب نغمة سائدة في عصرى البحرية والبرجية . «لقد كانت مؤامرات المماليك وثوراتهم ضد سادتهم وأساتذتهم من الأمراء والسلاطين حركات ملأت العصر كله» ؛ حسب حكم مؤرخ متخصص[3] .

بالمثل كانت مؤامرات البلاط إبان حكم هذه النظم جميعاً لاتخلو من دور ملحوظ للنساء والجوارى من «حريم السلاطين» ؛ خصوصاً في الدولتين السلجوقية والأيوبية . وما قامت به «تركان خاتون» زوجة ملكشاه و «شجر الدر» زوجة الصالح نجم الدين أيوب في هذا الصدد يعرفه الخاص والعام[4] .

هكذا شكلت صراعات الأرستقراطيات حجر الزاوية في تاريخ المنطقة ؛ بحيث فتت كثيراً في حدة الصراع الطبقي ؛ خصوصاً وأن هذه النظم كانت غريبة على المنطقة وعاشت حياة متعالية منعزلة فى بيئتها الجديدة ؛ فأصبح جهاز الدولة «قاهراً متعالياً فوق الطبقات عموماً»[5] .

برغم ما أسفرت عنه تلك الصراعات من إضعاف النظم العسكرية القائمة - وهو أمر أتاح الفرصة للطبقة الوسطى كى تُجْهز عليها - إلا أنها لم تستطع اهتبالها للقيام بدور ثورى إيجابى في هذا العصر . وهذا راجع - فيما نرى - إلى طبيعة تكوينها الهش - كما أوضحنا سلفاً - فضلاً عن ارتباط مصالح الشريحة الأساسية فيها - من كبار التجار خصوصاً - بالسلطة القائمة .

لذلك تمثل موقفها الأساسي في مساندتها متخلية بذلك عن دورها التاريخي المنحاز لطبقة العامة . من القرائن الدالة على ذلك أنه حتى في الأوقات التي تعرضت فيها مصالحها للخطر لم تستطع إلا القيام بحركات محدودة عديمة الجدوى والفاعلية خصوصاً في المناطق

(١) أحمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص ٣٠١ .
(٢) آشتور : المرجع السابق ص ٢٧٤ .
(٣) إبراهيم على طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٥١ .
(٤) كلود كاهن : المرجع السابق ، ص ٢٤٢ ، ٢٤٥ .
(٥) أحمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص ٣٨٦ .

ذات الأهمية التجارية . وعلى ذلك لا عبرة بحكم أحد الدارسين[1] بأن «البورجوازية العليا أصبحت أحياناً عنصراً قوياً في سياسات الشرق خصوصاً عندما تدهور النظام الإقطاعي» .

فحركاتها المحدودة في بعض مدن الشام والعراق والجزيرة لم تندلع إلا لأن هذه المناطق شهدت حكومات ضعيفة عجزت عن مواجهة الخطر الصليبي . كذلك استغلت البورجوازية تنظيمات الحرف فشكلت منها ميليشيات عسكرية - كتنظيمات الأحداث - سخرتها للحفاظ على مصالحها في هذه المدن ؛ دون أن تنجح في إقصاء الأمراء الضعاف عن السلطة[2] .

لقد بالغ آشتور[3] حين زعم بأن بني الصوفي في دمشق وبني الخشاب في حلب[4] وابن نيسان في حران وبنى يعقوب في سنجار شكلوا حكومات ذات طابع «جمهورى مدينى»[5] . إذ الثابت أن هذه المدن كانت تدخل ضمن نفوذ أمراء من الترك ظلوا يمارسون سيادتهم عليها حتى تمكنوا من القضاء على نفوذ البورجوازية فيها في النهاية ؛ خصوصاً بعد أن سحبت العامة تأييدها للأسر البورجوازية ؛ بشهادة آشتور نفسه[6] .

الثابت بوجه عام أن البورجوازية ساندت السلطة ضد العامة . خير مثال على ذلك ماجرى في العصر المملوكي من وقوف كبار التجار «وفقهاء السلطان» إلى جانب السلطنة ؛ فكان كبار التجار يقرضون السلاطين لتمويل حروبهم التوسعية والدفاعية ، كما ساندهم «المعممون» بالتأييد الروحي والأدبي مقابل تأليب السلاطين ضد خصومهم من الشيعة الراديكاليين . لذلك لم يتورع العوام في هباتهم عن استهداف الشريحتين معا[7] . كما تحولت ميليشيات الأحداث إلى الجهاد ضد الصليبيين في الوقت الذي تعاون فيه تجار الشام مع «الإفرنج» .

أما البورجوازية السلجوقية فوقفت على طول الخط موقف التأييد للسلاطين[8] برغم تخاذلهم في مقاومة الصليبيين . وفى العصرين معا - السلجوقي والمملوكي - لم تتعد

(١) أنظر : آشتور : المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٩٠ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٩٠ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٩٣ ، ٢٩٤ .
(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٩٤ .
(٦) المصدر نفسه ، ص ٢٩٦ .
(٧) المرجع السابق ، ص ٤١٤ .
(٨) آشتور : المرجع السابق ، ص ٢٧٤ .

معارضة البورجوازية للسلطة مجرد التظاهر والاحتجاج لتخفيف المكوس[1] ، كما تآمرت مع السلاطين لقمع حركات العوام[2] . كذا لم نسمع عن دور يذكر لها في معارضة الفاطميين الأواخر ومن بعدهم الأيوبيين .

أما عن موقف طبقة العامة ؛ فقد اتسم بالمراهقة والعشوائية لخيانة البورجوازية المسؤولة تاريخياً عن قيادة ثوراتها .

ففي عهود الفاطميين الأواخر لم يتفجر نشاط ثوري ذو بال للعوام ضد السلطة[3] .

ويرجع ذلك إلى مسئولية «الوزراء العظام» عن الاضطراب السياسي والتدهور الاقتصادي . لذلك لم يكن غريباً أن يوجه العوام معارضتهم ضد البيروقراطية من أجل الحفاظ على الشرعية الممثلة في الخلافة . مصداق ذلك انتفاضتهم ضد الأفضل بن بدر الجمالي عندما نحى نزار عن الخلافة وأسندها إلى أخيه المستعلى . كما ثار عوام القاهرة ضد الوزير عباس بن باديس ـ الذي قتل الخليفة الظاهر ـ وصلبوه على باب زويلة[4] .

وفى الشام استهدفت حركات العوام البورجوازية المحلية لا الخلافة الفاطمية[5] بعد أن اتضح استغلال البرجوازية حركاتهم لتحقيق مصالحها الخاصة والضيقة ؛ والزج بهم في صراع محموم ضد النفوذ العباسي والفاطمي والقرمطي[6] .

لذلك اقتصرت تنظيمات الأحداث ـ بعد ذلك ـ على الفقراء والمعدمين والعاطلين وقدر لها ـ لذلك ـ إحراز بعض النجاحات الموقوتة . تجلى ذلك في حركة ابن المجن ـ قاطع الأخشاب ـ في حلب عام ٤٨٩ هـ ؛ حيث نجح في السيطرة على المدينة وحكمها إلى حين[7] . ويعزى فشلها في النهاية إلى اتسامها بالعنصرية ؛ إذ استهدفت قطاعا بعينه من العسكر الفاطمي تمثل في المغاربة . كما يعزى إلى تعويلها على السلب والنهب ليس إلا . لذلك تآمرت عليها شرائح بورجوازية من كبار الصناع والملاكين والتجار ؛ فقضت عليها[8] .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٤١٥ .
(٢) نفس المصدر والصفحة .
(٣) أحمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص ٣٠٥ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٠٥ .
(٥) محمد رجب النجار : حكايات الشطار والعيارين فى التراث العربى ، ص ١٦٢ ، الكويت ١٩٨١ .
(٦) المصدر نفسه ، ص ١٩٤ .
(٧) ابن الأثير : ١٠ : ٢٥٥ .
(٨) محمد رجب النجار : المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

وعلى غرارها اندلعت حركات أخرى في دمشق وبعض المدن الأخرى ؛ ما لبثت أن لاقت ذات المصير[1] .

وفى ظل السلاجقة ؛ شملت انتفاضات العوام الريف والمدن على السواء . ففى الريف اندلعت هبات خاملة عديمة الفاعلية اتخذت طابعاً هرطقياً . إذ تزعمها أدعياء النبوة والمشعوذين الذين استغلوا معاناة العوام لتحقيق طموحات شخصية .

كما استغل الإسماعيلية النزارية - وزعيمهم الحسن الصباح - عوام الفلاحين للدخول في صراع طائفى ضد السنة[2] . واتسم الصراع بالتعصب المقيت إلى حد إحراق المساجد[3] ؛ الأمر الذي حكم على نتيجته بالفشل .

لكن ثورات العوام الذين انتظمتهم الحركة الإسماعيلية في المدن كانت أوفر حظاً ؛ إذ اتسمت بالوعي السياسي والاجتماعي بعد انضمام أصناف الحرف إليها . لذلك سببت إزعاجاً مستمراً للحكم السلجوقي في الشام[4] .

وفى إيران أحرزت المعارضة الإسماعيلية نجاحات أكبر . ذلك أن الثوار استهدفوا أمراء الإقطاع[5] بالدرجة الأولى ، بينما توجه هذا النشاط في الشام ضد أهل السنة والصليبيين في المحل الأول . كما يرجع هذا النجاح إلى حسن التنظيم وبراعة القيادة إلى جانب وضوح البعد الإجتماعي . لذلك نجح الثوار في تكوين دولة إسماعيلية في إيران اتخذت من قلعة «ألموت» الحصينة قاعدة لها . كما عولت على الإغتيال السياسي بعد تشكيل فرق من «الفداوية» تمكنت من قتل زعامات الخصوم من العباسيين والسلاجقة سواء بسواء .

وقدر للثوار الإستيلاء على ضياع أمراء الإقطاع التي آل معظمها إلى الزعماء ؛ الأمر الذي أحدث تصدعاً في الحركة بعد سخط العوام على زعمائهم من الإقطاعيين الجدد وانسحابهم من الحركة[6] . وقد أفضى هذا الانسحاب إلى إضعافها حيث تمكن السلاطين السلاجقة من محق الحركة في إيران وفروعها فى الشام في عهد السلطان محمد السلجوقي عام ٥٠٠هـ[7] .

---

(١) نفس المرجع والصفحة .
(٢) آشتور : المرجع السابق ، ص ٢٨٨ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٨٩ .
(٤) بطروشوفسكى : المرجع السابق ، ص ٢٧٧ .
(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٦٥ .
(٦) بطروشوفسكى : المرجع السابق ، ص ٢٦٦ .
(٧) المصدر نفسه ، ص ٢٦٧ .

على إثر ذلك أخذت ميليشيات العيارين والشطار تستقطب العوام في العراق ، وقد تعاظم دورها بعد انتظام أصناف الحرف في سلكها[١] . وقد استهدف نشاط العيارين شرائح البورجوازية المتعاونة مع السلطنة بالدرجة الأولى . يستوي في ذلك كبار التجار في المدن وكبار الملاك في الريف . إلا أن نشاطها في الريف مالبث أن تعثر ؛ خصوصاً بعد إقدامها على نهب الأغنياء والفقراء على السواء . كما ضعف تأثيرها في المدن بعد انضمام بعض شرائح الأرستقراطية الناقمة على السلطنة إليها[٢] ، وتحويل الحركة لتحقيق طموحاتها الذاتية . يضاف إلى ذلك إقدام السلطنة على تشكيل ميليشيات مضادة ـ عرفت باسم «الشحنة» ـ تمكنت من فل شوكتها[٣] . لذلك لم يدخر العوام وسعاً في الانضمام إلى ميليشيات «الفتوة» ؛ التي نظمتها الخلافة العباسية لمؤازرتها في صراعها مع السلطنة السلجوقية[٤] . إذ نعلم أن الخليفة الناصر لدين الله العباسي استمال العوام ، فضلاً عن شرائح من البورجوازية والبيروقراطية لتكوين قوة بوسعها استرداد نفوذ الخلافة المفقود في العالم الإسلامي من ناحية ، ومواجهة الحركات الثورية من ناحية أخرى[٥] . وكان انضمام العوام إلى هذا التنظيم بهدف تحسين أحوالهم الاقتصادية حيث كان الخليفة يوزع عليهم المؤن والكساء والأموال للإنضواء في منظمته[٦] .

لذلك كان تنظيم الفتوة يحتوي على عناصر من سائر الطبقات وهو أمر أفضى إلى فشله . إذ تفشي الصراع الطبقي داخل التنظيم نفسه ؛ بحيث عول الفتيان الفقراء على مهاجمة أقرانهم الموسرين من كبار التجار والوزراء والحرس الخلافي[٧] . ولعل في إقدام الفتيان الفقراء على نهب كبار التجار بصفة خاصة ما يعبر عن الصراع الحقيقي بين العامة والبورجوازية . لقد كان العوام يعتقدون أن كبار التجار «خانوا أماناتهم ، ومنعوا زكاة أموالهم . . . واللصوص فقراء إليها . فإذا أخذوا أموالهم كان ذلك مباحاً لهم» ؛ على حد تعبير الجاحظ[٨] .

أفضى الصراع الطبقي داخل منظمة الفتوة التي أسسها الناصر إلى فشلها . إذ انسحب

---

(١) آشتور : المرجع السابق ، ص ٢٨٨ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .
(٣) أحمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص ٣٥١ .
(٤) كلود كاهن : المرجع السابق ، ص ٢٤٦ .
(٥) آشتور : المرجع السابق ، ص ٢٩٩ .
(٦) ابن الأثير : ٩ : ٢٩٣ .
(٧) آشتور : المرجع السابق ، ص ٣٠٠ .
(٨) أنظر : محمد رجب النجار : المرجع السابق ، ص ٥٦ .

الفقراء الشطار منها وطفقوا يقطعون الطرق براً ويعملون بالقرصنة بحراً بما ينم عن التطرف واليأس . ويمكن استنتاج ذلك وأكثر من الحكايات الشعبية التي نسجت حول الفتيان البغاددة[1] ، وما روي عن «يونس الحرامي» قاطع الطريق الذي نهب أموال أحد وزراء الخليفة العباسي[2] .

نستخلص من ذلك أن حركات العيارين والشطار في العراق استهدفت الخلافة العباسية والسلطنة السلجوقية والأرستقراطية البيروقراطية والبورجوازية التجارية في آن . ذكر ابن الأثير[3] في هذا الصدد أن العيارين «أفسدوا ونهبوا وقتلوا قواد السلطان ، وكبسوا الأسواق ، وأخذوا أموال التجار» .

استغل السلاجقة هذه الفرصة في شن حرب دعائية ضد جماعات العيارين[4] ، وعمدوا إلى تشجيع «الفتوة الصوفية» وتحريضها ضدهم . ونجح الأخيرون في تشويه صورتهم باستنكار أفعالهم لأنهم «من أهل الشطارة والدعارة» ، كما نجحوا في استقطاب الكثيرين من العوام لمنظمتهم باعتبارها موئل «الفتيان الصادقين»[5] .

فضلاً عن ذلك ؛ عمد السلاجقة إلى ضرب جماعات العيارين من الداخل ؛ وذلك باستمالة زعمائهم والإغداق عليهم[6] . لذلك فشلت حركات العيارين رغم كثرتها وخطورتها في تحقيق نتائج إيجابية ذات بال .

هكذا أخفقت ثورات العامة في النيل من النظام السلجوقي الإقطاعي العسكري .

أما عن حركات العوام إبان عهود الأتابكة والتركمان ؛ فنلاحظ أن دول الأتابكة كانت استمراراً للنظام العسكري الإقطاعي السلجوقي ؛ ذلك أن قيام هذه الدول تم على حساب النفوذ السلجوقي . كما اتبع الأتابكة ذات السياسة الاقتصادية القائمة على النهب الداخلي والتوسع الخارجي . لذلك تفاقمت المسألة الاجتماعية ، وحاول بعض الفقهاء المستنيرين نصح الأتابكة بالتماس حلول لها كالزكاة[7] دون جدوى .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٥٩ .
(٢) ابن الأثير : ١٠ : ٦٠٢ .
(٣) المرجع السابق ، ص ١١ : ٤٥ .
(٤) محمد رجب النجار : المرجع السابق ، ص ١٣٤ .
(٥) محمد رجب النجار : المرجع السابق ، ص ١٥٠ .
(٦) ابن الأثير : ١١ : ٢٥ .
(٧) مؤنس عوض : المرجع السابق ، ص ٣٠٧ .

لذلك ظهرت تنظيمات العوام[1] الثورية ممثلة في حركات الفتوة وميليشيات العيارين والشطار التي تعاظم خطرها لارتباطها بأصناف الحرف . وقد استهدفت السلطة والبورجوازية في آن . وزاد من فعالية نشاطها ارتباطها بتنظيمات مماثلة في العراق[2] . وكان هذا النشاط يقتصر على المدن عموماً والتجارية منها بنوع خاص .

أما في الريف ؛ فقد ظهرت حركات ثورية تأدلجت بالمذهب الشيعي نكاية في الأتابكة الأشاعرة . من أهم هذه الحركات تلك التي تزعمها معز الدين المغربي الذي وُصمَ بإدعاء النبوة وقيل الألوهية . وقد تعاظم أمره بعد انضمام الكثيرين من عوام المدن إلى حركته التي كانت رد فعل لمفاسد الإقطاعية . لكن مصيرها آل إلى الفشل بعد قتله عام ٥٧١ هـ[3] .

وفيما يتعلق بثورات العامة في ظل الدول التركمانية ؛ شكل البدو والفلاحون عصب المقاومة التي تبلورت حول الإديولوجية الشيعية الممزوجة بالتصوف . وقد اتهم اتباعها لذلك بالزندقة والإباحية من لدن مؤرخي السنة .

تزعم الحركة سوري يدعى محمد بن فلاح الملقب «بالمشعشع» . كما وصمه خصومه «بالخبيث» ؛ وهي ذات التهمة التي وجهت من قبل إلى زعيم الثورة القرمطية ومن قبله على ابن محمد زعيم ثورة الزنج . ولا غرو فقد اندلعت الثورة في ذات الأقاليم التي شهدتها الثورتان السابقتان إذ امتد تأثيرها إلى العراق ، وانضم إليها الفلاحون بأعداد غفيرة .

أغار الثوار على مدن البصرة وواسط . كما هددوا طرق الحجيج ونهبوا القرى والمدن الصغرى ، وقهروا الجيوش التي تصدت لهم . وتمكن «المشعشع» من تأسيس «جمهورية ذات طابع اشتراكي» . وبعد موته آلت رئاستها إلى إبنه «المحسن» الذي تعاظم خطره حتى سك النقود بإسمه .

لكن الفشل كان مصير الحركة حين أفصحت عن وجهها الحقيقي فتخلت عن الإديولوجية الشيعية . بل أغارت على الأماكن المقدسة الشيعية في النجف الأشرف ؛ الأمر الذي أدى إلى تخلي الفلاحين من الشيعة عنها[4] .

أما العصر الأيوبي ؛ فلم يشهد ثورات اجتماعية ذات بال . ويعزى ذلك إلى سطوة

---

(١) كانت كل جماعة تتكون من ٦٠ - ٧٠ شخصاً يترأسهم زعيم .

(٢) مؤنس عوض : المرجع السابق ، ص ٣٠٩ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٣ ، ٣٤ .

(٤) عن مزيد من التفصيلات ، راجع : آشتور : المرجع السابق ، ص ٣٤٨ ، ٣٥١ .

العسكرية الأيوبية من ناحية ، وطرح شعار الجهاد الذي استقطب جماهير العوام المتدينين من ناحية أخرى[1] . كما كان إقدام صلاح الدين على استئصال التشيع يلقى استحساناً من المصريين المعروفين بالتدين المعتدل . ففى القاهرة «وقفت القلعة التي أسسها صلاح الدين كتحد أمام سكانها المسالمين الذين لم يشقوا عصا الطاعة في العاصمة . أما في الريف ؛ فقد وقعتً بعض الاضطرابات حين تعسف جباة الضرائب مع الفلاحين»[2] .

لكن هذا الحكم الذي قرره «جاستون فييت» لايتسق تماماً مع الواقع التاريخي . إذ نعلم أن القاهرة شهدت إبان حكم صلاح الدين شغباً من العوام على العسكر الأيوبى . لكن صلاح الدين لم يتقاعس عن محق المشاغبين بإحراق أحيائهم والبطش بنسائهم وأطفالهم[3] .

كما نجحت بعض قيادات الشيعة الإسماعيلية في إثارة العوام في مناطق الأطراف كالأسكندرية والنوبة . فقاموا بانتفاضات قمعها صلاح الدين في وحشية وقسوة ؛ إذ صلب الثائرين على الأشجار[4] .

هذا في مصر ؛ أما في الشام فقد كانت هبات العوام أشد عنفاً وأكثر خطورة ؛ وذلك لتأدلجها بالصوفية الإشراقية ذات الأبعاد الاجتماعية المضادة للإقطاعية[5] . برغم ذلك حكمت تلك الإديولوجية على الحركات الاجتماعية بالفشل . إذ رأى معظم جمهور العوام فيها هرطقة وزندقة فلم يحركوا ساكناً حين أقدم صلاح الدين على قتل السهروردي[6] .

لذلك أحرزت منظمات الأحداث نجاحاً أكثر من تلك الحركات السابقة . إذ تعاظم نشاطهم بعد صلاح الدين[7] ؛ خصوصاً حين تقاعس خلفاؤه عن جهاد الصليبيين . وهذا يفسر إقدام الأحداث على الجهاد وبلائهم في مناهضة «الإفرنج»[8] . كما وشت حركاتهم عن «المراهقة الثورية» ، حين تخلوا عن مراميهم الأساسية وعمدوا إلى السلب والنهب ، فضلاً عن التدخل في الصراعات بين أفراد البيت الأيوبى بمؤازرة البعض على البعض

(١) أحمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص ٣٨٥ .
(٢) جاستون فييت : المرجع السابق ، ص ٥٦ .
(٣) أحمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص ٣٠٥ .
(٤) أحمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص ٣٠٦ .
(٥) بطروشوفسكى : المرجع السابق ، ص ٣١٥ .
(٦) نفس المرجع والصفحة .
(٧) محمد رجب النجار : المرجع السابق ، ص ١٧٩ .
(٨) المصدر نفسه ، ص ١٨١ .

الأخر[١] .

بالمثل كانت حركات العامة في ظل السلطنة المملوكية[٢] خصوصاً في مصر . ويرجع ذلك لا إلى سطوة النظام المملوكي فحسب بل إلى رفع السلاطين راية الجهاد ضد الصليبيين من ناحية وراية «الوطنية» المصرية من ناحية أخرى[٣] .

ففى الريف ؛ اتسم الصراع بين الفلاحين والمماليك بالسلبية ؛ حين اتخذ الهروب من الضياع مظهر احتجاج على عسف وجور السلاطين . كما اندلعت بعض الانتفاضات الفلاحية ضد الجباة ورجال الإدارة[٤] ؛ إقتصر نشاطها على نهب مخازن الغلال وإحراقها متعاونة في ذلك مع العربان برغم ما عاناه الفلاحون من أخطار إغاراتهم . وحين تصدع النظام المملوكي وبات سقوطه على يد العثمانيين وشيكاً ؛ لم يقم الفلاحون بالثورة ؛ بل اقتصر نشاطهم على الامتناع عن دفع الضرائب[٥] .

أما الحرفيون وفقراء المدن ؛ فلم تتعد حركاتهم التظاهرات والشغب والتشهير بالعسكر المملوكي . بل كثيراً ما آزروا السلاطين الأواخر في صراعهم مع العثمانيين ؛ يحفزهم إلى ذلك كبار الفقهاء[٦] .

ويرجع ذلك ـ فيما نرى ـ إلى ارتباط طوائف الحرف بالطرقية والدروشة ؛ وهو أمر فطن إليه السلاطين فأقاموا الخوانق وأغدقوا على الدراويش . لذلك توجهت نشاطات هؤلاء إلى الاعتداء على أهل الذمة ونهب أموالهم وإحراق كنائسهم وبيعهم[٧] .

كما كان بعض السلاطين يخففون من المغارم على عوام المدن ؛ فيوزعون القمح مجاناً في سنوات الجائحات والمجاعات . هذا فضلاً عن تشجيعهم العوام على نهب أموال خصومهم إبان الصراعات على السلطنة بين أفراد العصبة المملوكية[٨] .

مع ذلك لايخلو العصر من صور شتى للمقاومة ؛ الأولى سلمية ، والثانية صاخبة ؛

(١) المصدر نفسه ، ص ١٨٢ .
(٢) أحمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص ٤٧١ .
(٣) نفس المرجع والصفحة .
(٤) نعتقد أن إقامة الإقطاعيين فى المدن – على عكس نظرائهم فى أوروبا الذين أقاموا فى الريف – كانت من أسباب عدم وقوع حركات ثورية فلاحية كتلك التى قام بها الأقنان ضد السادة فى أوروبا .
(٥) إبن إياس : ٥ : ١٥١ .
(٦) أحمد صادق سعد : المرجع السابق ص ٤٧٤ .
(٧) المصدر نفسه ، ص ٤٩٤ .
(٨) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٥٢ .

خصوصاً في عصر المماليك الجراكسة .

من مظاهر المقاومة السلمية ؛ تظاهر عامة القاهرة عند خروج المواكب السلطانية لعرض شكاياتهم على السلطان . وعندما لايستجيب يطلقون النوادر والنكات على السلطان وحاشيته . وكثيراً ماقاد بعض فقراء المعممين هذه التظاهرات وتصدوا لعرض تلك الشكايات[١] .

أما عن المقاومة الصاخبة ؛ فمن مظاهرها الاعتداء على العمال الجائرين وصنائعهم . من أمثلة ذلك فتك صيادى الأسكندرية بحاكم المدينة المملوكي في عهد المؤيد شيخ بعد التشهير به عارياً[٢] . ومنها الهبات الشعبية ضد بعض القضاة والمحتسبين الموالين للسلطنة ؛ خصوصاً إبان المجاعات والضائقات . وكثيراً ما استجاب السلاطين لمطالب العامة بعزلهم واستبدالهم بآخرين أقل جوراً . ومنها ماجرى من انتفاضة عوام القاهرة عندما زيف السلطان قايتباى العملة عام ٨٨١هـ ؛ فثاروا على «ناظر الخاصة» وكادوا يفتكون به .

كان حرافيش القاهرة وصعاليكها عماد هذه الهبات ؛ ومعظمهم من «البطالين» العاطلين . ومن أجل مواجهة حركاتهم ؛ أقدم السلاطين على تشكيل نظام «فتوة رسمي» يضم الأعيان ورؤساء الحرف والأصناف[٣] . وفى ذلك دلالة على تدنى «الوعي الطبقي» وخيانة البورجوازية ؛ كدأبها في سائر أرجاء العالم الإسلامي إبان ذلك العصر . وكان ذلك من أسباب إخفاق حركات العوام التي كانت أقرب ماتكون «إلى الانفجارات الهامشية منها إلى الحركات الثورية الحقيقية»[٤] .

أما عن حركات العامة في الشام خلال العصر المملوكي ؛ فكانت أكثر وعياً وتنظيماً ومن ثم أكثر إحرازاً لنتائج إيجابية . وربما يعود ذلك إلى بعد الشام عن معقل «العسكرتاريا» المملوكية . لقد انفجرت قومات «الزعار» التي تختلف عن الأحداث في عدم اتخاذها إديولوجية مذهبية . لكنها تشاركها أهدافها التي تمحورت حول نهب التجار الموسرين[٥] ورجال السلطة المملوكية سواء بسواء . وكثيراً ما حاولت البورجوازية ركوب موجتها وتسخيرها لخدمة أغراضها الخاصة كالاحتجاج على الشطط في المكوس[٦] ؛ دون جدوى .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٥٧ .

(٢) Lane - Poole : **History of Egypt**, P.327.

(٣) محمد رجب النجار : المرجع السابق ، ص ١٧٩ .

(٤) آشتور : المرجع السابق ، ص ٤١٤ .

(٥) نفس المرجع والصفحة .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٤١٥ .

إذ نعلم على سبيل المثال أن «الزعار» هاجموا أحد تجار القمح بعد أن بالغ في رفع سعره ، كما رجموا نائب السلطان بالحجارة عام ٨٠٤ هـ بسبب عسفه وجوره . وفي عام ٨٨٠ هـ ، لاقى «وكيل المظالم» ذات المصير . وطردوا نائب السلطنة في دمشق عام ٩٠٧هـ لإسرافه في الجباية ، وقتلوا نائب حلب عام ٨٨٥هـ مع عدد كبير من مماليكه ، وفى حماه ثاروا ضد عاملها عام ٧٩٢هـ وقتلوا بعض رجاله ، كما طردوا نائب الكرك عام ٩١٢هـ فهرب إلى غزة . . وهلم جرا[(١)] .

برغم ذلك لم تصل حركات العامة ضد «العسكرتاريا» الحاكمة وجهازها البيروقراطى وصنائعها من البورجوازية إلى مستوى الثورات الشعبية . وهذا يفسر لماذا استمرت تلك النظم الإقطاعية في قلب العالم الإسلامي ؛ برغم إخفاقاتها السياسية وفشلها العسكري وعجزها عن إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية .

ثانياً : الغرب الإسلامي

لايختلف تاريخ الغرب الإسلامي في معالمه الأساسية عن نظيره في الشرق ؛ من حيث تعاظم الصراعات بين النظم العسكرية الإقطاعية ، كذا بين الشرائح المختلفة للأرستقراطيات الحاكمة . وبالمثل والت البورجوازيات هذه الأرستقراطيات غالباً وساندتها ضد العامة . كما اتسمت حركات العامة بالمراهقة السياسية ، وتأدلج معظمها بمذاهب شيعية متطرفة وصوفية إشراقية .

غير أن تأثير البنية القبلية يبدو واضحاً في صياغة حركة التاريخ السياسي في الغرب الإسلامي ـ على الأقل في مظاهره ـ بصورة ضببت إلى حد كبير حركة الصراع الطبقي دون أن تلغيها . وذلك لاختراق التناقضات الطبقية بنية القبيلة ، هذا فضلاً عن أن العصبية القبلية ليست ـ فيما نرى ـ مفهوماً إثنياً صرفاً ؛ كما يرى معظم الدارسين الذين لم يستوعبوا آراء ابن خلدون في هذا الصدد . العصبية عند ابن خلدون قوة مادية وبشرية تستهدف «تحقيق الخيرات الدنيوية والشهوات البدنية والملاذ النفسانية»[(٢)] . وهى تلتئم عن طريق «الغلبة» وتنفرط «بالانغماس في الترف» .

فالعامل الاقتصادي من ثم هو العامل الفاعل في تخليق البنى الاجتماعية ؛ وبالتالي في

(١) إبراهيم على طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ .
(٢) أنظر : مقدمة ابن خلدون : ١٥٤ .

توجيه الصيرورة التاريخية .

لذلك نرى أن القبيلة في الغرب الإسلامي عرفت التشكيل الطبقي بصورته المثلثة ، وأن سيادة الإقطاعية العسكرية هي التي فجرت الصراع الطبقي في الأساس ؛ برغم مظاهرها الإثنية .

ليس جزافاً أن تكون سائر الدول التي تعاصرت أو توالت على الغرب الإسلامي دولاً إقطاعية . كما أن اقتصادها كان نهبياً توسعياً أسماه البعض[1] بحق «إقتصاد المغازي» . مصداق ذلك أن الصراعات العسكرية بين دول الطوائف بعضها البعض كانت أشبه بالحروب الإقطاعية . كما كان الصراع بينها وبين حركة «الاسترداد» النصرانية في الأندلس صراعاً بين الإقطاع الإسلامي والبورجوازية الأوروبية الناشئة . دليلنا على ذلك ما أسفر عن هذه الصراعات جميعاً من مكاسب أرضية أو بشرية أو مالية ، وأن النصر في كل الأحوال ارتهن بالقدرة على تجييش الجيوش .

وقيام إمبراطورية المرابطين منذ تأسيس الحلف الصنهاجى مروراً بالطور الصحراوى والمغربي ثم الأندلسي ؛ ارتبط «بالغلبة»[2] من أجل الهيمنة على مصادر ومنافذ ومراكز وأسواق تجارة الشمال ـ الجنوب . وأن راية «الجهاد» التي حملها المرابطون خلال هذه الأطوار جميعاً لحرب كفار غانة وهراطقة المغرب ونصارى الأندلس كانت غطاء للتوسع والسيطرة في التحليل الأخير . لذلك صدق أحد الدارسين[3] حين وسم الدولة المرابطية بأنها «جعلت أرزاقها في رماحها» .

ولاغرو ؛ فقد بلغ الجيش المرابطى أكثر من مائة ألف فارس عدا الرجالة[4] . ولم يقتصر على قبيلة لمتونة وحدها ؛ بل ضم بربر صنهاجة والسودان وعلوج الأندلس فضلاً عن بربر زناته ومصموده ، بالإضافة إلى الغز وعرب بنى هلال وبعض الفرق النصرانية[5] . وماشيده المرابطون من مدن وقلاع وأسوار وحصون وغيرها كانت ذات طابع عسكري ؛ كما أشرنا سلفاً .

بالمثل كان جيش الموحدين خليطاً من عناصر شتى مغربية وأندلسية ؛ من بربر وعرب

---

(١) نشير فى هذا الصدد إلى أن تلميذنا إبراهيم القادرى استخدم هذا المصطلح فى أطروحته لنيل دكتوراه الدولة عن «المجتمع المرابطى» .

(٢) البكرى : المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

(٣) راجع : **أطروحة إبراهيم القادرى** ، سالفة الذكر .

(٤) ابن أبى زرع : المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٣٩ ، ابن عذارى : ٣ : ٨٠ .

جندوا في جيوش نظامية وفرق مرتزقة ، يقول لوتورنو[1] «نشأت إمبراطورية الموحدين عن الفتح ؛ شأنها شأن الإمبراطوريات السابقة في الشمال الأفريقي . وكما أن البربر من الصحراء الغربية أقاموا إمبراطورية المرابطين لفائدتهم الخاصة دون أن يشركوا الشعوب الخاضعة في الحكم ؛ فإن الإمبراطورية الموحدية أقامتها قبائل مصمودة لمصلحتها الخاصة . وكانت الشعوب الأخرى في الإمبراطورية في خدمة المصامدة . . . لقد كانت العلاقات بين الموحدين وبين من أخضعوهم علاقات غالب ومغلوب» .

وما قيام دولتي المرينيين والزيانيين إلا رد فعل لغلبة مصمودة . كما كان قيام دولة بني حفص في تونس تعبيراً عن التشبث بالنزعة العسكرية الموحدية . وحسبنا أن مؤسسها ينتمي إلى أشهر القواد العسكريين في دولة الموحدين أبى حفص عمر الهنتاتي .

فى كل الأحوال كان قيام الدول السابقة وسقوطها مرتبطاً بالإقطاعية العسكرية التي سادت الغرب الإسلامي آنذاك .

بالعودة إلى المفهوم الخلدونى للعصبية ـ كما أوردناه سلفاً ـ نرى أن بروز القبلية كمظهر عام صبغ قيام وسقوط الدول المغربية والأندلسية السابقة ؛ كان تعبيراً عن الجانب المادى الذي يشكل الحافز الأول على الصراع . فقيام دول الطوائف في الأندلس كان تعبيراً عن هذا الحافز المادى المصطبغ بالإقليمية والعصبية . إذ ليس جزافاً أن بعض هذه الدويلات أسسها حكام عرب ، وأخرى أقامها أمراء من البربر ، وثالثة أسسها المولدون .

وسقوط هذه الدول جميعاً تم على يد المرابطين من لمتونة التي احتكرت أجهزة الحكم وقيادة الجيوش . ذكر ابن خلدون[2] أن «يوسف بن تاشفين اقتسم المغرب عمالات على بنيه وأفراد قومة وذويه» . كما كان سائر أمراء المرابطين في الأندلس من لمتونة[3] . وحتى القضاة في عصر المرابطين كانوا من شيوخ لمتونة[4] ؛ برغم بداوتهم وسطحية تفقههم .

سار الموحدون على هذا النهج حين أقاموا دولتهم ؛ إذ «قصروا السلطة على الأسرة

(١) أنظر : حركة الموحدين في المغرب ، ص ١٢٣ ، ١٢٤ .
(٢) العبر : ٦ : ٢٤٧ .
(٣) ابن الخطيب : الاحاطة : ١ : ١٤٧ .
(٤) ابن عذارى : ٣ : ٨٧ .

الموحدية الكبيرة ؛ بينما القبائل والعناصر الأخرى كانت مجرد رعايا . . وكانت الأرستقراطية الحاكمة منعزلة تماماً عن جماهير البربر الرازحة تحت حكمهم»[1] .

بالمثل ورثت الدول التي أعقبت الموحدين الآفة ؛ حتى أن أحد الدارسين[2] حكم على حكوماتها « بالاستبداد القبلي» .

برغم بروز العصبية القبلية على هذا النحو ؛ يمكن استبار غور الصراع الطبقي داخل بنياتها على النحو التالي :

بالنسبة للأرستقراطية الحاكمة ؛ لم تشذ صراعاتها عن نظيرتها في الشرق الإسلامي ؛ سواء في أسباب أو آليات أو نتائج الصراع . ففى أندلس الطوائف أغنانا المؤرخون عن الخوض فيما شجر بين الأمراء بعضهم البعض أو بينهم وبين وزرائهم وقوادهم وعمالهم ، فضلاً عن تعاظم دور نساء البلاط وتدخلهن في السياسة .

والجديد الذي يمكن أن نضيفه في هذا الصدد هو دور «فقهاء السلطان» في إذكاء حتْمية هذا الصراع . إذا حرص ملوك الطوائف على استرضائهم لإكساب حكمهم القائم على «الغلبة» طابع الشرعية . فكثيراً ما نصبوا الفقهاء وزراء ، كما كان القضاء[3] حكراً عليهم ويميز أحد الدارسين بين موقف «فقهاء السطان» المؤيد للسلطة وبين فقهاء البورجوازية الذين تصدى بعضهم للمعارضة[4] .

من فقهاء السلطان ابن الملح الفقيه الذي تولى الوزارة في دولة بنى عباد بإشبيلية ؛ برغم كونه سكيراً لاهياً[5] ، والفقيه ابن القصيرة الذي لقب بذي الوزارتين في عهد المعتمد بن عباد[6] . أما ابن عبد البر ؛ فقد أثار ثائرة فقهاء البورجوازية حين تواطأ مع بنى عباد على سفك دماء أحد أبنائه[7] . والغريب أن هؤلاء الفقهاء الذين ناصروا ملوك الطوائف انقلبوا عليهم حين افتوا بشرعية عزلهم على يد يوسف بن تاشفين ؛ بما يسوغ القول بأنهم «كانوا متذبذبى المواقف»[8] .

---

(١) لوتورنو : المرجع السابق ، ص ٨٩ .
(٢) إبراهيم حركات : المغرب عبر التاريخ ، جـ ١ ، ص ٢١٥ ، الرباط ١٩٧٦ .
(٣) امحمد بن عبود : المرجع السابق ، ص ١٩٢ .
(٤) المرجع السابق ، ص ١٩٣ .
(٥) ابن بسام : الذخيره ، جـ ١ ، قسم ٢ ، ص ٤٥٢ .
(٦) امحمد بن عبود : المرجع السابق ، ص ١٦٨ .
(٧) ابن بسام : المرجع السابق ، ١٤٣ .
(٨) امحمد بن عبود : المرجع السابق ، ص ٨٦ ، ١٨٩ .

فى عصر المرابطين ؛ خفت حدة الصراع على «إمارة المسلمين» لقصر عمر الدولة المرابطية ؛ إذ سقطت وهى في أوج فتوتها . مع ذلك لم يخل الأمر من إحن ومحن في عهد تاشفين بن علي[١] ، سبقها نزاع بين يوسف بن تاشفين وابن عمه أبي بكر بن عمر في مستهل عهد الدولة . بل شجر تنافس على زعامة الحلف الصنهاجى بين لمتونة وجدالة قبل تأسيسها ؛ لكن الثابت أن هذه الوقائع جميعاً حسمت في حينها .

لكن صراعات أخطر شجرت بين الوزراء - الذين كانوا في الأصل قادة العسكر - للاستئثار بمزيد من السلطات . كما حاول بعض أمراء الولايات تقوية قبضتهم في ولاياتهم على حساب السلطة المركزية[٢] . ولعل هذا يفسر لماذا أقدم بعض «أمراء المسلمين» على عزلهم واستبدالهم بمن هم أقل طموحا وأكثر ضعفاً[٣] . كما يفسر لماذا أحجم بعض الفقهاء عن تولى المناصب العامه في أواخر عصر المرابطين ؛ فخلا الجو للجبارين القادرين على قمع الرعية[٤] .

من أجل ذلك ؛ لم يتورع «أمراء المسلمين» الأواخر عن جلب الجند المرتزق للاستظهار بهم على خصومهم[٥] ، خصوصاً بعد تعاظم نفوذ نساء البلاط وإقدامهن على حيك المؤامرات في ظل المرابطين الأواخر[٦] .

أما عن الصراعات بين الوزراء والقضاة في الأندلس ؛ فقد أفضى إلى ثورات عنيفة أضعفت الحكم المرابطى ومهدت لسقوطه في النهاية[٧] ؛ وهو ما سنعرض له في موضعه من الدراسة .

تفاقم الصراع على السلطة في عصر الموحدين ؛ برغم ثبات نظام ولاية العهد . ويعزى ذلك إلى طول عمر الدولة واتساعها ؛ حيث ضمت سائر أقاليم المغرب والأندلس . لذلك اندلعت الخلافات التي لعب فيها الأمراء والوزراء والحشم ونساء البلاط دوراً واضحاً .

نعلم أن عبد المؤمن أسند ولاية العهد لابنه محمد الذي لم يدم حكمه أكثر من عدة

(١) ابن الخطيب : الاحاطة : ٢ : ٥٥٤ .
(٢) ابن بسام : ٣ : ١٠١ .
(٣) ابن عبدون : المرجع السابق . ص ١٢ .
(٤) البيذق : المرجع السابق ، ص ٢١ .
(٥) لاكوست : المرجع السابق ، ص ١٤٧ .
(٦) ابن الخطيب : الاحاطة : ١ : ٤٥٥ .
(٧) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٤ .

أسابيع ؛ إذ تحالف ضده اثنان من أشقائه وأرغماه على التنازل عن الحكم[١] . كما شارك نساء الأسرة الموحدية في وصول أبي يعقوب المنصور إلى السلطة[٢] . لكن اثنين من إخوته أيضاً رفضا مبايعته هما والى بجاية ووالى قرطبه ، غير أن معارضتهما انقضت بعد عامين .

حاول أبو يعقوب المنصور دعم موقف الأسر الحاكمة على حساب الدعوة التومرتية متبعاً في ذلك سياسة أبيه . وقد أثارت هذه السياسة شرائح الأرستقراطية التي أخذت تتدخل في الصراع على الخلافة بين أفراد البيت الحاكم . وحسبنا أن الخليفة الناصر مات مسموماً على يد حشمه من العبيد السودان[٣] .

كما ثارت ثائرة أشياخ الموحدين وبدأوا في استرداد نفوذهم عن طريق عزل الخلفاء الأقوياء وتولية الضعفاء من أفراد الأسرة الموحدية . مصداق ذلك تعيينهم عبد الواحد الملقب بالمخلوع خليفة بعد وفاة المستنصر ، وكان متقدماً في السن ؛ لتسلس لهم مهمة توجيهه[٤] .

لكن أحد أبناء المنصور - وكان والياً على مرسية - نازع المخلوع على الخلافة ، وزاد الطين بله مطالبة ثالث بها هو عبد الله البباسى الذي تمكن من اغتيال خصميه[٥] .

لم يصف الجو للخليفة الجديد ؛ إذ ثار عليه اثنان من أفراد الأسرة الحاكمة ؛ الأول بمراكش ويدعى عيسى والثاني بالأندلس ويدعى أبا العلاء إدريس . ونجح الثاني في الوصول إلى الحكم بعد الاستعانة بجيش من نصارى قشتاله[٦] ، وتلقب بالمأمون .

وفى خلافة المأمون جرى الإجهاز على بقايا الدعوة الموحدية ؛ فأزال اسم المهدى بن تومرت من الخطبة والسكة[٧] ؛ فأثار بذلك العناصر التي حافظت على ولائها للدعوة التومرتية[٨] ؛ خصوصاً في إفريقية ومهد بذلك للانشقاق الذي أفضى لقيام دولة بنى حفص .

لم يستقر الأمر - لذلك - للمأمون الذي مات والصراع على أشده من أجل الخلافة بين أفراد أسرته[٩] . ثم آلت الخلافة إلى ولى عهده بفضل والدته - وهي جارية نصرانية في

(١) ابن عذارى : ٣ : ٥٨ وما بعدها .
(٢) لوتورنو : المرجع السابق ، ص ٧٩ .
(٣) ابن خلكان : ٤ : ٣٤٦ .
(٤) ابن عذارى : ٣ : ٢٤٧ .
(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٤٩ .
(٦) المرجع السابق ، ص ٢٨١ .
(٧) مجهول : الحلل الموشية ، ص ١٣٧ .
(٨) لوتورنو : المرجع السابق ، ص ١١ .
(٩) المصدر نفسه ، ص ١١١ .

الأصل ـ رغم عدم بلوغه[1] . وقد إتاح ذلك الفرصة للعسكر الموحدى المرتزق من النصارى والقبائل العربية البدوية كى تتطاول وتهيمن على مقاليد الحكم في الدولة الموحدية حتى سقوطها عام ٦٧٤هـ[2] .

فى ظل هذا الانهيار أتيحت الفرصة لظهور عصبيات «مستجدة» على أنقاض العصبية القائمة ـ مصمودة ـ لتعصف بها ، ويشهد الغرب ظهور دول ثلاث متنازعة على أنقاض الإمبراطورية الموحدية .

قامت الدولة المرينية في المغرب الأقصى عام ٦١٨ هـ استناداً إلى عصبية زناتية . ويرغم دورها الجهادى في الأندلس ؛ فشلت في تحقيق الاستقرار في المغرب نظرا لسياستها التوسعية سواء في الأندلس أو على حساب جيرانها الزيانيين في المغرب الأوسط والحفصيين بتونس . لذلك كان انهيارها رهين تدخل قوى خارجية أوروبية تمثلت في الخطر البرتغالى الذي استولى على موانيها على ساحلى المتوسط والأطلسى ؛ فحرمها لذلك من مواردها القائمة على القرصنة ؛ فتفجرت التناقضات الداخلية التي أفضت إلى وقوعها فريسة الأشراف السعديين عام ٩٥٦هـ[3] .

وفى المغرب الأوسط ؛ قامت دولة بني عبد الواد بتلمسان استناداً إلى عصبية بدوية زناتية أيضاً . وكشأن جارتها المرينية تعرضت لأخطار القبائل العربية البدوية في الداخل ، فضلاً عن جيرانها في تونس والمغرب الأقصى ، ويرغم سقوط عاصمتها تلمسان مراراً على يد الحفصيين والمرينيين ؛ قدر لها الاستمرار نتيجة مواردها المالية الزاخرة من تجارة السودان . لكن اشتغالها بالقرصنة البحرية أفضى إلى نهايتها ؛ إذ دهمها الخطر الأسبانى فاضطرت للاستعانة بالقراصنة الأتراك الذين حولوها إلى ولاية عثمانية[4] .

أما بنو حفص بتونس ؛ فقد تأسست دولتهم عام ٦٧٥ هـ بفضل إحدى الأسر العسكرية الموحدية . واتسم تاريخها بالصراع الداخلي بين أفراد الأسرة الحاكمة والصراع الخارجي في الأندلس ، كذا الصراع مع جيرانها الزيانيين والمرينيين في المغرب . وبرغم ما أحرزت من نجاحات خارجية ؛ إلا أن الصراعات الداخلية العنصرية مزقتها إرباً ؛ فقد شهدت أطرافها ظهور كيانات عنصرية إقطاعية مستقلة . كما أفضت الإغارات الإسبانية

(١) ابن عذارى : ٣ : ٢٨١ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٨٧ .
(٣) عن مزيد من المعلومات ، راجع : ابن عذارى : ٣ : ٤١١ وما بعدها .
(٤) عن مزيد من المعلومات ، راجع : السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ، ص ٧٨٦ ، ص ٧٨٩ .

على سواحلها إلى مزيد من الضعف والانهيار ؛ حتى سقطت في النهاية على يد القراصنة الأتراك(١) .

هكذا اشتركت هذه الدول الثلاث التي أعقبت دولة الموحدين في طابعها الإقطاعي القبلى العسكري الذي صاغ قيامها وتوسعها ، ثم حكم عليها بالسقوط في النهاية .

خلاصة القول إن الصراعات الداخلية والخارجية مثلت حجر الزاوية في التاريخ السياسي للكيانات السياسية التي شهدها الغرب الإسلامي .

أما عن موقف الطبقة الوسطى إزاء هذه النظم العسكرية الإقطاعية ؛ فكان منحازاً لتلك النظم في الأغلب الأعم . وإن شذت بعض الشرائح مثل كبار التجار والفقهاء والقضاة فعارضت السلطة أحياناً . نسوق في ذلك بعض الأمثلة الدالة .

نعلم ـ على سبيل المثال ـ أن الفقيه أبا حفص بن الحسن الهوزنى نحا باللائمة على بني عباد في إشبيلية لتقاعسهم عن الجهاد(٢) ، وكان ذلك سبب مقتله على يد المعتضد بن عباد(٣) .

كما نعلم أن كبار التجار في غرناطة آزروا حكم الزيريين(٤) ، لكنهم مالبثوا أن انقلبوا عليهم وتزعموا العامة للترحيب بقدوم المرابطين(٥) .

وفى ظل المرابطين قدر لبعض شرائح البورجوازية في الأندلس ـ نظراً لبعدهم عن مراكش العاصمة ـ قيادة ثورات العوام لطرد المرابطين بعد إفلاسهم في مواجهة نصارى الاسترداد . إذ نعلم أن بعض الفقهاء وكبار التجار والقضاة من أمثال أبى القاسم أحمد بن قسى وأبى الوليد بن المنذر وأبى عبد الله محمد بن سالم لم يدخروا وسعاً في تمويل ثورات المريدين التي تفجرت أواخر سني حكم المرابطين . علماً بأنهم جميعاً كانوا ذوي طموحات سياسية شخصية(٦) . ولعل تلك الآفة كانت من أسباب فشل تلك الثورات(٧) ، كما سنوضح بعد قليل .

أما عن حركات العامة ضد المرابطين ؛ فقد تفجرت من جراء السياسة الاقتصادية الجائرة

---

(١) عن مزيد من المعلومات راجع : السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ، ص ٧٨٩ ، ٧٩٣ .
(٢) ابن بسام : الذخيره : جـ ١ : قسم ٢ : ٨٢ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٨٣ .
(٤) عبد الله بن بلقين : كتاب التبيان ، ص ١٥٠ .
(٥) المصدر نفسه ، ص ١٥١ .
(٦) ابن الخطيب : أعمال الأعلام ، ص ٢٤٩ .
(٧) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٤٩ .

التي أشرنا إليها سلفاً . ولعل عدم اندلاعها في عهد يوسف بن تاشفين يرجع إلى جهاده النصارى من ناحية ، واتباعه سياسة التوازن بين العصبيات من ناحية أخرى . فلما تخلى خلفاء يوسف عن تلك السياسات اندلعت الثورات .

وبرغم اتسام هذه الثورات بالطابع القبلي والطائفي ؛ إلا أنها انطوت على أسباب اقتصادية قحة . ففي السنوات الأخيرة من حكم المرابطين ساءت أحوال الفلاحين والحرفيين لكثرة الجبايات التي لاحظ ابن خلدون[1] بأنها ظاهرة متواترة في أخريات سني الدول الهرمة . وازداد الأمر سوءا بعد أن «قبض الفلاحون أيديهم عن الفلح»[2] ، فغلت الأسعار وعم الجور وكثرت المحن بالعدوتين وانقطع السفر وكثر النهب وانقطعت الطرق[3] .

برغم ذلك لم تقع إلا هبتان خاملتان للعامة إحداها في فاس والأخرى في قرطبة[4] . ليس لذلك من تفسير ـ فيما نرى ـ إلا في غياب القيادات البورجوازية عن الساحة .

أما وقد حل البلاء على البورجوازية ؛ فلم تدخر وسعاً في التصدى لزعامة العامة وتنظيم حركتين ثوريتين متعاصرتين في المغرب والأندلس ؛ قدر لهما الإجهاز على الحكم المرابطي .

تمثلت الثورة الأولى في الحركة الموحدية التي لم تكن مجرد صراع بين مصمودة وصنهاجة اللثام ؛ كما ذهبت إحدى الدارسات[5] . كما لم تكن تعبيراً عن خلاف مذهبى بين المالكية والتشيع ؛ بقدر ماعكست ردود فعل منطقية لسياسة المرابطين المالية التي ألحقت الضرر بالبورجوازية والعامة سواء بسواء .

لقد جسدت الإديولوجية الموحدية ذات الطابع التوفيقى طموحات سائر قوى المعارضة بمذاهبها المختلفة من أشعرية وظاهرية وخارجية واعتزالية وشيعية[6] .

وليس أدل على الطابع الاجتماعي والبعد الطبقي في الحركة من كون منظرها ابن تومرت تاجراً ، وكون زعيمها السياسي عبد المؤمن بن على تاجراً أيضاً ، بينما كان أبوه

---

(١) المقدمة ، ص ٤١٠ .

(٢) المراكشى : المرجع السابق ، ص ٢٦٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٦٣ .

(٤) المقرى : ٤ : ٢٢٠ .

(٥) ذهبت الباحثة إلى أن الصدام بين مصمودة ولمتونة يعزى إلى الاختلاف فى نمط الحياة ؛ حيث كان المصموديون زراعاً ، بينما كان اللمتونيون رعاة رحل . أنظر : عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ١٥ .

(٦) أنظر : محمود إسماعيل : فكرة التاريخ بين الإسلام والماركسية ، «الفصل المعنون» مذهب ابن تومرت بين الوحدة الإديولوجية والتوحيد السياسى ، ١١٩ وما بعدها ، القاهرة ١٩٨٩ .

صانع فخار[١] . وهذا يعني أن القيادة كانت بورجوازية أضيرت في ظل المرابطين[٢] . كما يفسر التظيم المحكم للدعوة التي جمعت بين الإعداد الدعائى والعسكري توطئة للاضطلاع بمشروع سياسي طموح . لقد كانت ـ حسب رأى أحد الباحثين[٣] ـ «أشبه بالحزب السياسي أو التنظيم الثوري الذي يدفع إلى الطمع في السيطرة على الحكم» . وحين طرحت القيادة فكرة «المهدوية» إحتوت سائر الساخطين على المرابطين وخاصة العوام[٤] .

وإذا كانت مصمودة قد تصدت للحركة واضطلعت بعبء الدعوة ثم الثورة فالدولة ؛ فذلك لأنها أُستذلت من قبل المرابطين الذين استولوا على ديارها ، وأسسوا حاضرتهم مراكش في مضاربها ، وحولوا سهولها الخصبة إلى ضياع لشيوخ لمتونة ، وحرموها من موارد تجارتها مع السودان . لذلك اكتوت بحكم المرابطين أكثر من القبائل الأخرى . وإذا كانت قد خضعت لذل لمتونة فإنها كانت تترقب الفرصة للثورة .

وقد استشعر يوسف بن تاشفين هذا الخطر ؛ فأوصى ولي عهده «بألا يهيج أهل جبل درن ومن وراءه من المصامدة وأهل القبلة»[٥] . ومع ذلك لم يأخذ خلفاء يوسف بالوصية ؛ وضيقوا على مصمودة اقتصادياً واجتماعياً[٦] . ومن هنا كانت الحركة التومرتية بمثابة ثورة كبرى جرى الإعداد لها في المغرب والأندلس والمشرق ؛ كى تندلع في المغرب والأندلس ضد المرابطين في وقت واحد[٧] . فلم تكن رحلة ابن تومرت إلى الأندلس ـ فيما نرى ـ إلا من أجل التنسيق مع الثوار المريدين في هذا الصدد . كما كانت رحلته إلى الشرق تستهدف الاتصال بالتنظيمات الإسماعيلية للإفادة من خبراتها في الإعداد للإنقلاب على النظم السنية الإقطاعية العسكرية في الشرق والغرب على السواء .

بدأ ابن تومرت بعد عودته من الشرق دعوته في «الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر» لشن حرب دعائية ضد المرابطين . ثم شرع في الإعداد العسكري وبويع عام ٥١٥ بالإمامة . وفى عام ٥١٧ هـ بدأ يحرر بلاد المصامدة بعد معارك مظفرة مع المرابطين . وفى

(١) عبد الله علام : المرجع السابق ، ص ١٨٣ .
(٢) محمود إسماعيل : المرجع السابق ، ص ١٢٨ .
(٣) عباس الجرارى : **أبو الربيع سليمان الموحدى** ، ص ١٨ ، الدار البيضاء ١٩٧٤ .
(٤) محمود إسماعيل : المرجع السابق ، ص ١٣١ .
(٥) مجهول : **الحلل الموشية** ، ص ٨٢ .
(٦) عن مزيد من التفصيلات ، راجع : محمد زنيبر : **الخلفية الاجتماعية والثقافية لحركة المهدى بن تومرت** ، مجلة المناهل ، عدد ٢٤ ، عام ١٩٨٢ ، ص ٨٢ وما بعدها .
(٧) أنظر : Lagardere , V : **La Tariqaet Le revolte du Muridun**, P . 175, Revue de L' occident Musulman et de La Mediterraneé,1933.

عام٥٢٤هـ حاصر مراكش لكنه توفى قبل الاستيلاء عليها . ونجح خليفته عبد المؤمن بن على في إسقاطها[١] .

ولسنا بحاجة لسرد أخبار الصراع بين الموحدين والمرابطين . وما يعنينا هو نجاح الموحدين في الاستيلاء على المغرب الأقصى . ثم زحفوا على الأندلس التي سقطت في أيديهم بمساعدة الثوار المريدين عام ٥٥٦ هـ . وأخيراً نجحوا في ضم المغربين الأوسط والأدنى . وبذلك تمكنوا من تحقيق وحدة الغرب الإسلامي[٢] .

هكذا قدر للحركة النجاح سياسياً بفضل قيادة البورجوازية جماهير العوام وتنظيمهم دعائياً وعسكرياً .

لذات الأسباب نجحت الثورة الاجتماعية في الأندلس في ذات التوقيت ؛ تلك التي اصطلح على تسميتها بثورة المريدين .

وقد سبقت الإشارة إلى التنسيق بينها وبين الثورة الموحدية في المغرب . مصداق ذلك اتصال ابن تومرت بزعماء المريدين قبل قيام الثورتين ، واصطحاب هؤلاء الزعماء عبد المؤمن بن على حين أسقط الحكم المرابطى في المغرب الأقصى وتوجه لتحرير الأندلس[٣] .

لايخلو هذا التنسيق من دلالة على وجود قاسم مشترك بين الحركتين اجتماعياًوإديولوجياً فزعماء الحركتين كانوا من البورجوازية[٤] . وجنودهما «من العوام . . والفقراء»[٥] . وعلى الصعيد الإديولوجى ظهر التشيع الباطني واضحاً في الدعوة الموحدية ؛ برغم انطوائها على أفكار مذهبية أخرى لجأ إليها ابن تومرت لهدف سياسي ؛ هو استرضاء أصحاب المذاهب الأخرى في المغرب . بالمثل كانت إديونوجية المريدين شيعية باطنية امتزجت بالتصوف لهدف سياسي كذلك . كان الهدف السياسي للدعوتين هو كسب العوام ، وكان عوام المغرب على مذاهب مختلفة أشعرية واعتزالية وخارجية ، بينما كان معظم عوام الأندلس متصوفة شكلوا حزاماً يمتد من شرقي الأندلس إلى غربيها .

وكان متصوفة الأندلس يندرجون في مدارس متنوعة أهمها مدرسة ابن العريف في المرية[٦] . وكانت هذه المدرسة تجمع بين التصوف ومذهب أهل السنة والمذهب

(١) البيذق : المرجع السابق ، ص ٣٣ .
(٢) عن مزيد من المعلومات ، راجع : السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ص ، ٦٩ - ٧١١ .
(٣) ابن عذارى : ٣ : ٣٥ .
(٤) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٣٢ .
(٥) المصدر نفسه ، ص ٣٤ .
(٦) ابن خلكان : ١ : ١٦٨ .

الظاهري[1] ؛ برغم استنادها أساساً على التشيع الباطنى المتأثر بآراء جماعة إخوان الصفا . ومعلوم كذلك أن المذهبين الظاهرى والأشعرى كانا منهلاً للمذهب التومرتي .

وإذا كانت ديار مصمودة معقل الدعوة الموحدية ذات نشاط تجاري متعاظم مع بلاد السودان ، فإن المرية لعبت ذات الدور في تجارة حوض البحر المتوسط .

وإذا كان ابن تومرت ادعى المهدوية ، فإن ابن قسي - من زعماء المريدين - ادعاها بالمثل . هذا فضلاً عن اتخاذ الزعيمين معا أساليب السحر والإتيان بالخوارق لجذب مزيد من العوام[2] .

تماثلت الحركتان أيضاً في حسن التخطيط والإعداد والإعلام . هذا بالإضافة إلى وجود زعيمين للحركتين ؛ أحدهما روحي والآخر سياسي . وقد مثل ابن تومرت القيادة الروحية ؛ إذ كان هو منظر العقيدة الموحدية ، بينما كان ابن برجان الصوفى منظراً لدعوة المريدين . وفى حين كان عبد المؤمن بن على ممثل الزعامة السياسية للحركة الموحدية ؛ كان ابن قسي كذلك بالنسبة لحركة المريدين[3] . أخيراً إذا كان ابن تومرت قد بويع بالإمامة في المغرب ؛ فقد بويع بها ابن برجان في الأندلس[4] .

لم يكن ذلك التشابه الذي يصل إلى حد التماثل في الحركتين معاً أمراً مجانياً عفوياً ، بقدر ماكان نتيجة معطيات واحدة ؛ هي المعاناة المشتركة في ظل الحكم المرابطي . وهذا يفسر لماذا استهدفت الحركتان معاً القضاء على المرابطين .

مع ذلك انطوت حركة المريدين على بعض السلبيات وهى راجعة - فيما نرى - إلى تأدلجها بالتصوف . حقيقة كان التصوف في ذلك العصر أداة وفاق بين المذاهب الإسلامية المختلفة[5] . إلا أنه في التحليل الأخير لايصلح غطاء إديولوجياً لحركة ثورية . ولعل ذلك يفسر لماذا انشق المريدون إلى جناحين ، أحدهما معتدل مسالم لايحبذ العنف ؛ ويمثله ابن العريف ، وآخر متطرف - هو الذي ساد - ويمثله ابن برجان[6] . ويفسر أيضاً حيرة العوام بين مؤازرة أى منهما ، واتجاههما بالحركة في النهاية نحو غايات ثانوية كإرهاب أهل الذمة

---

(١) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٣٦ .
(٢) ابن الخطيب : **أعمال الأعلام** ، ص ٢٥١ .
(٣) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٣٠ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٤ .
(٥) ابن الخطيب : **أعمال الأعلام** ، ص ٢٤٩ .
(٦) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٤٦ .

واقتحام دورهم ونهبها[1] ؛ خصوصاً بعد إقدام بعض زعماء الثورة على اتخاذها مطية لتحقيق طموحات شخصية[2] .

على كل حال بدأت ثورة المريدين ـ شأنها شأن ثورة الموحدين ـ بإشهار حرب دعائية ذات سمة دينية ضد المرابطين ؛ إذ اتهموهم بالتجسيم وأطلقوا عليهم «أهل السوء وكبراء أهل الدنيا»[3] برغم احتجاجات الجناح المعتدل . وأفضى ذلك الانشقاق إلى نجاح المرابطين في القبض على زعماء الجناحين معاً وإيداعهم السجن[4] .

ومن القرائن الأخرى الدالة على «مراهقة» المريدين ؛ لجوء الجناح المتطرف إلى أسلوب الاغتيال السياسي حيث أشهروه سلاحاً في وجه الفقهاء والقضاة الموالين للمرابطين ، بل حاولوا اغتيال الأمير المرابطي تاشفين بن علي في المسجد ؛ لكنه نجا من الموت بأعجوبة[5] . كذلك أقدم المريدون على إقحام قيادات من خارج الحركة في صراعهم مع المرابطين ؛ كما هو حالهم مع الفقيه ابن عربي الصوفي الزاهد[6] في السياسة وألاعيبها .

كانت هذه الآفات قمينة بالحكم على الثورة بالفشل . لكن أخبار انتصارات الموحدين المظفرة في المغرب أتاحت للجناح المتطرف قيادة الثورة بزعامة ابن قسى ؛ الذي تمثل قيادته بداية مرحلة العمل العسكري المسلح عام ٥٣٩هـ[7] ، بعد موت ابن برجان ونفي المرابطين الزعماء المعتدلين ؛ كابن العريف وأبي بكر الميورقى إلى المغرب . واستطاع ابن قسي بفضل دربته السياسية[8] الانتصار على الجيوش المرابطية في كثير من المعارك .

ونحن في غنى عن سرد وقائع الثورة[9] . وما يعنينا هو نجاح الثوار في الاستيلاء على كثير من المدن والقلاع والحصون مستغلين انشغال الجيوش المرابطية بمواجهة الموحدين في المغرب .

لكن تجمع الفرق المرابطية في الأندلس تحت قيادة ابن غانية ـ أحد قواد المرابطين الأفذاذ

(١) ابن عذارى : ٣ : ٩٣ .
(٢) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٤٦ .
(٣) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٤٨ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٤١ .
(٥) ابن عذارى : ٣ : ٩٣ .
(٦) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٤٥ .
(٧) ابن الأبار : المرجع السابق ، ص ١٩٨ .
(٨) المصدر نفسه ، ص ٢٠٣ .
(٩) عن مزيد من المعلومات ، راجع : عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ - ٢٥٦ .

ـ حول الهزائم السابقة إلى انتصارات[1] . وكان بوسعه استئصال شأفة المريدين تماماً ؛ لولا انشغاله بمواجهة حركة أخرى هددت الوجود المرابطي في الأندلس ؛ وهي تمرد قضاة المرابطين أنفسهم بالأندلس .

وتنم هذه الانتزاءات عن ميوعة موقف «فقهاء السلطان» ؛ إذ نعلم أنهم كانوا أكثر الشرائح الأرستقراطية إفادة من الوجود المرابطي بالأندلس . لكنهم حين أدركوا نهايته الوشيكة ؛ انقلبوا على أعقابهم محاولين الظفر بحكم بعض المدن والأقاليم .

وما يعنينا هو موقف العوام بالأندلس من هذه الحركات . فرغم حنق العامة على الفقهاء المرابطين ؛ إلا أنهم انتهزوا الفرصة للشغب طمعاً في السلب والنهب[2] .

كذلك تراوحت مواقفهم من الفقهاء بين التأييد والتنديد حسب مقتضى الحال ؛ فقد آزروا القاضي ابن حمدين برغم جنوحه لتحقيق أطماع شخصية[3] . كما ساندوا القاضي أحمد بن رشد[4] في البداية ، ثم انقلبوا عليه حين ادعى الإمارة لنفسه عام ٥٣٩هـ[5] .

عبرت حركات القضاة تلك وغيرها عن طموح شريحة من الطبقة الأرستقراطية توارثت منصب القضاء في ظل المرابطين وخشيت على نفوذها بعد تفاقم ثورة المريدين[6] . لذلك أخذت تعمل لحسابها مستغلة تشرذم المريدين وضعفهم لكسب مواليهم من العامة . ومما يؤكد افتقار العامة إلى الوعي الطبقي ؛ إنحيازهم إلى القضاة تارة والإنقلاب عليهم تارة أخرى[7] . ولايخلو ذلك من مغزى عن مراهقة حركات العوام في الأندلس عموماً ؛ بحيث لم تستثمر فرصة انهيار المرابطين لتحقيق نتائج إيجابية[8] .

فماذا بعد عن الثورات الاجتماعية ضد الموحدين في المغرب والأندلس ؟ إذا كانت الدعوة الموحدية لاقت رواجاً كبيراً لإلحاحها على الجانب الاجتماعي ، حين طرحت فكرة الخلاص التي تتضمنها «المهدوية» ؛ فقد ظلت المسألة الاجتماعية دون حل عندما طغى الجانب السياسي على الإيديولوجي . فعبد المؤمن بن علي ـ خليفة ابن تومرت ـ ما فتئ

---

(١) Lagardire : op . cit . p.159.

(٢) مثال ذلك ؛ نهبهم قصور المرابطين والقضاة معاً في قرطبة عندما دهم الحشم المرابطي امرأة من العامة عام ٥١٤هـ . انظر : ابن عذارى : ٦٣ .

(٣) عصمت دندش : المرجع السابق ، ٥٧ .

(٤) ابن الخطيب : أعمال الأعلام ، ص ٢٥٤ .

(٥) ابن الأبار : المرجع السابق ، ص ٢١٢ .

(٦) عصمت دندش : المرجع السابق ، ص ٧٧ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٧٨ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ٧٩ .

يتنكر في سياساته لأفكار ابن تومرت ؛ بل إن هذه الأفكار اختفت تماماً إبان خلافة المأمون . وكل ما استجد في ظل الموحدين هو أن مصمودة حلت محل لمتونة المرابطية .

بديهي والأمر كذلك أن تندلع ثورات اجتماعية ؛ لكنها كانت ـ شأنها شأن مثيلاتها في العالم الإسلامي برمته في ذلك العصر ـ عاجزة ومراهقة خصوصاً بعد اتسامها بالعصبية والاقليمية والمذهبية المتهرطقة .

وقد كشف لوتورنو[1] عن تلك الحقائق ـ مع تحفظنا على الكثير من مقولاته ـ حين ذكر أن «الثائرين المعادين للسلطة الجديدة كانت تحدوهم مشاعر دينية . وقد ثاروا على تصلب الموحدين لأن هؤلاء نددوا بالمذهب المالكى . كما أن القبائل الثائرة كانت كلها تقريباً من أهل السهول . ولذلك فقد وقفت بحزم ضد السلطة التي استحوذ عليها أهل الجبال مؤخراً . وفى حالات كثيرة لعبت الخصومات القائمة بين النمطين الغريبين والمتضاربين للحياة القبلية على الأقل دوراً في مقاومتها ، فضلاً عن الخلافات الدينية . وباختصار فإن قبائل السهول قاومت سيطرة الموحدين مقاومة شديدة في حين أن قبائل الجبال رضخت لهم بسرعة» .

وفى موضع آخر يقول[2] : «إن المصامدة حكموا إمبراطورية كغالبين ، وفشلوا في أن يغرسوا في الشعوب المحكومة شعوراً بالوحدة والأمن . إن سكان المدن الكبيرة التي استفادت مباشرة من حضارة الموحدين ومن السلام الذي ولدته ؛ كانوا في نهاية أمرهم الوحيدين الذين ظلوا على ولائهم للامبراطورية ولم يقوموا قط بمعارضتها جدياً حتى خلال الفترة الأخيرة الحافلة بالفوضى التي عمت الإمبراطورية» .

إذا كنا نوافق لوتورنو أحكامه الخاصة بهزال الثورات الاجتماعية لاتسامها بالعصبية والمذهبية والإقليمية ، كذا إرجاع أسباب الثورات إلى استئثار مصمودة بزبد الإنجازات الموحدية ؛ فنحن نخالفه تماماً في جعله الخلاف المذهبى سبباً أساسياً للمعارضة . وقد سبق إثبات وهن العقيدة التومرتية بعد وفاة ابن تومرت مباشرة ، والإجهاز عليها نهائياً في عهد المأمون الموحدي .

كما نخالفه أيضاً رأيه عن مهادنة أهل الجبال للسلطة الموحدية واقتصار المعارضة على أهل السهول ، كذا زعمه عن موالاة أهل المدن للموحدين . وأخيراً ابتساره الصراع في مقولة الاختلاف بين نمطين متضاربين للحياة القبلية . ولسوف يثبت العرض عدم مصداقية تلك

(١) حركة الموحدين فى المغرب ، ص ٦٤ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ١٢٤ ، ١٢٥ .

الأحكام .

وأول مانلاحظه في هذا الصدد ؛ إندلاع ثورات اجتماعية ضد الموحدين في المدن وفى الجبال التي كانت مواطن لمصمودة نفسها . منها الحركة الموسومة «بحركة الدعى الماسى» التي قامت في سلا عام ٥٤١هـ ؛ أى في عهد عبد المؤمن نفسه . ويظهر البعد الاجتماعي في الحركة واضحاً في كون زعيمها محمد بن عبد الله بن هود ـ وقيل عمر الخياط ـ جزاراً ، وكون أبيه دلالاً بالسوق . كذا ادعاؤه المهدوية واقبال العوام على اختلاف قبائلهم لمؤازرة الحركة . وهذا يفسر سر نجاحه في هزيمة الجيوش الموحدية الواحد تلو الآخر ؛ حتى اضطر عبد المؤمن إلى الخروج إليه بنفسه على رأس جيش كبير تمكن من هزيمته وقتله والتمثيل بجثته[١] .

وفى بلاد السوس خرج ثائراً آخر يدعى «أبو قصبه» . وتنم كنيته عن أصله المتواضع . وقد لجأ إلى السحر فبهر الأتباع حتى كثر جمعه . واستمرت حركته زمناً طويلاً إلى أن أجهز عليه الموحدون في النهاية[٢] .

ثم قامت حركة أخرى تزعمها فقيه أندلسي استقر في بلاد السوس يقال له عبد الرحيم ابن الفرس ، «اجتمع إليه الناس وأعانوه بأموالهم ، فأعملت الحيلة في قتله»[٣] .

وفى بلاد السوس كذلك خرج الثائر المعروف «بابن ياوجى» ؛ فاجتمع حوله العوام وآزره الأعراب . لكنه اغتيل بدسيسة ومن والى الموحدين عام ٦٣٦هـ[٤] .

تشي هذه الحركات جميعاً بعدة حقائق هامة ؛ منها قيامها في أقاليم تدخل ضمن ديار مصمودة أو بالقرب منها . منها أيضاً الأصل المتواضع لزعاماتها . منها كذلك عدم اتسامها بالعصبية حين احتوت العامة من سائر قبائل البربر بالإقليم فضلاً عن الأعراب البدو . ومنها اتخاذها إديولوجيات مذهبية أو هرطقية .

ومعلوم بداهة مدى الارتباط بين الهرطقات والمضامين الاجتماعية في سائر الحركات الثورية المراهقة في العالم الإسلامي برمته .

كل هذه الحقائق قمينة بدحض آراء «لوتورنو» السابقة . نضيف إليها قرائن أخرى تمثلت في تمرد بورغواطة على الموحدين برغم كونها أشهر قبائل مصمودة . فقد طمع الموحدون

---

(١) البيذق : ٢٦ وما بعدها ، ابن عذارى : ٣ : ٢٦ وما بعدها .
(٢) ابن عذارى : ٣ : ٣٤٤ .
(٣) نفس المصدر والصفحة .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٤٣ .

في خيرات هذا الإقليم الثرى بالفلاحة والرعي والصيد البحري[١] ، فضلاً عن تجارته الهامة مع بلاد السودان .

لم تكن ثورة البورغواطيين على الموحدين إلا رد فعل لتلك الأسباب الاقتصادية القحة . يفهم ذلك من نص لابن عذارى[٢] يقول : «فغزاهم أبو حفص عمر الهنتاتى ثم غلبهم وعاد إلى عبد المؤمن ؛ فقسم الغنائم على الموحدين» .

وبعد خضوعها للموحدين رغم «مدافعتها أهل عبد المؤمن[٣] ؛ عوّلت على مؤازرة حركات أخرى كتلك التي تزعمها ثائر من دكالة - وهى من قبائل مصمودة أيضاً - يدعى «الصحراوي»[٤] . مستهدفة استرداد نفوذها على إقليم تامسنا بعد أن طردها الموحدون إلى الصحراء .

وليس أدل على خطأ زعم «لوتورنو» بأن المدن أسلست قيادها للموحدين ؛ من اندلاع ثورة في قفصة في عهد أبي يعقوب يوسف ذات أبعاد اجتماعية وإيديولوجية ؛ خصوصاً بعد تنكر الموحدين للإديولوجية التومرتية ، لا «لأسبابْ محلية بحتة» كما ذهب «لوتورنو»[٥] .

كذلك اندلعت حركات للعوام في مراكش نفسها - حاضرة الموحدين - تمكنت إحداها من قتل أحد أفراد الأسرة الحاكمة[٦] .

وإذ نوافق «لوتورنو» حكمه على الكثير من الحركات ضد الموحدين باتسامها بالقبلية ؛ إلا أننا نضيف حقيقة هامة أغفلها ؛ وهى أن هذه الحركات عبرت عن شرائح بعينها داخل القبائل المتمردة وهى الشرائح الفقيرة الى عانت من شريحة «الأشياخ» التي حظيت بالامتيازات في ظل الموحدين . منها - على سبيل المثال - وكما ذكر لوتورنو[٧] نفسه شريحة «أشياخ» هنتاتة التي ظلت موالية للخلفاء الموحدين .

لذلك ثارت العامة ضد «الأشياخ» والموحدين معاً خصوصاً بعد أن غدت أفريقية مطمعاً للمغامرين من القواد الموحدين وشيوخ الأعراب وبقايا القيادات الموالية للحكم

(١) محمود إسماعيل : مغربيات ، ص ٣٧ .
(٢) البيان المغرب ، جـ٣ ص ٢١ .
(٣) نفس المصدر والصفحة .
(٤) البيذق : المرجع السابق ، ص ٧١ .
(٥) حركة الموحدين في المغرب ، ص ٨٠ .
(٦) ابن عذارى : ٣ : ١٧٣ .
(٧) حركة الموحدين في المغرب ، ص ١٢٠ .

المرابطي السابق . من هذه الثورات التي استهدفت هؤلاء جميعاً حركة محمد بن عبد الكريم الرقراقي التي أحرزت نجاحات مدوية ؛ لكنها قمعت على يد يحيى بن غانية الموالي للمرابطين عام ٥٩٨هـ[١] .

ويمكن اعتبار معارضة الأعراب البدو المهمشين للموحدين حركات ذات أبعاد اجتماعية أيضاً ؛ إذا أخذنا بمقولة «أرنولد توينبى» عن «البروليتاريا الخارجية»[٢] .صحيح أنها اتسمت بالسلب والنهب وتذبذب المواقف ؛ لكنها على كل حال أسهمت في إضعاف الخلافة الموحدية في سنيها الأخيرة ومهدت لسقوطها في النهاية .

بنفس الرؤية نحكم على حركات التمرد التي ضمت البدو من زناتة ؛ كبني مرين الذين كانوا يضربون في الصحراء على هامش الحياة داخل دولة الموحدين ، ثم انتهزوا فرصة الانهيار ورحلوا عن مواطنهم «لتحسين أحوالهم المعيشية»[٣] ، وقدر لهم تأسيس دولة في المغرب الأقصى ورثت نفوذ الموحدين في ذلك الإقليم .

ونفس الشيء يقال عن بني عبد الواد ـ وهم من بدو زناته أيضاً ـ الذين قدر لهم كذلك تأسيس دولة في المغرب الأوسط[٤] ؛ كما أوضحنا سلفاً .

أما عن الحركات الاجتماعية ضد الموحدين في الأندلس ؛ فقد اندلعت متأخرة عن نظيرتها في المغرب ؛ فلم تقم إلا منذ عهد الخليفة المنصور . ويرجع ذلك إلى ماقام به الموحدون الأوائل من جهود في مجاهدة النصارى بالأندلس . فلما توقفت هذه الجهود واضطربت أمور الموحدين في المغرب ؛ استبد ولاة الأندلس بالرعية ؛ «ففشى الظلم واختفى العدل ، حتى أن القضاة الذين اشتروا مناصبهم حاولوا باضطهاد الشعب وظلمه أن يستردوا ماخسروه ويضاعفوه»[٥] . هذا فضلاً عن إقدام أمراء الموحدين بالأندلس على مهادنة النصارى الذين اشتد خطرهم .

لذلك اندلعت حركات شعبية معارضة ، ذات أبعاد اجتماعية ووطنية ومذهبية . إستهدفت هذه الحركات «طرد المغاربة الملاحدة وجهروا في المساجد بسبهم» ، وألحقوا الأذي ببعض ولاة الموحدين وأرغموهم على التنازل عن الإمارة[٦] .

---

(١) ابن عذارى :٣ :٢١٩ .

(٢) راجع :محمود إسماعيل :مقالات ،ص ٦٨ .

(٣) لوتورنو :المرجع السابق ص ١٠٥ .

(٤) ابن خلدون :٧ :١٦٣ .

(٥) يوسف أشباخ :تاريخ الأندلس فى عهد المرابطين والموحدين ،الترجمة العربية ،ص ٤٠١ ،القاهرة ١٩٥٨ .

(٦) المصدر نفسه ،ص ٤٠٤ .

تفاقمت هذه الحركات في عهد المأمون الذي تنكر لمذهب ابن تومرت ؛ فاعتبره الأندلسيون «ملحداً مرتداً كافراً»[1] . لذلك آزروا محمد بن يوسف ـ سليل بني هود ـ الذي اغتصب الإمارة وأعلن تبعيته للخلافة العباسية[2] .

ولعجز الموحدين عن مواجهة الثوار جندوا فرقاً من المرتزقة القشتاليين لقمعهم[3] ؛ الأمر الذي زاد من غضب العامة بالأندلس[4] فأعلنوا الثورة في مدن قرطبة وجيان وبطليوس وغيرها ، وانضموا إلى ابن هود الذي هزم الجيوش الموحدية الواحد تلو الآخر[5] .

هكذا غصت بلاد المغرب والأندلس بالثورات الاجتماعية ضد الموحدين ، لكنها لم تسفر عن نتائج ذات بال لاتسامها بالإقليمية والمذهبية والعنصرية .

إستمرت هذه الحركات في عهود خلفاء الموحدين بالمغرب وإن اتخذت صورة شغب غير منظم ؛ حيث جنح العامة إلى السلب والنهب وقطع الطرق وأعمال اللصوصية في الريف . كما استشرت ظاهرة «الصقورة»[6] ؛ وتعني جماعات «الصعاليك والفتاك» المعروفين «بالغرور والفتك بالأحرار والأبكار»[7] وقد تعاظم خطرها في المدن ـ فضلاً عن البوادي ـ نتيجة الضرائب المشتطة التي تفننت حكومات الحفصيين والزيانيين والمرينيين في فرضها على التجار والحرفيين . ناهيك بتعرض أهل المدن لحملات دورية من العسكر البدو للسلب والنهب[8] .

وقد نجحت ميليشيات «الصقورة» في إلحاق هزائم متوالية بالجيوش الرسمية[9] ويبدو أن هذه الظاهرة كانت موروثة عن عصر الموحدين ؛ إذ يحدثنا ابن عذارى[10] عن دورهم في عهد الخليفة الرشيد في «تدمير البحائر وقطع مياهها وشجراتها ؛ فخلت أمامهم المداثر والقرى إلا من كان عليه سلطان من الرعية» . وهذا يعني أن هذه الجماعات نجحت في

(١) المصدر نفسه ، ص ٤٠٧ .
(٢) ابن عذارى : ٣ : ٢٧٦ .
(٣) ابن خلدون : ٤ : ١٦٨ .
(٤) ابن عذارى : ٣ : ١٥٥ وما بعدها .
(٥) يوسف أشباخ : المرجع السابق ، ص ٤٠٨ .
(٦) ابن بطوطة : المرجع السابق ، ص ٣٦٧ .
(٧) ابن عذارى : ٣ : ٢٩٦ : ٢٩٧ .
(٨) السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ، ص ٧٨٢ .
(٩) ابن عذارى : ٣ : ٣٠٠ .
(١٠) المصدر نفسه ، ص ٣٠٧ .

تكوين كيانات محلية مستقلة عن السلطة الرسمية .

ويبدو أيضاً أن العوام المؤزرين بالتجار اشتركوا في أعمال القرصنة البحرية ؛ خصوصاً في دولة الزيانيين بالمغرب الأوسط(١) . هذا في الوقت الذي ركزت فيه جماعات الصعاليك والفتاك على القرصنة البرية ؛ حيث هددوا حركة التجارة مع بلاد السودان(٢) . ويبدو أخيراً أن الأعراب البدو اضطلعوا بدور هام في هذا السبيل إلى جانب رفاقهم من عوام البربر(٣) .

وقد توجت هذه الحركات انتصاراتها بتأسيس بعض الكيانات المستقلة ؛ خصوصاً في الدولة الحفصية ـ مثل بني يملول في توزر وبني الخلف في نفطة وبنى مكى في قابس وبنى ثابت في طرابلس(٤) .

قصارى القول ؛ إن الغرب الإسلامي شهد حركات اجتماعية ضد النظم البدوية الإقطاعية العسكرية ؛ إتخذت صوراً شتى مماثلة لنظيراتها في قلب العالم الإسلامي ، كذا في بلاد المشرق الإسلامي .

فماذا عن الصراع السوسيو ـ سياسي في المشرق الإسلامي؟

ثالثاً : المشـــــرق الإســلامي

لا تختلف النظم البدوية الإقطاعية العسكرية التي شهدها المشرق الإسلامي عن نظيراتها المعاصرة في الشرق والغرب الإسلاميين ؛ من حيث استبداد هذه النظم وتفشي الصراعات بين بعضها البعض ، فضلاً عن الصراعات بين شرائح الطبقة الأرستقراطية الحاكمة .

بالمثل تشابهت ردود الأفعال المترتبة على سياساتها ؛ من حيث تخليق بورجوازية هزيلة مؤيدة ومساندة للسلطة أو منحازة ـ نادراً ـ لطبقة العامة حين تتعارض المصالح . كذا اتسمت مواقف طبقة العامة في النظم المشرقية بنفس الملامح المميزة لحركات العوام في بقية أرجاء العالم الإسلامي ؛ إذ غلبت عليها «المراهقة» الثورية الناتجة عن ضبابية الوعي الطبقي ، واتخذت في معظم الأحيان إديولوجيات مذهبية متطرفة وصوفية هروبية ، وخرافات وهرطقات ذات نزعة إباحية في بعض الأحيان . كذلك شهدت بلاد المشرق ظاهرة الفتوة

(١) السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ، ص ٧٨٩ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٧٩٠ .
(٣) ابن عذارى : ٣ : ٣٠٧ .
(٤) السيد عبد العزيز سالم : المرجع السابق ، ص ٧٩٢ .

والصعلكة التي عبرت عن المعاناة البائسة واليائسة في ظل الإقطاعية العسكرية المتسلطة .

برغم هذا التشابه ـ الذي يصل إلى حد التماثل أحياناً ـ تميزت صيرورة تاريخ المشرق الإسلامي ببعض الخصوصيات ؛ من حيث تعاظم درجة الاستبداد ، بله «الطغيان الشرقي» ؛ كما نعتته الأدبيات الماركسية . كذا في سطحية المعتقد الدينى وتطعيمه بالخرافات والشعوذات . هذا بالإضافة إلى تعاظم السمة العسكرية المستمدة من طبيعة الشعوب الإستبسية . فضلاً عن رواج تجارة الرقيق التي سخرت في خدمة «العسكرتاريا» الحاكمة ذات المشروعات التوسعية الكبرى .

ولسوف ينعكس ذلك على طبيعة الصراع بين هذه النظم بعضها البعض ، كذا على تخليق بيروقراطية عريضة وقوية لعبت دوراً أكثر بروزاً في تحجيم الصراع الطبقي . إذ عوقت تنامى البورجوازية ، وتصدت لانتفاضات العامة وحكمت عليها بالعجز والفشل .

بالمثل برز دور شريحة الفقهاء الموالية للسلطة في تضبيب الإديولوجيات الثورية ؛ منتهزة تأثيرها الروحى العميق على السلاطين في إحراز مزيد من النفوذ ؛ أهلها لإلجام الثورات الاجتماعية وتعمية مساراتها والزج بها في صراعات فرعية مذهبية .

لنحاول الآن عرض نماذج من الصراع السوسيو ـ سياسي في تاريخ النظم التي تعاصرت أو تعاقبت على حكم المشرق الإسلامي في ضوء الرؤية السابقة .

فيما يتعلق بالأرستقراطيات الحاكمة ، يرى فامبرى[1] أن المؤرخين متفقون حول الطابع الاستبدادى للنظم الإقطاعية العسكرية المشرقية . ويرجع هذا الاتفاق إلى الوعي بمعطيات البيئة الجغرافية الرعوية الاستبسية التي ضربت فيها القبائل التركية والمغولية وتأثيرها فيما جبلت عليه هذه الشعوب من طباع فطرية ، أو ما أسفرت عنه أيضاً من تخليق نظم وأنماط اجتماعية ذات سمات خاصة . ويدلل على ذلك بشريعة «الياسا» المغولية التي تقنن لمجتمع قبلى حربى بالدرجة الأولى . ويرى أن حكام هذا المجتمع «أجلاف همج» ، وأن شعوبه «يطيعون القادة طاعة عمياء . . لايضجرون البرد أو الجور ولا يعرفون الراحة أو اللهو . . . يعدون سلاحهم بأيديهم ويحملونه ، تجمعهم نفس واحدة وروح واحدة . . . ولا تعرف الرحمة طريقها إلى قلوبهم فلا يتورعون عن انتزاع الطفل الذي لم يولد بعد من بطن أمه»[2] .

وإذا كانت هذه الصفات خاصة بالمغول ؛ فإنها تنسحب كذلك على سائر الشعوب الضارية في آسيا الوسطى كالأتراك «الذين لديهم ميل فطرى إلى السلب والنهب مع تأصل

(١) انظر : تاريخ بخارى : الترجمة العربية ، ص ١٨١ ، القاهرة ١٩٦٥ .

(٢) فامبرى : المرجع السابق ، ص ١٨١ ، ١٨٢ .

مشاعر العشيرة في نفوسهم»[1] .

ويتفق التحليل الماركسي - مع اختلاف المنهج - بصيغته عن «نمط الإنتاج الأسيوى» مع هذه الأحكام ؛ لكنه يختلف عنها في كون تلك الصفات الفطرية - التي هى نتاج البيئة الجغرافية - لاتحول دون التمايز الطبقي في تلك المجتمعات . على أساس أن احتكار الملكية الخاصة للماشية يفضي إلى التفاوت في حيازة الثروة[2] . ونضيف إلى ماسبق أن طبيعة الاقتصاد النهبى التوسعى تؤدي بالضرورة إلى ترسيخ الملكية الخاصة . وينعكس هذا الترسيخ على التشريع . وحسبنا أن الأرستقراطية الحاكمة في تلك المجتمعات تمتعت بامتيازات قضائية خاصة . كما أن التوسع على حساب الجيران يخلق علاقات إنتاجية عبودية بين المنتصر والمهزوم[3] ، فضلاً عن تأسيس تشريعات مزدوجة ، قانون للرعية وآخر للحكام[4] . ويفضي ذلك كله إلى تكوين بيروقراطية عريضة وصلبة تتحكم في إدارة دول ذات طابع إمبراطوري[5] ، تضم سهولاً فيضية ثرية وطرقاً تجارية ممتدة ؛ تفضى بدورها إلى تراكم مزيد من الثروة تؤدى بدورها إلى مزيد من «الطغيان الشرقي» .

فى مثل تلك المجتمعات تروج الاتجاهات الدينية الغيبية والفكرية النصية في مواجهة الإديولوجيات المضادة التي غالباً ماتتبناها «الحركات الشعبية» ؛ وخاصة حركات الحرفيين وصغار سكان المدن[6] .

غير أن تلك الحركات محكوم عليها بالعجز - للأسباب التي ذكرناها سلفاً - في القضاء على هذه النظم . إذ لايتأتى سقوطها إلا بعد خلخلتها من الداخل ؛ نتيجة الصراع بين شرائح الأرستقراطية الحاكمة ، ومن الخارج نتيجة اجتياحها من قبل نظم أخرى مجاورة .

ففى إمبراطورية المغول - مثلاً - أفضت مسألة وراثة الحكم إلى اندلاع خلافات حادة عقب وفاة كل خان[7] . عندئذ كان الحكم يؤول إلى زوجة الخان المتوفى ؛ فلا يعترف بعض الأمراء بسلطتها[8] ؛ فتنشب الصراعات الداخلية التي تنتهى في الغالب بتقسيم

---

(١) المصدر نفسه ، ص ١٨٢ .

(٢) أحمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص ٣٥٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٦٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٦٦ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٣٦٠ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٣٧٢ .

(٧) بارتولد : **تاريخ الترك فى آسيا الوسطى** ، الترجمة العربية ، ص ١٨٦ ، القاهرة ١٩٥٨ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ١٨٦ .

الإمبراطورية وتجزئتها ؛ ومن ثم إضعافها .

مثال آخر عن مشكلة الوراثة في الدولة الغورية . إذ بعد موت السلطان ؛ يتنافس الأخوة مع أبنائه ؛ فتندلع حروب تفضي إلى إضعاف الدولة وتمزقها[١] . كما تتاح الفرصة للقبائل والعشائر المستعبده داخل الدولة ؛ فتتمرد ، وقد تنجح في انتزاع السلطة من القبيلة المسيطرة[٢] . وفى حالة إخفاقها تسهم انتزاءاتها في إضعاف الدولة وتمهد لسقوطها في النهاية[٣] .

فى مثل تلك الظروف لاتقف البيروقراطية القوية مكتوفة الأيدي ، بل تتدخل في الصراع . ويبرز دور القواد والوزراء والفقهاء في حسم الصراع لصالح طرف من الأطراف المتنازعة ، أو ينتزعون الحكم لأنفسهم .

وقد سبق أن أعطينا أمثلة دالة على ذلك في الإمبراطورية السلجوقية ، ونسوق الآن أمثلة أخرى جرت في إمبراطورية المغول . إذ نلاحظ تعاظم دور حكام الولايات في انتهاز الصراع على العرش لتحقيق مآرب خاصة . كما هو شأن أمراء أرباخان الذين مزقوا دولة هولاكو بعد وفاة السلطان أبي سعيد حين انتزوا واستقلوا بولاياتهم[٤] .

ناهيك بدور الوزراء الذين جعلوا بعض السلاطين ألعوبة في أيديهم[٥] . مصداق ذلك دور نظام الملك في حسم الصراع على السلطة بعد وفاة السلطان السلجوقي ملكشاه . وبالمثل شهدت دولة الإيلخانيين المغول صراعاً محموماً بين الوزيرين رشيد الدين وسعد الدين في عهد السلطان أولجايتو ؛ عجز السلطان نفسه عن حسمه . وانتهى بنجاح أحدهما في الجمع بين الوزارة والإدارة المالية ، واستغل سلطاته في الإثراء بالمتاجرة في الجوهرات عامداً إلى إرشاء السلطان لتحقيق مكاسب شخصية[٦] .

وقد عرفت دولة الغور صراعات مماثلة بين الوزراء ، وعندما انتصر السلطان لأحدهما لم يتورع الآخر عن الاتصال بأعدائه لإسقاط دولته[٧] .

وكثيراً ما اندلعت حروب بين الأمراء أو الوزراء وبين السلاطين ؛ هي أشبه ماتكون

(١) توفيق محمد لقبابى : المرجع السابق ، ص ١١٢ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ١١٣ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ١١٤ .
(٤) فامبرى : المرجع السابق ، ص ١٩٩ .
(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٠٠ .
(٦) D'ohosson : Op . cit . p.545.
(٧) محمد محيى الدين الإدريسى : المرجع السابق ، ص ١٨٨ وما بعدها .

بالحروب الإقطاعية التي تستهدف تثبيت سيادة «الملك على الفصل»[١] .

في مثل تلك الظروف ؛ أتيح لمماليك السلاطين وحشمهم أن يضطلعوا بدورهم في حيك المؤامرات وتدبير الاغتيالات السياسية[٢] . وكثيراً مانجحوا في إسقاط الدولة القائمة ليؤسسوا دولاً جديدة على أنقاضها . كان ذلك هو حال قيام الدولة الغورية على يد مملوك للغزنويين . كما كان مؤسس دولة المماليك بالهند مملوكا للغوريين ، ومؤسس دولة الخلج كان مملوكاً لسلاطين دهلى . ونفس الشيء يقال عن الخوارزميين والأتابكة بالنسبة للسلاجقة .

أما عن «فقهاء السلطان» ؛ فكانوا يبررون لسياسة الأمر الواقع فيعترفون بشرعية حكم الغالب . وحسبنا إفتاء الفقيه ابن جماعه بمشروعية حكم المغول[٣] . يقول في ذلك «إذا خلا الوقت عن إمام فتصدى لها من هو ليس من أهلها وقهر الناس بشوكته وجنوده بغير بيعة أو استخلاف ، انعقدت بيعته ولزمت طاعته لينتظم شمل المسلمين وتتجمع كلمتهم . ولا يقدح في ذلك كونه جاهلاً أو فاسقاً . . . وإذا انعقدت الإمامة بالشوكة والغلبة لواحد ثم قام آخر فقهر الأول بشوكته وجنوده ؛ انعزل الأول وصار الثاني إماماً ؛ لما قدمناه من مصلحة المسلمين وجمع كلمتهم»[٤] .

ولدينا أمثلة مماثلة عن مواقف الفقهاء في دولة الغور ، حيث شاركوا في الصراعات وناصروا السلاطين المتغلبين[٥] . كما استعان مؤسس دولة المماليك بدهلى الذي اغتصب السلطة من الغوريين بالفقيه مجد الدين أبو على مدرس النظامية لتبرير مشروعية حكمه[٦] .

ليس جزافاً أن يكون جل هؤلاء الفقهاء على المذهب الأشعرى المحافظ . ومعظمهم تبوأ مكانة سامية في بلاطات السلاطين الترك والمغول ، حتى أن أحدهم تجاسر «فعنف (أحد السلاطين) في إحدى الحفلات العامة»[٧] . ليس لذلك من تفسير إلا في نزعة التدين السطحى والساذج عند السلاطين الذين كانوا يعتقدون في ولاية الفقهاء ؛ فأوكلوا إليهم

(١) المصدر نفسه ، ص ١٩٧ .
(٢) توفيق محمد لقبابى : المرجع السابق ، ص ١٢٩ وما بعدها .
(٣) بطروشوفسكى : المرجع السابق ، ص ٢٦٣ .
(٤) أنظر ، جب : المرجع السابق ، ص ١٨٨ .
(٥) أنظر ، توفيق محمد لقبابى : المرجع السابق ، ص ١١٥ وما بعدها .
(٦) ابن خلدون : ٤ : ٤١٣ .
(٧) فامبرى : المرجع السابق ، ص ٢٠٠ .

الوظائف العامة الهامة وأغدقوا عليهم الأموال والإنعامات[1] .

وأخيراً ، شاركت زوجات السلاطين وجواريهم في الصراعات على السلطة ، وغالباً ما نجحن في إسنادها إلى أبنائهن[2] .خلاصة القول إن الصراعات بين النظم البدوية الإقطاعية العسكرية ، كذا الصراعات بين شرائح الطبقة الأرستقراطية الحاكمة شكلت عصب التاريخ السياسي في المشرق الإسلامي .

أما عن دور البورجوازية في ظل هذه النظم ، فقد أشرنا إليه سلفاً في المبحث الخاص بالبناء الطبقي ، ونضيف أن هذه الطبقة الهزيلة آزرت السلطة وساندتها في الغالب الأعم ، نظراً لارتباط مصالحها بالدولة . لذلك لم يخطىء ابن خلدون حين ذهب إلى أن «الدولة هي السوق الأعظم للتجار» . وقد تعاظم نفوذ كبار التجار في المشرق الإسلامي ، نظراً لاستمرار النشاط التجاري في آسيا الوسطى والهند مع بلاد الشرق الأدنى . فتقلد كبار التجار المناصب الهامة بفضل الهدايا السنية والرشاوى التي لطالما اتحفوا السلاطين بها . ولعل هذا يفسر لماذا اهتمت شريعة «الياسا» بتقنين النشاط التجاري ؛ حتى كانت «تنص على عقوبة الإعدام لمن يرتكب الغش التجاري أو يشهر إفلاسه»[3] .

مع ذلك كثيراً ماتعرض التجار للتغريم والمصادرة من جانب الدولة ، فضلاً عن الجبايات والمكوس المشتطة . في مواجهة ذلك كانوا يلجأون إلى الفقهاء فيوسطونهم ليشفعوا فيهم عند السلاطين[4] ، أو يرشون الوزراء والكتاب والأمراء لتخفيف المغارم[5] ، أو يقدمون للسلاطين أنفسهم مزيداً من الهدايا والألطاف كالتحف والجواهر[6] . وفى أحوال نادرة انخرطوا في سلك المعارضة الشيعية وتصدوا لقيادة ثورات العوام ؛ كما سنوضح بعد قليل .

أما عن دور العامة في معارضة النظم الإقطاعية العسكرية ؛ فنلاحظ أن ثوراتهم جد محدودة بالقياس إلى نظيراتها في بقية أرجاء العالم الإسلامي . ويعزى ذلك إلى سطوة النظم المشرقية وجبروتها في القمع والبطش . فلطالما ذاق صغار التجار الأمرين من كبس العسكر السلطانى ، ولطالما أجبر الفلاحون على العمل في الجيوش قسراً ، أو زج بهم في

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ .
(٢) أنظر : توفيق محمد لقبابى : المرجع السابق ، ص ٣٦٨ وما بعدها .
(٣) Philip, E : **The Mongols** , P . 42, London.1969.
(٤) عن أمثلة هامة فى هذا الصدد ؛ راجع : توفيق محمد لقبابى : المرجع السابق ص ، ٣٥٤ وما بعدها .
(٥) D, ohsson : Op . cit . p.545.
(٦) محمد محيي الدين الإدريسى : المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

أخطبوط العبودية . وسيق الحرفيون إلى عواصم الدول المتغلبة حيث سخروا للعمل في «قراخانات» الدولة وتشييد قصور الأرستقراطية[١] . هذا فضلاً عمن قتلوا إبان الاجتياحات والحروب الخارجية والداخلية ، أو راحوا ضحية الطواعين والأوبئة . وأخيراً لجأ الكثيرون من العوام إلى طلب العافية بالانخراط في سلك الطرقية .

مع ذلك حفلت تواريخ المشرق الإسلامي بحركات اجتماعية تعددت صيغها وأشكالها . منها انسياق العوام لمناصرة البورجوازية حين تصطدم بالسلطة ، فكانوا يجندون لخدمة طموحات هذه الطبقة بحجة «القيام بتغيير المنكر»[٢] . وإن دل ذلك على شيء ؛ فعلى افتقار العامة إلى الوعي الطبقي . وحسبنا أن تلك الحركات ـ ذات المرامى الأخلاقية ـ لم تستهدف السلطة بقدر استهداف «شاربي الخمر»[٣] !! .

ومنها الشغب العشوائى على العسكر السلطانى ؛ حين يمعن في السلب والنهب وسبى النساء[٤] . وغالباً ماتمحور هدف المشاغبين في نهب العسكر والحاشية والحشم . وكان فقراء الفقهاء يستنفرون العوام لقتل العسكر ؛ مبررين ذلك بحق «حماية النفس والمال والعرض»[٥] ، لكن الدائرة كانت تدور عليهم في النهاية ؛ عندئذ كانوا ينصرفون إلى تغيير المنكر باللسان فقط[٦] .

وهنا يصدق ابن خلدون[٧] حين قال : « . . . ومن هذا الباب أحوال الثوار القائمين بتغيير المنكر من العامة والفقهاء . فإن كثيراً من المنتحلين للعبادة وسلوك طرق الدين يذهبون إلى القيام على أهل الجور من الأمراء ؛ داعين إلى تغيير المنكر والنهى عنه والأمر بالمعروف رجاء فى الثواب عليه من الله ؛ فيكثر أتباعهم والمتلثلثون بهم من الغوغاء والدهماء ، ويعرضون أنفسهم في ذلك للمهالك» .

ومن مظاهر معارضة العامة أيضاً ؛ الانخراط في سلك الدعوة الإسماعيلية بقياداتها

---

(١) فامبرى : المرجع السابق ، ص ١٨٠ .
(٢) ابن بطوطة : المرجع السابق ، ص ٣٦٩ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٧٠ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٧١ .
(٥) المصدر نفسه ، ص ٣٧٢ .
(٦) روى ابن بطوطه أن أحد الفقهاء اضطره أصحابه إلى معاقرة الخمر ؛ حيث كان وزمرته البالغون ستين فرداً يتناوبون السكر كل ليلة عند واحد منهم . ولما كان موعد ليلته ؛ أعد الخمور والكؤوس . لكنه أخذ ينصح ندماءه ، ويعظهم حتى نجح فى هدايتهم فتابوا وانقطعوا للعبادة . أنظر : تحفة النظار ، ص ٣٧٢ .
(٧) المقدمة ، ص ١٥٩ .

البورجوازية . حيث عكس التشيع في صراعه مع المذهب الأشعرى صراعاً اجتماعياً[1] . لذلك كانت النظم العسكرية في المشرق تلاحق الشيعة ؛ حتى اضطروا في غالب الأحيان إلى اعتناق مذهب أهل السنة من باب التقية[2] . ومع ذلك كانوا يجندون الأتباع من الحرفيين والفلاحين سراً ؛ حتى اشتد عودهم في عهود بعض السلاطين المتشيعين . عندئذ قاموا بعدة ثورات ضد السلاطين الغوريين السنة «الذين اتهموهم بالكفر» ؛ لكنها آلت إلى الفشل ؛ خصوصاً بعد نجاح السلطان سيف الدين محمد الغورى في ملاحقتهم وتخريب معاقلهم[3] .

وفى دول المغول الإسلامية وقعت أحداث مماثلة . فقد نعم الإسماعيلية والإثنى عشرية بتسامح السلطان أو لجايتو ؛ الذي اعتنق المذهب الإسماعيلى وجعله المذهب الرسمى في الدولة الإيلخانية[4] . لكن عودة خلفائه إلى المذهب السني ؛ أسفر عن محق الحركة الإسماعيلية ؛ خصوصاً بعد تفجر الصراع داخلها بين القيادات البورجوازية وجماهير العوام[5] .

من الصور الأخرى لحركات العامة ؛ انضواؤها في سلك دعوات هرطقية ذات أبعاد اجتماعية كالحركة «الكرامية» على سبيل المثال . وبغض النظر عن اختلاف المؤرخين في كون الكرامية هرطقة تقول بالتجسيم[6] ، أو أنها مذهب يميل إلى الزهد تأثر بالاعتزال أو غيره[7] ، فما يعنينا أنها استقطبت الفلاحين والحرفيين . ونجحوا في القيام بعدة ثورات في نيسابور إبان حكم الغوريين[8] ؛ لكنها فشلت حين تحولت إلى صراع مذهبي مع الشافعية[9] . وبرغم عزوف بعض السلاطين عن ملاحقتهم تحاشياً لخطرهم[10] ، إلا أن هذا الخطر مالبث أن توارى حين ارتد معظم الكرامية عن مذهبهم .

كذلك انخرط العامة في سلك التصوف الممزوج بالتشيع في ظل الدولة الإيلخانية

(١) بطروشوفسكى : المرجع السابق ، ص ٢١٩ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٢٠ .
(٣) توفيق محمد لقبابى : المرجع السابق ، ص ١١٩ .
(٤) نفس المرجع والصفحة .
(٥) بطروشوفسكى : المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .
(٦) نفس المرجع والصفحة .
(٧) المصدر نفسه ، ص ٢٢١ .
(٨) المقدسى : **أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم** ، ص ٣٦٥ ، ليدن ١٩٠٦ .
(٩) توفيق محمد لقبابى : المرجع السابق ، ص ١٣٤ .
(١٠) المصدر نفسه ، ص ١٣٨ .

المغولية . ونحن في غنى عن إبراز الجانب الاجتماعي الذي يعكس صراعاً طبقياً بين الفلاحين والإقطاعيين[1] ؛ فحسبنا أن بعض زعماء هذه الحركات تلقفوا فكرة «المهدوية» الدالة على الخلاص الاجتماعي . منهم شخص يقال له شرف الدين الملقب بالمهدي الذي قام بثورة فلاحية عام ٦٩٥ هـ ؛ لكنها قمعت بوحشية فآل مصيرها إلى الفشل[2] .

وبعد سقوط الدولة الإيلخانية ؛ تعاظمت ثورات «دراويش» الفلاحين والحرفيين ؛ منتهزة حالة الفوضى السياسية . وقد اشتد خطرها بعد انضمام العبيد الآبقين من ضياع الإقطاعيين إليها . وهذا يفسر كثرة تلك الثورات التي اندلعت في خراسان عام ٧٣٨هـ ، وفى سمرقند عام ٧٦٧هـ ، وفى كرمان عام ٧٧٥هـ ، وفي مازندران عام ٧٥١ هـ ، وفى جيلان عام ٧٧٢ هـ . وبرغم استمرارها أعواماً طويلة لم تحرز نتائج ذات بال ؛ لأن «الدراويش» حولوها عن مسارها في إسقاط أمراء الإقطاع إلى أعمال السلب والنهب والتخريب[3] .

وإذ انطوت تلك الحركات على قدر من التنظيم ؛ لتأدلجها بالتشيع أو التصوف المتشيع ؛ فلا نعدم وجود هبات أخرى تلقائية ومجانية لم تحقق لذلك أدنى نتائج عملية . ويرجع ذلك إلى اندلاعها تحت زعامات مشعوذة . منها ماحدث في عهد الغوريين نتيجة تردي الأحوال المعيشية[4] . ومنها ما وقع في ظل المغول الإيلخانيين للأسباب ذاتها[5] . كذلك في دولة الجغتاى المغولية[6] ؛ لذات الدوافع .

والقاسم المشترك في تلك الهبات ؛ هو ادعاء زعاماتها الإتيان بالخوارق والمعجزات في مجتمعات فشت فيها الشعوذة والخرافة والسحر . ومع ذلك تشي هذه الحركات بأبعاد اجتماعية واضحة . وحسبنا ما دأب عليه الثوار العوام من نهب الأغنياء والموسرين . كما أن بعض زعامتها كانوا من الحرفيين والفلاحين .

نذكر على سبيل المثال تلك الهبة التي قادها صانع غرابيل قرب بخارى عام ٦٣٠هـ يدعى محمد الترابى ؛ الذي ادعى أن قوى خارقة تلهمه شفاء المرضى[7] . والهبة التي قادها

---

(١) ابن الساعى : ٩ : ٤ .
(٢) بطروشوفسكى : المرجع السابق ، ص ٣٤٩ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٤٨ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٤٩ .
(٥) توفيق محمد لقبابى : المرجع السابق ، ص ٣٣٤ .
(٦) محمد محيى الدين الإدريسى : المرجع السابق ، ص ١١٥ .
(٧) فامبرى . المرجع السابق ، ص ١٨٥ .

كردى يدعى موسى الذي ادعى أنه يوحى إليه لخلاص الأكراد من ظلم الإيلخانيين[١] .
وأخيراً تلك الهبة التي عاصرتها في أربيل بزعامة عماد الدين الدقلندى ؛ والتي تميزت عن سابقاتها بنجاح أتباعه في الاستيلاء على المدينة وتنصيبه أميراً عليها[٢] . و يبدو أن الحركة الأخيرة كانت ذات صلة بتنظيمات العيارة والفتوة .

وهذا يقودنا إلى الحكم بأن بلاد المشرق الإسلامي شهدت ماشهدته أقاليم الشرق والغرب الإسلاميين من وجود ظاهرة العيارين والفتيان . تلك حقيقة وقف عليها ابن بطوطة[٣] إبان رحلته عبر بلاد المشرق ، حيث تحدث عن جماعات «الفتاك» ، وقارنهم بالعيارين والشطار في العراق والصقورة في المغرب . ويرغم تحامله عليهم حين وصمهم «بالفساد وقطع الطرق وسلب الأموال»[٤] ؛ إلا أننا نرى في الظاهرة تعبيراً عن النضال اليائس والبائس ضد نظم عسكرية «شرقية طاغية» . وربما يعزى تحامله إلى «تمذهبهم بمذهب الرفض وطموحهم إلى استئصال أهل السنة»[٥] . لكن العرض السابق الذي رصد الظاهرة في سائر أرجاء العالم الإسلامي أثبت البعد الاجتماعي الواضح في هذه الحركات . وحسبنا أنها نجحت في التخفيف من ويلات الجائحات والضائقات الاقتصادية ، وقدمت حلولاً ـ ولو جزئية وموقتة ـ لمعاناة الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمعدمة . ففى المدن التي نجح الفتاك في الاستيلاء عليها أقاموا حكومات ذات «طابع اشتراكي» ؛ كان «يفر إليها العبيد من مواليهم» ليجدوا زادا وملجأ بشهادة ابن بطوطة نفسه[٦] .

هكذا ؛ لم يختلف الصراع السوسيو ـ سياسي في المشرق عن نظيره في سائر أرجاء العالم الإسلامي . وإذا كان لذلك من دلالة ؛ فهى القطع بوحدة الصيرورة التاريخية في العالم الإسلامي بأسره إبان عصر الإقطاعية العسكرية .

وبعد ـ تلك صورة واضحة المعالم عن الخلفية السوسيو ـ تاريخية التي أفرزت الفكر الإسلامي في طور أزمته . تلك الأزمة التي لم ينجح في تجاوزها ؛ فتردى إلى حال التداعى والانهيار . ليس لذلك من أسباب إلا أن الأزمة الحقيقية كانت أزمة واقع قبل أن تكون أزمة فكر .

ذلك ماسنعالجه مفصلاً في المجلدات التالية من المشروع .

والله ولي التوفيق . . . . .

(١) نفس المصدر والصفحة .
(٢) عن مزيد من المعلومات : راجع نفس المرجع ، ص ١٨٥ - ١٨٨ .
(٣) محمد محيي الدين الإدريسي : المرجع السابق ، ص ٢١٠ .
(٤) ابن بطوطة المرجع السابق ، ص ٣٦٧ .
(٥) المصدر نفسه ، ص ٣٦٨ .
(٦) نفس المصدر والصفحة .

المصادر والمراجع

(١) آدم متز : **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري** جـ ٢ ، القاهرة ١٩٥٧ .

(٢) آشتور : **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى** ، دمشق ١٩٨٥ .

(٣) إبراهيم حركات : **المغرب عبر التاريخ** ، الرباط ١٩٧٦ .

(٤) إبراهيم القادرى : **أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي** ، رسالة ماجستير ـ مخطوطة .

(٥) ابراهيم علي طرخان : **النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى** ، القاهرة ١٩٦٨ .

(٦) **مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة** ، القاهرة ١٩٦٠ .

(٧) ابن أبي زرع : **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس** ، الدار البيضاء ١٩٥٤ .

(٨) ابن الأثير : **الكامل في التاريخ** ، عدة أجزاء ، ليدن ١٩٦٦ .

(٩) ابن إياس : **بدائع الزهور في وقائع الدهور** ، جـ ٤ ، بولاق القاهرة .

(١٠) ابن بطوطة : **تحفة النظار في عجائب الأمصار** ، بيروت ١٩٦٨ .

(١١) ابن تغرى بردى : **النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة** ، جـ ١٠ ، القاهرة ١٩٦١ .

(١٢) ابن جبير : **الرحلة** ، بيروت ١٩٦٤ ، بيروت ١٩٨١ .

(١٣) ابـن الجـوزى : **مرآة الزمان** ، جـ ٩ ، ١٠ ، حيدر أباد ١٩٥٢ .

(١٤) ابن حـزم : **الرد على ابن النغريلة اليهودى** ، القاهرة ١٩٦٠ .

(١٥) ابـن حوقل : **المسالك والممالك** ، ليدن ١٨٧٢ .

(١٦) ابن الخطيب : **الإحاطة في أخبار غرناطه** ، جـ١ ، القاهرة ١٩٧٣ .

(١٧) **أعمال الأعلام** ، جـ ٣ ، الرباط ١٩٦٤ .

(١٨) ابـن خلدون : **العبر** ، عدة أجزاء ، بولاق القاهرة .

(١٩) المقدمة ، بيروت ١٩٦٧ .

(٢٠) ابن خلكان : **وفيات الأعيان** ، جـ ٣ ، بيروت ١٩٧٨ .

(٢١) ابن دقماق : **الانتصار بواسطة عقد الأمصار** ، القاهرة ١٨٩٣ .

(٢٢) ابـن الساعى : **الجامع المختصر في عنوان التاريخ وعيون السير** ، جـ٩ ، بغداد١٩٣٤ .

(٢٣) ابـن سـعيد : **المغربي حلى المغرب** ، جـ١ ، ليدن ١٨٩٩ .

(٢٤) ابـن سلام : **الأمـــوال** ، القاهرة ١٩٧١ .

(٢٥) ابـن صاحب الصلاة : **تاريخ المن بالإمامه** ، بيروت ١٩٦٤ .

(٢٦) ابن عبدون : **رسائل في الحسبة** ، القاهرة ١٩٥٥ .

(٢٧) ابـن عذارى : **البيان المغرب** ، جـ ١ ، ٢ ، ٣ ، ليدن ١٩٤٨ ، جـ ٤ ، بيروت ١٩٦٧ .

(٢٨) ابن فـضل الله العـمرى : **مسالك الأبصار** ، مخطوطة بدار الكتب المصرية ، ٨ معارف عامـة . (٢٩) ابن الفقيه : **مختصر كتاب البلدان** ، ليدن ١٣٠٢هـ .

(٣٠) ابن قزمان : **ديوان ابن قزمان** ، مدريد ١٩٨٠ .

(٣١) ابن القطان : **نظم الجمان** ، الرباط ١٩٦٤ .

(٣٢) ابن القلانسى : **ذيل تاريخ دمشق** ، بيروت ١٩٠٨ .

(٣٣) ابن كثير : **البداية والنهاية** ، جـ ١٢ ، القاهرة ١٩٣٣ .

(٣٤) ابن مماتى : **قوانين الدواوين** ، القاهرة ١٢٩٩ هـ .

(٣٥) ابن ميسر : **تاريخ مصر** ، القاهرة ١٩١٩ .

(٣٦) أبـو الفدا : **المختصر في أخبار البشر** ، جـ٤ ، بيروت ١٩٦٨ .

(٣٧) أبـو يوسف : **الخراج** ، القاهرة ١٣٠٢هـ .

(٣٨) أحمد ابراهيم الشريف :**العالم الإسلامي في العصر العباسي** ، القاهرة ١٩٦٦ .

(٣٩) أحمد صادق سعد : **ست دراسات في نمط الإنتاج الآسيوى** ، بيروت ١٩٧٩ .

(٤٠) **تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي** ، بيروت ١٩٧٩ .

(٤١) أحمد الطاهرى : **عامة قرطبه في عصر الخلافة** ، الرباط ١٩٨٩ .

(٤٢) أحمد مختار العبادى :**تاريخ البحرية الإسلامية في حوض البحر الأبيض المتوسط** ، الاسكندرية ١٩٧١ .

(٤٣) إخوان الصفا : **الرسائل** ، القاهرة ١٣٥٧ هـ .

(٤٤) الإدريسى : **صفة المغرب وأرض السودان ومصر** ، ليدن ١٨٩٤ .

(٤٥) y , A : Sufism , London,1950.

(٤٦) أرشيبالد لويس : **القوى البحرية والتجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط** ، القاهرة .

(٤٧) Ostrogorsky : History of the Byzantine State . Oxfrd,1988.

(٤٨) الإصطخرى : **الممالك** ، القاهرة ١٩٦٧ .

(٤٩) السيد الباز العرينى :**تاريخ المغرب في العصر الإسلامي** ، الاسكندرية ١٩٨٢ .

(٥٠) السيد عبد العزيز سالم :**جوانب من الواقع الأندلسي في القرن الخامس الهجري** ، تطوان ١٩٨٧ .

(٥١) إمحمد بن عبود : **العلامة ابن خلدون** ، بيروت ١٩٧٤ .

(٥٢) إيف لاكوست : **تاريخ الترك في آسيا الوسطى** ، القاهرة ١٩٥٨ .

(٥٣) بارتولد : **تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولى** ، الكويت ١٩٨١ .

(٥٤) **تاريخ العراق في العصر العباسي الأخير** ، بغداد ١٩٧٣ .

(٥٥) بدرى محمد فهد : Berque, J : **L'Interieur du Maghreb** , Paris,1938.

(٥٦) Provencal , L : **Histoire de L' Espagne Musulmane**, Vol . 2 , 3 , Paris,1950

(٥٧) **الإسلام في إيران** ، القاهرة ١٩٨٢ .

(٥٨) بطروشوفسكى : **مشكلة الذهب في العصر الوسيط** ، فصل في كتاب : **بحوث في التاريخ**

الاقتصادي ، القاهرة ١٩٦١ .

(٥٩) بلوك (مارك) : **مختصر تواريخ آل سلجوق** ، ليدن ١٨٨٩ .

(٦٠) البندارى : **أخبار المهدي بن تومرت** ، الرباط ١٩٧١ .

(٦١) البيـــذق : Terrasse, H: **Histoire du Maroc** , Casablanca,1949.

(٦٢) Terrasse , H : **L' Art Hispano - Mauresque**, Paris,1932.

(٦٣) **التطور السياسي لدولة الغور الإسلامية** ، رسالة ماجستير ـ مخطوطة .

(٦٤) توفيق محمد لقبابى :**التاج في أخلاق الملوك** ، بيروت ١٩٥٥ .

(٦٥) الجاحظ : **القاهرة مدينة الفن والتجارة** ، القاهرة ١٩٩٠ .

(٦٦) جاستون فييت : **دراسات في حضارة الإسلام** ، بيروت ١٩٦٤ .

(٦٧) جب (هاملتون) : **دراسات في التاريخ الاقتصادي والنظم الإسلامية** ، الكويت ١٩٨٠ .

(٦٨) جواتياين : Cautier : **Les Siecles obscurs de Maghreb**, Paris,1927.

(٦٩)**تاريخ الدولة الفاطمية** ، القاهرة ١٩٨١ .

(٧٠) حسن إبراهيم حسن : **قيام دولة المرابطين** ، القاهرة ١٩٥٧ .

(٧١) حسن أحمد محمود : **دراسات في تاريخ سلاطين المماليك في مصر والشام** ، الكويت ١٩٨٦ .

(٧٢) حياة ناصر الحجى :**دراسات في تاريخ سلاطين المماليك في مصر والشام** ، الكويت ١٩٨٦ .

(٧٣) D, ohosson : **Histoire de Mongols Amesterdam**,1934..

(٧٤) Rawlinson : **A short cultural history of India** , London,1965.

(٧٥) سالم بن حمود السيابى :**عمان عبر التاريخ** ، عمان ١٩٨٦ .

(٧٦) السالمى : **تحفة الأعيان** ، جـ ١ ، عمان ١٩٧٩ .

(٧٧) سامية مصطفى مسعد :الحياة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم غرناطة في عهد المرابطين والموحدين ـ رسالة دكتوراه ، مخطوطة .

(٧٨) ساويرس بن المقفع : **سير الآباء البطاركة** ، باريس

(٧٩) Sykes , P : **History of Afghanistan** , Vol . 1, London,1940.

(٨٠) السـبكى : **معيد النعم ومبيد النقم** ، مصر ١٣١٧ هـ .

(٨١) Spuler: **Les Mongols dans L' histoire,** Paris,1951.

(٨٢) سعاد ماهر : **البحرية في مصر الإسلامية** ، القاهرة ١٩٦٧ .

(٨٣) سعيد عبد الفتاح عاشور : **دولة المماليك البحرية** ، القاهرة ١٩٥٩ .

(٨٤) السقطى : **آداب الحسبة** ، باريس

(٨٥) السلاوى : **الاستقصا لأخبار دولة المغرب الأقصى** ، جـ ٢ ، الدار البيضاء ١٩٥٤ .

(٨٦) سمير أمين : **التطور اللامتكافئ** ، بيروت ١٩٧٨ .

(٨٧) **الطبقة والأمة في التاريخ في المرحلة الإمبريالية** ، بيروت ١٩٨٠ .

(٨٨) Schat:An Introduction to Islamic law Oxford,1964.

(٨٩) الطرطوشى : **سراج الملوك** ، القاهرة ١٢٨٩ هـ .

(٩٠) عادل رستم : **مظاهر الحضارة الإسلامية في عصر سلطنة دهلى** ، رسالة دكتوراه ، مخطوطة .

(٩١) عبد الحميد يونس : **الهلالية في التاريخ والأدب الشعبى** ، القاهرة ١٩٥٦ .

(٩٢) عبد العزيز الدورى : **نشوء الأصناف والحرف في الإسلام** ، مجلة كلية الآداب ،جامعة بغداد ، عدد ١ يونية ١٩٥٩ .

(٩٣)**تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري** ، بغداد ، ١٩٤٨ .

(٩٤)**مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي** ، بيروت ١٩٧٨ .

(٩٥) عبد الله بن بلقين :

(٩٦) عبد الله علام : **التبيان** ، القاهرة ١٩٥٥ .

(٩٧) عبد النعيم حسنين : **الدولة الموحدية بالمغرب** ، القاهرة ١٩٦٨ .

(٩٨) عز الدين موسى : **إيران والعراق في العصر السلجوقي** ، القاهرة ١٩٨١ .

(٩٩) عصام عبد الرؤوف : **النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي** ، بيروت ١٩٨٣ .

(١٠٠)**بلاد الهند في العصر الإسلامي** ، القاهرة ١٩٧٠ .

(١٠١) عصمت دندش : **الدول الإسلامية المستقلة في الشرق** ، القاهرة ١٩٨٧ .

(١٠٢) الغزالي : **الأندلس في نهاية عصر المرابطين وبداية عصر الموحدين** ، رسالة دكتوراه ، مخطوطة .

(١٠٣) فامبرى : **إحياء علوم الدين** ، جـ ١ ، القاهرة ١٣٣٤هـ .

(١٠٤) الفتح بن خاقان : **تاريخ بخارى** ، القاهرة ١٩٦٥ .

(١٠٥) **قلائد العقيان** ، تونس ١٩٦٦ . Philip , E : The Mongols , London,1949
Weit,G : **L'Egypte Arabe** , Paris,1937..

(١٠٦) **دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي** ، القاهرة ١٩٨٣ .

(١٠٧) قاسم عبده قاسم : **اليهود في مصر** ، القاهرة ١٩٨٧ .

(١٠٨) **ماهية الحروب الصليبية** ، الكويت ١٩٩٠ .

(١٠٩) **الخراج وصنعة الكتابة** ، ليدن ١٨١٩ .

(١١٠) قدامة بن جعفر : Quershi : **The administration of the Sultanate of Delhi**., **Lahor** ?

(١١١) **صبح الأعشى في صناعة الإنشا** ، عدة أجزاء ، القاهرة ؟

(١١٢) القلقشندى : **تاريخ العرب والشعوب الإسلامية** ، بيروت ١٩٧٧ .

(١١٣) كـــاهن (كلود) : Kahn : **L'évolation Sociale Musulmane** , Vol . 2,
Paris,1959.

(١١٤) Lane - Poole : **Medieval India under the Mohammedan rule** ,
New york,1962

(١١٥) Lavoix : **Catalogue des Monnaies Musulmanes**, Egypte et Syrie ,
Paris,1896

(١١٦) Lavoix : **Catalogue des Monnaies Musulmanes**, Egypte et Syrie ,
Paris,1896.

(١١٧) Lavoix : **Catalogue des Monnaies Musulmanes**, Egypte et Syrie ,
Paris,1896.

(١١٨) محمد وشارلمان ، فصل في كتاب : **بحوث في التاريخ الاقتصادي** ، القاهرة ١٩٦١ .

(١١٩) لوبيز (روبرت) : **حركة الموحدين في المغرب** ، تونس ١٩٨١ .

(١٢٠) لوتورنو : Le Strange : **Palestine under Islam,** London,1890.

(١٢١) Levy , R : **Social Structure of Islam**, Cambridge,1956.

(١٢٢) **الإسلام في عظمته الأولى** ، بيروت ١٩٧٧ .

(١٢٣) لومبار (موريس) : **الذهب الإسلامي منذ القرن الثامن إلى القرن الحادى عشر الميلادى** ، فصل في كتاب : **بحوث في التاريخ الاقتصادي** ، القاهرة ١٩٦١

(١٢٤) **النقابات الإسلامية** ، ترجمة : عبد العزيز الدورى ، مجلة

(١٢٥) لويس (برنارد) : الرسالة الأسبوعية ، أعداد : ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، القاهرة ، إبريل ١٩٤٠ .

(١٢٦) Mann , J : **The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs** , Vol . 2, London ?

(١٢٧) Marcais, G: **La Berberie Musulmane et, L' Orient** Paris,1946.

(١٢٨) Massignon , L : **La Passion d' AL - HaLLaj** , Paris,1922.

(١٢٩) مؤنس عوض : **سياسة نور الدين محمود الخارجية** ، رسالة دكتوراه ، مخطوطة .

(١٣٠) مجهول : **الاستبصار** ، الاسكندرية ١٩٥٨ .

(١٣١) مجهول : **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية** ، الدار البيضاء ١٩٧٩ .

(١٣٢) محمد أرشيد العقيلى : **الخليج العربي في العصور الإسلامية** ، عمان ١٩٨٣ .

(١٣٣) محمد بن حسن : **القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط** ، تونس ١٩٨٦ .

(١٣٤) محمد رجب النجار : **حركات الشطار والعيارين في التراث العربي** ، الكويت ١٩٨١ .

(١٣٥) محمد زنيبر : **الخلفية الاجتماعية لحركة المهدي بن تومرت** ، مجلة المناهل ، عدد ٢٤ ، الرباط ١٩٨٢ .

(١٣٦) محمد الشيخ : **الإمارات العربية في بلاد الشام في القرنين الحادى عشر والثاني عشر** ، الاسكندرية ١٩٨٠ .

(١٣٧) محمد محيي الدين الإدريسى : **التطور السياسي للدولة الإيلخانية في عهد أولجايتو** ، رسالة ماجستير ، مخطوطة .

(١٣٨) محمود إسماعيل : **الحركات السرية في الإسلام** ، بيروت ١٩٧٣ .

(١٣٩) **مقالات في الفكر والتاريخ** ، الدار البيضاء ١٩٧٩ .

(١٤٠) مغربيات ، فاس ١٩٧٧ .

(١٤١) **سوسيولوجيا الفكر الإسلامي** جـ ١ ، ٢ ، الدار البيضاء ١٩٨٠ ، ١٩٨١ .

(١٤٢) **تاريخ الحضارة العربية الإسلامية** ، الكويت ١٩٨٩ .

(١٤٣) المراكشي : **المعجب في تلخيص أخبار المغرب** ، القاهرة ١٩٦٣ .

(١٤٤) Mercier : **Histoire de L' Afrique Septentrionale**, Paris,1980.

(١٤٥) مصطفى أبو ضيف أحمد : **أثر العرب في تاريخ المغرب** ، الاسكندرية ١٩٨٣ .

(١٤٦) المقدسى : **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم** ، ليدن ١٩٠٥ .

(١٤٧) المقـــــرى : **نفح الطيب** ، جـ ١ ، جـــ ٣ ، بيروت ١٩٦٨ .

(١٤٨) المقريزي : **إتعاظ الحنفا** ، القاهرة ١٩٧١ ، ١٩٤٨ .

(١٤٩) المقريزي : **السلوك** ، جـ١ ، القاهرة ١٩٣٦ .

(١٥٠) **المواعظ والاعتبار** ، جـ ١ ، ٢ ، القاهرة ١٢٠٧ هـــ .

(١٥١) **إغاثة الأمة** ، القاهرة ١٩٤٠ .

(١٥٢) **المكتبة الصقلية** : جـ ١ ، ليبزج ١٨٦٥ .

(١٥٣) موسى إقـــبال : **الحسبة المذهبية في بلاد المغرب** ، الجزائر ١٩٧٣ .

(١٥٤) ناصر خسرو : **سفرنامة** ، القاهرة ١٩٤٥ .

(١٥٥) النرشخى : **تاريخ بخارى** ، القاهرة ١٩٦٥ .

(١٥٦) النســـوى : **سيرة السلطان جلال الدين منكبرتى** ، القاهرة ١٩٥٣ .

(١٥٧) نظام الملك : **سياسة نامة** ، القاهرة ١٩٧٦ .

(١٥٨) نعيم زكى : **طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب** ، القاهرة ١٩٧٣ .

(١٥٩) النويرى : **نهاية الأرب** ، جـ ١ ، القاهرة ١٩١٣ .

(١٦٠) هـــــايد : **تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى** ، القاهرة ١٩٨٥ .

(١٦١) Howorth : **History of the Mongols** , Vol.3. London,1988.

(١٦٢) الونشريســـى : **المعيار المعرب** ، جـــ ٨ ، فاس

(١٦٣) ياقوت الحموى : **معجم البلدان** ، ليبزج ١٩٢٤ ، بيروت ١٩٥٦ .

(١٦٤) يوسف أشباخ : **تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين** ، القاهرة ١٩٥٨ .

(١٦٥) يوسف بن عـــمـــر بن رســـول : **المخـــتـــرع في فنون من الصنع** ، الكويت ١٩٨٩ .